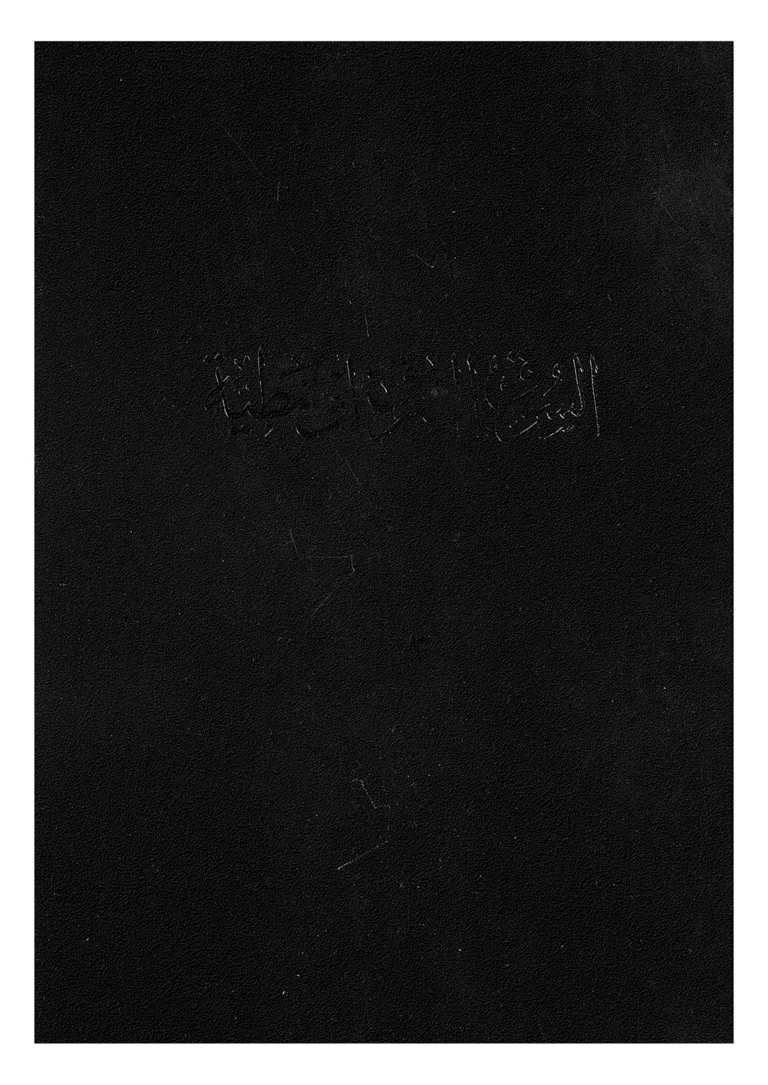






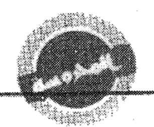

بسم الله الرحمن الرحيم

سوق شرق أوسطية

(المجلد الثالث)

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ب المعادى ت:٣٨٠٢٠٣٣





مجلد رقم ٣ سوق شرق أوسطية

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
المصير الاقتصادى للضفة الغربية يعتمد على القرار السياسى لحل مسألة القدس			
	العالم اليوم	٤٢٥	٩٣-١٠-٠٨
هل نصبح سوقا للمنتجين .. ام ..منتجين لنا اسواق ؟			
	الاهرام	٤٢٨	٩٣-١٠-٠٨
العرب والشرق الأوسط الجديد			
عبد الرءوف الريدى	الاهرام	٤٢٩	٩٣-١٠-٠٩
تطورات الماضى .. وقيود الحاضر			
	العالم اليوم	٤٤٣	٩٣-١٠-٠٩
البنك الدولى يحذر حكومات الشرق الاوسط			
بتسى لاون المعلوف	الحياة	٤٤٥	٩٣-١٠-٠٩
السوق الشرق اوسطية - السيطرة الاقتصادية على الاقتصاد المصرى والعربى			
غادة العربى	السياسى	٤٤٨	٩٣-١٠-١٠
الاقتصاد إسرائيلى والسوق الشرق أوسطية			
محمود وهبه	الاهرام	٤٥١	٩٣-١٠-١٠
اقتصاد الاراضى المحتلة قادر على النمو بشرط توافر الاستقرار			
	العالم اليوم	٤٥٥	٩٣-١٠-١٠
مستقبل قناة السويس .. فى السوق الشرق اوسطى			
نعمان الزياتى	الاهرام الاقتصادى	٤٥٩	٩٣-١٠-١١
الكراسى الموسيقية			
محمود المراغى	العالم اليوم	٤٦٦	٩٣-١٠-١١
مجموعة اقتصادية تضم مصريين واسرائيليين وخليجيين			
عبد الفتاح عبد المنعم	العربى	٤٦٧	٩٣-١٠-١١
السوق المشتركة تحتاج إلى ديمقراطية			
امير طاهرى	الشرق الاوسط	٤٦٩	٩٣-١٠-١١
طموح اسرائيل عربة كونفدر الية لاقتحام الاسواق العربية			
غادة سهلب	الكفاح العربى	٤٧١	٩٣-١٠-١١

مجلد رقم ٣ ، سوق شرق أوسطية

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
اسرائيل لا تستطيع ابتلاع العرب .. اقتصاديا !			
حمدى عبد العزيز	روزاليوسف	٤٧٦	١١-١٠-٩٣
حول السوق الرق أوسطبة			
سعيد الجمل	الوفد	٤٧٧	١٢-١٠-٩٣
اعرف عدوك - تحصيل الثمن			
عادل مصطفى	الشعب	٤٧٩	١٢-١٠-٩٣
مواقف			
انيس منصور	الاهرام	٤٨٠	١٢-١٠-٩٣
تراجع اقتصاد الاراضى المحتلة يهدد مستقبل السلام			
	العالم اليوم	٤٨١	١٢-١٠-٩٣
اسامة الباز : لا يمكن فرض ترتيبات اقتصادية على المنطقة			
اسامة الباز	الاهالى	٤٨٤	١٣-١٠-٩٣
استراتيجية المستقبل			
	العالم اليوم	٤٨٥	١٣-١٠-٩٣
عن العلاقة بين السلام وبلايين الدولارات			
فتحى غانم	العالم اليوم	٤٨٨	١٤-١٠-٩٣
الحصافة الاقتصادية تستدعى التعاون بين اسرائيل والأرض المحتلة			
	العالم اليوم	٤٩٠	١٤-١٠-٩٣
استقلال السياسة الاقتصادية الفلسطينية مطلوب لكنه لا يتطلب اصدار عملة خاصة			
	العالم اليوم	٤٩٣	١٥-١٠-٩٣
الدول العربية تستورد منتجات زراعية من المستوطنات اليهودية بحوالى نصف مليار دولار			
	الوفد	٤٩٦	١٦-١٠-٩٣
بنوك عربية - اسرائيلية وشبكة طرق دولية			
لميس الحديدى	العالم اليوم	٤٩٧	١٦-١٠-٩٣
مطلوب خطة عاجلة لإنقاذ البيئة فىمرحلة ما بعد السلام			
	العالم اليوم	٤٩٩	١٦-١٠-٩٣
صادرات اسرائيلية للعرب بنصف مليار دولار			
	العالم اليوم	٥٠١	١٧-١٠-٩٣
جدول أعمال لسلطة الحكم الذاتى			
	العالم اليوم	٥٠٢	١٧-١٠-٩٣
خضروات اسرائيل الأسواق العربية !			
	العربى	٥٠٣	١٨-١٠-٩٣



مجلد رقم ٣ سوق شرق أوسطية

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مصر .. الأقوى فى السوق الشرق أوسطية			
نعمان الزياتى	الاهرام الاقتصادى	٥٠٤	٩٣-١٠-١٨
د. ابراهيم شحاته نائب رئيس البنك الدولى			
عماد الدين الديب	العالم اليوم	٥٠٩	٩٣-١٠-١٨
الفلسطينيون يستطيعون الاقتراض بضمان مصر أو الأردن أو إسرائيل			
عماد الدين الديب	العالم اليوم	٥١٠	٩٣-١٠-١٨
هواجس نافزة من السوق شرق الأوسطية !			
فهمى هويدى	الشرق الاوسط	٥١٤	٩٣-١٠-١٨
بوضوح			
عبد الرحمن عقل	العالم اليوم	٥١٦	٩٣-١٠-١٩
٢٩٥٠ مليون دولار .. استثمارات عامة فى الضفة وغزة			
	الشعب	٥١٧	٩٣-١٠-١٩
تنفيذ السوق الشرق أوسطية .. التخلص من زراعة القطن			
صلاح بديوى	الشعب	٥٢٠	٩٣-١٠-١٩
الحوار فى غياب الطرف الأساسى : سعى نحو السلام وافلات من الفخاخ			
رفعت السعيد	الحياة	٥٢١	٩٣-١٠-١٩
يجب أن تكون للفلسطينيين كلمة مسموعة فى تصميم وغدارة وتنفيذ المشروعات			
محمد ابراهيم الحبشى	العالم اليوم	٥٢٥	٩٣-١٠-٢٠
التكتل .. وهلال الشرق الأوسط ؟!			
	الاهرام	٥٢٨	٩٣-١٠-٢٣
عرفات .. واسرائيل والسوق الشرق - أوسطية			
سلامة ابو زيد	السياسى	٥٣٠	٩٣-١٠-٢٤
دراسة هامة تطلب : إعادة هيكلية المسسات الاقتصادية قبل السوق الشرق اوسطية			
عبد الناصر محمد	السياسى	٥٣٢	٩٣-١٠-٢٤
بين السوق العربة والشرق أوسطية			
محمود وهبه	الاهرام	٥٣٣	٩٣-١٠-٢٤
حول السلام فى الشرق الأوسط			
اسامة خالد	الاخبار	٥٣٨	٩٣-١٠-٢٥
السوق الشرقية .. من يستفيد ومن يخسر منها ؟			
رجب البنا	الاهرام الاقتصادى	٥٤٠	٩٣-١٠-٢٥
مصر والانفاق الفلسطينى والاستراتيجى نظرة استراتيجية			
رجب البنا	الاهرام الاقتصادى	٥٤٨	٩٣-١٢-٢٥

مجلد رقم ٢ سوق شرق أوسطية

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
رؤية اقتصادية لمرحلة السلام القادمة			
حسين صبور	الاهرام	٥٥٩	٩٣-١٠-٢٦
العروبة والمواجهة الاقتصادية			
محجوب عمر	الشعب	٥٦٠	٩٣-١٠-٢٦
هل تصبح السوق الشرق أوسطية واقعا			
ابراهيم سعودى	العالم اليوم	٥٦٣	٩٣-١٠-١٦
السوق الشرق اوسطية مشروع عمره نصف قرن			
رؤوف عباس	الاهالى	٥٦٥	٩٣-١٠-٢٧
رجال العمال العرب والنظام الشرق أوسطى			
محمد سعد	العالم اليوم	٥٦٧	٩٣-١٠-٢٨
الدور العربى المطلوب لمواجهة بيزنس السلام			
	العالم اليوم	٥٦٨	٩٣-١٠-٢٨
والى يروج للسوق الشرق اوسطية فى جولة بالدول العربية			
صلاح بديوى	الشعب	٥٦٩	٩٣-١٠-٢٩
٣ وفود أمريكية تجوب المنطقة سرا .. وخطة لدعم التعاون الاقتصادى العربى - الاسرائيلى			
	الشعب	٥٧٠	٩٣-١٠-٢٩
مصر .. والنظام الشرق أوسطى الجديد			
	العالم اليوم	٥٧١	٩٣-١٠-٢٩
٤٠٠ خبير يناقشون مخاطر السوق الشرق اوسطية فى الاسكندرية			
نجوات عبد اللطيف	المصور	٥٧٢	٩٣-١٠-٢٩
إسرائيل لا تملك عصا سحرية لجذب الموال العربية			
مصطفى عبد السلام	العالم اليوم	٥٧٣	٩٣-١٠-٢٩
التجارة والشطارة والنظام الشرق اوسطى			
محمد سعد ابو عامود	العالم اليوم	٥٧٥	٩٣-١٠-٣١
على همشمار "المعاملات الشرق أوسطية أخطر من أن تترك لرجال الأعمال وحدهم"			
	العربى	٥٧٧	٩٣-١١-٠١
العرب والسوق الشرق اوسطية			
عبد الفتاح محمد عبد الفتاح	الاهرام الاقتصادى	٥٧٩	٩٣-١١-٠١
مواقف			
انيس منصور	الاهرام	٥٨٢	٩٣-١١-٠١
التطويع يسبق التطبيع .. والسلام معا			
امين يسرى	الاهرام الاقتصادى	٥٨٣	٩٣-١١-٠١

مجلد رقم ٢ — سوق شرق أوسطية

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
المجتمعات العمرانية تستعد للدخول فى مشروعات السوق الشرق اوسطية			
علاء البحار	الشعب	٥٨٦	٩٣-١١-٠١
المجتمعات العمرانية تستعد			
علاء البحار	الشعب	٥٨٧	٩٣-١١-٠٣
تدفقات استثمارية هائلة على إسرائيلية بعداتفاق السلام			
نبيل عدلى	العالم اليوم	٥٨٨	٩٣-١١-٠١
ملف خاص عن : السوق الشرق اوسطية			
رجب البنا	الاهرام الاقتصادى	٥٩٠	٩٣-١١-٠١
٣٥ مليون دولار من أوروبا لمشروعات غزة وأريحا			
نسمة عبد العظيم	العالم اليوم	٥٩٥	٩٣-١١-٠٣
الاقتصاديون العرب ليسوا مطلبين بتفسير الأحلام الإسرائيلية			
عادل شكرى	العالم اليوم	٥٩٦	٩٣-١١-٠٥
تكليف الوزارات بعداد برامج تفصيلية للسوق الشرق أوسطية			
علاء البحار	الشعب	٥٩٨	٩٣-١١-٠٥
اتفاق غزة - اريحا ليس سلاما			
احمد حسن بكر	الحقيقة	٥٩٩	٩٣-١١-٠٦
اسرائيل وسوق الشرق الوسط .. المغزى والمحاذير ؟!			
سناء السعيد	الوفد	٦٠١	٩٣-١١-٠٧
شرق أوسطيهأم جماعة اقتصادية عربية ؟			
رمزى زكى	العربى	٦٠٣	٩٣-١١-٠٨
هل يمكن الان تحقيق الانفتاح الاقتصادى بين الحرب واسرائيل			
رجب البنا	الاهرام الاقتصادى	٦٠٥	٩٣-١١-٠٨
بوضوح			
	العالم اليوم	٦١٢	٩٣-١١-٠٩
"المتعددة" للتعاون الاقتصادية تجتمع فى كوبنهاجن			
	الشرق الاوسط	٦١٣	٩٣-١١-٠٩
ورقة عمل حول قيام سوق الشرق الاوسط			
	الاهرام	٦١٤	٩٣-١١-١٠
هل تلتهم السوق الجديدة جامعة الدول العربية ؟			
وجية ابو دكرى	الاخبار	٦١٥	٩٣-١١-١٢
كسر حاجز الخوف من لسوق الاسرائيلى بعد اتفاق غزة - اريحا			
قمر شاة دو الفقار	الاخبار	٦١٦	٩٣-١١-١٢

مجلد رقم ٢ .. سوق شرق أوسطية

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
معلومات مثيرة عن المخططات الصهيونية للهيمنة على مصر والمنطقة			
صلاح بديوى	الشعب	٦١٨	١٣-١١-٩٣
الآثار الاقتصادية لاتفاق السلام الفسلطينى الإسرائيلى			
حمدى عبد العظيم	العالم اليوم	٦٢١	١٣-١١-٩٣
معنى الكلام			
انيس منصور	العالم اليوم	٦٢٤	١٣-١١-٩٣
لماذا نرفض السوق الشرق أوسطية			
رمزى زكى	العربى	٦٢٥	١٥-١١-٩٣
النظام العربى فى أسوأ حالاته والمطلوب خطة عمل			
طلال خالدى	العربى	٦٢٨	١٥-١١-٩٣
الشرق الوسط سوق اسرائيل فقط			
محمود المراغى	روزاليوسف	٦٣٠	١٥-١١-٩٣



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٨ أكتوبر ١٩٩٣

الاستثمار فى السلام

تقرير البنك الدولى

عن تنمية الأراضى المحتلة

٢

المصير الاقتصادى للضفة الغربية يعتمد على القرار السياسى لحل مسألة القدس





المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨ أكتوبر ١٩٩٢

يشهد اقتصاد الاراضي المحتلة حاليا موجة إضطراب، فقد ظلت مستويات الدخل راكدة في غضون العقد الماضى وتأخذ معدلات البطالة في الارتفاع المضطرد ويتسع نطاق الخدمات الاجتماعية وخدمات البنية الأساسية إلى حد كبير، في حين باتت قاعدة الغاز الطبيعى الهشة مهددة بخسائر وأضرار لايمكن تلافيها، وعلاوة على ذلك يظل الاقتصاد معرضا للتطورات الخارجية، والواقع أن شعور اليأس الناجم عن ذلك وكذلك الشعور بالاعتماد على الغير، ولدى مقارنتهما أو وضعهما مقابل الآمال الكبيرة الناشئة عن التعرض للمستويات المعيشية الإسرائيلية داخل الأراضى المحتلة وإسرائيل يشكلان بوضوح عقبة رئيسية فى طريق تحقيق السلام والاستقرار فى المنطقة وفى الوقت الذى يختلف فيه الإسرائيليون والفلسطينيون وهم غالبا ما يختلفون عاطفيا حول العديد من المشكلات بشأن مستقبل الأراضى المحتلة إلا أنهم يتفقون على قضية واحدة الا وهى الحاجة الماسة والعاجلة إلى انعاش وتنشيط التنمية الاقتصادية فى الأراضى المحتلة، وحيال هذا الهدف المشترك، فإن هذه الدراسة تستهدف تقييم الاحتمالات المتعلقة بعملية تنمية متصلة فى الاراضى المحتلة، وكذلك وضع اطار بشأن جدول عمل أو برنامج يحظى بالأولوية فى مجال سياسة الاصلاحات، والتنمية المؤسسية، والاستثمارات المطلوبة لتحقيق النمو.

ومن الضرورى ــ بهذا الصدد ــ القاء الضوء على مشكلتين تواجهان هذه الدراسة فى البداية الأولى هى عدد من المشكلات والقضايا الاساسية المرتبطة بالتنمية المستقبلية للاراضي المحتلة ويعنى ذلك توزيع مصادر المياه والاراضى، والتخلص من المستوطنات الاسرائيلية فى الأراضى المحتلة، والوضع المستقبلى للفلسطينيين المغتربين، والمشكلات الخاصة بالقدس، والاهم من ذلك، طبيعة «الحكم الذاتى» الفلسطينى المقترح، ومن المحتمل ان يرتكز حل هذه المشكلات اساسا على اعتبارات امنية وسياسية. وحيث أن مهمة البنك الدولى فى الاراضى المحتلة كانت مهمة فنية، نظرا لان بعثته لم تكن مفوضة أو لديها الخبرة للتعامل فى الجوانب السياسية أو الأمنية، فإن هذه الدراسة لاتتخذ أى موقف حيال المشكلات المدرجة ضمن جدول الاعمال بالنسبة للمفاوضات الثنائية. وبدلا من ذلك، فإن التركيز ينصب على السياسة الاقتصادية والمؤسسات والاستثمارات، حيث تعتبر الخيارات القصوى مغايرة للترتيبات السياسية النهائية التى يحتمل ان تبرز من المفاوضات الثنائية، وهكذا، على سبيل المثال، ولدى تحليلها، فإن التقرير يتفادى فى معرض تناول الروابط الاقتصادية بين القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة، اصدار أى أحكام فيما يتعلق بالوضع المستقبلى للقدس الشرقية.

ثانيا : لقد كان يتعين على الدراسة التغلب على الفجوات وحالات عدم التوافق الخطيرة فى البيانات والمعلومات، والكثير من هذه البيانات عن الاراضى المحتلة، سواء اكانت مباشرة أو غير مباشرة، مستقاة من مصادر اسرائيلية رسمية، ومع ذلك، هناك ثمة فجوات وثغرات خطيرة فى قاعدة البيانات عن الاراضي المحتلة، ذلك انه لم يتم القيام باى احصاء سكانى فى هذه الاراضي منذ ما يربو على خمسة وعشرين عاما، ونتيجة لذلك، فإن معظم بيانات القوة العاملة والبيانات الديموجرافية تقوم على تقديرات استقرائية وعلى دراسات للعينات السكانية، والتى يصبح الاعتماد عليها مزعزعا من جراء مشكلات تتعلق بعدم الاستجابة منذ بداية الانتفاضة فى عام ١٩٨٧، أما البيانات عن القدس الشرقية والمستوطنات الاسرائيلية فى الأراضى المحتلة، واللتين يتم التعامل معهما باعتبارهما جزءين من اسرائيل من جانب المصادر الاسرائيلية الرسمية، فإنها غير متاحة فى اغلب الاحيان. كما ان المعلومات المتاحة عن التجارة بين الاراضى المحتلة وعن ربحية وتنافس المشروعات الزراعية والصناعية تعد محدودة للغاية، وبالنسبة للمعلومات والبيانات عن الاراضى المحتلة من مصادر فلسطينية واسرائيلية غير رسمية فانها انتقائية وضئيلة، وكذلك فان المعلومات الفلسطينية، واذا توافرت، فهى غالبا ما تستند الى دراسات لاتميل الى المقارنات. وفى العديد من الامثلة، تختلف البيانات بين المصادر، وحتى عندما يتم استخدام المصدر نفسه، فانه تكون هناك فجوات واوجه تباين واضحة، ومع الاخذ فى الاعتبار هذه المشكلات بشأن البيانات والمعلومات، يستخدم التقرير تقديرات تبدو اكثر قبولا من الناحية الظاهرية فى ضوء الملاحظات الميدانية لبعثة البنك. وفى الحالات التى تظهر فيها اختلافات حادة بين المصادر المختلفة (أى السكان، والبطالة، والمؤشرات الاجتماعية)، يحاول التقرير - على قدر الامكان ــ دراسة الاسباب وراء هذه الاختلافات والاشارة الى مضامين التقديرات البديلة لنتائج التحليل.

☆ الفصل الأول

مشكلة القدس

احتلت مدينة القدس مكانة رئيسية فى تاريخ الاديان السماوية الثلاثة: اليهودية، والمسيحية، والإسلام، كما انها قد لعبت دورا رئيسيا فى تشكيل مظاهر الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية لمنطقة الشرق الأوسط لما يزيد على ثلاثة آلاف عام، ولهذا، فإن ثمة جانبا مهما من النزاع الحالى فى المنطقة يرتكز على السيطرة على القدس.

ولقد ادت حرب عام ١٩٤٨ الى تقسيم القدس الى شطرين: القدس الشرقية، والقدس الغربية، وفى نهاية حرب عام ١٩٦٧، احتلت القوات الاسرائيلية القدس الشرقية، وعقب الاحتلال، قامت اسرائيل بتوسيع حدود مدينة القدس لتشمل بعض المناطق المحيطة من الضفة الغربية، وفى الثلاثين من شهر يوليو عام ١٩٨٠ قامت اسرائيل بضم المدينة الموسعة وقد منح السكان العرب فى القدس خيار الحصول على الجنسية الاسرائيلية على الرغم من ان عددا قليلا جدا قد اختاروا ذلك، وتعتبر اسرائيل القدس بمثابة عاصمتها التاريخية وهى تؤكد على انه لاينبغى ان تصبح القدس مدينة مقسمة ابدا مرة أخرى.

وقد اعتبرت الامم المتحدة ان الاجراءات التى





المصدر : العالم اليوم

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨ اكتوبر ١٩٩٢

اتخذتها اسرائيل بشأن القدس باطلة ولاغية، ودعتها الى التراجع عن القيام بأى اجراء من شأنه تغيير الوضع الجغرافى والسكانى للمدينة، وعلى الرغم من ان المجتمع الدولى لم يعترف بضم اسرائيل للقدس الشرقية، إلا أن اسرائيل مازالت تواصل سلطتها على المنطقة وتعتبرها جزءا لايتجزأ من اسرائيل ولايخضع لأى مفاوضات اخرى.

ومن جانبهم، يصر الفلسطينيون على ان القدس الشرقية جزء من الضفة الغربية وفقا لحدود ما قبل عام ١٩٦٧ وانه يتعين على اسرائيل الانسحاب من كافة المناطق المحتلة اثناء حرب عام ١٩٦٧ بموجب قرارات الامم المتحدة.

والواقع ان ثمة علاقات وروابط اقتصادية مهمة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن ثم، فإنه يمكن ان يكون للقرارات المتعلقة بالقدس ابعاد ومضامين مهمة بالنسبة للتقدم الاقتصادى المستقبلى والاولويات الخاصة بالاراضى المحتلة.

وفيما يلى أهم هذه العلاقات :

● الامكانيات السياحية للضفة الغربية تعتمد اعتمادا كبيرا على الاماكن الدينية القديمة فى القدس.

● شبكات وطرق النقل الرئيسية جنوب وشمال الضفة الغربية تمر عبر القدس.

● المستشفى الرئيسى الوحيد للرعاية الطبية وعدد اخر من المستشفيات الفرعية الأخرى المتاحة لدى السكان، موجودة فى القدس الشرقية.

● تضم القدس الشرقية الكثير من الخدمات المالية الفلسطينية، ومنشآت التسويق، والبنية الاساسية الاجتماعية والثقافية.

● مطار «قلندية»، وهو مطار يحتمل ان يربط الضفة الغربية بالمطارات الاقليمية، يوجد داخل القدس الشرقية.

● أجزاء من القدس الشرقية تعتبر جزءا لايتجزأ من شبكة الطاقة الكهربائية التى تغطى المناطق من رام الله الى بيت لحم.

ومع الاخذ بعين الاعتبار ان مشكلة القدس، تعد فى الاساس مسألة سياسية، فإن هذا التقرير لايتخذ أى مواقف ازاء هذه المشكلة، ولهذا، ففى معرض تحليله لهذه الروابط، فان التقرير قد حاول تجنب اصدار أى توصيات يحتمل ان تنطوى على اى حكم مسبق بشأن وضع القدس.

معلومات عن السكان فى الأراضى المحتلة

المعلومات الشاملة الوحيدة عن سكان الاراضى المحتلة مصدرها المكتب المركزى الاسرائيلى للاحصاءات (CBS)، طبقا للمكتب، فان اجمالى عدد سكان الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) بلغ مليون نسمة فى نهاية عام ١٩٩١، فى حين وصل تعداد سكان قطاع غزة الى ٦٨٠ الف نسمة، ليصبح مجموع السكان ١,٦٨ مليون نسمة وترتكز هذه التقديرات على الاحصاء الذى تم فى شهر سبتمبر عام ١٩٦٧ والذى يجرى تعديله سنويا باضافة المواليد الجدد، وطرح تقديرات الوفيات، وتعديل عدد المهاجرين.

وكانت المحاولات العديدة للتحقق من صحة هذه الارقام عن السكان، والتى جاء معظمها من جانب باحثين فلسطينيين وبعض الباحثين الاسرائيليين، قد خلصت الى ان المكتب المركزى للاحصاءات الاسرائيلى انتهى الى تقديرات بشأن سكان الضفة الغربية وقطاع غزة تقل عن التقديرات الصحيحة بما يتراوح بين ١٠٪ و٥٪. والسبب المحتمل وراء ذلك هو ان قاعدة الارقام والاحصاءات لعام ١٩٦٧ يحتمل انها كانت غير دقيقة، ذلك ان الاحصاء الذى اجرى بعد الاحتلال بثلاثة اشهر فقط، قد تم فى ظل فرض حظر التجول، أما السبب الاخر انه لم يكن يتم فى معظم الاحيان تسجيل حالات الوفيات والمواليد. وبينما قام المكتب المركزى للاحصاءات الاسرائيلى بتصحيح تقديراته بشأن وفيات الاطفال فانه لم يفعل الشىء نفسه بالنسبة لمعدلات المواليد.

ويقول مكتب الاحصاءات الاسرائيلى إن احصاء عام ١٩٦٧ حقق تغطية استثنائية نظرا لان حظر التجول الذى كان ساريا آنذاك ساعد على عدم خروج السكان من منازلهم ويقول ايضا إن تسجيل المواليد منذ عام ١٩٦٧ يحتمل ان يكون كاملا تقريبا، وذلك نظرا لان تسجيل المواليد يتطلب ان يمارس المرء حقوقه وان يحصل على الفوائد الاجتماعية، وطبقا لذلك، يعتقد مكتب الاحصاءات الاسرائيلى ان البيانات الرسمية هى افضل تقدير لسكان الاراضى المحتلة.

وبقدر ما يحتمل ان تعمل ارقام واحصائيات مكتب الاحصاءات الاسرائيلى على تقليل التقديرات المتعلقة بحجم السكان، فان المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لمتوسط دخل الفرد بين سكان الاراضى المحتلة، والمستقاة من تقديرات نفس المكتب، تعد بحاجة الى تفسيرها بعناية، وسيكون من المحتمل ايضا ان يؤثر الخطأ فى تقدير حجم السكان على الاحتياجات الاجتماعية واحتياجات البنية الاساسية للمستقبل، ويؤكد الخلاف المستمر حول هذه المشكلة الحاجة الملحة الى تحسين قاعدة البيانات الاحصائية لسكان الاراضى المحتلة. وبوجه خاص، فانه لابد وان تولى السلطات أولوية قصوى لاجراء احصاء سكانى جديد.

وبالنظر إلى القيود والحدود المفروضة على مهمة البعثة، والصعوبات الخاصة بالبيانات والمعلومات، فإنه يمكن اعتبار هذه الدراسة بمثابة بداية فقط، والتحليل فى هذه الدراسة، ولاسيما بالنسبة للاجل الاطول، ليس كاملا بالضرورة، وذلك لانه عندما يتم احراز تقدم فى المفاوضات الثنائية ستكون الدراسة بحاجة الى تعديل وتطوير اكثر توسعا بحيث تأخذ فى الحسبان الاتفاقيات التى سيتم التوصل اليها، ويتعين التعامل مع نتائج هذه الدراسة فقط على اعتبار انها مؤشرات لاتجاهات واولويات أوسع نطاقا، ذلك انه ستكون هناك ثمة حاجة الى اجراء دراسات متعمقة اخرى، واجراء مشروع لدراسة الجدوى قبل امكانية استخدام نتائج هذا التقرير فى اتخاذ قرارات عملية.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٨ / ١٠ / ٩٢

هل نصبح سوقا للمنتجين.. أم.. منتجين لنا أسواق؟

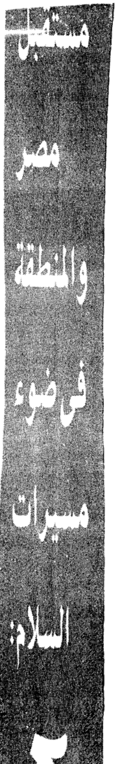
اشترك في الندوة

الدكتور اسامة الغزالى حرب رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية الدكتور احمد الغندور عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة الدكتور احمد يوسف استاذ العلوم السياسية . الدكتور حلمى الحديدى وزير الصحة السابق . الدكتور سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل المدرس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية . الدكتور عبد المنعم سعيد نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية . الدكتورة ليلى تكلا استاذة الادارة والخبيرة بالأمم المتحدة . السفير محمود عثمان مساعد وزير الخارجية . الدكتور مصطفى الفقى امين المجلس الاستشارى للسياسة الخارجية . الدكتور مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة . محمد عبد السلام الباحث بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٨ أكتوبر ١٩٩٢



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



ـ «حركتنا تحددها الثوابت التاريخية.. والمتغيرات السياسية»

ـ «علينا الاستعداد للمواجهة.. بالعلم والديمقراطية وحقوق الانسان»

ـ « سقوط الحياء القومى.. خطر يجعلنا بلا حماية!»

ـ مناقشة حادة حول:

« تدفق الاستثمارات وأين تذهب ومن يستفيد بها؟»



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ أكتوبر ١٩٩٣

تنتهى بالجزء الثانى اليوم وقائع الندوة التى عقدناها لمناقشة مستقبل مصر والمنطقة العربية فى ضوء مسيرة السلام. كان السؤال الذى يشغلنا والذى طرح نفسه: هل نشكل نحن العرب، تجمعا قوميا عربيا.. أم.. ندخل فى نظام شرق أوسطى تضيع فيه هويتنا العربية؟

ان البعض يرى أننا نعيش بالفعل نظاما «شرق اوسطى» منذ سنوات بعيدة، وأن العبرة ليست بهوية وقومية، وانما بمصالح مشتركة ومعاملات اقتصادية وتجارية. وتذهب آراء الى حد أن القومية تتصادم أحيانا مع الوطنية وذاتية كل قطر.. فى حين يرى البعض الآخر أن القومية ضرورة حياتية لمصلحة كل قطر وكل عربى وانها ابدا لم تصطدم بالذات الوطنية.. وأكثر من هذا فقد كانت حاميا للمنطقة من سيطرة ما كان يسمى بـ«حلف بغداد» ومن استمرار الاحتلال للاستعمار التقليدى، وساهمت.ان لم تكن قد تحملت العبء.فى تغيير الخريطة السياسية والاجتماعية للمنطقة بالحرية والتحرير.. وهى التى كانت الدرع التى حافظت على الهوية الفلسطينية من الضياع تحت عنف الضربات التى وجهت لها.

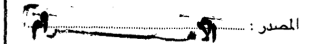
ويرى هذا البعض.تعبيرا عن الاتجاه العام.أن التجمع القومى العربى يعنى مصلحة كل «عربى».. وأنه لا يتناقض مع نظام شرق أوسطى.بمعنى أنه يمكن التعامل معه بما يحقق المصلحة العربية، وبما يمثل سندا لكل قطر عربى، فيستفيد بأكثر مما يمكنه الاستفادة اذا دخل الساحة الاقليمية والدولية منفردا..

ولقد أكدت الندوة هذا، كما أكدت أن الاتفاق الفلسطينى.الاسرائيلى هو بداية جادة للتسوية الشاملة. غير أن السلام الشامل المنشود لن يتحقق قبل سنوات، وعلينا خلالها أن نتنبه جيدا وبكل اليقظة حتى نصل الى تحقيق الأهداف العربية دون أن تفرض علينا ترتيبات تضر بمصالحنا.

وقالت الندوة أن الهيمنة الأمريكية على النظام العالمى الجديد، أمر واقع الآن، يجب التعامل معه بحساباتنا، ومع ذلك ولأنه لا يمكن استمرار تحكم قطب واحد فى العالم، فينبغى أن نتعامل مع القوى الصاعدة والبارزة والتى من المتوقع أن يكون لها بروزها وتأثيراتها فى السنوات القادمة.

وعلى أى حال، لقد طرحت الندوة عناصر عديدة تتصل بالقضية الرئيسية، وتركت النقاش حرا، واذا كنا نفرد المساحة للحوار فاننا أيضا نفتح الباب للحوار أمام كل القوى وكل التيارات وكل الآراء.. ذلك لأن المستقبل صناعة بشرية.. وأولى أدوات هذه الصناعة: الانسان.. الفاعل المشارك بفكره ورأيه



المصدر : 

التاريخ : ٨ اكتوبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

■ الدكتور حلمي الحديدي: أشكر «الأهرام» الذى اعادنى بهذه الندوة الى المشاركة فى العمل العام بعد طول اعتكاف.. واشير الى انه قد سبق أن خرجت من هذا المكان - ندوة الأهرام - د راسات وحلول لعديد من القضايا غير انه - للأسف - لم يؤخذ ببعضها رغم جودة الدراسات، والحديث، ولهذا فليس غياب الدراسة أو المعلومة هو دائما سبب عدم النجاح.

وبعد، فقد استفدت كثيرا بما قيل بل وأصبحت أكثر تفاؤلا مما كنت عليه قبل حضورى، فقد اقتنعت بفكرتين.. الأولى: هى ضرورة النظرة الشاملة للامور، والثانية: انه لابد من الابتعاد عن النفس اللوامة التى تجد فى ذاتها الضعف والنقص عن الآخرين بمبرر وبغير مبرر..

فانه بالنظرة الشاملة نجد أن ما حدث واحد من سلسلة تقول انه لاسلام وانما هو هدنة يفرض فيها الأقوى شروطه على الآخر.. فالورقة الفلسطينية كانت جزءاً من قضية اكبر هى القومية العربية.. فاذا ما وجدنا أن فكر القومية يتحلل وينهار فكل جزئياته لابد أيضا أن تلقى نفس المصير رضينا أم لم نرض.

ان العالم فى نظرى الآن يمر بفترة عدم اتزان وهى فترة انتقالية حادة ولا يمكن أن يبقى باى حال هكذا، وانما سيستقر، كذلك فانه لا يمكن أن تقوم دولة واحدة بحكم العالم. هكذا يقول لنا التاريخ - ولابد أن تبرز دولتان أو أكثر. والاحتمالات أمامنا مطروحة.. المهم «ما هو دورنا»..

نحن منطقة اقليمية يحكمها نظام اقليمى يتحدد - للأسف الشديد - من خارج هذا النظام.. والخوف ان اسرائيل ستحتل مكان السيادة فى هذا النظام بمساعدة القوى الكبرى، وتشارك فيه قوتان أخريان هما: ايران وتركيا، وحتى تستقر الامور ستحدث خلافات أيديولوجية وعرقية وأخرى يجرى اختلاقها!

هذا هو تصورى فى ظل عالم اليوم المتغير الذى من المتوقع أن يصير الى شيء آخر فى المستقبل القريب. وعلينا لكى نحدد دورنا.. أن نحسب ونرصد قدراتنا واولاها ثروتنا البشرية حتى لا تصبح عبئا ولكن قدرة.. فليست العبرة بعدد المتعلمين حتى وان كانوا من حملة الدكتوراه، وانما بالفكر والابداع فى كل مجال.

ان علينا أن نستعد لمواجهة المستقبل بشحذ كل امكانياتنا، ونتسلح بالعلم والديمقراطية وحقوق الانسان وحرية التعبير.

واننى اتفق مع الدكتور مصطفى الفقى فيما قاله من انه ما لم تطور الجامعة العربية نفسها فسوف ينتهى تأثيرها.. وهنا اقول أن فكرة التجمع العربى ستحارب من القوى الكبرى ومن القوى الاقليمية.

لقد كانت القومية العربية هى وسيلة تجميع العرب فى الخمسينات والستينات.. اما اليوم فلم يعد لها من ينادى بها لأنه لا يستطيع أن يجد مبررات قوية ليجمع بها العرب على أساس قومي..

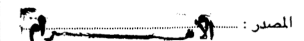
واذا نظرنا الى الظواهر المحيطة بنا، فاننا مثلا نجد التيار الدينى الذى يستخدم لاشعال الخلافات ولتحقيق مشروع الشرق الأوسط بديلا عن العروبة.

القومية.. أين ولماذا؟

«الأهرام»: أستاذنكم فى اثارة نقطتين:

- اليس غريبا ونحن الآن فى عصر يتعاظم فيه ويبرز دور القوميات، ان نجد تراجعا للقومية العربية التى نودى بها منذ سنوات بعيدة، وبلغت ذروتها فى الستينات، وأكثر من هذا نجد ابناء القومية العربية



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨ اكتوبر ١٩٩٣

يفقدون الثقة بها؟

. واسمحوا لى بالقول ثانيا: هل فكرة القومية العربية والتجمع العربى، لا تزال صالحة، فنعيد المناداة بها وتعظيمها من أجل مصلحة كل قطر عربى ومواطن عربى، ام انها فكرة غير صالحة وبالتالى ننخرط فيما يسمى النظام الشرقى أوسطى؟ هل من المصلحة أن يدخل كل بلد عربى الى السوق الشرق أوسطية أو العالمية لمفرده.. ام الأفضل له أن يكون ضمن منظومة عربية لا تحكمها فقط حدود الجغرافيا وانما عناصر التاريخ وعوامل الدين والثقافة واللغة التى هى ليست مجرد وسيلة تعبير عن مشحونات فكرية وثقافية.. أين الخير لنا؟.

■ الدكتور أسامة الغزالى: أعتقد أنه قد تم خلال السنوات الماضية عمل دراسات مستقبلية حول الصراع العربى ـ الاسرائيلى، واظن انها تناولت مسالة السلام ولكنها جميعا حبيسة الأدراج دون الاستفادة بها، ومن ثم فان ميزة هذه الندوة أنها تعقد سريعا وتلاحق الحدث وتمثل بداية رائدة لندوات مشابهة... أما اذا تحدثنا عن مستقبل المنطقة بعد السلام فاننى أشير الى ثلاث نقاط. الاولى: مصير الاتفاق نفسه فى سياق تطور الأوضاع. الثانية: عنصر الارادة الفاعلة لكافة الأطراف.. وهنا أعيب على كثيرين أنهم عندما يتحدثون يعبرون عن احساس كامل بالضعف العربى كما لو أن الانهزام أمام اسرائيل قدر.. ولا يحدث أى تطور ايجابى عربى. الثالثة: اننا نقع فى منطقة يتحدد مصيرها الى حد كبير وفق ارادات القوى الكبرى والمؤثرة وبالتالى عندما نبحث عن مستقبلنا لابد أن نبحث عن التشكيل العالمى الجديد ومستقبل القوى الصاعدة والتى لها مصالح فى المنطقة .

واذا تناولنا الاتفاق نفسه أقول أن فهمه لا يكون فقط فى سياق التطورات العالمية. فى السنوات الأخيرة وانما أيضا فى سياق تبلور البحث الفلسطينى عن حل .. فما يحدث الآن هام بالنسبة للاحساس الفلسطينى بالهوية الوطنية والقومية وهو تطور مهما كان ضئيلا.

فلقد مرت القضية الفلسطينية بمراحل متعددة، فمن ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧ لم يكن للفلسطينيين أى ارادة على أرضهم، فالضفة كانت تتبع الأردن وغزة تتبع مصر وباقى الأرض محتلة ومن فى الخارج مشتتون فى الدول.. ومن ١٩٧٦ الى ١٩٨٧ كانت مرحلة شهدت أهم تطور فى القضية على الاطلاق، اذ أن احتلال اسرائيل لكل الأراضى جعل الفلسطينيين وجها لوجه امام عدوهم الحقيقى وهو اسرائيل.. ولذلك لم يكن مصادفة أن نما جيل جديد قام بثورة أو انتفاضة الحجارة التى أعتبرها التفسير الأساسى لهذا الاتفاق بما اعطى من زخم معنوى.

وفى المقابل فاننا ونحن نبحث عن المستقبل العربى بعد السلام علينا ايضا البحث عن مستقبل اسرائيل وما يمكن أن تؤثر فيه فهى محدودة السكان. اذا دخلت فى اتفاق كونفيدرالى مع الفلسطينيين أو مع فلسطين والاردن، أو تعاملت مع بحر البشر العربى.

وبعد هذا فاننى أتفق مع الدكتور مصطفى الفقى فى أن هذه التطورات سوف تؤثر على النظم العربية وتركيباتها. فقد عاش كثيرون يتحدثون بادبيات القضية فماذا سيقولون الآن؟... ان نتائج التاثيرات لا يمكن التنبؤ بها الآن وسط هذه التطورات المثيرة.

أما بالنسبة لما ذكره الاستاذ محمود مراد عن النظام العربى وكيفية التعامل مع النظام الشرق أوسطى.. فاننى ازعم انه من نواح كثيرة تعد الدعوة للوحدة والقومية العربية أقوى بكثير مما كانت عليه فى

عصرها الذهبى فى الستينات.. صحيح أنه كان هناك حديث زاعق لكن العناصر المادية على الأرض كانت اقل بكثير مما هى عليه الآن متمثلة فى العمالة العربية المنتشرة والقضايا السياسية المشتركة.. ويبدو أن الاحساس بالذات هو شرط بداية للتوحد فى القومية.

واقول أن مستقبل منطقة الخليج حساس جدا فهى فى قلب المنطقة العربية وفى قلب الشرق الأوسط وتعد محط انظار قوى عديدة.. اما بالنسبة لمصر فالمرحلة القادمة تحمل لنا مزيدا من التحديات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية واستثمار علاقاتنا بشكل افضل .. فضلا عن التحدى الديمقراطى.

المستقبل صناعة بشرية

■ الدكتور عبد المنعم سعيد: اننى أبدا بثلاث ملاحظات اساسية.. الأولى ان المستقبل صناعة بشرية بمعنى قدرة السياسة على انتهاز الفرص المتاحة وتجنب المخاطر.. والثانية أن الاتفاق الذى تم هو سياسى، والجانب القانونى فيه فنى.. والثالثة اننى اندهش من الذين يتحدثون عن هل نتحول من نظام عربى الى نظام شرق أوسطى، فنحن فى الحقيقة نعيش نظاما «شرق أوسطى» .. منذ الحرب العالمية الثانية. فالنظام مرتبط لدى البعض بالمنظمة.. فالنظام العربى هو الجامعة العربية بينما دارسو السياسة الدولية يرون أن النظام هو مجموعة من التفاعلات ذات النمط المعين.. فبالمعنى السياسى هذا نظام شرقى اوسطى.. ونحن لدينا مقاومة شديدة جدا لان نفهم أن اى نظام اقليمى هو نظام فرعى من النظام العالمى.. بينما النظام الاقليمى له نظم فرعية، فيمكن القول بانه توجد تفاعلات خاصة بالعالم العربى... وداخل العالم العربى توجد مثلا تفاعلات خاصة بالخليج وهكذا..

اما جوهر الموضوع فهو موقع مصر الاستراتيجى بالنسبة للمنطقة وما الذى سيتغير.. والموقع الاستراتيجى يكتسب بأمرين: مجموعة المقومات داخل الدولة «تاريخها - ثقافتها - مهارتها وهكذا...» اى العوامل الثابتة الى حد ما.. والعوامل المتغيرة بطبيعة السياسة.. وأنا اقول أن الاتفاق الأخير سوف يساهم الى جانب مجموعة أخرى من العوامل، فى انقاص الأهمية الاستراتيجية لموقع مصر.. لأن مصر قد صنعت أهميتها الاستراتيجية خلال السنوات الثلاثين الماضية على دورها الفاعل فى أربع قضايا أساسية: الحرب الباردة - الصراع العربى الاسرائيلى حربا وسلما - أمن الخليج - القرن الافريقى . واذا نظرنا الى هذه القضايا نجد أن الحرب الباردة قد انتهت والقرن الأفريقى تمزق ، والخليج لا يزال لنا فيه دور ولكن هناك ترتيبات معينة تحد من دورنا ، وباقى موضوع الصراع العربى - الاسرائيلى الذى اذا جرى حله فسيتغير دور مصر..

اذن فان المهم هو مستقبل مصر وهو صناعة بشرية، وهو أن نعيد بناء الموقع الاستراتيجى.. وهنا فاننى لست من المتشائمين اذا وجدنا من ينتهز الفرص فى ظل المتغيرات.. ومصر لها مقوماتها، مثلا انها تستورد بما قيمته أحد عشر مليار دولار فى السنة، وهذه تخلق سوقا تجذب اليها من يريد الدخول وسيرتفع الرقم بعد سنوات الى ١٥ مليارا او أكثر وهكذا.. فالسوق هنا قوة تجذب ليدخل فيها الاتراك والاسرائيليون وغيرهم، ايضا فان هناك منطقة التكامل الطبيعية الاولى وأعنى بها اسرائيل - الاردن - فلسطين، التى ستتدفق عليها الاستثمارات الأولية ، فاذا نجحنا فى ربطها بسيناء نضيف عاملا مهما، ايضا يمكن الاستفادة من هذه المناطق بتشغيل طريق برى حيوى.. ثم لدينا عامل الثقافة وهى صناعة ضخمة نتفوق فيها..

■ الدكتور احمد يوسف: ساقفز الى النقطة التى ذكرها الدكتور مصطفى الفقى، وهى عن اى مستقبل نتحدث؟... فاذا كنا نقصد المستقبل البعيد المدى نسبيا فمن الممكن القفز الى عالم ما بعد السلام.. وانا اتصور أنه المستقبل القريب اى الى ما بقى من هذا القرن وهو سيخضع لتفاعلات شديدة التعقيد بما يشدنا الى دورنا فيما بقى من مسيرة السلام ،وفى رأيى أن الاتجاه للتسوية قد بدأ عقب هزيمة ١٩٦٧، لأن مصر - اقوى دولة عربية - قبلت القرار ٢٤٢ بكل دلالاته ثم بعد ذلك كانت حرب اكتوبر المقدمة لسلام مصرى - اسرائيلى.





المصدر : الأهرام
التاريخ : ٨ أكتوبر ١٩٩٢
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والأهم من ذلك أن ماتلا السلام المصرى - الاسرائيلى لم يكن بديلا عربيا يطرح حلا عسكريا او شبه عسكرى وانما كان صيغة فاس «مؤتمر القمة العربية» وبعدها بنحو عقد من الزمان كان مؤتمر مدريد ثم الاتفاق الفلسطينى - الاسرائيلى.

اذن وكما قال السفير محمود عثمان فهذه محطة فى تسلسل معين وهى تستغرق للتسوية النهائية سنوات ما بقى من هذا القرن. فماذا سنفعل فى تعقيدات هذه التسوية حتى تتم؟.. ثم ماذا بعد التسوية؟.. اننى اتفق فى اننا كنا نعيش نظاما «شرق أوسطى» لكن كان هناك نظام عربى يصد أى محاولات اختراق مثل نجاحه فى صد حلف بغداد وفى تصفية الاستعمار التقليدى، وفى غير ذلك.

وكل خشيتى من النظام الشرق أوسطى أن يكون مدخلا لأخذ الأموال العربية لاستثمارات ولتنمية اسرائيل.. هذه هى القضية.

أما بالنسبة للعرب، فانه يمكن أن يوجد نظام شرق أوسطى بداخله نظام عربى، لكن ما يقلق هو مايبدو حتى الآن وهو أن الدول العربية تدخل فرادى الى هذا النظام والمفاوضات والاتفاقات الثنائية العربية - الاسرائيلية تشير الى هذا، مما سيجعل وضع البلاد العربية اضعف فى النظام المقبل مما هى عليه.

لكن القضية ليست هى انهيار النظام العربى، بل ان النظام الشرق أوسطى بلا مستقبل بالمعنى بعيد المدى.. لأنه فى رأيى سيبنى على عدم العدل، والعدالة فى رأيى هى أساس الاستقرار ذلك اذا كان أساسه أن تعطينا اسرائيل الأرض فى مقابل المال والموارد.. ثم ان هذا النظام الجديد يتجاهل مصادر عدم استقرار اصيلة فى المنطقة وهو عاجز عن حلها مثل القضايا العرقية والديمقراطية والاقتصادية داخل كل بلد.. وهو عاجز عن حلها.. واخيرا فان هذا النظام الشرقى أوسطى مبنى على هيمنة امريكية على النظام الدولى وفى اللحظة التى تبرز فيها قوى اكثر تاثيرا على الساحة العالمية سيختلف ترتيب الأمور فى هذه المنطقة.

هنا تاتى أهمية دور مصر... فان لها مصلحة ولديها فرصة.. فمصلحتها ان - تدخل هذا العالم الجديد المتغير.. قائدة لمجموعة دول المنطقة، وهذا لا يحدث اذا دخلت فى المجموعة دول مثل تركيا وايران.





المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ أكتوبر ١٩٩٣

والفرصة موجودة، بما لديها من امكانات. اذا اتضحت الرؤية امام النخبة رسميا وغير رسمى.. واتفق مع ماقيل عن اهمية الدور الثقافى وانه صناعة ضخمة ويضم التعليم والسينما والمسرح والكتاب والاذاعة والتليفزيون وغيرها..

ان مهمة مصر الآن شاقة لانه مطلوب منها الدعوة الى تيار عربى وقيادته.. وهو تيار قد ضرب ضربات متوالية لكنى من المؤمنين بوجود هوية عربية واحدة لدى كل مواطن عربى، وقد تلعب دورا فى بناء المستقبل.. ولهذا ادعو الى عدم الاستخفاف بها، والى عدم المبالغة بان العداء التاريخى فى المنطقة مع اسرائيل سينتهى بسرعة.

■ الدكتور سيف عبدالفتاح: ان المستقبل رهن بالارادة.. والارادة رهن بالعدة وبدون ارادة وعدة لاتستطيع أن تكتمل عناصر المعادلة، ونمارس الفعل القادر على التأثير والاستمرار.. فهل سنفعل هذا ام اننا سنظل دائما نكرر بعد كل حدث أننا فى مرحلة انتقالية، كما لو أن هذه المرحلة ستظل الى أبد الآبدين... ونكرر اننا فى عنق الزجاجة وكان الزجاجة كلها اصبحت عنقا!

سقوط الأفكار الجامدة!

■ السفير محمود عثمان: فى تعليق سريع اود ذكر ثلاثة عناصر، لكن قبلها أشير الى أننى قد بدات حديثى (الجزء الأول - الجمعة الماضى) بالا تكون الروح السائدة هى أن القضية الفلسطينية قد حلت وانما هى فى طريق الحل والتسوية. ولذلك فنحن العرب نواجه تحديات، ولست فى حاجة للتاكيد على أن الدبلوماسية المصرية تعالج القضية الفلسطينية بشكل مستمر ويوميا. واذا قيل ماذا سيكون العمل بعد السلام وهل تجيء مرحلة كتابة المذكرات، فاننى اقول أن هذا حديث مبكر جدا ولايزال الشوط طويلا امامنا.. فالعملية معقدة.. لكن لا رجعة عن طريق التسوية.

أما العناصر التى اود ذكرها فهى:

أولا: ربما يكون الاتفاق الفلسطينى - الاسرائيلى هو بداية لفتح ملف حدود ما يسمى «الهلال الخصيب» منذ أن جرى رسمها فى اتفاق سايكس بيكو.

ثانيا: لقد ركز الدكتور عبدالمنعم سعيد على الناحية الاقتصادية ولكنى كنت متعطشا لسماع انعكاس التفكير السائد الآن بجعل غزة سنغافورة أو هونج كونج الشرق الأوسط. وقد بدأ تدفق ملايين الدولارات بالفعل.. فما علاقة مصر بهذا؟

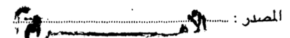
ثالثا: وفى ثنايا هذا الاتفاق معنى فكرى أو ثقافى. فمن الثمار التى سيجنيها العالم العربى - وهذا رأيى الشخصى - أن التمسك بالأفكار الدوجماتية لا تفيد، وأن البراجماتية فى النهاية هى الطريق للوصول الى مانريد..

وبهذا ستتساقط الأفكار الجامدة والمتطرفة فى الشارع العربى.

■ الدكتور عبدالمنعم سعيد: تعليقا على مسالة سنغافورة.. فان كل دولة تريد أن تصبح سنغافورة! والفهم الخاطيء لدينا - كعرب - انه اذا حدث تطور اقتصادى فى بلد معين فسيحدث تخلف للآخرين - بينما التجربة العالمية عكس هذا، فالصعود الألمانى، والفرنسى بعد الحرب الثانية جر وراءه ايطاليا والبرتغال وأسبانيا وهكذا فى آسيا وغيرها..

لذا ففى تصورى أنه حتى لو أصبحت غزة سنغافورة فسيؤثر



المصدر : 

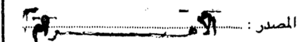
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ أكتوبر ١٩٩٢

ايجابا على سيناء لان غزة مليون نسمة واى انفاق شديد فيها معناه الحاجة الى عمالة وغيرها من المناطق القريبة.. وعلينا - بهذا - ان نفكر في كيف نخلق من وضع معين فرصة سانحة يكون لك فيها مصلحة وللآخرين أيضا مصلحة.. وأشير الى ما سبق الحديث عنه وهو دور الثقافة.

من يحمي مصالحنا؟

الأهرام: ان الثقافة بالفعل هي المجال الوحيد الذى لا يمكن منافسة مصر فيه أو منافسة العرب - بما لدينا من رصيد حضارى وفكرى وثقافى وبما لدينا من عقول مبدعة.. لكن ومع هذا فلا بد من تجمع عربى يساندنى وأسانده لتتحقق الريادة.. ولكن اذا تحولت غزة الى سنغافورة، فان - هذا - عكس ما يقول الدكتور عبد المنعم - سيؤثر سلبا على مصر.. فهناك الآن مثلا دراسة لتحويل منطقة شمال خليج السويس الى منطقة حرة لتكون سنغافورة اخرى وبديلا عن هونج كونج. وهناك مستثمرون يابانيون.. فاذا تحولت غزة الى سنغافورة فاعتقد أن التأثير سيكون سلبا.. لماذا؟ لأن غزة لن تكون وحدها - بحجمها ومساحتها - وانما هم يتحدثون الآن عن مثلث اسرائيل - فلسطين - الأردن.. ونحن بالطبع لسنا ضد تنمية هذه المناطق - خاصة فلسطين والأردن - ولكنا فقط نتحسب للامر ونؤكد أن الاستثمارات الاجنبية ستتجه الى تلك المنطقة عن طريق اسرائيل وستكتفى بها بديلا عن أى منطقة مصرية. واذا درسنا المدن الجديدة فى مصر - وقد أثير هذا ونشرناه فى ندوة سابقة الشهر الماضى - فسنجد انه لم يحدث أن ساهمت أى دولة او جهة أو مؤسسة أجنبية فى انشاء هذه المدن او فى مرافقها أو حتى فى تنميتها وتعميرها ولو بانشاء مشروعات فيها، ولكن عندما قامت هذه المدن واستكملت مرافقها وبسبب ارتفاع اسعار الاراضى خارجها فقد اضطرت المشروعات الاجنبية صاحبة الامتياز إلى أن تسمح لمن حصل على فروع لها فى مصر بالعمل فى هذه المدن الجديدة للتمتع بالارض رخيصة السعر.

■ الدكتورة ليلى تكلا: اننى أتصور أن القيادة يمكن أن تستمر لمصر اذا تبنت قضايا البيئة والديمقراطية والثقافة بمعناها الشامل ونزع السلاح فى المنطقة العربية وأفريقيا.. وعندما نتكلم عن الثقافة نعنى ثقافة غير مادية فهذا ما يحتاجه العالم اليوم.. وكل اجتماع ثقافى بالمعنى الشامل نحضره فى الخارج الآن نسمع أن الانسان - الذى تهدف كل الجهود لا يكون سعيدا - ليس سعيدا رغم كل ما تم. ففى الولايات المتحدة مثلا يوجد ٢٤٣ شخصا مدمنا من بين كل مائة الف نسمة. وتوجد ٤٦ حالة انتحار من بين كل مائة الف نسمة فى المجر.

وتوجد حالة اغتصاب بين كل الفى امراة.. وتنهار حالة زواج بين ص ثلاث زيجات.. وهكذا.

لذا فانني اتصور أن يكون لنا دور حضاري في هذه القضايا.. ولكن هذا يقتضي الاهتمام بالبنية الأساسية السياسية في مصر. ان ادوات هذه البنية ومؤسساتها موجودة - لكنا في حاجة الى تنشيطها لتعمل بجدية.

وتعليقا على ما أثاره الأستاذ محمود مراد حول القومية والتجمع العربي.. فهذا سوف يحدث، واذا كانت الدعوة قد هدأت فهذا لا يعني نسيان القومية أو تجاهلها، وانما أتوقع بعد تأكيد ذات كل قطر أن تتجمع الأقطار جميعا في ولايات عربية متحدة.. وهذا لا يتناقض مع امكانية التعايش مع نظام شرق أوسطي.

السوق.. والشطارة!

■ الدكتور أحمد الغندور: ان القومية أشمل من الوطنية، لكنها لاتسود الا حيث تتفق مصالحها مع المصالح الوطنية.. وهذا شيء أهملناه في دعوتنا للقومية ولم نبرز المصالح القومية.. ومن الطبيعي - مثلا - ان تحدث ثورات قومية في الاتحاد السوفيتي (سابقا) والتيسرات المختلفة والاعفاء من الضرائب لمدة عشر سنوات..

والمعنى هنا، أن هذه الجهات الأجنبية لاترحب بتنمية مصرية شاملة، ومن ثم فان الاحتكارات والشركات المتعددة الجنسية وغيرها ستتجه الى هذا المثلث وتلغى اية مشروعات عندنا او في اى منطقة عربية.. لأن السيطرة المالية على هذا المثلث ستكون لاسرائيل بل وستجذب اموالا عربية وقد قرانا بالفعل عن تكوين شركات خليجية - فلسطينية - اسرائيلية - أمريكية او أوروبية.. وقرانا عن شركة سياحية تدعو مواطني دولة خليجية لزيارة اسرائيل، وهكذا.. مما يجعل التأثير السلبي أكثر من التأثير الايجابي.

مناقشات هامة!

■ الدكتور مصطفى الفقي: ان التعبير الذى بدا بيننا الخلاف بشأنه هو الذى ذكره الأستاذ محمود مراد في البداية عن الاتجاه الى تغليب ما يمكن تسميته بالسياسة الشرق أوسطية على الحديث عن المنطقة العربية.. وأنا وافقت على هذا ولدى مبرر واضح، فصحيح يوجد اصطلاح الشرق أوسط منذ نهاية الامبراطورية العثمانية ومر بمراحل متعددة حيث كان يسمى الشرق الأدنى ثم بعد الحرب الثانية أصبح الأوسط.. وهذا كان تعبيرا سياسيا واستراتيجيا بالدرجة الأولى..

وعلى ذلك فان ما أقصده هو تحديد العرب واسرائيل وقوى أخرى في المنطقة في تفاعل جديد يحكمه تنافس المصالح بغض النظر عن الروابط القومية بين بعض أطرافه..

أي أنني أريد القول انه قد سقط الحياء القومي.. ومعه مجموعة المفاهيم الدينية والثقافية والاجتماعية التي تولت حماية المنطقة العربية سياسيا واقتصاديا وثقافيا في مواجهة قوى اجنبية واسرائيل.. وأصبحنا الآن في حلبة منافسة مفتوحة لاتوجد فيها سياسة حمائية تحكمية لأسباب سياسية.. وهذه هي النقطة الخطيرة التي تدعو مصر والعرب الى التفكير فيها لتطابق مصالحها مع المصالح الوطنية.. وقد تكون الفائدة سلبية وهي مجرد الانتقام من القضاء سابقا على القومية!

اما ما أثير حول مسألة سنغافورة فانني اتفق مع رأى الدكتور عبدالمنعم سعيد لأن تحليل الأستاذ محمود مراد يقوم على أساس أن العالم يكفيه غزة في حين انه يحتاج الى مائة سنغافورة خاصة في الوقت الحالي حيث يتهدد النظام الراسمالي بالكساد طويل الأمد، بتدليل دورات الكساد المستمر، وليس هناك من منفذ إلا الأسواق الخارجية، ومن المتصور أن باستغلال أسواق الدول النامية والدول الشرقية سابقا تمثل الثورة الرابعة للنظام الراسمالي العالمي حتى يفلت من قيد التشبع الداخلي.



لهذا لاتخيفنا مسالة غزة لانها ستكون فى حاجة الى السوق المصرية الضخمة..

* «الأهرام»: ليست مشكلة ان نكون سوقا وانما في ان نكون منتجين.. ثم دعني أسألك: اذا كان العالم يحتاج الى مائة سنغافورة - كما تقول - وهذا صحيح نظريا.. لكن بالطبيق العملي.. اذا كانت هناك شركة اوروبية أو أمريكية فى حاجة الى انشاء فرع لها - مصنع مثلا - لتسويق الانتاج فى المنطقة فهل تفضل أن تفتتح هذا الفرع فى غزة أم فى مصر أو فى بلد عربي..

الدكتور أحمد الغندور: هنا.. انت وشطارتك..

* «الأهرام»: لا.. المسالة ليست شطارة، فهنا يتدخل القرار السياسي، ثم هناك الارتباط العضوى بين الراسمالية الغربية واسرائيل.. بالاضافة الى أنه لديها أيضا كوادر..

■ الدكتور أحمد الغندور: أنا لا أتصور أن القرار السياسى يتحكم فى هذا..

■ الدكتور مصطفى الفقي: هناك وجهتا نظر.. الأولى أن غزة (سنغافورة) ستكون من أقطاب نمو تجذب أقطاب نمو أخري. فقد تفيد بورسعيد أو دمياط أو خليج السويس أو غيرها.. والنظرية الأخرى وهى التى يعرضها الأستاذ محمود مراد - وهى الأقرب الى الواقع - تقول أن هذه الدولة - اسرائيل - راسخة البنيان فى علاقاتها باوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بل ان الشركات نفسها - وهذا يظهر من قوائم المقاطعة العربية - لها علاقة قوية باسرائيل.. ومن ثم فان اسرائيل هى الأقدر على جذب الاستثمارات، والصراع الاستثمارى سيكون لصالحها.

■ الدكتور حلمى الحديدي: اننى لازلت أقول اننا فى نقطة بداية.. والمهم كيف نبدأ.. وأعتقد أن الانسان يجيء فى الأولويات.. لابد أن يحترم، وأن ياخذ حقه كاملا بكل حرية.. وبدون هذه الحرية والتحرر لن تكون هناك بنية أساسية او غيرها.. ثم تعليقا على المناقشة التى جرت: كيف نقبل أن نكون مجرد سوق رائجة؟.

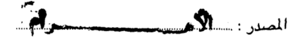
■ الدكتور عبدالمنعم سعيد: يمكن الانقبل منتجات فى اسوقنا إلا اذا اشترطنا بيع منتجاتنا..

■ الدكتور حلمى الحديدي: هذا تمام اذا حدث هكذا، وكان لدينا انتاجنا ونفذنا هذا الشرط!

* «الأهرام»: نشكركم.. ونلتقى باذن الله فى ندوة تالية.





المصدر : الأهرام


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ مايو ١٩٩٣

ذاكرة التاريخ

يعتذر زكريا نيل عن عدم كتابة مقاله الأسبوعي لسفره في مهمة صحفية ويعاود الكتابة السبت القادم بإذن الله .

العرب والشرق الأوسط الجديد

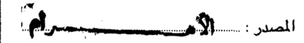
ما أن تم توقيع الاتفاق الفلسطيني -الاسرائيلي حتى بدأ الحديث عن ميلاد نظام إقليمي جديد للشرق الأوسط فطالما أن الطرفين قد اتفقا على أسلوب لحل المشكلة الفلسطينية فإن الصراع العربي -الاسرائيلي الذي كان العامل الحاكم في النظام الإقليمي يكون قد بدأ يخلي الطريق لنظام إقليمي آخر يقوم على المعطيات الجديدة.

مثل هذه النظرة التي قد تبدو للوهلة الاولى وجاهتها انما تتجاهل واقع استمرار الصراع العربي الاسرائيلي طوال مايقرب من أربعة أو خمسة عقود وما ادى اليه من تبني سياسات نمت واستمرت في جو العدائية وخلفت اوضاعا لايحلها أو يزيلها مجرد التوصل إلى اتفاق فلسطيني - اسرائيلي رغم ان الطرفين هما الطرفان الاساسيان في الصراع التاريخي.

نحن لانشير هنا فقط إلى أن الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي لايؤدي بذاته إلى حل النزاع بين اسرائيل مع سوريا أو لبنان أو حتى مع الأردن؛ فحل هذه النزاعات سيتم من خلال المفاوضات على المسارات الثنائية، وإنما نشير إلى مجمل الاوضاع والأجواء التي تخلفت على الجانبين عبر هذه الحقبة الطويلة بحيث اصبح المطلوب ليس فقط التوصل إلى اتفاقات سلام ثنائية وانما اصبح المطلوب بالاضافة إلى ذلك التعامل مع قضاياتهم جميع الاطراف؛ الطرف العربي على امتداد الوطن العربي واسرائيل بحيث ياتي النظام الإقليمي الجديد في الشرق الأوسط محققا الشعور بالأمن للطرفين ومتيحا لهما امكانية التحول بمجمل العلاقات العربية الاسرائيلية من حالة العدائية والصراع إلى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٩ أكتوبر ١٩٩٢

سفير : **عبد الرءوف الريدى**

التعايش المشترك والتفاعل الحضارى والبحث عن حلول للمشاكل المشتركة، وباختصار العمل علي خلق نظام إقليمي يتسم بالتوازن فى المصالح بين الطرف العربى ككل وبين اسرائيل على الجانب المقابل. فبغض النظر عن حل النزاعات الثنائية التى تؤدى الى معاهدات سلام بين اسرائيل ودول المواجهة وتحقق الانسحاب واقامة علاقات سلام فإن ثمة منظومة عربية يجمعها نظام عربى ذو مصالح جماعية يمكن ادراجها تحت مفاهيم مشتركة مثل مفهوم الأمن القومى العربى أو المصلحة العربية المشتركة، وبالتالى فهناك حاجة إلى اجراء مفاوضات عربية «جماعية» اسرائيلية لرسم مستقبل العلاقات فى المنطقة ووضع اسس النظام الاقليمى الجديد بحيث يأتى هذا النظام عاكسا للمصالح المتوازنة بين الطرفين وليس لصالح طرف على حساب الطرف الآخر.

وعلى سبيل المثال فإذا كان إنهاء المقاطعة العربية امرا يهم الجانب الاسرائيلى فا[ن] تخلى اسرائيل عن السلاح النوو[ى] وانضمامها الى معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية امر يهم الجانب العربى. هذا التقا[طع] فى المصلحة يخلق تلقائيا ارتباطا بين الموضوعين بحيث يمكن التوصل الى اتفا[ق] يشمل المطلبين معا بما يحقق توازنا فى المصالح بين الطرف العربى وبين الطر[ف] الاسرائيلى وهو التوازن الذى يتعين ان يكون سمة النظام الاقليمى الجديد.

ولايقتصر أمر المفاوضات الجماعية على مجرد المسائل المتقابلة بل يمتد ليشمل الامور ذات المصلحة المشتركة مثل القضاء على التلوث والحفاظ على البيئة ومقاومة الأوبئة.. إلى آخر كل مايفرضه الجوار من متطلبات التعاون من اجل المصلحة المشتركة.

كذلك فإن ثمة حاجة إلى إقرار مبادىء يلتزم بها الجميع فى سلوك كل طرف ازاء الطرف الآخر.. ويأتى على رأس هذه المبادىء مبدأ احترام الحدود الدولية وحل الخلافات بالطرق السلمية، كذلك الحال بالنسبة لخلق ترتيبات معينة من شأنها توفير الثقة بين الأطراف وإنشاء آليات للرجوع اليها اذا ثار شك لدى اى من الاطراف حول نوايا الطرف الآخر وغير ذلك مما يمكن تضمينه فى النظام الإقليمى الذى ينبغى التوصل اليه من خلال تفاعل الارادات؛ إرادة الطرف العربى كطرف له كيانه الجماعى فضلا عن الكيانات الوطنية الداخلة فى المنظومة العربية والطرف الاسرائيلى .كما يمكن، إن لم يتعين، ان يمتد هذا النظام ليشمل اطرافا اخرى مثل ايران عندما تكون مستعدة للمشاركة فى المفاوضات الخاصة باقامته.

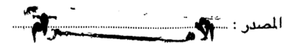
وليس من شك أنه بالنسبة للجانب العربى فإن الأفضل ان يأتى النظام الاقليمى من خلال مفاوضات تأخذ مصالح الطرفين فى الاعتبار بدلا من ان يأتى من الخارج، او من خلال ضغوط تركز على قضية او أخرى وتؤدى الى اعطاء ميزة لطرف على حساب الطرف الآخر.

يذكرنى ذلك بما ظهرت اليه الحاجة من اجراء مفاوضات بين الدول «الاشتراكية» فى شرق اوروبا وبين الدول الغربية فى اوائل السبعينات فجاءت الدعوة إلى عقد مؤتمر الأمن الأوروبى وانتهى الى اصدار اعلان هلسنكى عام ١٩٧٥ الذى اصبح بعد ذلك اساسا لما يعرف اليوم بمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى.

لقد جرى التفاوض داخل هذا المؤتمر





المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ مايو ١٩٩٢

بصورة جماعية بين المجموعة الاشتراكية آنذاك وبين المجموعة الغربية من جانب آخر مع وجود عدد من الدول المحايدة مثل السويد والنمسا ويوجوسلافيا. لقد أسفرت هذه المفاوضات عن اتفاقات كان لها اثرها الكبير في خلق وتطوير النظام الاقليمي الأوروبي الذي نراه اليوم.

وفي تقديري أنه من صالح الجانب العربي أن يدعو إلى عقد مؤتمر للأمن والتنمية في الشرق الأوسط، وان يدخل الى هذا المؤتمر بمقترحات ومواقف يتم التوصل اليها من خلال مفاوضات عربية - عربية، وبدأ يكون الجانب العربي عنصرا فاعلا في رسم مستقبل المنطقة على أن يبدأ انعقاد المؤتمر بمجرد التوصل الى اتفاقات سلام على الجبهات السورية واللبنانية والاردنية.

مثل هذا المؤتمر يمكن ألا تقتصر الدعوة للمشاركة فيه على الدول الاقليمية بل تدعى اليه ايضا الدول الخمس الاعضاء الدائمة في مجلس الامن والدول الاقتصادية السبع فضلا عن أمين عام الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ورئيس البنك الدولي.. ولايقتصر دور هذه الدول على الاسهام في البحث عن حلول للقضايا السياسية والاسهام في تنمية المنطقة بل تساهم ايضا في ضمان مايتم التوصل اليه من اتفاقات تشكل في مجموعها صورة النظام الاقليمي للشرق الأوسط الجديد.

قد يرى البعض ان محادثات السلام متعددة الأطراف التي تنعقد في عدد من العواصم تحت اشراف الولايات المتحدة وروسيا كفيلة بتحقيق الغرض، الا ان هذه المباحثات - في نظري - لم تعد كافية لخلق اطار تفاوضي واحد متكامل يمكن من خلاله التوصل الى اتفاقات متوازنة حول كل ماتحتويه سلة المفاوضات من موضوعات تهم الطرفين. إلا انني من ناحية أخرى أرى اهمية الافادة مما قدم من دراسات في المباحثات متعددة الاطراف يمكن ان تكون بمثابة اعمال تحضيرية للمؤتمر.

وبعد - لقد جرى رسم خريطة الشرق الاوسط من قبل بواسطة القوى الأجنبية سواء كان ذلك بعد الحرب العالمية الأولى عندما انفرط عقد الامبراطورية العثمانية وفرضت كل من انجلترا وفرنسا هيمنتها على المنطقة أو حتى بعد الحرب العالمية الثانية عندما صدر قرار التقسيم وما اعقبه من صراع دموي في المنطقة وصدور الاعلان الثلاثي عام ١٩٥٠، ثم نظام الاستقطاب الذي صاحب الحرب الباردة بين القوتين العظميين آنذاك والذي انتهى بانهيار الاتحاد السوفيتي.

ان اللحظة التي نعيشها اليوم تسمح لدول المنطقة ان تكون هي صاحبة الارادة في وضع النظام الاقليمي الذي يحقق لها مصالحها المتوازنة. وعلى الجانب العربي ان يمارس ارادته الجماعية علما بانه ليس صحيحا ان ظهور نظام شرق اوسطي جديد سيكون بالضرورة على حساب النظام العربي، ولكن الصحيح هو ان النظام العربي يستطيع - اذا اراد - ان يلعب دورا مؤثرا في رسم نظام الشرق الأوسط الجديد.



الاستثمار فى السلام

٣

تقرير البنك الدولى

عن تنمية الأراضى المحتلة

اقتصاد الضفة الغربية

تطورات الماضى.. وقيود الحاضر





المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٣

مع قليل من التبسيط، يمكن القول بان الأداء الاقتصادى للأراضى المحتلة على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية قد اتسم بالنمو السريع فى ظل اختلالات هيكلية جسيمة. وبصورة محددة، فإنه فى الوقت الذى يبلغ فيه دخل الفرد فى الأراضى المحتلة فى الوقت الراهن نحن ثلاثة أضعاف ما كان عليه فى السنوات الأولى من الاحتلال، فإن هذا النمو مع مرور الوقت اتسم بعدم التوازن وكان مصحوبا بظهور تشوهات كبيرة فى سوق العمل، وفى هياكل القطاعات الانتاجية وكذلك فى هيكل التجارة، وفى التوازن بين الاستهلاك العام والخاص

الاتجاه الاقتصادى العام

حقق اقتصاد الأراضى المحتلة نموا سريعا خلال الفترة من ١٩٦٨ وحتى عام ١٩٨٠ فبلغت نسبته ٧٪ سنويا من الدخل الحقيقي للفرد «الناتج المحلى الاجمالى» وكذلك نسبة ٩٪ من الناتج القومى الاجمالى. وكان ذلك هو حصاد تأثير سلسلة من العوامل التى على رأسها التكامل السريع مع اسرائيل والطفرة الاقتصادية التى شهدتها المنطقة بصفة عامة. وخلال السنوات الأولى من الاحتلال حدث توسع سريع فى تشغيل العمالة الفلسطينية غير الماهرة فى اسرائيل واستتبع ذلك ارتفاع ملحوظ فى مستويات الدخل، الأمر الذى انعكس بدوره فى تعزيز النشاط الاقتصادى المحلى وخاصة فى قطاع الانشاءات، فقد ارتفعت دخول الفلسطينيين العاملين فى اسرائيل من مستويات متدنية فى عام ١٩٦٨ الى ما يقرب من ربع الناتج القومى الاجمالى فى عام ١٩٧٥. كذلك فإن التحول المتزايد الى الاخذ بنظام التعامل النقدى بعد الاحتلال قد أسهم بدوره فى النمو الاقتصادى للأراضى المحتلة خلال السنوات المبكرة من الاحتلال وقد استمر النمو الاقتصادى السريع للأراضى المحتلة حتى بعد التباطؤ الذى أصاب معدل النمو فى الاقتصاد الاسرائيلى فى منتصف السبعينات وعقب الأزمة البترولية الأولى، وكان مرد ذلك الى أن عددا كبيرا من العمال الفلسطينيين المهرة تمكنوا من شق طريقهم الى العمل فى دول الخليج. ومع التزايد فى أسعار البترول. تزايدت أيضا تحويلات العمال الفلسطينيين من الدول الخليجية الثرية، مما كان بمثابة تعويض عن ضآلة الفرص المتاحة فى اسرائيل غير المنتجة للبترول، وكانت المحصلة هى انخفاض مظاهر الفقر بصورة ملموسة فى الأراضى المحتلة.. وتحسنت الظروف المعيشية للعائلات بدرجة كبيرة وذلك من خلال التزايد الكبير فى امتلاك واستهلاك الاجهزة المنزلية المعمرة وارتفاع الطلب على تركيبات المياه النقية وإدخال التيار الكهربائى.

وازداد متوسط الاعمار بنحو عشر سنوات وأمكن تحقيق نجاح باهر فى التقليل من وفيات الأطفال حديثى الولادة. كذلك ازداد الاتجاه نحو إلحاق الاطفال بالمدارس.. وكل هذه مظاهر تعكس التحسن الملحوظ فى مستويات الدخل وفى ظروف المعيشة فى كافة انحاء الأراضى المحتلة خلال اعوام السبعينات.

وقد بدأ معدل النمو فى التباطؤ مع انتهاء مرحلة الطفرة البترولية فى أوائل عقد الثمانينات.. والواقع ان التراجع كان قد بدأ بصورة فعلية فى عام ١٩٨٧. ومصداقا لذلك فإنه خلال الفترة من عام ١٩٨٠/ ١٩٨١ وحتى ١٩٨٦/ ١٩٨٧ زاد معدل النمو الحقيقى فى نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى بنسبة ١٢٪ بينما لم يتزايد نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى خلال نفس الفترة بأكثر من نسبة ٥٪. وشهدت تلك الفترة أيضا تقلص النمو فى الصادرات.. وازداد الموقف تدهورا بعد نشوب الانتفاضة الفلسطينية فى عام ١٩٨٧، وليس خافيا ما كان للانتفاضة من اثر فى تدهور الروابط مع الاقتصاد الاسرائيلى. فقرارات إغلاق الأراضى المحتلة بصورة متكررة، وكذلك الاضرابات، كانت ذات أثر سلبى على فرص العمل والنشاط التجارى. وانخفضت الصادرات بصورة حادة بعد عام ١٩٨٧.. ولم تتم استعادتها الى مستواها الطبيعى حتى الآن. وقد تفاقمت هذه الآثار وازدادت وطأتها بفعل ما طرأ من تشريد على القيود والقواعد التى تحكم نشاط القطاع الخاص بما فى ذلك القيود المفروضة على حركة السلع والأفراد، وكذلك التعطيل الطويل فى صدور تراخيص العمل ورخص البناء والقواعد الصارمة فى مجال جباية الضرائب.

ولا شك فى ان إخضاع المصالح الاقتصادية فى الأراضى المحتلة بحيث تكون تابعة لمثيلاتها فى اسرائيل قد لعب دورا فى هذا المجال.

ونتيجة لذلك انخفض الدخل الفردى أو تجمد ــ فى أحسن الاحوال ــ خلال أعوام الثمانينات والتى كانت تعد بمثابة تحول جذرى عن النمو السريع الذى تحقق فى عقد السبعينات.

لقد سبق إغلاق الأراضى المحتلة لعدة أسابيع خلال عام ١٩٩١ أثناء حرب الخليج مما تسبب فى خسائر كبيرة لأصحاب الدخول.. واقترن ذلك بانخفاض حاد فى عدد ساعات العمل وبما يقل بنسبة ٧٥٪ عن عدد ساعات العمل فى عام ١٩٧١. ولكن الاخطر من ذلك هو ان حرب الخليج تمخضت عن فقدان أعداد كبيرة من الفلسطينيين لوظائفهم فى الخليج، الأمر الذى انعكس فى انخفاض حاد فى التحويلات من الخارج، وانخفضت بالتالى القدرة الشرائية ومعها الطلب ومختلف الأنشطة الاقتصادية. وشهد عام ١٩٩٢ انتعاشا ملحوظا فى النشاط نتيجة لزيادة توقعات تحقيق السلام من ناحية ونتيجة للتخفيف الجزئى من بعض القيود التنظيمية من ناحية أخرى.

ومع الجمود فى مستويات الدخل أو تراجعها فى أجزاء عديدة من العالم، كان عقد الثمانينات بحق هو فترة عصيبة على الاقتصاد العالمى ككل.. ومن هنا يكون واضحا ان بعض الصعوبات الاقتصادية التى واجهتها الأراضى المحتلة لم تكن إلا انعكاسا للمصاعب الاقتصادية التى صادفها العالم بأسره خلال تلك الفترة، ومنطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة. كما ان هذه المصاعب تعكس ايضا، وبدرجة أو باخرى، المشكلات



الهيكلية الكامنة في اقتصاد الأراضي المحتلة والتي بدأت تطفو على السطح مع مرور الوقت، وهي مشكلات من شأنها، ان لم تعالج بصورة صحيحة، إعاقة مسيرة النمو المرتقب في الأراضي المحتلة.

التشوهات الهيكلية في اقتصاد الأراضي المحتلة

يتجلى وجود الاختلالات الهيكلية في اقتصاد الأراضي المحتلة في عديد من المجالات. فهناك أولا الاعتماد الكثيف على مصادر خارجية للتوظيف بالنسبة للقوة العاملة وثانيا الانخفاض غير العادي في مستوى التصنيع وثالثا الهيكل التجاري الذي يتسم بالارتباط الشديد باسرائيل، وبالعجز التجاري، ورابعا الافتقار الشديد الى كثير من مرافق البنية الأساسية وانخفاض مستويات الخدمات العامة.

★★ وسوف نتناول هذه الجوانب فيما يلي:

أولا : سوق العمل:

عقب حرب عام ١٩٦٧ هاجر نحو ثلاثمائة ألف فلسطيني الى خارج الاراضي المحتلة، والى الاردن في الغالب. وقد استمرت هذه الهجرة بصورة ملموسة حتى بعد الاحتلال وبمعدل مستوى يصل الى ١٪ من اجمالي عدد السكان. ومع ذلك فإن الظاهرة المثيرة للدهشة هي ان إجمالي القوى العاملة من الفلسطينيين في الأراضي المحتلة قد زاد الى أكثر من الضعف خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية.

وعلى العكس من ذلك فإن معدل النمو في فرص العمل المحلية لم يتجاوز ٢٥٪. وبدلا من ذلك فإن فرص العمل أمام الفلسطينيين لم يكن لها سوى مخرجين.. أولهما: داخل اسرائيل للعمالة غير الماهرة والثاني: في دول الخليج بصفة خاصة ومختلف أنحاء العالم بصفة عامة بالنسبة للعمالة الماهرة وخاصة في قطاع الخدمات. وغني عن البيان ان الضفة الغربية وقطاع غزة لم تكن لهما علاقات اقتصادية مع اسرائيل قبل عام ١٩٦٧، ولكن ذلك الوضع تغير سريعا بعد الاحتلال، وارتفع عدد الفلسطينيين العاملين في اسرائيل الى ٧٥ الف فلسطيني في عام ١٩٨٠ ثم الى ١٠٩ آلاف فلسطيني بحلول عام ١٩٨٧.

ويمثل هؤلاء العاملون نسبة ٣٥٪ من اجمالي قوة العمل في الضفة الغربية ونسبة ٤٥٪ من إجمالي قوة العمل في غزة. والواقع ان هذا المصدر للعمل قد استأثر بالقدر الأكبر من معدل النمو الاجمالي في حجم القوة العاملة حتى حدوث الانتفاضة. واتسمت العمالة في اسرائيل بأنها غالبا ما تتألف من العمال غير المهرة أو نصف المهرة، كما استأثر قطاع الانشاءات بالقدر الأكبر من هذه العمالة، وكانت الأجور تتراوح حول الحد الأدنى من الأجور المدفوعة للاسرائيليين. وكانت هناك نسبة ٢٪ فقط من الفلسطينيين العاملين في اسرائيل هم الذين أتيحت لهم فرص عمل مهنية أو فنية أو ادارية.

ولكن نمط تشغيل العمالة الفلسطينية في دول الخليج كان مختلفا تماما. فقد جاء وقت كانت فيه العمالة الفلسطينية الماهرة هي التي تحظى بأكبر قدر من الطلب على العمالة في دول الخليج.. وكانت أجور الفلسطينيين في الخليج تزيد بصفة عامة عن أجور نظرائهم من الجنسيات الأخرى، كما تزيد عدة أضعاف بلا شك عن الأجور المدفوعة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتشير التقديرات الى ان نحو ٤٠ ألف فلسطيني من الأراضي المحتلة قد هاجروا للعمل في دول الخليج خلال الفترة من ١٩٧٣ وحتى ١٩٨٢.. ولكن مع الانخفاض في أسعار البترول وبداية الركود الاقتصادي فإن الطلب على العمالة الفلسطينية شهد انخفاضا حادا اعتبارا من عام ١٩٨٢.. وانخفض بالتالي معدل الهجرة الفلسطينية الى الخليج خلال ما تبقى من عقد الثمانينات.

وقد تزايد النصيب الذي أسهمت به الأجور المتحققة في اسرائيل في الناتج القومي الاجمالي من مستويات متدنية في بداية الاحتلال الى نحو ٣٥٠ مليون دولار في عام ١٩٨٠ ثم الى نحو ٦٧٥ مليون دولار في ١٩٨٧. وبالرغم من الافتقار الى مصادر معلومات يمكن الوثوق بها، فإن تحويلات الفلسطينيين من دول الخليج وغيرها كانت أيضا تمثل مصدرا مهما للدخل المتاح «النقدي» للأسر الفلسطينية. فالواقع انه بإضافة هذا المصدر المهم الى مصادر الحقن الرأسمالي في الأراضي المحتلة تتأكد لنا أهمية الدور الذي لعبته أسواق العمالة الفلسطينية في الخارج في تعزيز ودفع النمو الاقتصادي في الأراضي المحتلة على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية.

ومع ذلك فإن الصورة المرتقبة في المستقبل لأسواق العمل هذه لا تبدو مبشرة بالأمل على الاطلاق. فمعظم الطلب الخليجي على العمالة الفلسطينية قد تنجز تقريبا في أعقاب حرب الخليج، كما ان الموقف الأمني المتدهور وتشديد وطأة القيود المفروضة على انتقال البشر منذ الانتفاضة في ١٩٨٧ قد هددت أيضا امكانية الدخول الى سوق العمل في اسرائيل.

وعلى أية حال فإن الطلب الاسرائيلي على العمالة الاسرائيلية كان سينخفض في كل الأحوال نتيجة لانتهاء فترة الرواج في قطاع الانشاءات داخل اسرائيل.

أما احتمالات فرص العمل المتاحة أمام الفلسطينيين في الأسواق غير التقليدية، مثل أوروبا والدول العربية الأخرى، فلا تبدو مشجعة أيضا. وفي الوقت نفسه فإنه بالنظر الى النمو السكاني السريع في الأراضي المحتلة، وكذلك للتزايد غير العادي في أعداد الأشخاص المقبلين على الانضمام للقوة العاملة، وخاصة من جانب المرأة، يعني ان هذه القوة في طريقها الى ان تتضاعف قبل حلول عام ٢٠١٠، حتى اذا أسقطنا من الحسبان احتمالات عودة آلاف الفلسطينيين الى الأراضي المحتلة بعد توقيع الاتفاق.





للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة

التاريخ : ٩/ نوفمبر ١٩٩٢

العراق واسرائيل والاردن وسورية تعتمد على مصادر خارجية

البنك الدولي يحذر حكومات الشرق الاوسط ويدعوها الى التحرك بسرعة لمعالجة أوضاع المياه





المصدر : الحياة

التاريخ : ٩/١٠/٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ واشنطن -
من بتسي لاون المعلوف:

■ حذر البنك الدولي، في تقرير اصدره الاسبوع الماضي، حكومات دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا ودعاها الى «التحرك بسرعة اكبر من اجل معالجة اوضاع المياه في المنطقة».

وقال البنك الدولي انه ينوي تعزيز جهوده في هذا المجال بعدما اقتصرت حتى الآن على تقديم معونات تبلغ نحو اربعة بلايين دولار لتنفيذ مشاريع مرتبطة بمسالة المياه في المنطقة. وربما شملت هذه الجهود المعززة في المستقبل لعب دور اكثر فاعلية ونشاطاً في التوسط في نزاعات تتناول انهار الاردن والفرات ودجلة حيث سيكون عدم وجود معاهدات دولية، حسب ما يشدد على ذلك البنك الدولي، محدداً جداً للاستفادة الى اقصى حد ممكن من تطوير هذه الانهر المهمة وادارتها».

ويحدد التقرير، الذي يقع في خمسين صفحة تحت عنوان «استراتيجية خاصة بادارة المياه في الشرق الاوسط وشمال افريقيا» خطوات عملية تستطيع الحكومات اتخاذها في معالجة مشكلة المياه في المنطقة. وفي الواقع، هذه الخطوات استراتيجية عامة لادارة الطلب على المياه، نظراً الى ان امكانات زيادة الموجود منها محدودة جداً. وهي تتناول اصلاحات بنيوية وزيادة الاعتماد على الحوافز المالية وتسعير المياه على اساس السوق ومتطلباتها واتخاذ تدابير تنظيمية عامة. كما تدعو هذه الاستراتيجية الى تطبيق اللامركزية في توفير الخدمات الخاصة بالمياه بحيث تلعب المصالح المستقلة مالياً دوراً اكبر وبحيث تزداد مقدرة مستخدمي المياه على المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر في موارد المياه المتوافرة.

وذكر البنك الدولي في تقريره «ان معظم دول المنطقة وقادة الحكومات فيها لا يدركون عملياً حتى الآن مدى خطورة مشكلة المياه والحاحها». ويشدد التقرير ايضاً على انه «حتى في الدول التي باتت لديها سياسات تتعلق بالمياه، لا توجد غالبا معلومات كافية عن المياه. كما تفتقر هذه الدول الى اهداف واضحة والى المسؤولين المتخصصين الكافين والى الموارد المالية، وفوق كل شيء الى الالتزام السياسي المرتبط بمعالجة مشكلة المياه». ويفيد التقرير ان «ما نتج من هذا كله ان معالجة مشكلة المياه لم تكن فاعلة نظراً الى ان تخطيط اي مشروع كبير في مجال المياه وتطوير استخدامها وتصميمه وتمويله وتنفيذه وتشغيله تستغرق عادة بين خمس سنوات وعشر سنوات». ويحذر البنك من ان «الوقت لا يرحم وبات داهماً». وتشير توقعاته الى ان عدداً كبيراً من دول المنطقة بات قريباً من استخدام كل مصادر المياه المتوافرة له والتي يمكن تجديدها سنوياً او انه تجاوز هذه المصادر وباتت حاجته الى اكبر منها.

يلفت التقرير الى ان البنك شارك في مشاريع تتناول المياه في مصر والجزائر والاردن والمغرب وتونس واليمن. كما يلفت الى ان مصر وايران والمغرب والاردن تقوم حالياً بتنفيذ مشاريع خاصة بالاحواض. لكن التقرير يقول ان لدى اسرائيل وتونس فقط شبكات توزيع انشئت بهدف دمج ادارة المياه في مناطق واسعة جداً في كل من البلدين. ويؤكد التقرير على ان الدول في المنطقة ستزداد اضطراراً الى توجيه المياه الى مستخدميها المختلفين لا سيما من الزراعة الى مستخدمين آخرين، علماً بان القطاع الزراعي يستخدم حالياً ٨٠ في المئة من المياه المتوافرة.

وعلى رغم ان الدول تستفيد من تحويل جزء بسيط من المياه المتوافرة من القطاع الزراعي الى قطاعات اخرى، يقول التقرير ان بضع دول فقط اظهر استعداداً لالتزام سياسة تحول بموجبها المياه من الزراعة الى الصناعة والمنازل. والسبب الرئيسي لذلك الانعكاسات السلبية المحتملة على الزراعة واحتمال ان يتسبب تحويل المياه في هذا الشكل في تفاقم هجرة الريفيين الى المدن التي اصبحت، في اي حال، مكتظة.

ويحذر تقرير البنك الدولي من «ان عدداً كبيراً من الدول مثل الجزائر والاردن والمغرب واليمن سيضطر الى مواجهة مسائل شائكة وصعبة الحل مرتبطة بتخصيص المياه لمختلف مستخدميها». ويلفت التقرير الى ان مشكلة المشاركة في موارد المياه بين دول المنطقة ستكون اصعب التحديات واكبرها نظراً الى ان مشاكل عدة تتعلق بالمياه هي في طبيعتها دولية

ولا تتحكم فيها سوى معاهدات قليلة. كما يلفت الى ان دول المنطقة لا ترتبط رسمياً الا بمعاهدة رئيسية كبيرة واحدة فقط هي المعاهدة الخاصة بتقاسم مياه النيل على رغم ان في العالم كله ٢٨٦ معاهدة من هذا النوع.

وتتضمن منطقة الشرق الاوسط احواض ثلاثة انهر هي الاردن والفرات/دجلة والنيل. وتوجد بالاضافة الى ذلك احواض جوفية كبيرة جداً في شمال افريقيا وشبه الجزيرة العربية تحتوي كميات ضخمة من المياه التي تعبر الحدود الدولية. واهم هذه الاحواض الجوفية والتي هي موضع نزاع دولي حوض «ايرغ» الشرقي الذي يغطي مساحة ٤٠٠ الف كيلومتر مربع جنوب جبال الاطلس في الجزائر، ويمتد في تونس والحوض النوبي المكون من الحجر الرملي الذي يقع في باطن الارض التي تمتد في مصر وليبيا والسودان وحوض الساق/ديزي الذي يغطي منطقة مساحتها ١٠٦ آلاف كيلومتر مربع تقع في باطن الارض وتمتد من الاردن جنوباً وشرقاً وتصل الى داخل السعودية.

وتفيد المعلومات الواردة في التقرير ان جزءاً كبيراً من موارد المياه العذبة المتجددة في المنطقة ينبع خارج الدولة التي تستهلك هذه الموارد. كما تشير هذه المعلومات الى ان عدداً من الدول مضطر الى الاعتماد على انهر تتدفق خارج حدوده من اجل الحصول على نسبة كبيرة مما يحتاج اليه من مياه. وسيحتاج العراق السنة ٢٠٢٥ الى الفي متر مكعب للشخص الواحد سنوياً، اي اكثر مما تحتاج اليه اي دولة اخرى في المنطقة. لكن ثلثي مياه العراق يأتيان من خارج حدوده. وبين الدول الاخرى التي تعتمد على مصادر خارجية للمياه اسرائيل والاردن وسورية وذلك بدرجات متفاوتة.

وتواجه دول من هذا النوع مشاكل تتطلب الحل مثل الحقوق الخاصة بالمياه وتوزيع هذه المياه على القطاعات المختلفة فيها، وتردي نوعية المياه المكشوفة بسبب تحويل المياه قرب منابعها والاستخدام المكثف لها والتخلص من النفايات فيها مما سيصبح وفق توقعات تقرير البنك الدولي، مسألة دولية تزداد اهمية مع مرور الوقت.

ويقول التقرير ان البنك الدولي ربما تخلى عن تحفظه بالنسبة الى مخاطر التدخل او التوسط بين الاطراف المتنازعة المعنية وسعى الى لعب دور اكثر نشاطاً وفاعلية في التوسط بين الاطراف المتنازعة على المياه، كما لعب دوراً ناجحاً في ايصال المعنيين الى اتفاق في شأن نهر الاندوس في الهند ونهري اورانج وكوماتي في جنوب افريقيا. كما يذكر التقرير ان البنك ربما سعى الى لعب دور استباقي في النزاعات التي تتناول المياه الظاهرة (غير الباطنية او الجوفية) وربما في الادارة المشتركة بين دولتين او اكثر للمياه الجوفية. وكان البنك شارك في النشاطات الديبلوماسية بين الدولتين الواقعتين على ضفتي نهر الاردن من ضمن مبادرة السلام الخاصة بالشرق الاوسط حيث تشمل المسائل الرئيسية المطالبات المتناقضة للطرفين بالاضافة

الى مستوى الملوحة في النهر والتلويث المكثف لنهر الاردن الرئيسي، والزيادة الكبيرة في عدد السكان في اسرائيل والاردن والاستخدام المكثف للمياه في كل من البلدين الذي يزيد على المتوافر من موارد المياه المتجددة او المرشح للارتفاع قريباً.

وانجزت اخيراً دراسة عن المياه في الاردن وهي الآن قيد المراجعة. كما تجري حالياً دراسة اوضاع المياه في اسرائيل، لكن من غير المتوقع ان ينتهي العمل في هذه الدراسة قريباً.

وتعتبر الدراستان في المرحلة الراهنة جزءاً من عملية مستمرة الهدف منها تلافي النقص في المعلومات المتوافرة عن المنطقة التي تعتبر ناقصة والى تهيئة هذه المعلومات في حال طلب من البنك الدولي ان يلعب دوراً اكثر فاعلية في التوسط في النزاعات التي تتناول المياه.



المصدر : السياسي
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١٠ أكتوبر ١٩٩٢

مخاوف الخبراء من إشتراك إسرائيل فى

السوق الشرق أوسطية

■ السيطرة الاقتصادية على الاقتصاد المصرى و العربى

■ استخدام التكنولوجيا المتقدمة يرفع حجم البطالة

■ المنتجات الاسرائيلية تغزو أسواق المنطقة العربية



المصدر : السياسي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ اكتوبر ١٩٩٢

كتبت غادة العربى :

تسود الأوساط الإقتصادية حاليا حالة من الجدل والنقاش الواسع حول السوق الشرق أوسطية ومدى تأثيرها على الاقتصاد المصرى والعربى والآثار السلبية التى تفرزها على المجتمع العربى ككل .

هناك إجماع من الخبراء على ضرورة القيام بدراسة واسعة وشاملة لمعرفة كافة جوانب وتأثيرات هذه السوق على مصر والمنطقة بأكملها .

بل يذهب الكثير من الخبراء على ضرورة وضع شروط محددة لإشتراك إسرائيل فى هذه السوق ودراسة تأثير اشتراك تركيا وأيران .

من هذه الشروط التى يراها الخبراء لإشتراك اسرائيل هى الأنسحاب الكامل من الأراضى العربية والدراسة الكاملة والشاملة لإتفاقية السوق والتكامل الإقتصادى العربى أولاً .

كما أبدى الخبراء مخاوفهم من هذه السوق الشرق أوسطية واشتراك إسرائيل فيها حيث تقوم إسرائيل بدور الوسيط بين دول الشرق الأوسط والدول الغربية وستقوم بتصدير منتجاتها الى الدول الخليجية .

يقول الدكتور على لطفى رئيس الوزراء السابق اننا نعيش فيما يسمى عصر التكتلات الأقتصادية والكيانات الكبيرة فهناك السوق الأوربية المشتركة التى تضم ١٢ دولة اوربية ، وهناك الاتفاقية الجديدة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك التى أدت لخلق كيان اقتصادى ضخم وهناك تكتلات أخرى فى العالم بحيث يمكن القول انه لم يعد هناك مجال للكيانات الصغيرة .

وبالنسبة للشرق الأوسط فهناك السوق العربية المشتركة التى انشئت عام ١٩٦٤ لكنها للأسف الشديد لم تخرج الى حيز الوجود ولم تطبق على الاطلاق ، قد بدأ الحديث فى الفترة الأخيرة عما يسمى بالسوق الشرق الأوسطية وليس هناك معلومات كافية عنها حتى الآن . لكننى اتصور

ان هذه السوق سوف تضم بعض الدول العربية وايران وتركيا واسرائيل ولاشك ان اقامة سوق مشتركة فى اى منطقة من مناطق العالم تؤثر على جميع دول المنطقة ومن هنا تأتى ضرورة الأهتمام فى مصر بهذه السوق من الآن للاعتبارات التالية .

الأولى : ان اشتراك اسرائيل فى هذه السوق فى تقديرى امر غير مقبول ولا يجوز مناقشته قبل الانسحاب الاسرائيلى الكامل من جميع الاراضى العربية المحتلة والتوصل لحل عادل لمشكلة القدس .

الثانية : ان اشتراك تركيا وايران فى هذه السوق وهى دول كبيرة سواء من حيث المساحة أو عدد السكان أو الموارد أمر يستدعى دراسة أثر اشتراك هاتين الدولتين فى السوق الشرق أوسطية على الأقتصاد المصرى فى حالة عدم اشتراك مصرفى السوق .

الثالثة : اشتراك الدول العربية لايجوز فى حالة عدم اشتراك مصرفى السوق وفى تقديرى انه من الأفضل لمصران تشارك فى السوق الشرق أوسطية عند قيامها بشرط دراسة الاتفاقية التى ستنشأ السوق بمقتضاها دراسة مستفيضة وبشرط ان نسرع من الآن فى استكمال الاصلاح الاقتصادى حتى تزيد الانتاج وتقل حاجتنا الى الاستيراد

ويمكن أن تستفيد مصر من اشتراكها فى السوق عن طريق تصدير فائض العمالة التى يمكن ان تحل مشكلة البطالة .

اما الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله وزير التخطيط الأسبق فيشير الى ان الشرق الأوسط اسم يطلق على المنطقة بدون تحديد ماهى دول الشرق الاوسط

وقد كان هناك دولتين يقال انهما من دول الشرق الأوسط وهى العراق وايران والملاحظ ان الشرق الأوسط مدلول جغرافى لايستند على أى فكرة تعطيه الأولوية على التكامل العربى وقد ظهر

تاريخيا مصطلح الشرق الاوسط خلال الحرب العالمية الثانية لرغبة الحكومة البريطانية مواجهة مشاكل تمويل جيوشها وحلفائها مع تفادى ان يكون

ذلك على حساب غذاء أهل المنطقة فقموا بإنشاء مايسمى بمركز تمويل الشرق الأوسط وقد تولى رئاسته لورد « ميون » الذى قتلته العصابات الصهيونية بالقاهرة .

ومصلحة مصر هى مايساعد على التنمية وتفادى مايضر بالمشروعات القائمة والملاحظ ان رجال الصناعة فى القطاع الخاص متخوفين الى أبعد الحدود من اى مزايا جمركية يمكن ان تمنح لاسرائيل .

وبالعكس فإن مصلحة اسرائيل الاقتصادية هى مد نفوذها الاقتصادى على المنطقة وبصفة خاصة على دول

الخليج وهذا الكلام له أساس مادى فالاسرائيليون حريصون على ان تكون دولتهم ذات اغلبية يهودية واسرائيل بنسبة المهاجرين الذين نزاحوا اليها تريد العيش بمستوى دول أوربا وهى تستطيع ان تفعل ذلك بفضل المساعدات المالية التى تحصل عليها ونفوذ رجال الاعمال اليهود .

ويرى الدكتور اسماعيل انه لوحدث سلام شامل فى المنطقة فإن هذه المساعدات ستضاءل ويكون التعويض الواضح هو ان تقوم اسرائيل بدور الوسيط بين دول الشرق الاوسط والدول الغربية وهذا اضار بالاقتصاد المصرى والأسواق المصرية الخارجية لانها تصدر



المصدر : السياسي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٠ اكتوبر ١٩٩٣

لدول الخليج القطن والادوية والملابس وامور كثيرة يعمل فيها القطاع الخاص .

التكامل العربي أولا

وعن تأثير السوق على العمالة المصرية ؟

قال وزير التخطيط الأسبق ان السوق سيكون لها تأثير ضار عن العمالة المصرية وستزيد من مشكلات البطالة خاصة بين المتعلمين لأن الاسرائيليين يدعون انهم اكثر خبرة منا فى كل المجالات حتى فى الزراعة التى تعلمها المصرى منذ ٥٠٠٠ عام .

وإضاف بأن تكون الأولوية لأشكال التعاون العربى والتكامل الاقتصادى العربى وصولا لوحدة عربية اقتصادية ودعم الكونفدرالية وهذا ليس حنينا للماضى بل ضرورة يجمع عليها خبراء شئون العالم الثالث لتحقيق تنمية شاملة ومستقبلية .

ولايجوز ان نفكر فى ان السوق الشرق اوسطية كبديل للتكامل العربى الذى لابد ان تكون له الأولوية ويجب تشجيع الوحدات الانتاجية على التوجه لانشاء شركات عربية مشتركة لان المنافسة لن تأتى من اسرائيل فقط بل من تركيا ايضا وهى اكثر تقدما من اسرائيل ولاتعانى من مشاكل فى الزراعة أو المياه والحلم الذى يسيطر على الاتراك لم يتحقق لهم وهوان تكون تركيا جزء من أوربا والسوق الاوربية والآن اصبح امامها الطريق ممهداً تكون جزء من الشرق الأوسط فلابد لمصر اولا تحقيق التكامل العربى ثم التعامل مع الجيران .

السيطرة الاقتصادية

اما الخبير الاقتصادى ابراهيم الدسوقى اباظة فيؤكد ان اسرائيل تسعى الى تلك السوق لتكسب من ورائها اضعاف ماكسبته من الحرب وهذه المكاسب تتحدد فى السيطرة الاقتصادية على العالم العربى واسرائيل مؤهلة لذلك بحكم تقدمها التكنولوجى على العالم العربى وبحكم روافدها الخارجية التى تساندها من خلال المؤسسات المالية والدولية وهذا الأمر يمكن اسرائيل من ان تمد استثماراتها الى العالم العربى باشكال مختلفة مستخدمة السوق العربية الواسعة والتى تعتبر سوقاً استهلاكية بالدرجة الأولى للمواد المصنعة ومن هنا تستطيع اسرائيل ان تضمن السيادة والسيطرة على المنطقة العربية وتستطيع ان تغذى اقتصادها بالمواد الاولية العربية والأموال العربية وذلك على حساب تخلف العالم العربى وتفككه ولن ينجوا العالم العربى من هذا المصير الا بانتفاضة كبرى تعيد بناء الانسان العربى والمجتمع العربى على اسس جديدة تستطيع من خلاله مواجهة التحدى الاقتصادى والاجتماعى الاسرائيلى .

عنصر المنافسة

اما الدكتور سمير طوبار رئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى فيشير الى اهمية توحيد التكتل العربى فى تلك السوق رغم ان هذا السوق لازال فى المرحلة الاولى .

ويرى انه لن يكون هناك خطراً من وجود تبادل اقتصادى بين مصر وفلسطين اذاعم السلام لان مصر دولة قوية وبرنامج الاصلاح الاقتصادى نجح فى التوسع فى الانتاج من ناحية الكم والكيف .

ويشير رئيس اللجنة الاقتصادية الى ان القاعدة العلمية التى يجرى اعدادها الآن ستتيح لنا التفوق فى الانتاج وعنصر المنافسة سيكون هو الفيصل فى اى تبادل تجارى لذا يجب ان نضع فى اعتبارنا ان يكون لدينا اقتصاد قوى يصمد امام الدول المتقدمة وعن ايجاد حواجز جمركية أم الغاء الحدود

ويؤكد ان السوق الشرق أوسطية لن تؤثر على الاقتصاد المصرى بالسلب ولابد الا نخشى شيئا اذا وضعنا الأسس العلمية للنهوض باقتصادنا .





للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١٠ أغسطس ١٩٩٣



الاقتصاد الإسرائيلى والسوق الشرق أوسطية ٣

د. محمود وهبة
رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين فى أمريكا

ولدت

فى قرية اسمها «العلامية» بمحافظة كفر الشيخ. ولم تكن بالقرية سوق. ولكن كانت هناك سوق على بعد عدة كيلو مترات كل يوم خميس بقرية اسمها «بشبيش» بمحافظة الغربية. وكان أهل قريتى وعدة قرى أخرى يذهبون إلى سوق بشبيش ليبيعوا البيض والفراخ والبط والحمام وغيرها مما كانوا ينتجونه بانفسهم داخل منازلهم. ويعودون بعد أن يشتروا اللحوم والفواكه والقماش وبعض المواد البقولية وغيرها مما كانوا لاينتجونه داخل منازلهم. وبذلك كانت سوق بشبيش تعد سوقا اقليمية. ولم تكن هناك رسوم أو ضرائب على البيع والشراء، بل ونادرا ماكانت تستخدم النقود، اذ اعتمدت السوق على التبادل المباشر بين السلع نفسها كلما أمكن ذلك. وبقدرة قادر كان العرض دائما يوازى الطلب، فعادة لم يرجع أحد من السوق دون أن يبيع كل ماعرضه من السلع.



والطريف أن هذه الصورة البدائية للسوق ظلت فى مخيلتى حتى عندما كنت ادرس اقتصاديات ريكاردو وادم سميث ولورد كينز وكارل ماركس أو ملتون فريدمان وغيرهم من الاقتصاديين الكلاسيكيين او النيوكلاسيكيين أو المعاصرين ويبدو لى أن كثيرا ممن يتعرضون لموضوع السوق الشرق أوسطية سواء بالموافقة أو المعارضة وسواء فى الغرب أو الشرق - انما يتخيلون نفس المفهوم البسيط للسوق الشرق أوسطية. فهم يتصورون سوقا اقليمية تشمل بلدان الشرق الأوسط، ويتبادل كل بلد السلع التى يتميز فى انتاجها ويتم التبادل بدون استخدام عملة. ويباع كل المعروض ويشترى كل المطلوب ويتوازن العرض والطلب عن طريق مرونة الاسعار. ويتم كل ذلك بدون رسوم أو ضرائب أو قيود أو حتى حدود. ويستفيد البائع والمشترى رغم اختلاف جنسياتهم. والنتيجة أن السوق الشرق اوسطية هى: حسب المؤيدين لها وحسب مايقول الامريكان عبارة عن كسبان - كسبان WIN - WIN للبائع والمشترى، اما حسب المعارضين فهى كسبان - خسران WIN - LOSE للبائع والمشترى.. وسواء كنت مؤيدا أو معارضا فإن هناك اتفاقا على أن الكسبان هو إسرائيل وأن كنت من المعارضين فإن الخسران هو الطرف العربى دائما.

ولقد طرح موضوع السوق الشرق أوسطية كأنه حقيقة واقعة. ويبدو أنه أصبح موضوع الساعة بين مؤيدى إسرائيل فى الغرب، وفى نفس الوقت احتدت الاعتراضات عليه فى العالم العربى كأنه سيحدث غدا، ولكن مفهوم السوق الشرق أوسطية ليس بهذه البساطة. ومن السهل الهجوم عليه او الدعوة له لاسباب سياسية، ولكن من الصعب تعريفه فنيا وتحديد كل ابعاده الاقتصادية أو حتى الأفق الزمنى الذى يتطلبه تنفيذ أبسط اشكال هذه السوق أو تقييم حجم المكاسب أو الخسارة للمشتركين فى هذه السوق. والواقع أنه رغم كثرة ماكتب فى هذا الموضوع مؤخرا فليس هناك دراسات علمية منشورة عديدة عن السوق الشرق أوسطية وكل ماهناك هو عدة نقاط لمناقشة الموضوع أو مجهودات فردية لدراسته ورغم كثرة الاشارة إلى دراسة هارفارد التى اشترك فيها مجموعة من الاقتصاديين الإسرائيليين، والفلسطينيين، والاردنيين والتى تمت فى ١٨ شهرا وبدأت فى القاهرة ونشرت فى يونيه الماضى، الا أن هذه الدراسة لم تشر - الا نادرا - إلى موضوع السوق الشرق اوسطية، وقد تكون هناك دراسات خاصة غير منشورة، الا اننى اشك فى ذلك وحتى ننتقل فى عرض الموضوع من الاسهل إلى الأصعب فيلزم أن نجيب أولا عن ماهو المقصود بالشرق الأوسط عندما يعرض موضوع السوق الشرق أوسطية؟ وحسب دائرة معارف العالم الأمريكية فإن الشرق الأوسط - حاليا - يشمل البلاد التالية: البحرين، قبرص، مصر، إيران، العراق، إسرائيل، الأردن، الكويت، لبنان، عمان، قطر، السعودية، السودان، سوريا، تركيا، الامارات، اليمن.

ويلاحظ الآتى حول هذا التعريف للشرق الأوسط - رغم أن هناك تعريفات أخرى وأن اختلفت فى التفاصيل فقط:

(١) أن هذا التعريف هو من صنع الحلفاء عندما اقتسموا الامبراطورية الثنائية بعد الحرب العالمية الأولى وسمى الشرق الأوسط Middle East لتوسطه جغرافيا بين القارات الثلاث

(٢) أن هذا التعريف يختلف عما سمى بالشرق الادنى Near East والذى صنعه الانجليز للتفرقة بينه وبين الشرق الاقصى Far East لبعد مسافة الاخير عن انجلترا. وشمل بالاضافة إلى بلاد الشرق الأوسط بعض المناطق فى روسيا، وافغانستان وباكستان - أى الطريق الذى احتاجته بريطانيا لحماية مستعمراتها فى الهند وآسيا.

(٣) أن هذا التعريف لايشمل الأمة العربية كلها. ولايشمل جميع اعضاء الجامعة العربية فمثلا لايشمل المغرب العربى مثل ليبيا، الجزائر، تونس، والمغرب.

(٤) يشمل هذا التعريف عدة دول غير عربية مثل قبرص، إيران، تركيا وإسرائيل.

وحتى الآن فان كلمة الشرق الأوسط مازالت غامضة عند مناقشة السوق الشرق اوسطية، ولم يزعم أحد حتى الآن أن ماتعنيه هو سوق تشمل جميع هذه الدول فى سوق اقليمية واحدة. ولكن الواضح أن تعريف الشرق الأوسط هنا هو تعريف خاص ولم يعرفه التاريخ من قبل ويستند أولا وأخيرا على عضوية اسرائيل فى هذه السوق بصرف النظر عن بقية الاعضاء المشتركين ولذا فإنه يمكن تسمية هذه السوق بالسوق الاسرائيلية بدلا من السوق الشرق اوسطية ولن يختلف المعنى كثيرا. واذا كان هناك أى شك فى ذلك فلنستبعد إسرائيل من هذه السوق وسنجد أن الفكرة برمتها قد تلاشت. وقد يتغير الشركاء ولكن مادامت اسرائيل باقية فى السوق فإن هذه السوق ستبقى تحت مسمى السوق الشرق اوسطية وكما تبدأ السوق الشرق اوسطية بإسرائيل، [...]ـما ايضا بدات تتبلور كجزء من [...]ـق بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، فلقد خلق هذا الاتفاق السياسى النواة الاقتصادية للسوق الشرق أوسطية. وستجد الدول العربية نفسها أمام هذا الواقع الاقتصادى الجديد ولن يمكنها اهماله. وليس فى الأمر خيار فإن هذا الواقع الاقتصادى سيفرض نفسه بمرور الوقت. والاختيار الوحيد هو كيف نستعد له وخاصة فى مصر. وحتى نوضح ذلك نستعرض السيناريو المتوقع لما يمكن أن يحدث على الساحة الاقتصادية. وأن اختلف هذا السيناريو فى بعض التفاصيل أو التوقيت فإن الخطوط العامة يتفق عليها كثير من المراقبين والمتخصصين فى الغرب وسيتم هذا السيناريو - عموما - على المراحل التالية:

المرحلة الأولى: التعاون بين إسرائيل والضفة الغربية وغزة لاعادة انشاء البنية الاساسية فى الأراضى الفلسطينية والتعاون فى حل مشاكل التنمية الاقتصادية المشتركة بين إسرائيل والمناطق الفلسطينية كما ذكر فى الاتفاق بين المنظمة وإسرائيل.

المرحلة الثانية: بداية التجارة الخارجية بين الضفة الغربية وغزة والأردن ثم التعاون بينها لحل مشاكل التنمية الاقتصادية. كما تتوقع دراسة نشرت أخيرا للبنك الدولى.

المرحلة الثالثة: بداية التجارة



الخارجية بين إسرائيل والأردن بطريقة مباشرة نتيجة لاتفاق سياسى أو بطريقة غير مباشرة بواسطة الضفة الغربية وغزة كما تتوقع دراسة هارفارد.

المرحلة الرابعة: زيادة النشاط التجارى بين مصر وإسرائيل وسواء لتنفيذ سياسة التطبيع المتفق عليها فى كامب ديفيد أو بطريقة غير مباشرة عن طريق الضفة الغربية وغزة والأردن.

المرحلة الخامسة: بداية النشاط التجارى بين إسرائيل ولبنان وسوريا ثم غيرها من الدول العربية فى نفس الوقت الذى تبدأ مع مصر أو فى فترة تالية أو حتى سابقة واذا رفضت أى دولة عربية التعامل المباشر مع إسرائيل فإن الضفة وغزة والأردن ومصر ستكون الجسر الذى تستخدمه إسرائيل للتجارة العربية بشكل غير مباشر.

وهناك عدة ملاحظات حول هذا السيناريو:

(١) أنه قد لايتم بسرعة أو حسب المراحل المذكورة بدقة فمثلا قد تقرر القيادة الفلسطينية اتخاذ خط اقتصادى مستقل عن إسرائيل - على الاقل فى البداية - وتتجه مباشرة للتجارة مع الأردن وبقية البلاد العربية وأن توقف ذلك على رغبة وقدرة البلدان العربية فى الدعم المالى للكيان الفلسطينى الجديد وهناك بعض التكهنات حول ذلك فعلا.

(٢) قد تقوم بعض البلدان العربية باتخاذ بعض الخطوات لتقييد التجارة حتى لاتتسرب السلع الإسرائيلية اليها عن طريق غزة والضفة أو الأردن.

(٣) أن تطبيع التجارة الخارجية مع إسرائيل يتطلب مفاوضات تجارية معقدة حتى تلغى القيود الإسرائيلية على حرية التجارة الخارجية والتى تطبق الآن على الدول العربية والعكس صحيح وخاصة فيما يتعلق بانهاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل وهو هدف رئيسى لإسرائيل وبدون الغاء المقاطعة العربية فإن أى محاولات لخلق سوق شرق أوسطية لن تفلح واذا حققت اسرائيل هذا الهدف وحده فإنه سيعد نجاحا رائعا لإسرائيل.

(٤) أن هناك شبه اجماع أن مايسمى بالسوق الشرق أوسطية هى: هدف نهائى وطويل الاجل. وكما وضح سابقا فإنه يتدرج من تطبيع العلاقات التجارية الخارجية إلى التعاون الاقتصادى المشترك، إلى الاتفاقيات الثنائية أو الجماعية لتحرير التجارة إلى انشاء أسواق حرة، وإلى تحرير حركة رأس المال والأفراد ومايلى ذلك من خطوات نحو التكامل الاقليمى فى الشرق الأوسط ومن الناحية الفنية فإن هذا التكامل هو التطبيق الفعلى للسوق الشرق أوسطية وسنتعرض لهذا التدرج فى المقال التالى ولكن يكفى أن نذكر أن مثل هذا التكامل يعد حاليا من ضرب الاحلام فإن السوق الأوروبية المشتركة لم تتكامل بعد رغم مرور عشرات السنين على فكرتها ولذلك يحسن الا نضيع وقتا فى الهجوم على مثل هذا التكامل حاليا أو تأييده ولنناقش أولا ماهو الممكن قبل المستحيل.

والممكن الآن هو أن يتم تعاون بين إسرائيل والكيان الفلسطينى والأردن حسب تقرير معظم المراقبين. وسنخصص بقية هذا المقال لمناقشة بعض نواحى هذا التعاون ونلقى بعض الضوء على المستقبل بعد ذلك. وكما قارنا بين الاقتصاد الإسرائيلى والمصرى فى مقال سابق فسنقارن هنا بين الاقتصاد الإسرائيلى والأردنى والضفة الغربية وغزة.

وكالعادة سنبدأ بالسكان ويبلغ عدد سكان الأردن ٤.١ مليون نسمة والضفة الغربية ١.٠١ مليون نسمة وغزة ٦٨٠ ألف نسمة أى أن مجموع السكان بين إسرائيل والأردن والأراضى الفلسطينية هو حوالى ١١ مليون نسمة لأن عدد سكان إسرائيل هو ٥.٢ مليون نسمة وكمقياس لحجم السوق فإن ذلك تعد سوقا صغيرة - بالقياس مثلا إلى السوق المصرية والتى هى - تقريبا ستة أضعاف ذلك. وهذا وحده سيكون دافعا هاما للبحث عن شركاء اضافيين أو سوق لمنتجات الكيانات الثلاثة.

ورغم أن الناتج القومى الاسرائيلى السنوى هو ضعف الناتج القومى المصرى اذ يبلغ ٦٢ مليار دولار عام ١٩٩١، الا أن الناتج القومى الأردنى عام ١٩٩١ لم يزد على ٤ مليارات دولار والدخل القومى للضفة الغربية ٢.٢ مليار دولار وغزة ١.٣ مليار دولار أما دخل الفرد الإسرائيلى السنوى فهو حوالى ١٩ ضعف دخل الفرد المصرى السنوى لأنه بلغ ١٢٨٣٢ دولارا عام ١٩٩٢ بينما دخل الفرد المصرى السنوى هو ٦٤٠ دولارا وفى نفس الوقت فإن دخل الفرد الأردنى السنوى عام ١٩٩١ هو ٩٦٨ دولارا وفى الضفة ٢١٧٥ دولارا وفى غزة ١٣١٠ دولارات، وهذا التفاوت فى دخل الفرد نفسه يؤثر على مايسميه الاقتصاديون بالطلب الفعال فى حالة انشاء سوق اقليمية فقد تتوافر الرغبة فى الشراء بينما تنعدم القدرة. وهذا نفسه يوضح أهمية اشتراك دول عربية أخرى ذات مستوى عال من دخل الفرد فى مثل هذه السوق. وتلقى مصادر الناتج القومى للكيانات الثلاثة ضوءا على درجة التناقض بينها فان الصناعة والبناء تمثل ٣٢٪ من مصادر الناتج القومى الاسرائيلى مقابل ٢١.٨٪ فى

الاردن و٣.٧٪ في الضفة وغزة معا أما الزراعة فهى ٨.٢٪ في إسرائيل وتتضاءل كل عام مقابل ٣.٨٪ في الأردن و٢٠.٦٪ في الضفة وغزة معا. وكما تعتمد اسرائيل كما سبق ان ذكرنا على المعونات والمنح والتعويضات بمليارات الدولارات والأردن أيضا يعتمد على اكثر من ٤٠٠ مليون دولار من المعونات وتعتمد الضفة وغزة على ٣٠٠ مليون دولار من تحويلات الفلسطينيين بالخارج. وبعكس الصناعة والزراعة الإسرائيلية المتقدمة تكنولوجيا فإن الصناعة والزراعة في الضفة وغزة بدائية للغاية وتعتمد على المشروعات الأسرية، ويلعب الاحتلال الاسرائيلي دورا هاما في عدم نمو المشروعات الصناعية أو الزراعية بالمنطقة اذ يتطلب ذلك ترخيصا خاصا لاتمنحه إسرائيل للحفاظ على صغر حجم المنشآت بالأراضي الفلسطينية. أما البطالة فقد بلغت ١١٪ في إسرائيل عام ١٩٩٢ وازدادت إلى ١٢٪ بالاراضي الفلسطيني عندما منعت اسرائيل ١٠٠.٠٠٠ عامل فلسطيني من العمل داخل إسرائيل هذا العام وهي الآن حوالى ٥٠٪ وتبلغ البطالة في الأردن نفس المستوى في إسرائيل ونظريا فليست هناك تجارة خارجية بين الأراضي المحتلة والأردن لأن إسرائيل ضمت الأراضي المحتلة كما نعلم أو بين الأردن وإسرائيل رغم أن هناك عمليات تهريب وتحايل على القانون يصعب قياسها. وتصدر الضفة وغزة أكثر من ٨٢٪ من صادراتها لإسرائيل وتستورد أكثر من ٨٧٪ من وارداتها من إسرائيل وهناك عجز واضح في الميزان التجارى بين المناطق المحتلة وإسرائيل تتحكم فيه السلطات الإسرائيلية لصالحها ومثلا فإن الإسرائيليين يقتطعون نسبة من مرتبات العمالة الفلسطينية في اسرائيل منذ ٢٥ عاما للتأمين الاجتماعي وتستحق لهؤلاء العاملين ويبلغ المبلغ مايزيد على ٢٥٠ مليون دولار ترفض إسرائيل أن تدفعه ويطالب حاليا به الفلسطينيون لتنمية أراضيهم او كمعاشات للأفراد المستحقين.

ورغم ماقيل عن التعاون بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية بعد توقيع الاتفاق، ورغم بعض نصوص الاتفاق التي تذكر التعاون الاقتصادى، وكذلك رغم أن إسرائيل ضمت المناطق الفلسطينية اليها فإن هناك قيودا عديدة قائمة الآن على حرية التجارة بين إسرائيل والكيان الفلسطيني الجديد وسنقوم فقط باعطاء بعض الأمثلة:

(١) منع حركة الفلسطينيين من الدخول إلى إسرائيل ولو للعمالة وستتم مفاوضات لعودة المائة الف عامل أو اقل أو أكثر وغ الـ ا شـ ـط رغم الاتفاق بين الطرفين، والعكس غير صحيح.

(٢) منع ملكية الفلسطينيين أو العرب للاراضي او الاصول الإسرائيلية بدون تصريح خاص. بل ونزع هذه الملكيات عنوة جماعيا أو فرديا أو شراؤها والعكس غير صحيح وضرورة حصول الفلسطينيين على تراخيص لانشاء مشروعات في الأرض المحتلة من الادارة الإسرائيلية

(٣) التحكم في حركة السلع بواسطة الجيش الإسرائيلي. منع انشاء مناطق تجارة حرة في الأراضي الفلسطينية ويجوز أن نذكر أن إسرائيل نفسها ليست بها مناطق تجارة حرة حاليا رغم أن هذا الموضوع ذكر كثيرا في بعض الصحف كأنه حقيقة واقعة

(٥) الدعم الحكومي الإسرائيلي للتكنولوجيا سواء الزراعية أو الصناعية لتتنافس مع منتجات الاراضي الفلسطينية واهم اشكال هذا الدعم هو أسعار المياه لندرتها. فإن ذلك يعطى ميزة للمنتجات الزراعية الإسرائيلية ضد المنتجات الفلسطينية المماثلة.

(٦) الحماية الجمركية وغير الجمركية ضد المنتجات الزراعية من الأراضي الفلسطينية وهي تمثل أكثر من ٦٠٪ من صادراتها إلى إسرائيل وتشمل هذه الحماية قيودا ضد تصدير الزيتون من الضفة الغربية، والموالح من غزة، وكذلك منتجات الألبان، والدواجن والخضراوات.

ولكى يتم التعاون بين إسرائيل والكيان الفلسطيني فإن هذه القيود على حرية التجارة وغيرها يلزم التفاوض حولها حتى ولو تم الاتفاق على خطوات التعاون بهدف التنمية الاقتصادية بين إسرائيل والمنظمة، ومن المعروف أن هناك عدة مشروعات تدرس نحو تحقيق التنمية الاقتصادية المشتركة ومنها كيفية توزيع المياه، انشاء الطرق المشتركة، بناء المطارات والموانئ، مد أنابيب الغاز والبترول والتعاون بشأن توليد الطاقة الكهربائية وغيرها من المشروعات والاستثمارات الأجنبية المشتركة، ولقد قامت أمريكا بدعوة عدة دول للتبرع لاعادة بناء البنية الاساسية في الأراضي الفلسطينية. ويتوقع الاسرائيليون أن يكون ذلك أول عائد للسلام في مصلحتهم وذلك بدخولهم في عمليات البناء والانشاء والمقاولات بمجرد الحصول على هذه المعونات ولقد قررت أمريكا منح معونة قدرها ٢٥٠ مليون دولار على مدة سنتين منها ١٥٠ مليون دولار منحة والباقي قرض، ووافقت اليابان على مبلغ مماثل، والسوق الأوروبية المشتركة على مبلغ ٥٠٠ مليون دولار على خمس سنوات ودعت أمريكا عدة دول أخرى لمؤتمر خاص لهذا المجهود ومنها السعودية ومصر ويلاحظ أن البنك الدولي قدر حاجة الفلسطينيين بحوالى ٣ مليارات دولار بينما قدرها الفلسطينيون بحوالى ١٠ إلى ١٢ مليار دولار وهو مبلغ مماثل لما حصلت عليه إسرائيل كضمانات لتوطين المهاجرين السوفيت رغم أن عددهم أقل.

والسؤال الآن: السوق الشرق أوسطية إلى أين؟ وماذا بعد ذلك؟

والاجابة هي أن أمام إسرائيل والكيان الفلسطيني والأردن خيارين أولهما: التعاون مع مصر لتكملة المشوار وثانيهما: التعاون مع لبنان وسوريا واحياء ماسمى بالهلال الخصيب

وسنناقش ذلك الاحد القادم



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٣

الاستثمار فى السلام
تقرير البنك الدولى
عن تنمية الأراضى المحتلة

٤

اقتصاد الأراضى المحتلة قادر على النمو بشرط توافر الاستقرار



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ أكتوبر ١٩٩٣

يبدو اقتصاد الأراضي المحتلة قادرا على تحقيق معدل نمو اقتصادي يمكن الإبقاء عليه بشرط توافر السلام والاستقرار في المنطقة وبشرط ان تتوافر لهذا الاقتصاد الادارة السليمة التي تعتمد على سياسة اقتصادية شاملة، وكذلك توسيع نطاق الخدمات العامة وتعزيز القطاع الخاص، وفتح المجال أمام قيام روابط تجارية بين المنطقة وبقية أنحاء العالم.

وقد أسلفنا انه ستكون هناك حاجة ماسة لتدفقات رأسمالية خارجية خلال فترة التحرك الأولى حتى تسهم هذه التدفقات في المساعدة على التغلب على أوجه النقص الحالية في مرافق البنية الأساسية والخدمات، من ناحية، وكذلك تعظيم القاعدة الانتاجية لأنشطة القطاع الخاص من ناحية أخرى. وينبغي ان نلاحظ، مع ذلك ان هناك العديد من المخاطر التي اذا لم تؤخذ في الحسبان فإنها قد تؤدي الى تعريض اقتصاد الأراضي المحتلة للوقوع في مأزق الاستقرار عند مستوى منخفض من التوازن.

المعطيات السياسية والمؤسساتية

يكشف التحليل عن وجود سبعة مجالات مؤسساتية وسياسية رئيسية يتعين ان تطرأ عليها تعديلات شاملة حتى يتسنى إيجاد مناخ مناسب للنمو الاقتصادي المنشود.

وهذه المجالات هي:

١ ـ الاطار القانوني والتنظيمي.
٢ ـ ادارة المالية العامة.
٣ ـ ادارة منشآت ومرافق البنية الأساسية.
٤ ـ تطوير القطاع المالي.
٥ ـ ادارة الموارد الطبيعية.
٦ ـ توفير الخدمات الاجتماعية.
٧ ـ إقامة الهيكل الاداري والحكومي المحلي.

ونستعرض فيما يلي أهم الطروحات والأفكار المتعلقة بالمجالات السبعة.

١ ـ الاطار القانوني والتنظيمي:

كما أسلفنا في صفحات سابقة، يعتمد النمو الاقتصادي في الأراضي المحتلة بصورة حاسمة على أداء القطاع الخاص. ويتطلب تفجير طاقات هذا القطاع استحداث بيئة قانونية وتنظيمية من شأنها تدعيم المبادرة الفردية وعدم تعويقها بقيود روتينية. وينبغي أن يكون النظام القانوني متضمنا لكافة القواعد التي تحكم وتنظم حقوق الملكية الفردية وتكفل لها كافة أنواع الحماية والضمانات، كما تقنن عمليات انتقال هذه الحقوق بالبيع أو التوريث فضلا عن تحديد سبل حل المنازعات التي قد تنشأ بشأنها.

والأهم من ذلك انه ينبغي ان تقسم هذه القواعد بالوضوح الكامل الى جانب الاستقرار فضلا عن قابليتها للنفاذ بقوة القانون. والواقع انه بالرغم من بعض التحسينات التي طرأت خلال السنوات القليلة الماضية، فإن هناك اقتناعا واسع النطاق بين رجال الأعمال في الأراضي المحتلة بأن بيئة النشاط الاقتصادي الحالية يكتنفها الغموض والتعقيد فضلا عن عدم التأكد من مدى ما يتوافر لها من استقرار.

كما ان ثقة المتقاضين لا تزال متواضعة في قدرة النظام القضائي الحالي على توفير العدالة بصورة فعالة وسريعة في مرحلة الاستئناف. أيضا فإن من المعوقات القانونية التي تعرقل نشاط رجال الأعمال تلك الاجراءات المتعلقة بإمكانية الدخول الى الأراضي المحتلة والقيود المفروضة على حرية انتقال السلع والخدمات والقيود الأمنية المفروضة على حقوق الملكية، وخاصة ملكية الأرض.

وهذه القيود من طبيعتها ان تجعل الاستثمار الطويل الأجل أمرا محفوفا بالمخاطر وغير جذاب في المجالات المتعلقة بالتكنولوجيا المتقدمة والتي تتسم بالقابلية المستمرة لإحلال الأصول وتحديثها.

أهم المعوقات الحالية أمام رجال الأعمال:

■ اجـــراءات دخـــول الأراضى المحتلـــة

■ القيود المفروضة على حرية انتقال السلع والخدمات

■ التقييـــدات الأمنيـــة لحقـــوق الملكيـــة

ولعل التقدم المأمول فى مفاوضات السلام الحالية وكذلك الاتفاقيات الخاصة بالحكم الذاتى، تكون مؤدية الى إعادة نظر شاملة فى النظام القانونى والتنظيمى الحالى وبما يضمن وجود قاعدة قوية من الاجراءات القانونية السلسة التى يمكن للقطاع الخاص ان يستند اليها فى إبرام الصفقات. ومن أكثر المجالات التى يتعين الإمعان فى مراجعتها: القانون التجارى وقانون الشركات المساهمة وقانون التفليسات وقوانين المحليات وقواعد استخراج التراخيص التجارية وتراخيص التصدير والاستيراد والقواعد المنظمة لحركة انتقال البشر والسلع. كما يتعين تسهيل اجراءات التقاضى فى مرحلة الاستئناف.

ولا شك ان تنفيذ إطار قانونى قوى وموثوق فى مصداقيته يتطلب مؤسسات قانونية قوية بدورها، ولا يقل استحداث وتطوير مثل هذه المؤسسات أهمية عن أهمية صياغة وإصدار القوانين نفسها.. إذ ان من الجلى بذاته ان أحد الجانبين لن يقدر على النجاح بدون الآخر.

٢ ـ إدارة المالية العامة:

تشير التجارب الدولية السابقة الى ان إنشاء نظام رشيد للمالية العامة فى الأراضى المحتلة سيكون أمرا ضروريا لتوفير البيئة المناسبة لتطوير أنشطة القطاع الخاص واجتذاب المساعدات الخارجية. ويعنى إنشاء نظام حديث لادارة المالية العامة ضمان ان تتولى السلطات المحلية الفلسطينية فى المستقبل تلقى وتحصيل قدر مناسب من الايرادات العامة، من ناحية، وكذلك ضمان ان يكون مصير هذه الموارد هو الاستخدام الحسن والرشيد من ناحية أخرى.

ولأهمية جانبى الايرادات والانفاقات فإننا سنتناول كلا منهما ببعض التفصيل.. فعلى جانب الايرادات هناك خمس نقاط أساسية هى:

أ ـ مدى مشروعية النظام الضريبى:

فليس خافيا ان هناك اعتقادا شائعا بين سكان الأراضى المحتلة مؤداه ان النظام الضريبى الحالى ليس «شفافا» بالدرجة الكافية، أو بالأحرى غير نزيه، فضلا عما تتسم به عملية الجباية من عسف وإجحاف. ومثل هذه المفاهيم



تسهم بصورة كبيرة في تعزيز الميل الى التهرب الضريبي وإرجاء السداد والرغبة الدائمة في عدم التعاون مع سلطة الضرائب.

والواقع ان هذه الأعراض تكاد تكون شائعة في معظم المجتمعات وحيثما يضطر المواطن لدفع ضرائب، ولكن فيما يتعلق بالأراضي المحتلة، فإن الدافع الاول لشيوع المفاهيم السلبية يتمثل بالاساس في وجود سلطات الاحتلال العسكري. ولذلك فإن ظهور سلطة للحكم الذاتي كجزء من التسوية السلمية ينبغي ان يسهم في تغيير هذه المفاهيم بصورة ملموسة.

غير اننا نحذر هنا وبشدة من ان انتقال السلطة على جباية الضرائب الى حكومة فلسطينية ينبغي ألا يؤدي بحال من الأحوال الى التقليل من الحاجة لوجود نظام ضريبي فعال ويحظى بالقبول الشعبي في الوقت نفسه، فالنظام الضريبي الحالي يحتاج الى إعادة تنظيم هيكله بصورة شاملة، مع ان يشمل ذلك وضع قواعد تتسم بالموضوعية والنزاهة، مع الأخذ في الاعتبار بأن هدف الضريبة ليس هو الحصيلة في حد ذاتها وانما توفير موارد للخزانة العامة دون سد السبل أمام الممول البسيط.

وفي هذا الاطار فإنه من الضروري ان تتسم المؤسسة التي سيناط بها تحصيل الضريبة بقدر معقول من التفهم لظروف وبيئة النشاط الاقتصادي فضلا عن وجود القواعد الكفيلة بتسوية المنازعات الضريبية بصورة سلسة.. الى جانب توافر الكوادر البشرية الفعالة والقادرة على الاضطلاع بمهام المحاسبة والتدقيق والمراجعة والتحصيل وفحص الملفات وإبرام التسويات.

ب ـ التحويلات المالية بين اسرائيل والأراضي المحتلة:

بموجب النظام الضريبي والترتيبات التجارية المعمول بها الآن بين اسرائيل والأراضي المحتلة فإن بعض أنواع الضرائب، وخاصة ضريبة القيمة المضافة «فات» وكذلك الضرائب الأخرى المفروضة على صافي واردات الأراضي المحتلة من اسرائيل والرسوم الجمركية المحصلة على السلع المستوردة عبر اسرائيل كلها تذهب الى الخزانة الاسرائيلية.

وبالنظر الى غياب الحدود الجمركية بين اسرائيل والأراضي المحتلة، فإن مبدأ «بلد المنشأ» الخاص بالضرائب غير المباشرة يطبق على التجارة المتبادلة بين الجانبين، مما يعني أن الضرائب التي تحصل وفقا لهذا المبدأ انما تحصل في مكان انتاج السلعة وليس في مكان استهلاكها.. وبالتالي فإنه نظرا للعجز التجاري الضخم للأراضي المحتلة مع اسرائيل. فإن ذلك يعني خسارة كبيرة في حصيلة الضرائب التي كان يمكن للأراضي المحتلة تحصيلها لو كانت في وضع تجاري مساو أو أفضل لاسرائيل. وعلى الجانب الآخر فإن اسرائيل بدورها تتحمل الانفاق في الأراضي المحتلة من ميزانيتها الخاصة، وخاصة فيما يتعلق بدعم السلع الغذائية الأساسية واستخدام السكان الفلسطينيين لخدمات البنية الأساسية الاسرائيلية.

وهكذا يجد الاسرائيليون والفلسطينيون أنفسهم في وضع يتعين عليهم فيه الاتفاق على أسلوب لتقدير تلك التحويلات المتبادلة واستنباط آلية للتسويات على الجانبين. وهناك العديد من الحلول البديلة في هذا الشأن ولكن ينبغي ان يكون اختيار أحدها معتمدا على الأخذ في الحسبان بالعلاقات التجارية المتوقع نشوئها في المستقبل بين الجانبين.

ولكن من الأهمية بمكان هنا هو ان تكون كافة بنود الايرادات والاتفاقات ظاهرة بوضوح في ميزانية الاقليم الفلسطيني الجديد.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ١١ أكتوبر ١٩٩٣

مصير قناة السويس

فى اعقاب الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي والذى عرف باتفاق غزة/اريحا .. بدات تظهر فى الافق بعض حدود وملامح السوق الشرق اوسطي .. ومن خلالها بدات تظهر ايضا بعض المشروعات التى كانت فى طى الكتمان .. بعضها قابل للتنفيذ الفورى والاخر قابل للتاجيل وبين هاتين توجد بعض المشروعات الغرض منها التاثير النفسى على بعض الجهات بغرض تحقيق مكاسب مادية ملموسة .

بعض من هذه المشروعات تمحورت حول انشاء قناة تربط البحر المتوسط بالبحر الاحمر ، اى قناة تنافس قناة السويس والبعض الاخر لربط المتوسط بالبحر الميت او ربط الميت بالاحمر او انشاء مفاعلات لتوليد الكهرباء او انشاء خطوط انابيب بترولية لنقل بترول المشرق العربى الى البحر المتوسط عبر اسرائيل .

فاين نحن من كل هذا ؟ وهل تلك المشروعات يمكن ان تهدد امننا الاقتصادى ؟ ومدى تاثيرنا بكل هذه المشروعات هل صحيح ان انشاء قناة فى الشمال الشرقى لنا ستؤثر علينا ام انها ستزيد من اهمية قناة السويس ؟ ذلك هو مسار بحثنا الرابع ضمن سلسلة ابحاث السوق الشرق اوسطى والتى حدد حدودها شيمون بيريز فى محاضرة القاها بجامعة برستون بالولايات المتحدة الامريكية فى الاسبوع الماضى والذى اشار فيها الى ان حدود السوق الشرق اوسطى هى حدود ارض الميعاد ، وهى تنطبق بالفعل على ماصرح به احد المسئولين المصريين بان تلك السوق ستضم ١٠٠ مليون نسمة . فلو جمعنا سكان تلك المنطقة سيكون الناتج فعلا هو مجموع سكان ارض الميعاد لاسرائيل .

مستقبل قناة السويس .. فى السوق الشرق أوسطى

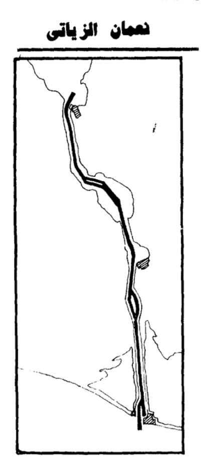


المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ أكتوبر ١٩٩٣

نعمان الزياتي



القناة الاردنية

نشرت جريدة الشعب الاردنية فى يناير الماضى خبرا مفاده ان الحكومة الاردنية وافقت على انشاء قناه تصل البحر الاحمر بالبحر الميت - وافاد الخبر ان احدى الشركات الامريكية درست الموضوع بجدية .. وقد قدرت التكاليف المبدئية بنحو ٨٥٠ مليون دولار .. والمشروع من حيث الوجهة الفنية افضل من المشروع الاسرائيلي المزمع انشاؤه والذى يهدف الى ربط البحر الميت بالبحر المتوسط وقدرت الدراسة التى اجريت حول هذا المشروع « البحر الميت - البحر الأحمر » بان طول القناة نحو ١٩٠ كم ويهدف الى استغلال فارق الارتفاع بين مستوى البحر الاحمر والمتوسط لتوليد الكهرباء .

اما المشروع الاخر وهو المشروع الاسرائيلي والذى يهدف الى ربط البحر المتوسط بالبحر الميت ليس وليد اليوم بل يرجع الى احد المهندسين البريطانيين عام ١٨٥٠ وتبناها هيرتزل عام ١٨٩٩ . ويهدف المشروع الى توليد ٦٠٠ ميجاوات وانشاء محطة نووية متعددة الاغراض لتوليد الكهرباء وتحلية المياه وتبريد مفاعل ديمونة .. ولكن معارضة المشروع الاسرائيلي تكمن فى تبوير المساحات الزراعية على ضفتى نهر الاردن بسبب ارتفاع منسوب الملوحة للمياه الجوفية واغراق بعض الاراضى فى الاردن ، وفقد نسبة كبيرة من معادن البحر الميت بالاضافة الى تهديد بعض المشروعات الحيوية فى الاردن والخاصة باستخراج البوتاس والنحاس والكبريت .. وتبلغ تكلفة المشروع المبدئية نحو ٢ مليار دولار .. ويشير البعض الى ان تمويل مثل هذه المشروعات سيكون من مشروع « مارشال الشرق الاوسط » والذى قدمه شيمون بيريز عام ١٩٨٦ والتى ستموله الولايات المتحدة ودول الخليج .

الغرب .. والبدائل المطروحة

والدول الغربية تسعى دائما الى تأمين مصدرها البترولى وعندما يكون هناك خطر فى الافق يهدد امنها



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ اكتوبر ١٩٩٣

• ستتضاعف أهمية قناة السويس فى السوق الشرق اوسطى

• المشروعات المطروحة بهدف الضغط على الحصول على مزايا تفضيلية .

• لاخوف على قناة السويس من إنشاء قناة أخرى

البترولى على الفور تبحث عن بدائل اخرى وسريعة . فهى تسعى الى :

أ ـ تأمين مصادر انتاج البترول بكل الطرق حتى ولو رفضتها الدول المنتجة .

ب ـ زيادة انتاج شمال افريقيا حتى لاتضطر اوروبا الغربية ان تتجه فى وقت الازمات الى نصف الكرة الغربى مما يحتاج الى الكثير من التأملات وبتكلفة عاليه .

ج ـ انشاء خط انابيب عملاق داخل إسرائيل من ايلات فى اشدود بطاقة مليون برميل / يوم

د ـ حفر قناة تصل بين خليج العقبة والبحر المتوسط عبر اراضى اسرائيل لتكون بديلا عن قناة السويس فى حالة اغلاقها .

والدول الغربية فكرت جديا فى المشروعين السابقين لكن الدراسات الفنية والتمويلية اكدت صعوبة تنفيذها وللمتغيرات الدولية الاخيرة .

قناة السويس

ويرى بعض المحللين ان اهمية قناة السويس ستظل تحتفظ برصيدها الهام خلال العشرين عاما القادمة لعدة اسباب اهمها :

١ .. زيادة درجة التصنيع فى جنوب شرق اسيا والحاجة الى الارتباط مع اروبا الغربية وخاصة فى تقسيم العمل الدولى

٢ ـ قصر الطريق الملاحى حيث ان الناقلة يمكنها ان تغطى من الخليج العربى الى جنوب اوروبا عن طريق قناة السويس ذهابا وإيابا ١١,٥ رحلة سنوية بدلا من ٤,٥ رحلة عن طريق رأس الرجاء الصالح والى شمال غرب اوروبا ٩ رحلات بدلا من ٥,٥ رحلة إلى الساحل الشرقى لامريكا الشمالية ٧ رحلات بدلا من ٥,٣ رحلة .

٣ ـ سيظل البترول العربى اهم مصدر للطاقة على المستوى العالمى لسنوات طويلة قادمة .

حيث اوضحت التقارير الغربية بعد حرب الخليج اهمية المنطقة بتروليا عكس التقارير السابقة والتى كانت تشير الى نضوب البترول ـ بالغرب يلعب بالتقارير لصلحته وتوجيها حسب مصلحته !] فأخر التقارير تشير الى ان المخزون فى المنطقة العربية اكثر من ٦٠ ٪ من الاحتياطى العالمى ..ورغم ذلك فان الدول العربية والتى تنتج حوالى ٣٠ ٪ من الانتاج العالمى لاتستهلك سوى نسبة ضئيلة منه لاتصل الى ٥ ٪ من الاستهلاك العالمى والذى يتركز اساسا فى امريكا ودول اوروبا واليابان فقد اشادت بعض التقارير الى ارتفاع الاحتياطى المؤكد من خام البترول بمنطقة الشرق الاوسط من ٣٦٢ بليون برميل عام ١٩٨٠ وبنسبة مساهمة قدرها ٥٥,٣ ٪ من الاحتياطى العالمى الى ٥٩٠ بليون برميل فى نهاية ١٩٨٩ وبنسبة مساهمة قدرها ٦٣ ٪ من الاحتياطى العالمى . وفى الوقت نفسه انخفض الاحتياطى المؤكد من خام البترول بالنسبة لاوروبا الغربية من ٢٣,٢ بليون برميل فى عام ١٩٨٠ وبنسبة مساهمة قدرها ٣,٦ ٪ ليصل الى ١٧,٧ بليون برميل فى نهاية ١٩٨٩ . وبنسبة مساهمة قدرها ١,٩ من الاحتياطى العالمى .

ومن المؤشرات الاخرى على حيوية قناة السويس فى المستقبل القريب هو زيادة توقعات الطلب على البترول وانتاج الدول غير الاعضاء بمنظمة الاوبك والتى تظهر زيادة الطلب بكل من اوروبا الغربية والولايات المتحدة بمعدل ١ ٪ سنويا حتى عام ٢٠٠٥ ليرتفع حجم الطلب على البترول لاوروبا الغربية الى ١٣,٤ مليون برميل / يومى فى عام ١٩٩٥ ثم الى ١٤,١ مليون برميل فى عام ٢٠٠٠ ، ١٤,٨ مليون برميل عام ٢٠٠٥ ، وليرتفع حجم الطلب بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية الى ١٧,٨ مليون برميل / يومى عام ١٩٩٥ ، ٢٨,٧ مليون برميل / يومى عام ٢٠٠٠ ، ١٤,٨ مليون برميل عام ٢٠٠٥ ـ هذا فى الوقت الذى ينخفض فيه انتاج كل من هاتين المنطقتين حيث من المتوقع ان ينخفض انتاج بحر الشمال اعتبارا من ١٩٩٥ كما يتوقع ان ينخفض انتاج الولايات المتحدة بصفة عامة ليتراوح بين ٧ ـ ٨ ملايين برميل / ى عام ٢٠٠٠ ـ هذا يعنى اعتماد لحل من اوروبا والولايات المتحدة على الواردات البترولية من دول



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ اكتوبر ١٩٩٣

اوبك وخاصة دول الخليج اى تعظيم دور قناة السويس خلال تلك الفترة .

٤ ـ ان قناة السويس استغرق انشاؤها وتطويرها في يومنا هذا اكثر من قرن من الزمان وان انشاء اى قناة موازية لها لن تنافسها بكل المقاييس ـ بمجرد ان اغلقت القناة فترة زمنية محددة إثر ذلك على حيوية القناة بعد افتتاحها حيث ان افتتاح القناة في ٥ يونيو ١٩٧٥ لم تلعب الدور الهام الذى لعبته قبل عدوان ١٩٦٧ خصوصا بعد ظهور الاجيال الثانية والثالثة من الناقلات العملاقة ـ وكان غاطس القناة عقب افتتاحها في ٥ يونيو ١٩٧٥ هو ٣٨ / ٤٠ قدم ويسمح لمرور الناقلات حمولة ٦٠ الفا طن بكامل حمولتها وبعد تنفيذ مشروع التطوير للمرحلة الاولى كان يسمح بمرور حاملات ١٥٠ الفا طن ـ ومع تنفيذ المرحلة الثانية والتى سيصل الغاطس فيها الى ٧٦ قدما والتى تسمح بمرور ناقلات حمولة ٢٥٠ الف طن ـ ولم يتم تنفيذ تلك المرحلة حيث ان القناة وخط سوميد يكملان بعضهما الاخر وصعوبة ايجاد استثمارات كبيرة .

٥ ـ اننا قد وصلنا الى الطورين الثالث والرابع في الناقلات العملاقة مما يستوجب اعدادا للموانى وغاطسا عميقا وارصفة متسعة وطاقات تخزينية عالية جدا في موانى الشحن والتفريغ .

٦ ـ اما بالنسبة لمشروعات خطوط الانابيب المقترحة فهى تتوقف على نواح فنية عديدة ونواح سياسية ايضا ولعلها هى الاهم في تقدير تنفيذ مثل هذه المشروعات فالاعتبارات الاقتصادية تختلف من طريق لاخر ـ فخط الانابيب قد يعد أحسن وسيلة للنقل في حالة واحدة عبر مسافات معينة وخاصة اذا كانت هذه المسافة عبر اراض سهلة ، غير اهلة بالسكان ، وليس عليها نزاع سياسى ، وافضل خط ينطبق عليه ذلك هو خط « سوميد » كذلك نجد ان الخط يحتاج اى تكاليف استثمارية عاليه جدا وان يعمل بكفاءة عالية ايضا لفترة طويلة لتغطية تكلفة نفقاته .

مدى امكانية انشاء خطوط جديدة

بديهة ان وسائل نقل البترول قد تتنافس احيانا بعضها البعض لكن في احيان كثيرة تتكامل ـ وفيما يخص البترول العربى نجد ان الناقلات وخطوط الانابيب تتكامل بعضها البعض ـ كما ان اسعار الشحن في الناقلات هى الاخرى متقلبة فالسعر الحقيقى الذى يطالب به صاحب الناقلة ليس بالضرورة انعكاسا مباشرا للتكاليف الداخلية في شحن حمولة معينة وحسب توقعات السوق وطبيعة الرحلة وتغير تكاليف الوقود ورسوم الموانى ، وعلى العكس في خطوط الانابيب تعتبر وسيلة نقل جامدة اذ انها تختص بنقل كمية ثابته ومحدودة نسبيا وتسلك طرقا ثابته ومرسومة لاتحيد عنها وان طاقاتها لاتزداد بشكل معين الا بعد اقامة معدات خاصة ـ ولايمكن زيادة طاقتها زيادة كبيرة مثل الناقلات .

والمعروف ان تكاليف الرأسمالية للناقلات تمثل ٢٠ ٪ من مجمل تكاليف الرحلة بينما ٨٠ ٪ الباقية تمثل تكاليف العمل والتشغيل من ايد عاملة ووقود واصلاحات ونحوها ـ وان العمل وحده يمثل نحو ٣٠ ٪ من مجموع مصاريف عملية النقل .

اما في حالة الانابيب فالوضع مختلف تماما اذ ان التكاليف الرأسمالية عالية جدا وتصل الى ٧٥ ٪ في حين ان تكاليف العمل والتشغيل بسيطة نسبيا ولاتزيد عن ٢٥ ٪ وبناء عليه فان اقتصادياتها تعتمد اعتمادا كبيرا على مدى توافر رأس المال وعلى مستوى الاسعار السائدة للفائدة ؟ ! واعتقد ان هذا هو لب الموضوع اى ان اسرائيل ستفكر اكثر من مرة في انشاء خطوط انابيب للبترول بسبب التكلفة الاستثمارية العالية .

ـ نقطة اخرى بالنسبة لانشاء خطوط الانابيب ان خطوط الانابيب لم تستطع ان تنافس الناقلات وكمثال ان خط التابلاين الذى عمل لمدة ٢٥ سنة (١٩٥٠ ـ ١٩٧٥) لم يتسطع ان ينقل من البترول السعودى المصدر للخارج سوى ١٣,٦ ٪ والمعروف ان انابيب

• مشروع تعميق قناة السويس ضرورة لمواجهة السوق الشرق أوسطى

البترول العربية تمر في اكثر من دولة ، فهناك خطان متوازيان من كركوك بقطر ١٢ بوصة وطاقة ٢ مليون طن يعبران دجلة والفرات ثم يتفرعان احدهما يعبر الاردن وفلسطين الى حيفا على البحر المتوسط بطول ٩٩٧,٥ كيلو متر ـ ولم يعمل هذا الخط منذ انشائه ـ واغلب الظن ستحاول اسرائيل ان تعيد بناء هذا الخط ـ لكن الاوضاع السياسية والتكلفة الاستثمارية ستحول دون اتمام ذلك بالاضافة الى لجوء العراق الى الخط الاستراتيجى .

والفرع الاخر يدخل الاراضى السورية واللبنانية الى طرابلس بطول ٨٥٦ .

ـ خط اخر من كركوك الى طرابلس انشىء عام ١٩٤٦

ـ خط اخر من كركوك الى بانياس بسوريا يعمل منذ ١٩٥٢

ـ خطان اخران احدهما ١٢ بوصة والثانى ٣٠ / ٣٢ بوصة انشىء عام ١٩٦٠ من حقل الزبير والرميله الى ميناء الفاو على الخليج العربى ويعملان بطاقة ٣٥ مليون جنيه .

اما الخط الاستراتيجى فانشىء عام ١٩٧٢ ليكون للعراق منافذه البترولية في اراضيه بعيدا عن الضغوط السياسية بينه وبين سوريا ولبنان ويبلغ طوله ٨١٠ كم .



ـ خط اخر بين شمال العراق/ تركيا/ خليج الاسكندرونة

ـ وكذلك تم ربط بين خطوط الجنوب العراقى بخط التابلاين لامكانية ضخ البترول جنوب العراق خلال الاراضى السعودية عبر الخط الذى ينتهى شمال جده .

ـ خط التابلاين وطوله ١٧١٨ كم ويقلل المسافة عبر قناة السويس فى ذلك الوقت والتى كانت تصل الى ٥٦٣١ كم والذى يوفر عمل ٧٠ ـ ٨٠ ناقلة ويمر فى السعودية ٨٥٩ كم والاردن ١٨٥ كم وسوريا ١٢٨ كم ولبنان ٤٢ كم ـ وقد توقف الخط اكثر من مرة .

ـ ثم قامت السعودية بإنشاء خطين الاول يعتبر بمثابة تحويل من التلابلاين الى البحر الاحمر جنوب خليج العقبة بطول ٦٤٤ كم والثانى من التابلاين الى شمال جده وقطره ٤٨ بوصة .

من الواضح لسرد هذه الخطوط ان نذكر عدة حقائق :

١ ـ خط كركوك / البحر المتوسط لم يكن منافسا لقناة السويس لان طريقها كان الطريق الوحيد لنقل حقول شمال العراق فهى شاركت مع القناة فى نقل بترول المشرق العربى .

٢ ـ المنافسة الحقيقية بدأت مع تشغيل خط العراق الاستراتيجى هل يسلك نفط كركوك / الحديثة / رأس الخليج العربى الى الاسواق الاوروبية عبر قناة السويس الى طريق رأس الرجاء الصالح ام خط سوميد ، تساؤلات تعتمد اجاباتها على اقتصاديات النقل .

٣ ـ ماذا لو عمل خط كركوك ـ البحر المتوسط ، وخط التابلاين بكامل طاقتهما ؟ انهما لن ينقلا سوى ٨٠ مليون طن / سنه وهذا رقم متواضع بالنسبة لانتاج الشرق العربى وحاجة اوروبا وامريكا .

٤ ـ لاخوف على قناة السويس حتى لو انشئت خطوط اخرى لاحتياجات اوروبا وامريكا المتضاعفة .

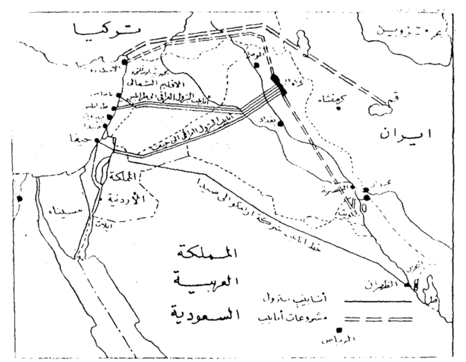


المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ اكتوبر ١٩٩٣

توقعات واردات أوربا الغربية والولايات المتحدة
الامريكية من البترول حتى عام ٢٠٠٥

	أوربا الغربية				الولايات المتحدة			
	١٩٨٩	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	١٩٨٩	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥
الاستهلاك	٦ر١٢	٤ر١٣	١ر١٤	٨ر١٤	٨ر١٦	٨ر١٧	٧ر١٨	٧ر١٩
الانتاج المحلى	٤	٣ر٤	ـر٢	٥ر١	٣ر٩	٥ر٨	٨	٧
الواردات	٩ر٧	٤ر٨	٤ر١١	٦ر١٢	٧ر٦	٣ر٨	٧ر٩	٧ر١١
الواردات من الخليج العربى	٤ر٢	٢ر٣	٢ر٤	٧ر٤	٥ر١	١ر٢	٥ر٤	٥ر٦
الواردات من الدول الاخرى	٦ر٥	٢ر٥	٢ر٧	٩ر٧	٢ر٥	٢ر٥	٢ر٥	٢ر٥



● خطوط الأنابيب لاتنافس قناة السويس بل تتكامل معها .

● الاحتمال المؤكد هو ربط البحر الأحمر بالبحر الميت



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١١ مايو ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصير قناة السويس

• الاسراع بإعادة النظر في مدن القناة حتى لاتتحول إلى الجهة الشرقية

توقعات الطلب على البترول
" مليون برميل / يــــوم "

السنة	امريكا الشمالية	أوربا الغربية	اليابان واستراليا	الدول النامية	اجمالي دول العالم الحر
١٩٨٨	ـر١٨	٥ر١٢	٥ر٥	٧ر١٣	٨ر٤٩
١٩٨٩	٢ر١٨	٦ر١٢	٨ر٥	٢ر١٤	٨ر٥٠
١٩٩٥	٣ر١٩	٤ر١٣	٥ر٦	٤ر١٦	٦ر٥٥
٢٠٠٠	٣ر٢٠	١ر١٤	٢ر٧	٤ر١٨	ـر٦٠
٢٠٠٥	٢ر٢١	٨ر١٤	٨ر٧	٣ر٢٠	١ر٦٤





المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١١ أكتوبر ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



الكراسى الموسيقية

بدأت لعبة الكراسى الموسيقية فى الشرق الأوسط.. والهدف: الحصول على مقعد اقتصادى وتجارى مريح.

بداية السباق: سبتمبر الماضى، حين جرى توقيع اتفاق غزة - أريحا.. وتبارى الجميع فى وضع تصور لإقليم يسوده السلام، ويظله مناخ صحى للاستثمار.

قالوا: إن غزة سوف تصبح هونج كونج الشرق الأوسط، وكانوا بذلك يداعبون أحلام المتعبين سياسيا واقتصاديا، والتواقين إلى بر أمان يوفر لقمة عيش بعد شظف دام سنوات طويلة.

وقالوا: بل إسرائيل، فهى على وشك أن تفتح حدودها مع العرب لأول مرة.. أى أنها سوف تغزو سوقا يزيد حجمه على ٢٥٠ مليون نسمة.. وسوف تفعل ذلك بمنتجاتها وخبراتها التكنولوجية.. أو بمنتجات الغير حيث يمتلك اليهود القدرة على أن يكونوا وسطاء تجاريين، ووسطاء تكنولوجيين، ووسطاء ماليين.

وتحسس اللبنانيون جيوبهم، باحثين عن رصيد يدخلهم حلبة السباق.. ولكن، بدلا من أن تداعبهم أحلام السبق والتفوق خالجتهم مخاوف الهزيمة وفقدان فرص كادت تقترب بمساهمات عربية ودولية لإعادة تعمير لبنان وإعادة تنشيط دورها القديم.

وبينما يعانى الاردن من مشاكل اقتصادية حادة فإن التسويات القادمة تبدو له كمعضلة.. جانبها السياسى ملء بالألغام، وجانبها الاقتصادى ملء بالغموض.

الكل إذن يبحث عن دور فى أوكازيون السلام القادم.. والكل خاضع للعبة الكراسى الموسيقية التى يعزف لحنها آخرون يملكون قوة المال الذى سيتدفق، أو قوة التأثير السياسى الذى سيمارس.

بالتأكيد سوف يخرج البعض من اللعبة، وسوف يتربع البعض.. ولسنوات كثيرة قادمة، فمن الفائز؟.. سؤال لابد أن تبحثه سريعا دوائر الاعمال ودوائر القرار فى الدول العربية.

محمود المراغى





المصدر : العربي
التاريخ : ١١ مايو ١٩٩٣
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعد اتصالات سرية استمرت عامين

مجموعة اقتصادية تضم مصريين وإسرائيليين وخليجيين

المجموعة رأسمالها ٢ مليار دولار وأولى شركاتها تأسست فى القاهرة منذ أيام

كتب عبد الفتاح عبد المنعم
وخالد صلاح :

فى اول خطوة سافرة على طريق التنفيذ الفعلى لمخطط اقامة ما يسمى السوق الشرق اوسطية، اعلن الاسبوع الماضى فى القاهرة عن ميلاد أول شركة متعددة الجنسيات يشارك فيها مستثمرون مصريون جنبا الى جنب مع شركات ومستثمرين آخرين من اسرائيل والمغرب واقطار الخليج.

ويذكر ان جمعية تدعى جمعية رجال الاعمال المصريين العاملين بالخارج، دعت الاسبوع الماضى الى مؤتمر صحفى للاعلان عن الشركة، وفوجئ كل من حضر أن المجموعة المؤسسة للشركة، وعلى رأسها د. محمد الجزار (رئيس الجمعية) وزميله ابراهيم آدم بالاضافة الى رجل الاعمال الاسرائيلى «اسحاق اشيل» رفضوا الافصاح عن أية معلومات تتعلق بما اسموه «التجمع الاقتصادى الجديد» الامر الذى دفع العديد من الصحفيين المصريين والاجانب الى الانسحاب احتجاجا على هذا الموقف الغريب.

ولم تقف المفاجآت التى سجلتها «العربى» عند هذا الحد، ولكن بعض الشخصيات التى كانت حاضرة فى المؤتمر امثال د. عبد الرحمن البيضانى استاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة، واسامة غيث المحرر الاقتصادى بصحيفة الاهرام، اظهروا دهشتهم مما يجرى، وقال بعضهم ان الدعوة وجهت اليهم ليس للمشاركة فى مؤتمر صحفى، ولكن للمشاركة فى ندوة علمية حول ما يسمى بمستقبل السلام فى المنطقة بعد «غزة - اريحا»

وبالرغم من الغموض الشديد الذى حرص عليه منظمو المؤتمر فى ردهم على اسئلة الصحفيين، الا ان «العربى» تمكنت من كشف تفاصيل القصة الحقيقية لهذه الشركة، حيث اكد مصدر داخل الجمعية - رفض ذكر اسمه - ان التخطيط لهذه الشركة التى وصفت بأنها تجمع اقتصادى شرق اوسطى بدأ فى مارس عام ١٩٩١، بعد «اتفاق جرىء» تم بين د. محمد الجزار رئيس جمعية رجال الاعمال فى الخارج، وبين د. اسحاق اشيل الاسرائيلى وثلاثة رجال اعمال آخرين يحملون الجنسية الامريكية ويعملون فى قطاع البترول.

وطبقا للمصدر المذكور فان رجال الاعمال الامريكيين مع الاسرائيلى اشيل، عرضوا على د. الجزار ان يصبح وكيلا لهم من الباطن فى المنطقة العربية واستقطاب عدد آخر من رجال الاعمال المصريين ليقوموا بنفس الدور على ان تخرج هذه الاتفاقات للعلن فى

٠٠٠٠٠٤٦٧



صورة شركات قانونية بعد نجاح مفاوضات السلام الا ان بعض العوائق عطلت مسيرة هذا الاتفاق من اهمها ان الدكتور الجزار لم يستطع اقناع أي من رجال الأعمال المصريين في أمريكا بهذه الخطة، وفي الوقت الذي كان فيه الاسرائيلي «اشيل» قد نجح في اقناع ابراهيم أدام وهو رجل اعمال مصري يحمل الجنسية الالمانية وله مجموعة شركات داخل اوروبا بالتعاون مع د. الجزار في الخطة المتفق عليها، كما نجح «اشيل» ايضا في ان يقدم لكل من أدام والجزار مجموعة من الاغراءات حين اتاح لهم فرصة الدخول في عمليات مشتركة مع عدد من الشركات العاملة في المانيا والولايات المتحدة.

ومن ناحية اخرى والكلام مازال للمصدر - قام رجل الاعمال اليهودي الامريكي «جاك اوين» بتطوير فكرة «الولاء» الى شركة متعددة الجنسية تضم دولا شرق اوسطية واستطاع عن طريق علاقاته داخل البنك الدولي ان يقنع الجميع بإجراء دراسة جدوى لهذه الشركة المتعددة الجنسية بلغت تكلفتها حوالي ٨٠ ألف دولار وأجرتها شركة «ديمس ومور» الشهيرة ثم تحرك الرباعي «اشيل - أوين - أدام - والجزار» لادخال عدد أخر من الشركات في المنطقة داخل هذا المجتمع الشرق اوسطي.

وعلمت « العربي » من مصادر اخرى ان هذا التجمع يضم الآن ٢٦ شركة موزعة الى ٩ شركات اسرائيلية، ٧ شركات «المانية - مصرية - امريكية مشتركة وشركتين تركيتين، ٥ شركات من دول المغرب، وثلاث من دول الخليج، وقد بلغ رأسمال هذه المجموعة حتى الآن حوالي ٢ مليار دولار.

وتضيف المصادر نفسها ان هذا التجمع سوف يركز نشاطه الاقتصادي في المشروعات العاملة في قطاعات البترول والسياحة والزراعة، والاجهزة الالكترونية.



السوق المشتركة تحتاج إلى ديمقراطية

أمير طاهري

إقرا هذه السطور بعناية: «مرة أخرى يتحدث المثاليون، الذين يتعامون عن حقيقة الحياة الدولية، عن سوق مشتركة ينسى فيها الأعداء، ألف عام من الحرب والكراهية ليعملوا سوية من أجل السلام والازدهار. إن سذاجة مثل هذه الأفكار تكاد ترقى إلى اللامسؤولية الإجرامية».

حسن، ما هو رأيك؟

كما تعرفون هناك حديث كثير هذه الايام عن «سوق شرق أوسطية مشتركة» في المستقبل. وقد صدرت عشرات المقالات عن الموضوع كما أن هناك خطة لعقد ندوة دولية. كذلك بدأت على الأقل دراسة واحدة للموضوع في أمريكا.

لكن الكلمات التي اقتبسناها في بداية هذه المقالة لم تكتب عن «السوق المشتركة» للشرق الأوسط وإنما ظهرت في صحيفة «لورور» الفرنسية اليومية عن السوق الأوروبية المشتركة عام 1952.

ومع ذلك فإن السوق الاوروبية المشتركة اصبحت حقيقة. ورغم أن إنشاءها لم يكتمل فإنها اصبحت مقبولة كمعلم دائم في الحياة الدولية. إذ تناسى الأعداء القدماء، ألف عام من الكراهية والحروب مع انهم قد لا يصفحون. كما أن السعي المشترك نحو السلام للازدهار اصبح على جميع جداول الاعمال السياسية في الجزء الغربي من أوروبا على الأقل.

وهكذا ليس هناك سبب يمنع سعي شعوب الشرق الاوسط إلى أخذ الإلهام من الخبرة الاوروبية. وليس هناك سبب يمنع ان تصبح السوق المشتركة الشرق أوسطية حقيقة ذات يوم.

وربما كانت الفكرة مقبولة اكثر على مستوى الجماهير منها على مستوى المثقفين، إذ أن الكراهية التي يشعر بها بعض المثقفين العرب لإسرائيل تجاوزت مثلاص اي شعور بالعداء لدى الناس العاملين العاديين في مصر او اليمن او حتى الأراضي المحتلة، وليس هناك اي مزارع إسرائيلي عادي يكره العرب مثلما يكرههم المثقف بنيامين نتانياهو.

والكراهية التي كان يشعر بها آية الله خميني وصدام حسين لبعضهما بعضاً لم تنتشر من حمد الله إلى الجماهير الإيرانية والعراقية، بل قربت المعاناة المشتركة بينهما اكثر.

ومعظم الحواجز النفسية موجودة بين المثقفين لا بين الناس العاديين الكادحين الذين نادراً ما تتاح لهم الفرصة لتقرير السياسة. وهنا يكمن جوهر المشكلة لحقيقية.

فقد ولدت السوق الأوروبية المشتركة في تلك الأجزاء من القارة حيث كان للناس الكادحين العاديين قول في صنع القرارات. أما البلاد حيث لا رأي للناس أو لهم قول محدود فقد ظلت خارجها. فدول الكتلة السوفياتية لم تستطع أن تصبح أعضاء في السوق لأسباب واضحة. ولكن حتى الدول الموالية للغرب مثل إسبانيا والبرتغال واليونان لم تستطع الانضمام إلى أن تخلصت من انظمتها الدكتاتورية واقامت انظمة ديمقراطية.

لكن القرارات في معظم دول الشرق الاوسط تتخذها جماعات صغيرة في الذروة.

وسواء اكان هذا افضل طريقة لإدارة المجتمع ام لا، لا يهمنا هنا. فهمنا هو ان نبين ان السوق المشتركة في الشرق الأوسط ستظل مجرد وهم إلى ان تجد الدول العربية وإسرائيل وتركيا وإيران على الأقل بعض نقاط الالتقاء او التطابق في انظمتها السياسية والاجتماعية.

بمعنى آخر لا تقع الطيور إلاّ على اشكالها.

فالسوق الاوروبية المشتركة كانت امراً ممكنا لان المانيا وإيطاليا دفنتا اشرار



الفاشية وتبنتا النظام الليبرالي الرأسمالي الموجود في فرنسا وهولندا وبلجيكا. وأساس التطابق هو اقتصاديات السوق. أما في الشرق الأوسط فإن نظام الاقتصاد الموجه يهيمن على معظم الدول.

وحتى إسرائيل التي تقدم نفسها على أساس أنها أوثق حليف للغرب في المنطقة، فيها نظام اقتصادي أقرب إلى نظام الكتلة السوفياتية القديمة منه إلى دولة رأسمالية عادية. كما أن الدولة تهيمن على اقتصاديات ثلاث من أكبر دول المنطقة وهي مصر وتركيا وإيران.

إن الخطوة الأولى بل أهم خطوة نحو التطابق المنهجي الذي يمكن أن يصنع بدوره سوقاً مشتركة ولو نظرياً على الأقل، يجب أن تكون النهاية التدريجية للاقتصاد الموجه.

ومعنى هذا تخفيضات كبيرة في قوة الدولة الاقتصادية وزيادة مقابلة في قوة القطاع الخاص.

ومعظم دول الشرق الأوسط تمارس السلطة من خلال أداتين أساسيتين: السيطرة الاقتصادية والقوة العسكرية. ولما كانت القوة العسكرية لا تتوفر دون الأولى فإن من الواضح أن أي فقدان للقوة الاقتصادية سيضعف إلى درجة كبيرة الدولة الشرق أوسطية العادية. ولا بد لها من أن تعثر على مصادر أخرى للسلطة مثل التأييد الشعبي والشرعية الديمقراطية وحكم القانون.

بمعنى آخر لا يمكن أن يكون هناك سوق شرق أوسطية مشتركة إلا إذا مرت المنطقة في عملية تحول سياسية جذرية.

والذين يروجون لفكرة السوق المشتركة في الشرق الأوسط يفعلون ذلك جزئياً على أمل ضمان السلام والاستقرار في المنطقة. ولكن حتى هذا الهدف ليس بالسهولة التي يظهر بها على ضوء المصافحة بين عرفات ورابين.

فالسلام الدائم لا يصبح ممكناً إلاّ بين دول تتمتع بأنظمة سياسية ديمقراطية. إذ ان الولايات المتحدة وكندا لم يسبق لهما ان خاضتا اي حرب ضد بعضهما رغم ان حدودهما المشتركة تبلغ الآف الكيلومترات. ولو ان رئيساً امريكياً نادى بحرب ضد كندا لكان موضع سخرية وتهكم ولخرج من البيت الأبيض إلى مستشفى للمجانين. كما ان فرنسا وإيطاليا لن تخوضا حرباً مع ان هناك خلافات حدودية بينهما تعود إلى عام 1870.

والسبب هو انه ليس من الممكن لرجل واحد او مجموعة من الرجال في مجتمع ديمقراطي بدء حرب لمجرد أنها خطرت على بالهم.

فعندما عبرت القوات العراقية إلى الكويت في الثاني من آب (اغسطس) 1990، كان أحد الموضوعات الرئيسية في الدعاية العراقية هو ان صدام حسين كان الوحيد الذي اتخذ القرار التاريخي.

وهذا هو الخطأ بالضبط. فلو أن الشعب العراقي كان له رأي لربما امتنع عن تأييد الغزو.

أما الوجه المعاكس لذلك فكان قرار أنور السادات الشخصي زيارة القدس.

ولو انه استشار الشعب المصري آنذاك لربما رفض ذلك القرار.

ومثال آخر على مشكلاتنا في هذه المنطقة هو الصفقة السرية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. إذ أن عرفات قرر التوقيع أولاً ثم محاولة الحصول على موافقة شعبه في ما بعد. ويستخدم خصومه الأسلوب نفسه. فهم يرفضون الاتفاق قبل أن يسألوا الناس ما إذا كان ينبغي رفضه أم لا.

إن النظام السياسي الذي يخضع للمبادرات النزوية والمفاجآت المثيرة، نظام يحمل الاضطراب المتأصل فيه. وحيث يوجد اضطراب أو عدم استقرار فإنه لا يمكن استثناء خطر الحرب.





للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الكفاح العربي

التاريخ : ١١ ايار ١٩٩٢

حوار

٣ رؤساء لجان نيابية لبنانية

طموح إسرائيل عربة كونفدرالية لاقتحام الاسواق العربية

●الهراوي لا بد من مزيدمن التنسيق بين لبنان وسوريا ● باخوس : همنا الأول أن نبقي العلاقات المميزة بيننا وبين سوريا ● طبو : الصراع بيننا وبين اسرائيل منذ حوالي الفي عام وسيبقى الى يوم القيامة



أوغست باخوس:

توحيد الطاقات

■ التساؤلات كثيرة حول نوعية العلاقة المستقبلية التي تربط بين إسرائيل والفلسطينيين - العرفاتيين وبعض الدول العربية، هل ستكون بشكل «كونفدرالية» أم لعلها «فدرالية» كما يراها البعض في المدى البعيد بداية مما يسميه البعض «السوق الشرق أوسطية» بعد التسوية السلمية في المنطقة وما يليها من تطورات.

ثلاثة نواب رؤساء لجان نيابية النائب أوغست باخوس رئيس لجنة الادارة والعدل النيابية، النائب خليل الهراوي رئيس لجنة المال النيابية، والنائب محمود طبو رئيس لجنة الاقتصاد النيابية، في هذا الحوار استمزجت «الكفاح العربي» آراءهم حول هذا الموضوع من خلال ٣ أسئلة هي:

١ - سبق وأبرم لبنان وسوريا اتفاقا للتعاون والتنسيق الاقتصادي والاجتماعي. هل ينبغي إلحاق هذه الخطوة بخطوات أخرى وما هي؟

٢ - هناك حديث تسنده المعلومات والمعطيات الواقعية عن احتمال إقامة كونفدرالية إسرائيلية - فلسطينية - أردنية، بزعامة إسرائيل. هل يتعين على لبنان برأيك، طرح موضوع الكونفدرالية مع سوريا ردا على هذا الاحتمال؟

٣ - يجري الحديث عن سوق «شرق أوسطية» تلي التسوية السلمية في المنطقة. برأيك ما هو مستقبل لبنان والعلاقات اللبنانية - السورية في ضوء هذا المشروع؟

خليل الهراوي:

فدرالية وليس كونفدرالية

المصدر: الكفاح العربي

التاريخ: ١١ [illegible] ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

١ - معروف اننا مرتبطون بوثيقة الوفاق الوطني التي تتضمن ابرام معاهدة اقتصادية زراعية أمنية بيننا وبين الشقيقة سوريا. وهذه الامور تم التوافق عليها بين البلدين.

أما البنود الاخرى فلا اذكر شيئا عنها، لأن وثيقة الاتفاق الوطني ليست أمامي الآن. وعليه لا أذكر بعض البنود الاخرى المتعلقة بالعلاقات السورية اللبنانية في الوثيقة.

على كل ليس في الامر عجلة. المهم أن توضع هذه المعاهدات موضع التنفيذ وأن يكون هناك حسن نية في تطبيقها، لأن همنا الأول أن نبقي العلاقات المميزة بيننا وبين الشقيقة سوريا. وأقول ذلك عن اقتناع تام. فانا شخصيا أعتقد أنه إذا تم التوافق والسلام في الشرق الأوسط كما نتصور، وخففت سوريا من إمكانية التسلح عندها يعني هذا أن طاقات اقتصادية جبارة ستعم، خصوصا بعد أن نبع البترول والغاز في الاراضي السورية، وأصبح لدى الاشقاء السوريين طاقات طبيعية يمكن استثمارها. وعليه، تصبح سوريا بالنسبة لمساحة أرضها وعدد سكانها، من أغنى الدول. ومن مصلحتنا أن نتوافق معها على الصعيد الاقتصادي، خصوصا في وجود أزمة اقتصادية تستشري عندنا وتعم أرجاء لبنان كله.

ومعروف عن الفرد اللبناني أن لديه ثقافة وذكاء، فإذا وضع إمكاناته مع سوريا، سيحصل التكامل المطلوب. وهنا، لا نستطيع إلا أن نذكر بأن لدينا نحن اللبنانيين طاقات هامة على صعيد المغتربين وعددهم يقدر بـ ١٢ مليون أو ١٤ مليون نسمة. فإذا تعاونا مع سوريا على تنظيم هذه الطاقات الجبارة، يمكن وقتها أن نسخر عالم الاغتراب لخدمة لبنان وسوريا معا على الصعيدين الاقتصادي والسياسي.

إذن المهم الثقة المتبادلة. والمهم أيضا أن ننزع من فكرنا وعقلنا بعض الحساسيات المتحكمة في بعض الفرقاء، فإذا وجدت هذه الثقة المتبادلة ستؤول بالنتيجة إلى خدمة البلدين الشقيقين معا.

٢ - هذا الموضوع ليس مطروحا لا في وثيقة الطائف، ولا في نية الدولتين. وقد طرح هذا الموضوع وبحث ودرس في ما مضى في عهد الرئيس كميل شمعون لكن سوريا نفسها رفضته. إذن، طالما أن هناك اتفاقات ومعاهدة أخوة وتنسيق بين الفريقين، أرى أن ذلك يُغنينا عن التورط في الكونفدرالية.

٣ - هذا الموضوع دقيق. ويجب أن يدرس مستقبليا. شخصيا، أوافق مبدئيا على إنشاء سوق تجارية بين الدول العربية كما حصل في أوروبا. فهناك لحمة تشد العرب بعضهم إلى بعض، أقوى بكثير من الروابط التي تشد البلاد الاوروبية التي تقاتلت عبر مئات السنين. لكن المصلحة فرضت عليها إنشاء السوق الاوروبية المشتركة. وفي تصوري، هناك مصلحة عربية خصوصا بالنسبة إلى لبنان في أن تنشأ هذه السوق بين الدول العربية.

أما بين الدول العربية وإسرائيل، فهذا أمر تترتب عليه علامات استفهام كثيرة، لأننا نخشى في بادىء الامر، وقبل أن نرفع التحدي عنا ونجاري إسرائيل في نهضتها الاقتصادية على أكثر من صعيد، أن يصيبنا ضرر كبير. وعلى البلاد العربية في هذه المرحلة، أن تبقى متوافقة في ما بينها توافقا تاما.

الخطوة المستقبلية بيننا وبين إسرائيل تواكبها علامة استفهام كبيرة أيضا. وفي المستقبل المنظور لا أحبذ أي خطوة اقتصادية بيننا والدولة العبرية لأن إسرائيل لديها من التكنولوجيا ومن الطاقات الثقافية ما يضعضع أي حالة توافق بينها وبين أي طرف آخر. ومصلحة لبنان بالذات تقضي أن لا يكون بينه وبين إسرائيل أي توافق اقتصادي.

وعلى أي حال كل هذه الامور يلزمها بحث جدي وبروية تامة، حتى نزن ما لنا وما علينا.

١ - أولا، الاتفاقات المبرمة بين لبنان وسوريا ليست فقط اقتصادية واجتماعية. هناك أيضا اتفاق أمني وسياسي يتبلور من خلال التنسيق الدائم القائم بين الحكومتين.

وفي هذا الظرف الدقيق الذي يمر به البلدان، خصوصا بعد ما جرى من اتفاقات وتحالفات بين الفلسطينيين العرفاتيين وإسرائيل، لا بد من مزيد من التنسيق والتعاون بين لبنان وسوريا كي تتمكن سويا من المحافظة على وضعنا الاقتصادي والأمني والسياسي، في مواجهة هذه الهجمة الفلسطينية الاسرائيلية المشتركة.

٢ - أولا، ليس هناك فقط حديث عن كونفدرالية إسرائيلية - فلسطينية. بل في اعتقادي، هناك فدرالية فلسطينية - إسرائيلية.

أما بخصوص الاردن، فإننا سنراقب كيف ستأتي العلاقات.

ولمواجهة هذه الحالة، فإن التنسيق الذي تكلمت عنه، هو الحل.

٣ - هذا المشروع، ربما يكون قائما في ذهنية من يرتب الامور في الشرق الأوسط.

وكي نكون جاهزين للتعاطي مع هذه الفكرة، علينا واجب تقوية اقتصادنا، حتى إذا رأينا في المستقبل حاجة إلى دخول هذه السوق دخلناها أقوياء، وشكّلنا قوى استراتيجية في داخلها.





محمود طبو : المصالح المشتركة

١ - في تقديري أن الاتفاقات التي حدثت بين لبنان وسوريا هي دون المستوى ودون العلاقات الطبيعية. ومصلحة لبنان السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية تقضي بأن تكون العلاقات بين البلدين الشقيقين، علاقات مميزة وممتازة، فالطبيعة تلقائيا تفرض ذلك.

ربما يعتقد البعض أن هذه الاتفاقات قد تشكل انتقاصا من حرية لبنان وسيادته. هذا الاعتقاد فيه الكثير من التشكيك. والمطلعون على خبايا الامور وخفاياها يدركون بعمق أن مصلحة لبنان في مثل هذه العلاقات الطبيعية، لأن ما يجمع لبنان وسوريا، هو خصوصية نكاد لا نجدها بين بلدين في العالم كله، كالقرابات والمصاهرات إلخ.

والوضع الاقتصادي والحياتي والمعيشي، يحتم مثل هذه العلاقة الطبيعية. أما الذين يتخوفون من ذلك بالمعنى السياسي فيجهلون أو يتجاهلون أن الوئام والتعاون وتبادل المصالح، هي في مصلحة كل من لبنان وسوريا.

وأستغرب كيف أن البعض تتملكه مثل هذه الحساسية، فاللبناني لم يعتد التقوقع على ذاته والانعزال عن العالم وعن محيطه وبيئته الطبيعية.

عندما ننظر إلى أوروبا مثلا نرى أن تاريخها مقترن بالحروب، خصوصا بين ألمانيا وفرنسا. على الرغم من ذلك فإن الفرنسيين والألمان والشعوب الاخرى في أوروبا وجدت اليوم أن مصلحتها السياسية والاقتصادية والإجتماعية أن تكون هناك وحدة اقتصادية، كمدخل لوحدة سياسية لأوروبا بأكملها، رغم الصراعات واختلاف الإتنيات والقوميات والأجناس واللغة إلخ: في حين نرى أن التاريخ هو واحد بالنسبة للبنان وسوريا، ولم تكن هناك نزاعات عبر التاريخ ولا حروب بينهما، بل تجمع بين البلدين الاصول القومية والعرقية والطبيعة واللغة إلخ.

وطالما أن هناك عدوا مشتركا يتربص بالبلدين، ويحتل أرضهما، وهو طامع بمزيد من الاحتلال والهيمنة على كل صعيد خصوصا المياه في البلدين. كما يرغب في فتح أسواقهما لمنتوجاته، والعمل على تسخيرهما ليكونا في خدمته. فهذا يحتم على لبنان وسوريا، إلحاق الاتفاقات التي تمت، بمزيد من الانفتاح والتعاون والتنسيق وإلى أقصى الحدود ضمن إطار من السيادة والكرامة الوطنية لكل منهما.

٢ - لا شك أن لاتفاق غزة - أريحا خلفيات سياسية واقتصادية وأمنية، تبيتها إسرائيل. ومن مخططاتها مستقبلا أن تستخدم بعض الفلسطينيين كحصان، لتدخل بواسطته إلى المنطقة العربية اقتصاديا، وكطابور أمني لها في المنطقة.

ولا شك أن صلب المخطط الاسرائيلي الاستراتيجي الآن أنه إذا لم يكن بالامكان الاستيلاء على المنطقة العربية من الفرات إلى النيل ماديا وبشكل مباشر، فإن المخطط الاسرائيلي يعمل للسيطرة على الاقل على هذه المنطقة سياسيا وعسكريا واقتصاديا ولو بشكل غير مباشر.

من هنا المصلحة القومية والأمنية تحتم أن تكون العلاقة بين لبنان وسوريا والمنطقة العربية بأكملها، بمستوى تستطيع من خلاله وبواسطته أن تضحض وتلجم هذا الطموح والطمع في الحلم الاسرائيلي.

فإذا كانت الامور قد تسير على شكل كونفدرالية بين إسرائيل والفلسطينيين والاردن، بعد أن يُزاح عرش الملك حسين، بغرض أن يحل مكانه -من هو في موقع المنفذ للتعليمات الاسرائيلية، فإن هذا الامر بحد ذاته، يجب أن يدفع العرب الآخرين ومنهم لبنان إلى مزيد من التعاون في ما بينهم، لدرء الخطر الاسرائيلي عن وجودهم وحضورهم السياسي والاقتصادي والأمني والاجتماعي.

وبالنسبة لنا في لبنان يجب أن ندرك أن الخصوصية التاريخية بيننا وسوريا تحتم أن ننظر إلى الخطر الاسرائيلي بعين واحدة. وليس مستغربا للتدليل على هذه الخصوصية، أن الكنيسة المارونية والبطريركية المارونية لا تسمى بطريركية لبنان أو كسروان، إنما سميت بطريركية انطاكية وسائر المشرق. وهذا ينطبق على البطريركيتين الارثوذكسية والكاثوليكية، علما أن هاتين البطريركيتين مركزهما دمشق.

وفي كل حال وكي لا نخلق حساسية ما على صعيد الكونفدرالية بين سوريا ولبنان، أقول بأن الخطر الداهم والمهيمن على سوريا ولبنان يحتم أعلى مستويات التعاون. وإذا شاؤوا أن يسموا ذلك كونفدرالية أو لم يشاؤوا، فهي أمور شكلية لأن الاهم مضمون التعاون والتنسيق بين البلدين.

٣ - الذي يحدث من مفاوضات واتفاقات بين إسرائيل والعرب في واشنطن، ليس في المحصلة إلا نوعا من الهدنة في ظل خلل الموازين الدولية خصوصا بعد انتهاء الحرب الباردة بين



الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

وكلنا يدرك أن الحرب العالمية الثانية ولدت من رحم الحرب العالمية الأولى. والحرب الباردة التي كانت بين أميركا والاتحاد السوفياتي (سابقا) ولدت من رحم الحرب العالمية الثانية. والجميع يعرف أن الحروب هي «السياسة الساخنة». وقد أسفرت هذه الحروب الباردة عن انهيار الاتحاد السوفياتي أمام الولايات المتحدة.

ومن الطبيعي أن يتأثر العالم بأكمله من جراء النتيجة، وأن يشعر أيضا حلفاء الولايات المتحدة بالانتصار. خصوصا، إسرائيل حليفها الاستراتيجي، وأن يحس بذلك كل من كان على علاقة حسنة مع أميركا، ويستفيد من التناقضات الدولية كبعض البلاد العربية.

لذلك، فإن انتصار الولايات المتحدة، انسحب على إسرائيل بصورة طبيعية وتلقائية. ومنطق الامور يحتم على العرب غير المتآمركين أن يشعروا بالمرارة والهزيمة، خصوصا بعد حرب الخليج.

أكرر جازما، أن ما يحدث الآن من اتفاقات عربية إسرائيلية، ما هو إلا هدنة مؤقتة، لأن أحدا من العرب لا يستطيع أن يقيم صلحا دائما ومستمرا ومستقرا مع إسرائيل، إذ من المستحيل إقامة صلح بين الجلاد وضحيته. فالصراع بين العرب وإسرائيل ليس صراعا آنيا أو مرحليا، وليس صراعا يمكن أن يزول بعامل الوقت، فطبيعة هذا الصراع تتعلق بالوجود والحضارة والتاريخ والحاضر والمستقبل.

الصراع بيننا وبين إسرائيل، منذ حوالى ألفي عام وسيبقى إلى يوم القيامة. وطبيعة هذا الصراع قائمة إلى الابد لأن الاسرائيليين لا يرغبون بسليقتهم أن يقيموا تعايشا وسلاما واندماجا معنا. وفي الوقت نفسه لم يستطيعوا أن يقيموا مثل هذا الاندماج مع المجتمعات التي عاشوا ضمنها.

وفي تقديري أن البلاد الاجنبية التي تسهل هجرة اليهود من أراضيها إلى فلسطين، غايتها التخلص من اليهود الذين يعيشون في أوطانها، لأنهم بطبيعتهم يعملون دائما على تفتيت المجتمعات والنخر فيها، اقتصاديا أوسياسيا أو أخلاقيا.

ولو نظرنا نظرة عامة متفحصة لهذه السلوكية الاسرائيلية في بلاد العالم، لخرجنا بهذه النتيجة التي تناولتها هنا، لأن العنصرية تهيمن على تفكيرهم وسلوكهم. وهم يعتقدون بأن شعوب الارض كلها دونهم، وعقدة أنهم شعب الله المختار تتحكم بهم، وتسيطر على تفكيرهم.

وبما أن هذه هي العقيدة الفلسفية التي تقوم عليها إسرائيل فما يُطرح من مشاريع مستقبلية لجهة إقامة سوق مشتركة في الشرق الأوسط، الغاية منه إفساح المجال للهيمنة والسيطرة على هذه المنطقة. وإن حدث هذا فلن يكون إلا مؤقتا لأن طبيعة الاتفاقات التي تحدث الآن في واشنطن مؤقتة، حتى لو دامتْ سنين، ليست شيئا في حياة الشعوب. ■■

تحقيق: غادة سلهب



رئيس اللجنة الاقتصادية بالشورى :

اسرائيل لا تستطيع ابتلاع العرب .. اقتصاديا !

كتب حمدى عبد العزيز :

حذر الدكتور احمد رشاد موسى رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشورى من موقف الدول العربية التى لاتزال تفكر فى سياستها الاقتصادية من منظور ضيق دون مراعاة للتغيرات الجذرية التى بدات تؤثر فى الاقتصاد العالمى حالياً . مثل الجماعة الاقتصادية الاوروبية ، وتجمع دول جنوب شرق آسيا ، وتجمع دول امريكا الشمالية .

واشار الدكتور موسى إلى مشروع التكتل الاقتصادى الجديد الذى بدا الإعلان عنه بين تركيا وإيران وإسرائيل مؤكداً ان السوق الإسرائيلية محدودة ، إلى جانب ان اتفاقيات السلام ستقلل من اهميتها للدول الكبرى ، وان إسرائيل بحكم كونها دولة صغيرة لا تستطيع ان تبتلع الدول العربية ■





للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٢ اكتوبر ١٩٩٣

حول السوق الشرق أوسطية..!

بقلم : المستشار سعيد الجمل

يتساءل الكثيرون عن حقيقة السوق الشرق أوسطية التي يتحدثون عنها الآن وهل حقيقة أن هذه السوق لا يقصد بها إذابتنا اقتصاديا فقط ولكن المقصود بها إذابة هويتنا وذاتيتنا أيضا؟؟

هل حقيقة ان هذه السوق عبر الآليات التى تعد الآن علي قدم وساق مقصود بها أن تفقدنا وحدتنا الثقافية والاقتصادية وإذابتنا في كيان آخر؟؟

سؤال لابد من طرحه لأنه يتعلق بمستقبلنا فالمسألة ليست تعاونا اقتصاديا كما يقال ولكنها في الأغلب شيء يجاوز ذلك كثيرا فالمقصود كما يقول البعض ألا يكون هناك كيان عربي مستقل له سماته وله هويته وله تاريخه ومستقبله.

ويربط البعض بين هذه السياسة التي يراد تنفيذها عبر هذه السوق الشرق أوسطية وبين هذه الحملة العاتية والتي تتسم بقدر كبير من المكر والدهاء والتي تنسب الي الاسلام وحضارته سوءات التخلف والعنف والارهاب. ويقولون أن هذه الحملة التي لم تهدأ بعد في دوائر الغرب تري أن مشروعاتها التي تريد اقامتها عبر السوق الشرق أوسطية عائقها الأساسي وربما الوحيد هو الاسلام الذي يعلمون جيدا انه كان السبب في حفظ كيان شعوب هذه المنطقة علي امتداد القرون الماضية وحتي في أحلك فترات التخلف ويعلمون أيضا انه هو الذي حفظ استقلال هذه الشعوب في مواجهة الحملات الاستعمارية والتي لم تتوقف أبدا طيلة القرون الماضية وحتي الآن.

ولذلك كان اصطناع هذه الجهات للعملاء وتشجيع مظاهر العنف وإبرازها الي الوجود لتكون المبرر في نظرهم لمهاجمة الاسلام ذاته كدين وكحضارة ونهج حياة.

فكيف السبيل الي مجابهة السياسة المالية التي تبغي حصارنا وتصفية ذاتيتنا ووجودنا نفسه وجعلنا مجرد أتباع في النظام العالمي الجديد. كيف السبيل الي الدفاع عن النفس ونحن في حالة من التمزق والضعف والمهانة التي لا تخفي مظاهرها علي أحد. كيف السبيل الي عدم تصفية وجودنا والعبث بحاضرنا وبتاريخنا ومستقبلنا؟؟ السبيل الي ذلك ليس هو تيار العنف السائد والذي إن دل علي شيء انما يدل علي اليأس الكامل وانما السبيل أن يفهم حكامنا وان تفهم شعوبنا أنه لكي نحافظ علي ذاتيتنا ووجودنا المهدد الآن لابد أن نسمح بإبراز العوامل الايجابية التي من الممكن أن نشاطر بها في صنع الحياة مع الأمم والشعوب الأخري ولن تكون هذه العوامل غير الجوانب الحضارية والتي من أبرزها ماساهم به الاسلام وماينتظر ان يساهم به حضاريا في المستقبل ولن يتحقق ذلك إلا بالسماح للفكر الاسلامي المستنير بأن يجد طريقه وان لا يعوقه جمود رجال الدين التقليديين أو دعاة التغريب ولن يجد هذا الفكر طريقه إلا عبر ديمقراطية حقيقية تسمح بهذا الفكر وباعتبار أن البعد الروحي في حياتنا هو أمر جوهري لا يمكن إغفاله. إن اللغة التي نسمعها من رجال الدين التقليديين بعيدة كل البعد عن روح الاسلام وعن روح العصر الذي نعيشه فلو رجعنا الي التاريخ لنعرف عوامل القوة هذه التي تبقي علي شعوبنا وعلي الفهم الواعي لمقاصد إسلامنا لوجدنا لغة مغايرة تماما للغة التي نسمعها من رجال الدين هؤلاء (مع ملاحظة انه لم تكن هناك وظيفة كوظيفة رجال الدين في عصرنا هذا وهي وظيفة نشأت واصطنعها الحكام ليؤيدوا بها ممارسات حكمهم). فهل لغة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وهو يقول (والله لئن جاءت الأعاجم بالأعمال وجئنا بغير عمل فهم أولي بمحمد منا يوم القيامة). هي ذات اللغة التي يتحدث بها رجال الدين والذين لم نسمع لهم رأيا فيما يقوله الاسلام بالنسبة لما يحدث لنا الآن من نكسات في أرجاء العالم الاسلامي كله كما لم نسمع لهم رأيا في أخطر المسائل التي تمس مستقبل المسلمين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

يقول أحد قادة منظمة التحرير الفلسطينية إن فلسطين كيان عربي وليس من المعقول بين ليلة وضحاها ان يصبح هذا الكيان جزءا من الدولة الاسرائيلية.

فهل هذا القول يتمشي مع المؤتمرات الاقتصادية التي عقدت أخيرا والتي تتم علي مستوي دولي ويقصد بها البدء في مشروعات يمولها البنك الدولي وتبدأ بالتنمية في الأراضي المحتلة تحت عنوان (دعم عملية السلام في الشرق الأوسط). وهل هذا القول يتمشي مع الإصرار





من جانب اسرائيل والولايات المتحدة بفرض التطبيع علي كافة الدول العربية وإلغاء للقاطعة العربية الاقتصادية لاسرائيل لمجرد الاعتراف بمنظمة التحرير دون الاعتراف بالدولة الفلسطينية أو السيادة علي الأرض ودون تنفيذ الانسحاب من الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ ودون تسوية النزاع حول القدس بل التصريح علنا بأن هذه المدينة المقدسة هي العاصمة الأبدية لاسرائيل ودون عودة اللاجئين الي ديارهم خصوصا الذين خرجوا من ديارهم بعد حرب سنة ١٩٤٨.

هل نجنح الي الخيال قليلا لعله يشفينا أو يخفف عنا ألم الواقع؟؟ هل نتحدث كما كنا نتحدث قبل الآن عن ارادة عربية أو تجمع عربي أو مستقبل عربي أو تنمية عربية مستقلة؟؟ نحن الذين تهاونا وأضعنا كافة الفرص التي أتيحت لنا نحو إحداث تكامل اقتصادي يمهد لوحدة اقتصادية تصلح مع الأيام أساسا لوحدة سياسية فيدرالية أو كونفدرالية.

ليس أمامنا الآن إلا أن نعترف لأجيال المستقبل بمدي التدهور الذي أصاب إرادتنا وبمدي الأطماع الذاتية التي حالت دون تدبر المستقبل ودون رصد الأخطار الدولية التي كانت بارزة للعيان تهدد هذا المستقبل. لقد أضعنا الوقت كله في شعارات الوحدة السياسية والتي فشلت كل مشاريعها وماتم منها ولم ندرك كما أدرك غيرنا أن السبيل الوحيد هو التكامل الاقتصادي والوحدة الاقتصادية التي كان من الممكن ان تكون رباط القوة لكل بلادنا والعاصم من التفكك والانهيار. ولم ندرك كما أدرك غيرنا أن سبيل التجمع لا يكون إلا عن طريق الوحدة الاقتصادية أولا وهو مابدأت به أوروبا وحدتها التي تمهد بها للوحدة السياسية رغم اختلاف لغات شعوبها واختلاف ثقافاتها مع ان عامل الثقافة واللغة كان ممهدا رائعا لإتمام هذه الوحدة الاقتصادية. والعالم كله إلا نحن يتجه الي التجمعات الكبيرة التي هي لغة المستقبل في عالم لا يعرف سوي القوة سبيلا الي التفاهم. والسوق الشرق أوسطية ليست إلا نتيجة طبيعية لفقداننا الإرادة الواحدة النابعة أساسا من تاريخنا وواقع ثروتنا الطبيعية والبشرية ونتيجة لإخفاقاتنا المتتالية طيلة النصف قرن الماضي فلعل المستقبل يحمل لنا الأمل في بعث جديد يصون وجودنا وكياننا.



أعرف عدوك

تحصيل الثمن

تتعامل إسرائيل حاليا مع دول أوروبا وأمريكا من منطلق انها قد منت على العالم بالسلام، وان الاتفاق مع الفلسطينيين هو الخطوة التاريخية التى يجب أن تحصل فى مقابلها على ثمن ضخم.. وبالطبع لايستطيع العالم ان يقول «لا»، وخاصة ان الجانب العربى يهلل للاتفاق، وكأنه هو المعجزة المنتظرة التى لم تكن حتى في الاحلام.. لهذا نجد أن محافظ بنك إسرائيل يعقوب فرنكل يجوب العالم شرقا وغربا لتحصيل الثمن، لدرجة انه صرح بثقة فى إحدى رحلاته بالقول: إن هناك مؤسسات مالية ضخمة أصبحت تبدى استعدادها للاستثمار فى إسرائيل.. لم تتوافر ابداً لإسرائيل مثل هذه الفرص من أجل ان تندمج اقتصاديا وبصفة خاصة في أوروبا.. ان إسرائيل ستصبح قريبا مركزا ماليا واقتصاديا دوليا.. لقد أصبحت عملية السلام هى سلعة الانباء السارة التى تصدرها اسرائيل للعالم).. إذن فإسرائيل تبيع الان السلام للعالم.. لو دفع ما تريد، أعطته السلام [الاسرائيلى] وإذا لم يدفع ستحجب عنه السلعة.. وتبدى اسرائيل أيضا دهشتها من تصريحات مسئولين كبار بمنظمة التحرير حول المساعدات المالية التى يطالبون بها من أجل دعم الاقتصاد الفلسطيني، فيقول المحرر الاقتصادى لصحيفة يديعوت احرونوت (ما ان انضم الفلسطينيون إلى نادى المساعدات الامريكية حتي بدأوا يتذمرون ويشتكون، ولكن يجب أن يتعلموا الا يثيروا المشاكل، سيدرك أى تمثيل اقتصادى فلسطينى فى واشنطن انه لن يستطيع الحصول على أموال أمريكية بدون التنسيق مع اسرائيل، وان الاقتصاد الفلسطينى سيظل تابعا للاقتصاد الإسرائيلى.. كذلك سيتعلم الفلسطينيون ان رضاء إسرائيل وحده هو المفتاح للمساعدات الامريكيه والدولية، وان المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال الأمريكيين لن يذهبوا إلى مناطق الحكم الذاتى الا عبر موافقة السفارة الاسرائيلية بواشنطن).

أما بالنسبة للمقاطعة العربية فينصح خبراء الاقتصاد الاسرائيليون حكومتهم بالا يدفعوا اى ثمن سياسى مقابل الغائها، فهى تسبب خسارة بمقدار ١٪ فقط من إجمالى أنشطة الاقتصاد الاسرائيلى، بل يزعم هؤلاء الخبراء انها كانت فى مصلحة اسرائيل وسببا فى تقدمها.. بدعوى ان المقاطعة العربية فرضت على اسرائيل التعامل مع أقوى الاسواق العالمية فى أوروبا وأمريكا،، مما أجبرها على الاخذ بسبل التكنولوجيا الحديثة كي تنافس هذه الاسواق، بل تسعى بقوة لتصبح عضوا فى السوق المشتركة، وأنه لولا المقاطعة لركزت اسرائيل نشاطها على انتاج الفاكهة والخضراوات (من اجل أمراء الخليج).. ولايبدى هؤلاء الخبراء حماسا لفتح الاسواق العربية أمام منتجات اسرائيل، لانها (على مستوى تكنولوجى متطور لايستوعبه المستهلك العربي «المتخلف»)..

هذه بعض ملامح الفكر الاقتصادى الاسرائيلى فى عهد السلام الاسرائيلى.

عادل مصطفى



مواقف

المباحثات الاقتصادية بين فلسطين واسرائيل و٢٠٠ من رجال الاعمال العرب قد بدأت من ١٨ شهرا. أى قبل المفاوضات السياسية. واتفق الجميع على اربعة مشاريع كبرى تتكلف ثلاثة مليارات من الدولارات. المشروعات عن تحلية مياه البحر وشركة طيران مشتركة ومحطات لتوليد الطاقة وتوصيل الغاز من العراق الى ايلات ومنها الى البحر الابيض.. وانشاء مشروع لتكرير البترول بين مصر واسرائيل.. قوة ١٥ مليون برميل سنويا..

وكانت هناك مفاوضات تجارية في واشنطن بين اسرائيل وعدد من الدول العربية. وسوف تصبح منطقة الشرق الاوسط اكبر منطقة استثمار فى العالم كله.. فسوف تدخلها امريكا واليابان والدول الاوروبية واسرائيل ومعها الفلسطينيون.

وقد اعلن راى جيللر رئيس اتحاد الغرف التجارية في اسرائيل ان المشروعات العاجلة هى التى سوف يساهم بها فلسطينيون وعرب شمال افريقيا والمغاربة. وان كل شئ قد تم الاتفاق عليه نهائيا وبمنتهى الوضوح..

وسوف تصبح المنطقة مليئة بالفلوس والسلع والشركات الانتاجية الصناعية عندما نرفع الحظر عن التعامل مع اسرائيل ومع الشركات التي تتعامل مع اسرائيل وان كان من المعروف لدينا جميعا ان السلع الاسرائيلية موجودة فى كل دول الخليج وفي مصر. هذه السلع تنتقل من الضفة الغربية الى الاردن وهناك يمسحون العلامات التجارية ويصدرونها الى كل الدول العربية.. وقد اندهشت القوات الامريكية واليهود الذين كانوا في قوات التحالف فى حرب الخليج ان البرتقال اليافاوى موجود فى السوبر ماركت بعد ان حذفت العلامة التجارية.

كما ان اسرائيل باعتبارها شريكا في كثير من الشركات الامريكية والاوروبية موجودة في كل الدول العربية ومن عشرات السنين..

ولم يكن الاتفاق بين اسرائيل والعرب فى امريكا وأوروبا وانما كان في أسرائيل نفسها.. فكثيرون يعالجون فى مستشفيات اسرائيل ومنذ وقت طويل من حمى البحر الابيض ومن المسالك البولية ومن الضعف الجنسي..

ومنطقتنا ازدادت جمالا ودلالا فى عيون الغرب لسبب بسيط جداً: ان عددنا ٢٠٠ مليون وان لدينا عائدات بترول اكثر من ٢٠٠ مليار دولار. وان الغرض الوحيد لاسكات الناس هو اطعامهم الخبز والشهد بعد ذلك!

انيس منصور



«الاستثمار فى السلام» «(٥)»

تقرير البنك الدولى عن تنمية الأراضى المحتلة

تراجع اقتصاد الأراضى المحتلة يهدد مستقبل السلام

اقترنت الأنماط التجارية المشوهة بعجز تجارى كبير فى الأراضى المحتلة بلغ ٦٧٥ مليون دولار فى عام ١٩٨٧، وبما يمثل نسبة ٢٨٪ من اجمالى الناتج القومى فى الضفة الغربية وغزة. وكان العجز التجارى لصالح اسرائيل بصفة عامة، بينما كانت الأراضى المحتلة تتمتع بفائض تجارى مع الأردن.. وبالرغم من ان العجز التجارى كانت تعوضه الى حد بعيد دخول الفلسطينيين العاملين فى اسرائيل، إلا أن الاعتماد على سوق واحدة لتصريف المنتجات جعل اقتصاد الأراضى المحتلة هشا فى مواجهة أى هزات، خاصة وان تدفق العمال من الأراضى المحتلة الى اسرائيل كان يتأثر بالتطورات السياسية فى المنطقة.

وبالتالى فإن أى انهيار فى الدخل من العمالة فى اسرائيل، كما حدث مؤخرا بسبب إغلاق الأراضى المحتلة، كان يؤدى الى انخفاض حاد فى الواردات ويكون له أثر عكسى فى غير صالح النشاط الاقتصادى المحلى.

وعلى النقيض من الزيادات المبهرة التى تحققت فى مستويات الدخول والاستهلاك، كانت خدمات ومرافق البنية الأساسية تتسم بالعجز الشديد فى الأراضى المحتلة. فبالرغم من ان المناطق الحضرية كانت تتمتع بارتفاع نسبى فى مستوى الخدمات، من الناحية الكمية، الا ان المستوى الخدمى يعد منهارا من الناحية النوعية. وعلى سبيل المثال فإن استهلاك الفرد من المياه فى المناطق الحضرية لا يزيد على نحو ٦٠ لترا للفرد يوميا، بالمقارنة مع ١١٥ لترا فى تونس و١٣٧ لترا فى الأردن، ٢٣٠ لترا فى مصر. وهذه الجزئية بالذات هى إحدى نتائج صعوبة الوصول الى مصادر المياه فى الأراضى المحتلة وقلة الاستثمارات فى حفر الآبار. والواقع ان المياه التى يستهلكها الفرد فى الأراضى المحتلة تقل عن الستين لترا المشار اليها آنفا والتى هى مجرد متوسط حسابى، اما على أرض الواقع فإن الاستهلاك الفعلى للفرد يقل عن ذلك بكثير لسبب سوء نظام التوزيع وارتفاع نسبة الفاقد الذى يصل الى ٦٠٪ فى بعض الحالات. وهذا النقص فى موارد المياه يرغم الجهات المعنية بالتوزيع على اتباع نظام التوزيع الدورى لحصص المياه على مختلف الشبكات.

ونتيجة لذلك يضطر سكان الأراضى المحتلة الى تخزين احتياجاتهم أو الاضطرار الى استخدام المياه الجوفية الملوثة.

وفيما يتعلق بالكهرباء فإن الوضع لا يبدو أحسن حالا. ذلك انه نتيجة للقيود المفروضة على مصادر التيار وكذلك أعطال شبكات التوزيع، فإن الاستهلاك الحالى من الكهرباء فى الأراضى المحتلة والذى يبلغ ٦٨٠ كيلو وات/ ساعة للفرد سنويا يعد منخفضا بالمقارنة مع استهلاك الفرد فى مصر ٨١٥ كيلو وات/ ساعة، والأردن ١٠٥٥ كيلو وات/ ساعة، وهناك نحو ١٤٠ قرية فلسطينية تعيش بلا كهرباء أو تعتمد على تيار يتوافر لبعض الوقت فقط من مولدات صغيرة. فضلا عن حقيقة ان القرى والبلدان والمدن التى دخلها التيار تعيش حالة دائمة من الانقطاع المتكرر للكهرباء. وكانت القيود الصارمة المفروضة على استهلاك الكهرباء من الشبكة الاسرائيلية سببا فى إرغام عديد من أصحاب الصناعات على اللجوء الى إنشاء نظم توليد خاصة باهظة التكلفة.

وتبلغ نسبة الفاقد فى توزيع الكهرباء فى الأراضى المحتلة حوالى ٢٠٪، مما يعكس الحاجة لإجراء إصلاحات عاجلة فى الشبكات.. ونتيجة لهذه المشكلات وبسبب انخفاض تعريفة البيع للمستهلكين فضلا عن إحجام العديد منهم عن سداد الفواتير فإن جميع مرافق الكهرباء فى





المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ اكتوبر ١٩٩٤

الاراضى المحتلة تعانى من مشكلات تمويلية صعبة.

ويمثل تجميع مياه الصرف الصحى والتخلص منها مشكلة جسيمة فى الاراضى المحتلة مما يهدد بعواقب صحية وبيئية جسيمة. والواقع انه ليست هناك خزانات أرضية طبيعية لجميع الفضلات الصلبة فى الاراضى المحتلة. اما بالنسبة للقمامة فإن الوضع ليس بأحسن حالا. فعندما يتم جمعها، وذلك نادر، فإن أقصى ما يفعل بها يكون نقلها الى خارج حدود المدن وإلقاءها فى العراء، وأحيانا تحرق لتقليل حجمها، مما يؤدى الى تلوث الهواء. ويتم صرف مياه الصرف الصحى الى الاودية المكشوفة. اما حيثما تتوافر وحدات معالجة مياه الصرف الصحى فإنها تبدو ذات تصميم معيب وأداء هابط.

ولا شك ان سوء تصريف مياه الصرف الصحى يسهم بدرجة كبيرة فى تلويث المياه الجوفية، وهى ظاهرة تتأكد بشكل خاص فى قطاع غزة.

واذا كانت أطوال شبكة الطرق فى الاراضى المحتلة، تعد مناسبة الى حد ما بالنسبة لعدد السكان ومستوى الدخول، الا ان حالة الطرق فى فلسطين تدهورت الى الدرجة التى يمكن معها القول بانه اذا لم يكن هناك إصلاح عاجل لهذه الطرق فإن الاستثمارات السابقة فى انشائها ستكون مالا ضائعا.

فمعظم طرق الشبكة بحاجة الى رصف جديد، كما ان هناك وصلات طويلة من الطرق تحتاج الى إصلاح محاورها الافقية والراسية.

وكذلك فإن حالة الطرق داخل المدن متدهورة الى حد بعيد.. فالطرق داخل البلديات والمدن الصغيرة تفتقر الى التخطيط والعلامات والأرصفة والاضاءة، فضلا عن ضيقها الى درجة عدم القدرة على استيعاب طاقة الحركة عليها، فى الوقت الراهن، ناهيك عن تلك المتوقعة فى المستقبل.

وقد أسهمت الحالة المتدهورة لشبكة الطرق فى الاراضى المحتلة فى رفع تكلفة نقل السلع الى الاسواق بصورة مبالغ فيها، وخاصة بالنسبة للسلع الزراعية القابلة للتلف. فقد عمد أصحاب السيارات الى تحميل تكاليف إصلاح سياراتهم على ثمن السلعة مباشرة نتيجة تكرار الأعطال بسبب سوء الطرق.

ويبلغ معدل المشتركين فى الخدمة الهاتفية الى إجمالى عدد السكان فى الضفة الغربية وقطاع غزة حوالى ١ الى ٤٦، بالمقارنة مع واحد الى ١٥ فى الأردن وكذلك واحد الى ٣٤ فى مصر. وهناك طلب كثيف على الخدمة.. ولكن العرض غير كاف بالطبع حيث يبلغ عدد الطلبات المتأخرة حوالى ١٢٥٠٠ طلب فى الضفة الغربية وحدها وبما يمثل نحو ثلث إجمالى عدد الخطوط العاملة حاليا. ومن بين نحو اربعمائة قرية فى الضفة الغربية فإن ثمانين قرية فقط تتمتع بالخدمة الهاتفية، وذلك حتى نهاية عام ١٩٩١، ومعظم تلك القرى المحظوظة ليس بها سوى تليفون واحد لخدمة القرية بكاملها، وهو كثيرا ما يكون معطلا عن العمل. ان النقص الشديد فى مرافق الاتصالات ينعكس بصورة سلبية خطيرة على احتمالات النمو فى قطاع الخدمات.. وهو قطاع لا تكاد تقوم له قائمة فى أى بلد بالعالم بدون مرافق اتصالات متطورة.

وامتد التدهور أيضا الى مرافق التعليم. فعديد من مبانى المدارس تحتاج الى إصلاحات وتجديدات شاملة وعاجلة. كما ان هناك نقصا شديدا فى المكتبات والمعامل، ولا يقل عن ذلك النقص فى الكتب المدرسية والأدوات والوسائل التعليمية والايضاحية.

اما المناهج فهى بحاجة الى تطوير شامل، مع ضرورة وضع برامج عاجلة لرفع كفاءة القائمين على العملية التعليمية فى كافة مراحلها وفى كافة التخصصات. وهناك بعض الأمل المعقود على المدارس المهنية.. ولكنها بدورها تعانى من النقص الحاد فى ميزانيات تمويلها مما جعل مرافقها تتدهور فضلا عن استمرار اعتمادها على ورش وآلات عتيقة ومتخلفة.

اما جامعات الاراضى المحتلة فهى صغيرة جدا ولا تتوافر بها على الاطلاق أية مرافق تصلح للدراسات العليا بعد الشهادة الجامعية الاولى، وخاصة فى العلوم الطبيعية كالطب والهندسة. كما ان تفسخ نظام التعليم بين المناهج المصرية فى غزة والمناهج الاردنية فى الضفة الغربية يمثل عائقا أخر أمام تطوير التعليم فى الاراضى المحتلة. وأخيرا هناك الاغلاق المتكرر للمدارس والجامعات منذ بدء الانتفاضة مما أدى الى ازدياد ظاهرة تسرب التلاميذ من المدارس وانهيار الانضباط الطبيعى بين الطالب ومدرسته فضلا عن تدهور التحصيل العلمى للطلاب بصفة عامة.

وربما كانت المرافق الصحية فى الاراضى المحتلة أقل حاجة للاصلاح من غيرها. ولكن بالرغم من ان الأراضى المحتلة تخصص نسبة كبيرة من حصيلة انتاجها ـــ حوالى ٧٪ تقريبا من الناتج المحلى الاجمالى ـ لاغراض تطوير قطاع الرعاية الصحية، الا ان سكان الاراضى المحتلة لا يحصلون فى المقابل على قدر الرعاية الصحية المتوقع من مثل هذا الانفاق. وهناك أسباب واضحة لذلك، أولها ان معظم الموارد المخصصة للرعاية الصحية تنفق على محاولة توفير رعاية فائقة متطورة تكنولوجيا، وتعتمد على المستشفيات الفاخرة المنشأة اساسا لخدمة الاغنياء. والسبب الثانى هو ان ما يتبقى من الانفاق على المرافق الفاخرة يخصص للانفاق على مستشفيات صغيرة ومتخلفة تستهلك المال ولا تقدم المستوى المطلوب من الخدمة الطبية والسبب الثالث هو السماح للوحدات الصحية الصغيرة بعلاج الحالات التى تحتاج الى تخصصات عليا فى الجراحة أو الاورام، أو غيرها من الامراض المعقدة وذلك اما لتحقيق الاستفادة بهذه الوحدات أو لاتاحة الفرصة لصغار الأطباء العاملين فيها كى يكتسبوا الخبرة. وأخيرا فإن الاهتمام يكاد يكون معدوما بتوجيه الخدمة الصحية للفئات الفقيرة أو التى تحتاج لفروع متخصصة من الطب مثل النساء.

وهذا النقص في الخدمات العامة كالصحة والتعليم والاتصالات ومياه الشرب والصرف الصحي ونظافة المدن، ينبغي النظر اليه في ضوء المحدودية التي تتسم بها الأوضاع المالية في الاراضي المحتلة.

ذلك أن المصدر الوحيد للإنفاق المتاح للادارة المدنية والمحليات انما ينحصر بالطبع في مجرد الايرادات المتحصلة لدى هذه الجهات، وهي ايرادات لا تخرج عن الضرائب والرسوم وتعريفة استهلاك الخدمات. وقد بلغ حجم الانفاق الاستثماري للقطاع العام حوالى ٣,٥٪ من اجمالى الناتج المحلى للأراضي المحتلة خلال الفترة من ١٩٧٠ وحتى ١٩٩٠ وهو ما يقل بدرجة كبيرة عن مثيل هذا الانفاق في الدول النامية الأخرى.

وهناك ثلاثة أسباب يمكن ان يعزى اليها هذا الانخفاض في الاستثمارات العامة في الأراضي المحتلة. فأولا يمكن القول بأن الادارة المدنية لا تتوافر لها مصادر الدخل الكافية لأن الحصيلة الضريبية منخفضة نسبيا، كما أن هذه الحصيلة لا تذهب بكاملها لخزانة الادارة المدنية أو المحليات. اما مصادر الدخل الأخرى فترتبط اساسا بالرسوم المفروضة على التجارة مع اسرائيل أو داخلها. والواقع ان الفارق بين ما تحصله الادارة المدنية من ضرائب وما يدخل خزانتها بالفعل من أموال يؤدى الى حدوث ظاهرة «الاعسار المالى» وما يتمخض عنها من عجز عن تمويل احتياجات الاستثمار في القطاع العام. وقد حاولت جهات أخرى، سواء كانت محلية أو حكومية، سد هذه الفجوة، وكان على رأسها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين التابعة للأمم المتحدة «الأونروا» التي تعمل على توفير خدمات أساسية لنحو نصف سكان الأراضي المحتلة بتكاليف سنوية تقدر بنحو مائة مليون دولار سنويا، بينما كان الأردن هو المساهم الآخر الكبير حتى عام ١٩٨٨ عندما أعلن «فض الارتباط» وقد قدم ٧٥٠ مليون دولار خلال الفترة من ١٩٦٧ وحتى ١٩٨٨، معظمها في شكل مرتبات ومكافآت للعاملين من الأراضي المحتلة. ومع ذلك يظل اجمالى التمويل المتاح أقل بكثير من اجمالى التمويل المطلوب. والسبب الثاني هو ان كلا من الادارة المدنية أو ادارات المشروعات لا يمكن لها اللجوء للاقتراض لتمويل الانفاق الاستثماري، بينما يمثل الاقتراض أكثر وسائل التمويل شيوعا في الدول النامية. وهكذا فقد اضطرت ادارات المشروعات والمرافق الى تمويل معظم استثماراتها من عوائدها الجارية بعد اقتطاع جزء لا بأس به من هذه العوائد وتوجيهها لتمويل الخدمات المحلية غير المولدة للدخل.

وأخيرا فإن الحالة المتدهورة للبنية الأساسية المادية وكذلك عدم كفاية الخدمات، وعدم كفاءتها، كل ذلك يعكس غياب الانسجام والتماسك بين السياسات والبرامج على مستوى القطاعات. وهذا الغياب بدوره هو نتيجة لغياب الآليات والمؤسسات التي تضطلع برسم سياسات التنمية التي تخاطب أفضليات وأولويات السكان، من شأن هذا التفسخ في مسئولية المؤسسات عن تنفيذ البرامج ان يسهم في الإخلال بمبدأ المساءلة ويهدر المصداقية، ويفتح الطريق أمام تدهور مستوى الخدمات أو ازدواجيتها في بعض الأحيان. وعلى سبيل المثال فإن البرامج التي تضعها الادارة المدنية لا تأخذ في حسبانها التنسيق مع برامج الأونروا.

وختاما.. فقد شهد اقتصاد الأراضي المحتلة نموا سريعا في أعوام السبعينات، ولكن هذا النمو تباطأ بصورة ملحوظة خلال عقد الثمانينات، وان لم يكن في ذلك قد شذ عن معدلات النمو البطيئة في المنطقة بصفة عامة خلال تلك الفترة. وقد اقترن هذا النمو بنمط مختل للتنمية ونقص شديد في الخدمات العامة. كما ان الاعتماد الشديد على الدخل من العمالة المهاجرة، وخاصة الى بلاد بدأت أسواق العمالة الفلسطينية بها تعاني من الجفاف، بالاضافة الى محدودية فرص العمل في الداخل، هي في الواقع أخطر المشاكل الهيكلية التي تواجه الأراضي المحتلة. وبالتالي فإن توفير فرص عمل انتاجية للقادمين الجدد، وكذلك لأولئك الذين لم يعد بمقدورهم العمل بالخارج، سيكون أول وأهم التحديات في الأراضي المحتلة خلال السنوات القادمة. كما ان انعاش معدل النمو في القطاعات الانتاجية والخدمية، وخاصة تلك الأخيرة سيكون من الأمور الحتمية والحاسمة في مواجهة ذلك التحدي.

ومع محاولة تقليل اعتماد اقتصاديات الأراضي المحتلة على اسرائيل. فإن ذلك الاقتصاد بحاجة أيضا الى تحسين أوضاعه التجارية من خلال تشجيع الصادرات، وزيادة فعالية إحلال الواردات «بالاعتماد على منتجات محلية» وكذلك تنويع أطراف العلاقات التجارية. كذلك فإن هناك حاجة ماسة لتطوير مرافق البنية الأساسية والخدمات ليس لمجرد تحسين ظروف معيشة السكان فحسب، ولكن أيضا لتشجيع انشطة المشروعات الصغيرة والتقليل من التدهور البيئي واجتذاب استثمارات خارجية ان أمكن.



أسامة الباز : لايمكن فرض ترتيبات اقتصادية على المنطقة

وصف د . اسامة الباز مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية ، التخوفات من فرض سوق شرق اوسطية على المنطقة بالخيال ، وقال ان الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي يحتاج لتنفيذه الى نصوص محددة قابلة للتطبيق واحكام تفصيلية سيتم اقرارها من خلال مفاوضات مقبلة .

واوضح امام ندوة الآثار الاقتصادية للاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي التى نظمها اتحاد الصناعات المصرية برئاسة محمد فريد خميس الاسبوع الماضى ، ان منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل لايملكان فرض انشاء اسواق مشتركة للمنطقة فى غياب الأطراف الأخرى

واشار الى ان اى اتفاق سيكون محكوما بارادات الأطراف المختلفة . التى تسعى للبحث عن مصالحها وامنها الاقتصادى والعسكرى ، ولايمكن الاتفاق على ترتيبات تؤدى لالزام اطراف المنطقة بدون موافقتها .

تفاصيل اخرى ص ٤



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٧ نوفمبر ١٩٩٢

الاستثمار فى السلام
تقرير البنك الدولى
عن تنمية الاراضى المحتلة

٦

استراتيجية المستقبل

الفلسطينيـــون لا تنقصهم مـــواهب رجـــال الأعمال

كثير من أغنـى رجـــال الأعمال العــرب.. فلسطينيـــون





بالرغم مما أوضحناه فى الفصل السابق من الاختلالات الهيكلية الجسيمة والتدهور الحاد فى الاوضاع الاقتصادية بالاراضى المحتلة، إلا أن هذه البقعة من الارض تضم ايضا موارد و أصولا لايمكن اغفال قيمتها، فهناك مايلى:

تفخر الأراضى المحتلة بقاعدتها العريضة من الموارد البشرية ذات المستوى الراقى. كما يمكن للفلسطينيين أن يفخروا بأن لديهم أعلى معدل بين الدول العربية للافراد الذين أكملوا دراساتهم الجامعية وذلك بالنسبة لعدد السكان، إذ يصل ذلك المعدل إلى ١٨ خريجا جامعيا لكل ألف من السكان. كذلك فإنه بالرغم الهجرة الفلسطينية الكثيفة إلى الخارج، فإن الفلسطينيين الباقين بالاراضى المحتلة لاتنقصهم مواهب رجال الأعمال ولا تنقصهم العمالة الماهرة المحترفة. فالقطاع الخاص بالاراضى المحتلة يتسم بقدر كبير من الاصرار والقدرة على العمل فى ظل ظروف التحدى. وبالتالى فإن ازالة القيود الادارية، وانشاء المؤسسات المساندة ومرافق البنية الاساسية سيكون من شأنه المساهمة فى توليد استجابة هائلة من جانب الانتاج.

وثانيا.. فإنه إذا توافر المناخ السليم، يمكن أن ينشأ تدفق كبير من رأس المال الخاص إلى الاراضى المحتلة من الجاليات الفلسطينية الكبيرة والمزدهرة فى العالم العربى وأماكن اخرى وليس سرا أن نقول أن كثيرا من أغنى وانجح رجال الأعمال فى العالم العربى هم من الفلسطينيين فالدراسات المسحية التى أجريت فى أوائل أعوام الثمانينات تشير إلى أن نحو نصف عدد الفلسطينيين العاملين فى منطقة الخليج يتولون وظائف فنية وحساسة وأنهم يمثلون الفئة الأعلى على مقياس الاجور.. فقبل حرب الخليج تجاوزت تحويلات الفلسطينيين العاملين بالخارج - فى غير اسرائيل - ثلاثمائة مليون دولار سنويا، كان ثلثها يأتى من الكويت وحدها. وتشير التقديرات إلى أن هناك الآن نحو ٢٠٠ ألف فلسطينى ما بين أجير وصاحب عمل ورجل أعمال يعملون ويعيشون فى دول الخليج.

وإذا اخذنا فى الاعتبار بالروابط الاجتماعية القوية التى تميز الشعب الفلسطينى، فإنه يكون من المرجح، بعد توقيع اتفاق السلام، ان يرغب عدد كبير من هؤلاء المغتربين فى توثيق صلاتهم مع الأهل فى الاراضى المحتلة من خلال زيادة التحويلات أو ارسال رؤوس أموال للاستثمار فى المشروعات والأهم من ذلك هو أنه يمكن استخدام الارصدة والموارد الفلسطينية فى الخارج لدعم الاستثمارات فى القطاع العام وذلك عن طريق الاكتتاب فى مشروع تساهمى عملاق للتمويل الفلسطينى.

وثالثا فإنه بسبب التراث الدينى والثقافى الفريد الذى يميز الاراضى المحتلة، فإن ذلك يؤهل هذه الاراضى لان تكون بيئة صحية وخصبة لصناعة السياحة. والواقع أن السياحة، وخاصة الدينية كانت عماد اقتصاد الاراضى المحتلة قبل عام ١٩٦٧، ولكنها تعرضت لانتكاسات خطيرة منذ ذلك التاريخ بسبب المناخ السياسى غير المستقر وما استتبعه من قلاقل امنية ولكن مع حلول السلام وتطبيع العلاقات مع باقى دول المنطقة فإن السياحة وما يرتبط بها من صناعات مكملة يمكن ان تصبح أحد المصادر المهمة للعملات الصعبة لاقتصاد الاراضى المحتلة، خاصة إذا أمكن إبرام اتفاقيات تعاون سياحى مع الدول المجاورة للترويج للسياحة على أساسى اقليمى ولابد من الا شارة هنا إلى أن الموقع الجغرافى للاراضى المحتلة ومالدى سكانها من خبرة فى التعامل مع الاسرائيليين والعرب على حد سواء، من شأنه ان يجعل الاراضى المحتلة نقطة التقاء وعبور مهمة للتجارة والسياحة فى المنطقة بصفة عامة فى المستقبل.

ورابعا.. فبعكس معظم الدول النامية الاخرى، فإن الاراضى المحتلة تنعم بميزة التحلل من أعباء الديون الخارجية. كما أن الاوضاع المالية الداخلية تقترب من التوازن، وليست هناك بيروقراطية أو أية مشروعات خاسرة ولاشك أن غياب هذه السلبيات هو فى حد ذاته العامل الاكبر الذى يساعد على تركيز الجهود فى الاصلاحات الهيكلية، كما أنه يعنى أن يوسع اقتصاد الضفة الغربية استيعاب مقادير محسوبة من القروض الخارجية اللازمة لتمويل مشروعات الاصلاح والتوسع.

وأخيرا.. فإنه بالنظر إلى الموقع الاستراتيجى للاراضى المحتلة والمشكلات السابقة التى عانت منها هذه الاراضى.. فلا بأس على الاطلاق من التركيز فى محاولة الحصول على المساعدات الأجنبية فى كافة صورها.. منح وقروض ميسرة ومعونات.... الخ - للمساعدة فى التغلب على نقاط الاختناق أو العجز وخاصة فى المراحل الاولى من عملية الاصلاح.

ولكن أهم الشروط المسبقة لتحويل الطاقات السابقة إلى تنمية حقيقية متصلة يتمثل فى حل المشكلات السياسية القائمة منذ وقت طويل، وضمان تحقيق الأمن بصورة دائمة فى





المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ أكتوبر ١٩٩٤

المنطقة.. فهذا من شأنه اطلاق القدرات الاجتماعية والاقتصادية الكامنة داخل السكان وتحويلها إلى موارد قابلة للاستغلال، وهى الطاقات التى تهدد الان فى مجرد محاولة التغلب على العوائق والقيود والمشكلات القائمة.

والأكثر أهمية من ذلك بانه من خلال إزالة المخاوف ومصادر التهديد فإن من شأن التسوية السياسية فتح الباب امام الموارد المالية والاستثمارات كى تقوم بدورها الفعال فى التنمية وخاصة من جانب القطاع الخاص سواء فى داخل الارض المحتلة أو خارجها.

ولابد من الاشارة هنا إلى أن امتداد رقعة التبادل التجارى بين الاراضى المحتلة والعالم العربى قد لا يتحقق بالصورة المرضية مالم يحدث تقدم ملموس فى عملية السلام.. وذلك تخفيفا للحرج الذى قد تستشعره بعض الحكومات العربية فى التعامل مع الاراضى المحتلة فى ظل الحكم الاسرائيلى..ولا شك ان انتفاء هذا الحرج يمكن ان ينعكس فى مزيد من القوة الدافعة لاقتصاد الاراضى المحتلة من جانب الدول العربية.

عناصر استراتيجية التنمية

لاشك أن التسوية السلمية والسلام أمران ضروريان، ولكنهما غير كافيين بذاتهما لتحقيق التنمية الاقتصادية فى الاراضى المحتلة. ذلك أن الكثير والكثير سيعتمد إلى حد بعيد على عنصر الإدارة الاقتصادية فى مرحلة ما بعد السلام، وكذلك على الاختيارات الاستراتيجية التى ستحظى بالاولوية فى عملية التنمية. ولكن هناك بالتحديد قضيتين محوريتين ستكون الاختيارات الخاصة بهما على أكبر قدر من الأهمية الأولى الموازنة بين دورى القطاعين العام والخاص فى الاراضى المحتلة والثانية هى طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الاراضى المحتلة وبقية انحاء العالم بما فى ذلك اسرائيل.

ونظرا للاختلالات الاقتصادية الحالية وكذلك ضخامة الاحتياجات الاجتماعية التى يتعين تلبيتها، فإنه من الواضح أن القطاع الخاص سيضطلع بدور كبير فى التنمية الاقتصادية وخاصة خلال الفترة الانتقالية.

ولاشك أن تطوير مرافق البنية الاساسية وتحديثها، وهو من بين الأولويات الحتمية لتحسين ظروف معيشة السكان وتحفيز الاستثمارات الخاصة سيكون فى معظمة تقريبا من نصيب القطاع العام، لامن رغبة القطاع الخاص فى تمويل من هذا النوع الثقيل من الاستثمارات عادة ماتكون محدودة.



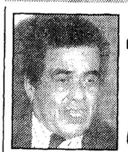
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٤ أكتوبر ١٩٩٣



عن العلاقة بين السلام وبلايين الدولارات



■ فتحى غانم ■

يتدفق المال لاقناع الفلسطينيين بأن السلام القادم حقيقى، وليس مجرد مناورة أخرى من بين مئات المناورات فى تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى. وحديث الأرقام يقول انه بعد أيام من توقيع اتفاقية غزة - أريحا واعلان مبادىء أسس التفاوض واللقاء بين ياسر عرفات واسحق رابين فى واشنطن ثم القاهرة. اقتربت الاستثمارات التى وعدت بها دول العالم فى الغرب والشرق من بليونين من الدولارات. وقال «لويد بنسون» وزير الخزانة الأمريكية ان الاستثمارات الموجهة إلى قطاع غزة أريحا سوف تصل إلى الرقم الذى حدده البنك الدولى - بليونين وأربعمائة مليون دولار - لإصلاح الخدمات ورفع مستوى معيشة الفرد ليقتنع بأن السلام له فوائده ومزاياه المباشرة. وهذا كلام حسن ومعقول بشرط ان يكون السلام صحيحا وعادلا. وإلا كانت هذه البلايين موجهة إلى بالوعة تختفى فى اعماقها وربما ابتلعت بلايين أخرى اضعافها دون ان يتحقق سلام ولا يرتفع مستوى معيشة ولا تتحسن الخدمات. ولا اتصور ان السوق الأوروبية تعد بستمائة مليون دولار أو تعد أمريكا بخمسمائة مليون وتعد اليابان بمائتى مليون وتساهم السعودية مبدئيا بمائة مليون لمجرد القذف بهذه الأموال فى بالوعة أو بعثرتها وسط العواصف والاضطرابات. والذى اعنيه بوضوح هو ان تدفق الاستثمارات لايكفى رفع مستوى المعيشة مجرد حلم إذا لم ترتبط هذه الاستثمارات برؤية أكثر شمولا وتتعامل بلغة العصر التى ترفض النظرة الضيقة ولا تراهن على الحلول الجزئية. لأنه من المستحيل فى عصرنا الحالى ان نخصص الاستثمارات لرقعة محدودة من الأرض ونعزلها عن بقية الأراضى من حولها. ثم نقول داخل هذه الرقعة تتدفق الاستثمارات. وداخل هذه الحدود يرتفع مستوى المعيشة وتتحسن خدمات التعليم والصحة والمواصلات، بصرف النظر عن الظروف والأحوال التى تحيط بها فى أراض مجاورة. لانستطيع ان نتوقع نجاح الاستثمارات فى قطاع غزة والحال فى بقية الأرض المحتلة كما هو عليه، ثم لايكفى ان نطمئن إلى نجاح الاستثمارات حتى لو توافر السلام للفلسطينيين جميعا، إذا لم يتوافر فى بقية الأراضى العربية فى سوريا والأردن ولبنان، لأن الأرض الفلسطينية لن تكون واحة خضراء والصراع محتدم حولها فى الجولان وجنوب لبنان. فإما ان يعم مناخ السلام المنطقة باسرها او تبقى مراكز للقلاقل والغضب تعرقل مسيرة السلام فى المنطقة باسرها. وعندئذ يكون تدفق الأموال والمساعدات عملية عبثية لامعنى لها.

وحديث الاستثمارات بالبلايين يعنى ان هناك رؤية اقتصادية لمستقبل الشرق الأوسط. والمجتمع الدولى يساهم فى هذه الاستثمارات من اليابان شرقا إلى أمريكا غربا مرورا بالسوق الأوروبية. والجميع يبحثون عن قواعد ارتكاز لتسويق انتاجهم فى الشرق الأوسط. وهذا يقتضى التعامل مع المشروعات المالية على أنها بالفعل مشروعات مالية اقتصادية وانها ليست لصالح الفلسطينيين وحدهم، بل هى





بالضرورة لصالح المستثمرين ولصالح المجتمع الدولى كله. وليس من المتصور ان تكون الاستثمارات بالبلايين متصورة على جماعة من الفلسطينيين أو جانب منهم، لأن هذه البلايين ليست رشاوى يقدمها المجتمع الدولى لكسب أصوات الناخبين فى معركة سياسية وليست ثمنا لصفقة كما انها ليست مناورة تقوم بها أمريكا مع إسرائيل لتحقيق هدف جزئى. لأن هذه التصورات لاتتفق مع حجم الاستثمارات وتنوع المشتركين فيها، ولأن الأهداف الجزئية لم تعد لها فرصة لأن تتحقق فى عالمنا اليوم. الذى يتأثر ويؤثر فى الأحداث، والذين يساهمون بأموالهم لهم مصالح تتنافس بل قد تتضارب كما يحدث الأن علنا بين الانتاج اليابانى والانتاج الأمريكى، وبين صادرات السوق الأوروبية وصادرات أمريكا أو اليابان. والعقبات التى تواجهها مفاوضات الجات تجعلنا نقرأ أو نسمع عن احتمالات حروب تجارية بين دول هى مشتركة الأن فى المساهمة فى تمويل الفلسطينيين لاقامة مشروعات اقتصادية فى أرض تتحرر وتعود إلى أصحابها.

وبالاضافة إلى هذا لا اتصور سلاما بين مجتمع فلسطينى يعانى من التخلف والكساد والبطالة ومجتمع إسرائيلى مجاور يتمتع بمستوى معيشة مرتفع ومصلحة إسرائيل إذا كانت صادقة فى توجهها إلى السلام، هى ان تزول بسرعة الفجوة الواسعة بين مجتمع الانتفاضة والحجارة والحرمان وبين المجتمع الإسرائيلى الذى يملك الأسلحة النووية ويتمتع فيه الفرد بمستوى معيشة لدولة متقدمة» لأننا لانتوقع ان تمتد مظلة السلام من مجتمع القوى الذى يزداد قوة إلى مجتمع الضحية الذى يتعرض لتهديد القوى. وإذا صدقت النوايا فى السلام من جانب إسرائيل. فعليها ان تهجر أسلوب المساومة فى الصفقات التجارية. بمعنى ان تقول انها تتوقع مقابل اتفاق غزة ـ أريحا تنازلات من الفلسطينيين، أو تقول أنها اقدمت على خطوة مهمة نحو السلام ـ وهذا صحيح ـ لكن العرب لايتقدمون فى المقابل بخطوات من جانبهم وقد هاجت صحافة الغرب وماجت، حول عدم رفع المقاطعة العربية لإسرائيل، مع ان هذه المقاطعة لاتؤثر ولاتضغط بدرجة لها أهميتها على إسرائيل. ومن الممكن ان تنتهى هذه المقاطعة فى أية لحظة، لكن فى مناخ سلام يشمل الجميع، ولأن اتفاقية غزة وأريحا، وكل الوعود بالبلايين لاستثمارها فى انعاش الاقتصاد الفلسطينى سوف تذهب ادراج الرياح، إذا لم يستمر التقدم فى طريق السلام فى جميع الاتجاهات فى الجولان وجنوب لبنان إلى جانب الضفة والقدس. ولاننسى ان فلسطين هى الضحية، والشعب الفلسطينى يطالب باسترداد حقوقه والمطالبة بالحق ليست مبادلة أو مساومة وبعد استرداد الحق أو من خلال الاتفاق على استرداد الحقوق كاملة من الممكن التفاوض على تنظيم وتطبيع العلاقات وتدعيم السلام سياسيا واقتصاديا وثقافيا. لأن الاعتراف من جانب إسرائيل بحقوق الفلسطينيين يرفع نوايا الظلم والعدوان ويتيح للفلسطينيين التفاوض بإرادة مستقلة وندية، لا أن يكون التفاوض خضوعا لإرادة القوى ومن هنا رفض العرب جميعا الاستماع إلى الأصوات التاثرة فى الصحافة الأمريكية وإسرائيل تطالب بأن يدفع العرب مقابل الاتفاق الذى تم انه بداية ونتمنى لها النجاح سواء بالنسبة للفلسطينيين أو كل أطراف الصراع فى سوريا والأردن ولبنان بل نرى فى هذه البداية رؤية جديدة للتعاون الدولى باستثمارات دولية. لو نجحت فسوف تكون فاتحة تاريخية للسلام ليس فى الشرق الأوسط وحده.. بل السلام على كوكب الأرض.





للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٤ أكتوبر ١٩٩٤

الحصافة الاقتصادية تستدعى التعاون بين اسرائيل والأراضى المحتلــــة

تخطيط العلاقات الاقتصادية للضفة وغزة يجب أن يشمل مصر والأردن وإسرائيل

اصدار عملة خاصة للكيان الفلسطينى الجديد.. ليس مطلوبا فى البداية

سياسة الانغلاق ستكون باهظة الثمن على اقتصاد الضفة والقطاع



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ اكتوبر ١٩٩٢

الاستثمار فى السلام (٧)

تقرير البنك الدولى عن تنمية الأراضى المحتلة

من المجالات التى يمكن أن تكون جذابة للقطاع الخاص فى مجال البنية الأساسية مجال الصحة والتعليم، فلابد من وجود اطار عمل أو سياسة تستهدف التوجيه السليم للاستثمارات الخاصة نحو أفضل السبل لتلبية الاحتياجات العامة. وهذه السياسة من الواضح انها لايمكن أن توضع بمعزل عن القطاع العام.. مما يؤكد، بالتالى، اهمية السياسة الانمائية الشاملة التى تأخذ في الحسبان بدور القطاعين معا فى هذه المرحلة.

ولكن الى جانب ذلك فإن للقطاع العام دوراً اكبر يتمثل فى توفير الدعم والبيئة المناسبة التى يمكن للقطاع الخاص ان يزدهر فيها.. ولا يتأتى ذلك إلا برؤية تعاونية متبادلة بين القطاعين. لاننا نعود ونقول إنه سيكون هناك مجالات يتعين فيها على القطاع الخاص ان يفسح الطريق ولايزاحم القطاع العام مثل الأمن والحفاظ على البيئة والإدارة الاقتصادية الشاملة (تخطيط — متابعة - وضع سياسات — محاسبة وتدقيق) وكذلك الضرائب والاشراف على النظام المصرفى.

ولانجد حرجا هنا فى التحذير من أى محاولة من جانب القطاع العام للسيطرة على القطاع الخاص أو التدخل فى آليات السوق التى يعتمد عليها ذلك الأخير فى نجاحه (العرض والطلب والسعر) ستكون بمثابة عامل معوق للتنمية، وينبغى مقاومة الرغبة فيه على الفور.. فالواقع ان التاريخ والتجربة يؤكدان أن ذلك التدخل، بصوره المتعددة، سواء بفرض قيود سعرية أو الانحياز لصف العمال فى مواجهة أصحاب الاعمال أو حتى ضخ الأموال الحكومية فى مشروعات فاشلة اقتصادية ولكنها تضيق الخناق على القطاع الخاص، كل ذلك قد ادى إلى كوارث اقتصادية فادحة العواقب.

فالاقتصاديات التى حققت الرخاء لم تزدهر إلا على أكتاف القطاع الخاص الحر الذى يعمل فى أسواق تنافسية غير مشوهة.. وكان ذلك بمثابة القاطرة الجبارة التى سحبت وراءها أثقال التنمية إلى أعلى التل. ولعله يكون من الاجدر هنا الاشارة الى ان الاراضى المحتلة تبدو مؤهلة اكثر من غيرها من جميع الاقتصاديات العربية كى تأخذ باقتصاد السوق الحر، لانه، وكما اسلفنا، فإن القطاع الخاص فى الأراضى المحتلة يتسم بالقوة والديناميكية ولايحتاج لاكثر من المناخ المستقر للعمل.. ثم انه، وكما اسلفنا ايضا، فإن من المرجح، بل من المؤكد ان مصادر تمويل القطاع العام ستكون محدودة ونادرة.

وفيما يتعلق بالروابط مع العالم الخارجى، بمعناها الاقتصادى، فإن الاختيار العكسى له، وهو اختيار الانغلاق، لاشك انه سيكون باهظ التكلفة بالنسبة لاقتصاد صغير مثل اقتصاد الضفة الغربية وغزة. لان هذا الاختيار السلبى بالانغلاق يعنى إهدار فعالية الكثير من الموارد التى يمكن ان تصقل وتستغل من خلال التعامل المفتوح مع العالم الخارجى، وغنى عن البيان ان النتيجة الحتمية لاهدار فعالية الموارد هى دائما انخفاض مستوى المعيشة فى نهاية المطاف. ان فتح اسواق جديدة امام صادرات الاراضى المحتلة هو امر على اكبر قدر من الاهمية اذا كان الهدف من كل ما نكتبه فى هذه السطور هو تحقيق قدر مشرف من التنمية الحقيقية. وينبغى ان يكون واضحا هنا ان العلاقات الاقتصادية الخارجية ينبغى أن تكون مختلفة وبصورة واضحة عن الاعتماد الكامل على التبادل الاقتصادى مع اسرائيل وكما هو حادث فى الوقت الراهن، إلى اعتماد متبادل مع مجموعة من الاقتصاديات الخارجية، ولاباس طبعا أن تكون من بينها اسرائيل.

وبالنظر الى متانة العلاقات الاقتصادية بين الاراضى المحتلة واسرائيل على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية فإن الواقع يقول إن اقتصاد كل من الجانبين، اسرائيل والاراضى المحتلة، سيظلان نسيجا متداخلا خلال المستقبل المنظور. وهنا نرغب فى التأكيد على انه فى الوقت الذى تشتد فيه الحاجة لفتح آفاق تجارية عالمية جديدة أمام الاراضى المحتلة، فإن أى انهيار حاد ومفاجىء فى تجارة السلع مع اسرائيل قد تكون له تكلفته الحادة والباهظة، وذلك بالنظر الى حقيقة ان اسرائيل هى الشريك الاقوى فى التبادل مع الاراضى المحتلة.. ومعنى ذلك انه من الضرورى ان تقوم علاقة تبادل منفع متوازنة بين الاراضى المحتلة واسرائيل خلال الأجلين القصير والمتوسط على الأقل، وان يظل هذا التبادل شاملا للسلع والخدمات والموارد المالية والعمل والسياحة خلال فترة مابعد السلام.

وحتى اذا كان فقدان العمالة فى الاراضى المحتلة للسوق الاسرائيلية كوجهة لها قد بات أمرا وشيكا، او اصبح واقعا بالفعل، فإنه قد يكون من الحصافة الاقتصادية ان تعمد الضفة الغربية وغزة الى تعزيز التعاون مع اسرائيل فى الناحية التجارية وذلك بغية الحفاظ على سوق مضمونة للمنتجات فى المرحلة الأولى على الأقل من الحكم الذاتى.

وغنى عن البيان ان السوق الاسرائيلية المعنية هنا هى سوق الحاصلات الزراعية.. فلاشك ان استمرار فتح السوق الاسرائيلية امام الحاصلات الزراعية من المناطق المحتلة، وهى حاصلات تتمتع بميزات تنافسية عالية، سيكون من الامور ذات الآثار الايجابية فيما يتعلق بانتعاش القطاع الزراعى سواء بزيادة انتاجه أو بتطويره فنيا بالآلات الزراعية والاسمدة.. إلى اخره.

وعلى قدر مماثل من الاهمية ان يكون هناك تنويع



للصادرات سواء من حيث السلعة أو جهة التصدير. وأولى الحقائق هنا تتمثل في ان الدول العربية المجاورة تمثل المقصد الطبيعي الأول لصادرات الاراضي المحتلة ويليها في ذلك الأسواق غير التقليدية في كل من أوروبا وآسيا وامريكا الشمالية. وقد اسلفنا في موضع سابق ان الحواجز التجارية مع الاردن قد اسهمت بدور كبير في اغلاق الباب امام اتساع التبادل التجاري بين الاراضي المحتلة والعالم العربي. ومن شأن ازالة هذه الحواجز، بالطبع، ان يسهم في عكس ذلك من حيث زيادة الانتاج وتعزيز التبادل، وخاصة في مجال السلع المصنوعة وتجارة الترانزيت وبعض السلع الانتاجية الوسيطة مثل الاسمدة والغزل.. والسلع التي تخدم صناعة الانشاءات وعلى رأسها الاسمنت وحديد التسليح.

والواقع انه من وجهة نظر الضفة الغربية وغزة، فإن تبني استراتيجية لفتح فرص جديدة للتعامل مع جهات اخرى، وخاصة مع الاردن ومصر ودول الخليج، مع الاحتفاظ بالقنوات التجارية مفتوحة مع اسرائيل، هو امر يتسم بالحصافة. وسيكون من الاساليب المتبعة في ذلك انشاء مناطق للتجارة الحرة مع اسرائيل على أن تكون لهذه المناطق منافذ حرة مع كل من مصر والأردن، وهذا الوضع يختلف بصورة جذرية عن الارتباط الجمركي (الجزئي) القائم حاليا، من حيث انه سيسمح للاراضي المحتلة بأن تكون لها تعريفتها الجمركية المختلفة عن التعريفة الاسرائيلية. كما أن من شأن هذا الوضع الابقاء على استمرار العلاقات التجارية مع اسرائيل، مع تفادي جوانب الحماية التجارية الشائعة في النظام التجاري الاسرائيلي والتي قد لاتكون مناسبة للهيكل الاقتصادي للأراضي المحتلة. ان فتح الطريق امام التبادل الاقتصادي مع كل من الاردن ومصر وبقية الدول العربية سيتيح للاراضي المحتلة توسيع قاعدة صادراتها مما يقلل من اخطار التعرض للهزات الخارجية. ومع ذلك فإنه في الوقت الذي يبدو فيه انشاء منطقة للتجارة الحرة مع الأردن غالبا، امرا جذابا من حيث المبدأ، فإن التطبيق العملي قد يكشف عن مشاكل تتعلق بالحدود الجمركية ومدى حصانة هذه الحدود في وجه عمليات التهريب. كذلك فإن التوزيع العادل للمكاسب المتحققة من انشاء حدود جمركية قد يتطلب ايضا بعض الترتيبات الانتقالية لتمكين المشروعات الوليدة في الاراضي المحتلة من أن تكون على قدم المساواة في قدرتها التنافسية. ومن الاحتمالات الاخرى التي يتعين اخذها في الاعتبار الحاجة الى اعادة صياغة الترتيبات التجارية المعوجة الحالية الى نظام جمركي متكامل الجوانب في صورة اتحاد جمركي مع اسرائيل. وهذا سيكون كفيلا بتحقيق ميزة القضاء على المعوقات الادارية، وان كان هذا الوضع يستلزم توجيه اكبر قدر من الاهتمام لاستحداث آليات لفتح طرق التبادل التجاري مع مصر والاردن في الوقت نفسه.

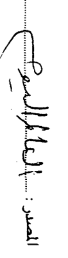
أيضا فإن تشجيع انشاء مرافق مشتركة للبنية الاساسية على نطاق اقليمي، مثل شبكات الكهرباء والطرق والاتصالات وخطوط انابيب الغاز والمياه، سيكون من شأنه ايضا اتاحة الفرصة امام تدعيم استقلال هذه الاراضي فضلا عن استفادة كل الأطراف من ميزة الحجم الكبير للمشروعات الاقتصادية المتكاملة، وهو أمر قد لايكون بوسع الاراضي المحتلة الاستفادة منه خارج نطاق هذا التعاون.

ونظرا لندرة الموارد الطبيعية في الأراضي المحتلة وكذلك موقع الضفة الغربية بعيدا عن البحر وصغر حجم اقتصادها بصفة عامة، فإن العديد من مرافق البنية الاساسية في الأراضي المحتلة تكتسب أولوية ملحة كما انها تصبح مبررة من الناحية الاقتصادية لانها يمكن استيرادها بتكاليف منخفضة من كل من اسرائيل ومصر والاردن.. ويمكن لهذا التحليل ان ينطبق على المكونات السلعية لمشروعات البنية الاساسية كما ينطبق على التعاقدات في مجال الطرق والموانيء.. وهو تحليل اسلفنا انه يعتمد بالاساس على محاولة الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير.. وعلى سبيل المثال فإنه نظرا لان المياه هي من الموارد الطبيعية المشتركة بين اسرائيل والاراضي المحتلة فان واحدا من الحلول الجذابة في الأجل الطويل هو انشاء ادارة مشتركة للتعاون في تحقيق التوزيع الافضل لذلك المورد النادر.

ولاشك ان الاختيارات المتعلقة بالدور الذي سيضطلع به كل من القطاعين العام والخاص سيكون من الامور المتروكة بالكامل للمسئولين عن صنع القرار في الاراضي المحتلة، ولكن مع ذلك فإن الخيارات المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية لابد وان تشمل بالضرورة اشتراك أطراف اخرى ولابد ايضا انها ستكون محصلة مفاوضات بين كل من الاراضي المحتلة واسرائيل ومصر والاردن واطراف اخرى اقليمية وغير ذلك. وفي هذا الصدد فان المجتمع الدولي، وبخاصة الدول المجاورة للأراضي المحتلة سيكون بوسعة الاسهام بدور مهم في تدعيم النمو الاقتصادي للأراضي المحتلة عبر وسائل عديدة من بينها تسهيل دخول صادرات الاراضي الى الاسواق والتدخل لتعزيز المشروبعات الاستثمارية في مجال البنية الاساسية على المستوى الاقليمي.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :  العالم اليوم

التاريخ : ١٥ أكتوبر ١٩٩٣

الاستثمار فى السلام «٨»

تقرير البنك الدولى عن تنمية الأراضى المحتلة

استقلال السياسة الاقتصادية الفلسطينية مطلوب لكنه لايتطلب إصدار عملة خاصة

□ توسيع نطاق الملكية مسألة جوهرية.. وتوزيع الأسهم هو الحل

من بين الخيارات الاستراتيجية الاخرى التى تعتمد على
ماستسفر عنه المفاوضات الثنائية الدائرة حاليا بين
الفلسطينيين والاسرائيليين ذلك الخيار المتعلق بمدى جدوى
وجاذبية انتهاج سياسة اقتصادية شاملة، للأراضى المحتلة
بما يعنيه ذلك من اصدار عملة خاصة بها. فمن حيث المبدأ
هناك العديد من الاسباب التى تدعو لانتهاج مثل هذه
السياسة، لأنها ستسمح للأراضى المحتلة بأن تتعامل
بصورة افضل مع الصدمات الإقتصادية المتوقعة، وكذلك
تحصيل ايراداتها السياسية فضلا عن تسهيل عملية اختلاق
وتحديث سوق مالية حقيقية، ولكن على الجانب الأخر فإن
التحليل الاقتصادى البسيط يشير الى مايلى:
هناك بعض المجالات التى قد يكون انتهاج سياسة
اقتصادية شاملة فيها امرا غير ذى جدوى مثل محاولة
إعلان أسعار فائدة خاصة، وذلك بالنظر الى محدودية
الحركة المتاحة أمام رؤوس الأموال فى المنطقة بصفة عامة.
وفى مجموعة أخرى من المجالات مثل «إدارة التدفقات
الرأسمالية الإضافية والاقتراض فى الداخل والخارج
والاشراف على السيولة النقدية المتاحة للبنوك فإن السياسة
الاقتصادية المستقلة ربما تكون من الامور المرغوب فيها
ولكنها لاتتطلب بالضرورة إصدار عملة خاصة.

لاشك ان فكرة السيادة تكتسى اهمية خاصة بالنسبة
للاراضى المحتلة، ولو من الناحية النفسية على الاقل، ولكنها
قد لاتكون مفيدة فى الاراضى المحتلة خلال المرحلة الاولى على
الاقل بسبب الانخفاض المتوقع فى مقدار ماستحظى به العملة
الجديدة من مصداقية فى الاسواق فضلا عن عدم استقرار
رأس المال فى المنطقة بصورة تضمن الاستقرار لهذه العملة.
وأخير فإن هناك مجالات يبدو فيها وجود عملة محلية
أمرا ضروريا حتى يمكن تجنب صدمات التقلب فى العملات
المستوردة من الاعضاء الأخرين فى الاتحاد النقدى المقترح
فضلا عن إمكان تسهيل انواع بعينها من المفاوضات
الداخلية، وخاصة تلك المتعلقة بتخفيض اجور العمال إذا
دعت الضرورة الى ذلك.
وينبغى النظر الى ماسبق فى إطار المصداقية.. وهى قبل
كل شىء من الأمور التى يصعب الفوز بها وإن كان من
الممكن ان تتحقق بالانضمام الى اتحاد نقدى، أوعدة اتحادات
نقدية يكون المحور فيها هو احدى العملات القوية المستقرة،
أو من خلال تسجيل تاريخ مشرف من الحصانة فى ادارة
شئون السياسة الاقتصادية الشاملة، وخاصة فى جانبها
التمويلى النقدى. ولا حرج فى أن نقول ان الاراضى المحتلة

تفتقر الى مثل هـذا التاريخ كما ان المؤسسات الجديدة التى يمكن ان تقام لفرض ادارة السياسة الاقتصادية على المستوى القومى من المرجح انها ستكون هشة اوضحية لضغوط لاقبل لها بها فى بداية عهدها على الأقل. كذلك فإنه إذا اختار المخططون الاقتصاديون للأراضى المحتلة اصدار عملة خاصة فإن من الافضل ان تكون محلية بحيث يقتصر استخدامها على سكان الاراضى المحتلة فى بداية الأمر وذلك لتجنيب العملة الوليدة صدمات السوق المحلية التى قد تكون قاتلة.. ثم تتطور هـذه العملة تدريجيا الى التداول الخارجى الكامل وذلك بمجرد ان تتوافر لها عوامل النجاح مثل اشباع الطلب المحلى عليها وتوفير الغطاء الائتمانى القوى لكل ورقة منها. ولابد من الاشارة هنا الى ان اى قرار بإصدار عملة خاصة بالاراضى المحتلة لابد أن تكون لـه تبعاته الخطيرة على كل من اسرائيل والاردن، وخاصة تلك الاخيرة لان الدينار الاردنى المتداول الان فى الاراضى المحتلة يمثل فى الواقع جزءا لايستهان بـه من اجمالى النقد المتداول داخل الاردن، وبالتالى فإن الغاء العمل سواء بالشيكل الاسرائيلى أوالدينار الاردنى لابد أن يتم بصورة مرحلية وبالتشاور مع السلطات فى كل من اسرائيل والاردن وربما كان هناك دور يمكن للمجتمع الدولى ان يلعبه فى هذا المجال من حيث تقديم التعويضات للأطراف المتضررة وتنظيم علاقة مختلف العملات المعنية احداها بالاخرى فى الاسواق.

وهناك خمس نقاط تنبغى مراعاتها عند تعميم جانب الايرادات فى الميزانية العامة للإقليم الفلسطينى الوليد.

مراعاة الاعتدال فى جباية الضرائب برغم مما هو شائع من افكار تقول ان الضرائب المحصلة من الفلسطينيين تعد عالية بكل المقاييس إلا أن اقتصاد الاراضى المحتلة لاتبدو عليه سمات الاقتصاديات ذات الضرائب الباهظة. ذلك انه حتى إذا افترضنا ان جميع الفلسطينيين يؤدون ماعليهم من ضرائب، فإن اجمالى الحصيلة السنوية بما فى ذلك الحصيلة التى تذهب للخزانة الاسرائيلية لايتجاوز نسبة ٢٢٪ من اجمالى الناتج المحلى، وذلك بالمقارنة مع ٢٧٪ فى الاردن وحوالى ٣٩٪ فى اسرائيل.

وبالنظر الى الحاجة الى تدعيم الادارة العامة فى المرحلة القادمة وتوسيع نطاق الخدمات فإن تعبئة المزيد من الموارد المحلية يصبح أمرا حتميا.. نعم نحن نتفق على ان معدل الضريبة على الدخل الحقيقى للفرد فى الاراضى المحتلة قد يكون أعلى من مثيله فى اسرائيل والاردن، ولكن لابد من الاشارة أيضا الى ان نصيب الحصيلة الضريبية من اجمالى الناتج المحلى يقل عما هو عليه فى هاتين الدولتين وذلك لأسباب عديدة من بينها الإعفاء الكامل للدخل الزراعي من الضرائب وكذلك ارتفاع معدلات التهرب الضريبى بصورة تكاد تكون غير مقبولة.. ولذلك فإن مسالة الجهد الضريبى يتعين ان تكون موضع دراسة متانية تاخذ فى اعتبارها مدى قدرة سكان الإقليم الوليد على الدفع وكذلك، مدى قدرة السلطة الضريبية على توسيع قاعدة الجباية حتى تتمكن من حماية وجودها المالى.. أما على المستوى الفنى فمن الضرورى تحقيق الانسجام بأقصى درجاته بعين السياسات الضريبية فى الاراضى المحتلة وبين تلك المعمول بها فى الدول المجاورة.

والواقع ان هـذا العنصر يمثل احد الجوانب المهمة فى بند الايرادات فى معظم الماليات العامة الحديثة. ويقصد باستعادة التكلفة الرأسمالية القدرة على تشغيل المرافق العامة ومرافق البنية الاساسية بصورة تكفل استعادة النفقات التى تكبدتها الخزانة لقاء تنفيذ هذه المشروعات والتى ماكان يمكن للقطاع الخاص ان يقبل على تنفيذها.. وهكذا فإن احد الجوانب المهمة فى حشد الموارد المحلية يتمثل فى استحداث اليات تكفل استعادة هـذه التكاليف بصورة سلسلة ولو فى الأجل الطويل.. وتتجه معظم الماليات العامة فى العالم الى الاخذ بأسلوب «تعريفة الاستخدام» كوسيلة فعالة فى هذا الصدد.. ولايقتصر دور التعريفة هنا على مجرد

الاكتناز لتعويض التكاليف الانشائية، وإنما تغطى ايضا نفقات الصيانة والتشغيل للمرفق، وكذلك دفع الفوائد على القروض التى استخدمت فى تمويل الانشاء.. وتتجلى هذه الفكرة فى مرافق الاستخدامات الواسعة النطاق مثل الطرق ووسائل الاتصالات ومراكز اعدام النفايات وكذلك فى مرافق حيوية أخرى مثل الكهرباء والمياه. وهذان الأخران بالتحديد يتعين النظر اليهما من وجهة اقتصادية صرفة خالية من العواطف لإنهما بالطبيعة فى حاجة دائمة الى التوسع ويزداد الطلب عليهما بصورة يومية تقريبا.. الأمر الذى يتعين معه توفير الموارد المالية المناسبة لمواجهة ذلك الطلب فى وقت مناسب ودون انتظار لميزانية خاصة من المالية العامة.

ذلك ان لتحقيق الاستفادة القصوى من المساعدات الأجنبية التى قد تكون متاحة فى اعقاب اتفاق السلام فإنه من المتعين استحداث آلية فعالة تضطلع بتوجيه وتنسيق هذه المساعدات وكذلك الموازنة بين مصالح، أوشروط الجهة المانحة، وبين التفضيلات التى تفرضها أولويات التنمية كما انه من الضرورى وضع ضوابط صارمة على الاقتراض الخارجى وذلك لتجنب وضع الاقتصاد الجديد امام مشكلة مبكرة من الديون المتراكمة وفوائدها.

أما على جانب الإنفاق فإن المالية العامة فى الاراضى المحتلة ينبغى ان تراعى نقطتين اساسيتين هما:

١ ـ الموازنة بين الانفاقات الجارية وتلك الرأسمالية:

فالزيادة الكبيرة فى الانفاق الاستثمارى خلال الفترة الإنتقالية يحتم بالضرورة وجود انفاق جار مناسب له لتمويل عمليات التشغيل والصيانة ويهدف إلى احداث رواج سوقى لتجنب مغبة جمود رأس المال. وهكذا فإنه ينبغى عند وضع الميزانية مراعاة تدبير اعتمادات كافية لكلا النوعين من الانفاق وتشير التجارب الى ان مثل هذه النقطة كثيرا ماتكون موضعا للسهو أوالتجاهل.. مع ما لذلك من عواقب غير مرغوب فيها.

٢ ـ ترشيد الإنفاق:

فكما أسلفنا سابقا، فإن الدور المباشر للقطاع العام ينبغى ان يقتصر على توفير الخدمات الأساسية من خلال الاضطلاع بمرافق البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية، وبما يكفل للقطاع الخاص قدرا أكبر من حرية الحركة فى السوق.. ولذلك فإن من الضرورى الاحتراز من التوسع فى الهياكل البيروقراطية للقطاع العام دونما ضرورة لذلك، كما ان من الضرورى الا يتحول القطاع العام الى مستخدم للعمالة الفائضة. والواقع ان مرحلة مابعد السلام يمكن ان تشهد ضغوطا مكثفة لزيادة انفاق القطاع العام سواء فى مجالات يمكن تبرير الانفاق فيها واخرى غير ذلك. كذلك فإن حرية الإنفاق التى ستعقب إزالة القيود المالية قد تغرى بانتهاج سياسات انفاق غير رشيدة وتكون مصحوبة باندفاع للاقتراض على مدى عدة سنوات. والخطورة فى ذلك ان جميع النظم الاقتصادية التى انساقت وراء هذا الاغراء قد انتهى بها الحال الى عدم القدرة على التوقف فى الوقت المناسب وغرقت بالتالى فى مستنقع الديون.

تحتاج الاراضى المحتلة الى منشآت عامة تضطلع بمسئولية تخطيط وتنفيذ وإدارة وصيانة وتشغيل استثمارات ضخمة فى مرافق البنية الأساسية.

ومن بين الاولويات الملحة التى ستواجه سلطات الحكم الذاتى فى الإقليم الفلسطينى الوليد تحديد الإطار العام لملكية المرافق العامة وكذلك رسم الادوار التنظيمية للمؤسسات التى ستضطلع بإدارة هذه المرافق. كما ان من المتعين ايضا ارساء اسس النظام القانونى الذى سيطبق عليها مع الأخذ فى الحسبان بالظروف الخاصة التى قد تحيط بكل مرفق تبعا لاختلاف طبيعته، سواء من حيث الموقع أونوع الخدمة التى يقدمها أوحجم التمويل المتاح.

وإذا كان الهدف هو توفير أساس اقتصادى قوى للحكم الذاتى.. فليس لدينا من نصيحة سوى التوصية بإنشاء شركات ذات توجه تجارى بحت ويقتضى ذلك بالضرورة ان تنأى سلطات المحليات بنفسها عن أى دور فى توفير المياه والكهرباء، وتكتفى بدور المالك النهائى.. ونظرا لحقيقة ان الاطار القانونى للاراضى المحتلة لايزال غامضا، وعلى الأقل خلال الفترة الانتقالية، فإن الشركات المقترحة لإدارة المرافق العامة قد لاتجد أفضل من قانون الشركات الحالى غطاء لها، وهو قانون، برغم حاجته للتعديل والتطوير، إلا أنه ينص فى نهاية الأمر على ايلولة الاسهم للقطاع العام وبما يضمن إطار عمل واضحا للمشروعات فى ظل إدارة الحكم الذاتى، وكذلك تعزيز التوجه الاقتصادى البحت لهذه الشركات، فضلا عن النقطة الأهم والتى تتمثل فى ان القانون لايعوق على الإطلاق الخصخصة الكلية أوالجزئية للمشروعات فى المستقبل.

كما أننا نوصى ايضا بمراعاة الجوانب التالية:

١ ـ الفصل التام بين المؤسسات التى ستناط بها ملكية المشروعات العامة وتلك التى ستتولى رسم السياسات أو وضع القواعد التنظيمية.

٢ ـ ضمان توسيع نطاق الملكية الى اقصى حد ممكن من خلال توزيع الأسهم على أكبر عدد من المؤسسات العامة وصناديق الاستثمار وغير ذلك من الوكالات العامة والخاصة.

٣ ـ استحداث أدوات رقابة داخلية وخارجية على انشطة المشروعات العامة لسد الطريق امام اية انحرافات من ناحية ولضمان تحقيق الأهداف المنصوص عليها فى مرحلة التخطيط من ناحية اخرى.

إن الاطار القانونى والتنظيمى المعمول به فى الاراضى المحتلة، وهو فى واقعه شذرات مأخوذة من الانظمة المصرية والاردنية والاسرائيلية والبريطانية امام الانتداب، هذا الاطار معوق لتوسع المؤسسات المالية القائمة ومانع لقيام مؤسسات جديدة. وهذا النظام ينبغى ان يمر من خلال غربال ضيق العيون بحيث يكون الناتج هو إطارا قانونيا متماسكا وواضح المعالم، وكافيا بذاته لتحقيق هدفين رئيسيين هما:

١ ـ وضع مجموعة من القواعد المستقرة والواضحة التى تنظم عملية الترخيص للبنوك وشركات التامين وغيرها من المؤسسات المالية بالعمل فضلا عن تحديد قواعد ثابتة للملاءة الرأسمالية وحجم السيولة وحدود الائتمان المتاحة لمثل هذه المؤسسات.

٢ ـ وضع نظام جديد ومتطور، يعتمد على المعايير الدولية السارية فى المجال المصرفى، للاشراف على المؤسسات المالية ومنتجاتها من اسهم أوسندات أووساطة.



الدول العربية تستورد منتجات زراعية من المستوطنات اليهودية بحوالى نصف مليار دولار

القدس المحتلة ـ وكالات الأنباء: كشف تقرير اسرائيلى أمس عن ارتفاع قيمة صادرات المزارع الجماعية اليهودية الى الدول العربية والاسلامية خلال الثمانينات. اكد التقرير بيع منتجات زراعية من انتاج المستوطنين اليهود الى الدول العربية والاسلامية بحوالى نصف مليار دولار. كما اكد تصدير هذه المنتجات عن طريق دول ووسطاء بدون ذكر اسم دولة المنتج (اسرائيل) على هذه الصادرات. ضمت قائمة الدول المستوردة سوريا والاردن وبعض الدول الخليجية. اشار التقرير الى بدء كتابة اسم «اسرائيل» على الصادرات لهذه الدول خلال السنوات الأخيرة. كما اشار الى تقديم البائعين الاسرائيليين معلومات ونصائح فنية تتعلق بالمنتجات الى الزبائن العرب.



«العالم اليوم» تنشر ملامح الخطة الاقتصادية الإسرائيلية لغزة وأريحا:

بنوك عربية - إسرائيلية وشبكة طرق دولية

قطار بين غزة و بورسعيد.. وصناعات مشتركة

□ تل ابيب - لميس الحديدى:

كشف مصدر اقتصادى إسرائيلى لـ«العالم اليوم» لأول مرة عن الخطوط العريضة لجدول أعمال الوفد الإسرائيلى فى اجتماعات اللجنة الاقتصادية الإسرائيلية - الفلسطينية لاتفاق غزة - أريحا، قال المصدر إن إسرائيل تقترح إنشاء بنوك عربية - إسرائيلية مشتركة فى الأراضى المحتلة وإقامة شبكة طرق تربط إسرائيل والأردن وإقامة خط سكة حديد بين مصر وغزة وإقامة صناعات إسرائيلية - فلسطينية مشتركة وتطوير منطقة إيلات - العقبة - طابا السياحية.

واضاف المصدر المقرب من القرار الاقتصادى الإسرائيلى أنه على قائمة الاقتراحات الإسرائيلية إنشاء بنوك عربية فلسطينية - إسرائيلية مشتركة فى غزة والضفة الغربية وتطوير القطاع المالى والاستثمارى بالمنطقة، وهذه البنوك كما يقول المصدر الإسرائيلى يمكن أن يمتلكها مصريون أو فلسطينيون أو خليجيون بالاشتراك مع إسرائيل.

وتتضمن الاقتراحات الإسرائيلية تاسيس شبكة طرق دولية تربط إسرائيل بالأردن مرورا بالضفة الغربية وهذه الشبكة مقسمة إلى طريق شمالى وطريق يمر بوسط الأراضى المحتلة وآخر جنوبى يربط غزة بالأردن عن طريق الضفة الغربية.

ويرتبط بهذه الشبكة البرية إعادة تشغيل خط غزة - بورسعيد الحديدى الذى توقف منذ عام ١٩٤٨ والخط الجديد - كما يريده الإسرائيليون يربط بورسعيد بغزة وحيفا، وخط حيفا - بيروت ليصل بعد ذلك إلى تركيا.

وكان وزير المواصلات «إسرائيل قصار» قد عرض المشروع على السفير المصرى فى تل أبيب «محمد بسيوني» الذى وعده بإعادة بحث الأمر فى المباحثات الاقتصادية المتعددة الأطراف كما صرح بسيونى لـ«العالم اليوم».

وفى مجال توفير الطاقة الكهربائية.......... «التتمة ص ٩»

ماذا دار فى اجتماع لجنة الارتباط ؟ اقرأ..........ص ١٠

بنوك عربية - إسرائيلية وشبكة

لمناطق الحكم الذاتى فإن الإسرائيليين -حسب تصريح المصدر الاقتصادى - لايفضلون إقامة شبكات كهربائية موحدة الآن، وإن كان الاتجاه الإسرائيلى الذى سيطرح فى اللجنة الاقتصادية سيكون بزيادة كفاءة محطات كهرباء أشدود الإسرائيلية لتتمكن من توفير الطاقة الكهربائية أو إقامة محطات كهرباء فى الأردن والضفة الغربية لتوفير مصادر الطاقة لتلك المناطق.

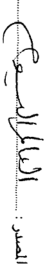
ويتطلع الاقتصاديون الإسرائيليون كذلك إلى إقامة صناعات إسرائيلية - فلسطينية مشتركة، وذلك بالاستفادة من المنتجات الصناعية الأولية التى تنتج فى غزة والضفة الغربية لاستخدامها فى الصناعات الإسرائيلية كمواد مساعدة أو تصديرها مباشرة إلى المجموعة الاوروبية، وكذلك المنسوجات ومواد البناء المتوافرة فى الأراضى المحتلة، حيث إن تلك الصناعات لاتحتاج إلى كفاءة عالية من الفلسطينيين كما أنها مرحلة أولية قبل تطوير الصناعة الفلسطينية لتتمكن من تصدير منتجاتها للخارج بعد فترة.

أما السياحة فتعد من أهم المشاريع التى تعول عليها إسرائيل بشدة لإنجاح اتفاق غزة - أريحا.

وقد أكدت المصادر الإسرائيلية والفلسطينية أن مشروع تطوير مناطق إيلات - العقبة - طابا هو أهم المشاريع السياحية التى تتحمس لها إسرائيل حاليا لما سيدره من عائد سياحى ضخم على إسرائيل والأردن ومصر.



المصدر : العالم اليوم



التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٢

الاستثمار فى السلام

٩

تقرير البنك الدولى

عن تنمية الأراضى المحتلة

مطلوب خطة عاجلة لإنقاذ البيئة فى مرحلة ما بعد السلام

نقل دور «الأونروا» لسلطة الحكم الذاتى



فى الوقت الذى تتوقف فيه امكانية الوصول الى الموارد الطبيعية على محصلة المفاوضات السياسية، إلا ان هناك بعض الاجراءات التى يمكن اتخاذها لضمان الحفاظ على الموارد الطبيعية، وترشيد الاستفادة منها.

ومن المهم على نحو خاص فى هذا السياق إعداد خطة للتحرك البيئى تكون واضحة فى إطار عمل شامل للتنمية فى مرحلة ما بعد السلام.

كما ان هناك مجالات أخرى على قدر كبير من الأهمية وهى:

١ ـ استحداث آلية للتنسيق فى المرحلة الأولى من الحكم الذاتى تتحول فيما بعد الى جهاز ادارى للإشراف على تنمية مصادر المياه فى المنطقة بالتعاون مع الأطراف الأخرى المعنية. وقد تكون البداية المقبولة للنشاط فى هذا المجال هى التعاون فى مجال تبادل المعلومات بشأن موارد المياه والأرض بين الأطراف المستفيدة.

٢ ـ تخفيف حدة القيود التى تنظم عملية إصلاح وإعادة تأهيل آبار الرى.

٣ ـ التصدى للمشكلات الخطيرة المتعلقة بنوعية مياه الشرب فى قطاع غزة.

٤ ـ تخفيف حدة القيود المفروضة على استخدام الأراضى لأغراض الرعى.

٥ ـ تخفيف حدة القيود المفروضة على استغلال المصايد البحرية.

٦ ـ إصلاح الاطار التنظيمى الخاص بتنمية واستغلال الأراضى فى المناطق الحضرية.

٧ ـ توفير مرافق البنية الأساسية بصورة كافية لتشجيع استغلال الأراضى الفضاء داخل المدن من ناحية، ولزيادة قدرة المدن على توفير مساحات صالحة للسكنى ومتمتعة بالخدمات من ناحية أخرى.

٨ ـ وضع الترتيبات المناسبة لجميع النفايات الصلبة والمنزلية والتخلص منها، وإنشاء نظم مناسبة للصرف الصحى لمنع تلوث المياه الجوفية والحفاظ على البيئة نظيفة وصحية.

٩ ـ إنشاء الوكالات والمؤسسات الخاصة بحماية الآثار وغيرها من مظاهر التراث الثقافى.

لحسن الحظ فإن الخطوط العامة لنظام قوى للرعاية الاجتماعية فى الأراضى المحتلة تبدو واضحة. وأول هذه الخطوط هو ضرورة توفير خدمات الرعاية الطبية بدرجة أكبر والتدرج المرحلى فى إنشاء المزيد من المستشفيات والعيادات المجهزة بالامكانيات التكنولوجية الحديثة. كما ينبغى تدعيم خدمات التعليم والتدريب فى مجالات مثل تنمية وتطوير المناهج وأساليب التدريس وتدريب المعلمين بهدف الارتقاء بالعملية التعليمية وبالتالى رفع انتاجية المجتمع وزيادة نسبة التشغيل فيه. ان النظام الاجتماعى المعمول به الآن فى ظل الادارة المدنية ينبغى ان يتم تطويره وتحقيق الانسجام بينه وبين البرامج المحدودة التى تعكف على تنفيذها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين «الأونرواء».

والواقع ان أسباب الثغرات الموجودة فى نظام الرعاية الطبية الحالى.

انما ترجع بالأساس الى تفتت المسئولية ليس فقط عن تقديم الخدمة الطبية نفسها، ولكن ايضا عن ادارة الاعانات المقدمة الى قطاع الصحة سواء من الميزانية الحكومية أو من بين المتبرعين الأجانب، ولذلك فإنه ينبغى إنشاء جهاز مسئول عن وضع سياسة رشيدة للرعاية الصحية، وعن تنسيق الأنشطة فى مختلف وحدات هذا القطاع ككل. وفى الوقت نفسه فإنه من الضرورى ان يصبح هدف هذه السياسات هو انهاء الارتباط بين طبيعة عمل الفرد أو وضعه كمهاجر وبين أحقيته فى الحصول على الخدمة الطبية المدعومة، وبدلا من ذلك فإن مثل هذه الخدمة ينبغى ان تكون موجهة لمن يحتاجونها بالفعل، ولا يستطيعون دفع ثمنها، وأخيرا فإن المسائل المتعلقة بالرعاية الصحية وتمويلها ومستوى الخدمات الصحية المقدمة والاستثمارات فى الأجهزة والمعدات الطبية والتأكيد على ارتقاء مستوى الخدمة ينبغى ان تكون موضع اهتمام عند وضع السياسة الشاملة لقطاع الرعاية الصحية. ومن الضرورى ان تتم صياغة الخطوات الخاصة لعملية شاملة لتخطيط قطاع التعليم، وأن يؤخذ فى الاعتبار بالأهداف الموضوعة والامكانيات المتاحة أمام إنشاء نظام تعليمى موحد فى قطاع غزة والضفة الغربية.

ولا يجب إغفال أهمية ان يحصل المخططون والاداريون وخبراء المناهج التعليمية على قدر كاف من التدريب فى هذه المجالات حتى يتسنى لهم الاضطلاع بالمهام التى ستلقى على عاتقهم. اذ ان من المتعين وضع مناهج منقحة عند تدريسها فى كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. ولا ينبغى لهذه المناهج ان تقتصر على الاهتمام بتحديث المحتوى العلمى فقط.. وانما أيضا يتعين ان تكون مرتبطة بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية التى يتطلع المجتمع الجديد الى تحقيقها.

ونظرا لأن عملية تطوير المناهج التعليمية تستغرق الكثير من الوقت فضلا عن كلفتها الباهظة، فإنه من المتعين ان ينصب الاهتمام فى الأجل القصير على تطويع المناهج التعليمية المستعارة من دول أخرى، وخاصة فى العلوم المادية والبحتة مثل الفيزياء والكيمياء والرياضيات، وفى هذا المجال فإن تبادل الطاقات البشرية على مستوى المدرسين والطلاب قد يكون نافعا بصورة خاصة.

وليس من المرجح بحال من الأحوال ان تتوافر لسلطات الحكم الذاتى فى الاقليم الفلسطينى الجديد اية موارد مالية تكفى لتحديث نظام الرعاية الاجتماعية فى المستقبل المتطور.

ومع ذلك فإنه بمرور الوقت فإن السلطات الفلسطينية ستجد ان عليها ان تضطلع بالدور الذى كانت تقوم به «الاونرواء» فيما يتعلق برعاية الفقراء.. ولذلك فإن وضع برنامج الرعاية الاجتماعية وتحديد أهدافه بصورة مستقبلية ينبغى ان يكون من بين الأولويات التى تحظى بالاهتمام. وسيكون على السلطات الفلسطينية ان تضع برنامجا أساسيا للرعاية الاجتماعية وان تضمن تمتع هذا البرنامج بأكبر قدر ممكن من التأييد السياسى والاجتماعى فى الأجل الطويل.

وينبغى أيضا ان يكون البرنامج واعيا بمشكلات المعوقين وكبار السن والأيتام والأرامل، وان يتجنب قدر الإمكان محاولة احتلال مكان الجهات الخاصة التى تتبرع بأموالها فى المجال الاجتماعى، بل على العكس، فإن من الضرورى ان تعمل سلطات الأراضى المحتلة على تشجيع المؤسسات الخاصة على التوسع فى تقديم مساعداتها سواء كانت طبية أو اجتماعية وايضا تشجيع شركات التأمين وصناديق المعاشات على ممارسة أنشطتها والتوسع فيها.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٧ أكتوبر ١٩٩٣

باخفاء وثائق المنشا

صادرات إسرائيلية للعرب بنصف مليـــــار دولار

□ القدس – ق.ن.ا:

أعلنت الاذاعة الرسمية الاسرائيلية أن المزارع الجماعية صدرت إلى الدول العربية والإسلامية منتجات زراعية خلال العقد الاخير تصل قيمتها إلى نصف مليار دولار أمريكي،

واستنادا إلى نتائج دراسة أعدتها الاذاعة، فقد تم تصدير هذه المنتجات عن طريق وسطاء دون ذكر بلد المنشأ على المنتجات. وكانت مصر هي البلد العربي الوحيد الذي رفع الحظر التجاري المفروض على إسرائيل بعد توقيع معاهدة السلام عام ١٩٧٩. ■





المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٧ اكتوبر ١٩٩٣

الاستثمار فى السلام ١٠
تقرير البنك الدولى عن تنمية الاراضى المحتلة

جدول أعمال لسلطة الحكم الذاتى

لاشك أن أجندة السياسات والبرامج التى تنتظر الإدارة الجديدة فى الأراضى المحتلة خلال السنوات القادمة تمثل فى حد ذاتها تحديا ضخما لاى إدارة عامة.. ويكتسب هذا التحدى سمات خاصة من الشراسة بالنسبة للإدارة الفلسطينية الجديدة، وذلك بالنظر إلى حقيقة، أن تلك الادارة تبدأ من الصفر فى أرض بكر وهى معدومة الخبرة تقريبا.

ولذلك فإن الدعم المؤسساتي يصبح أمرا حيويا فى تلك الظروف سواء على المستويين المحلى أو الاقليمي.

والواقع ان الحكومات المحلية، أو بالاحرى البلديات والمحليات فى الاراضى المحتلة تتسم بالضعف وقلة الفعالية كما أن المناخ القانونى الذى تعمل فى اطاره يتسم بالتعقيد والاسراف فى اصدار وتطبيق التشريعات والقواعد الكثيرة التى قد تكون متعارضة فى كثير من الاحيان، مما يتيح المجال امام التلاعب والوساطة وبالاضافة إلى ذلك فإن كافة الشئون المالية المحلية تخضع إلى حد كبير لإشراف الإدارة المدنية الاسرائيلية فإن المحليات لاتتمتع بسلطة كبيرة فى مجال الضرائب أو الرسوم ونتيجة لذلك فإنها تصبح غير قادرة على تمويل الانفاق الجارى بصورة كافية.

ويحتاج تحسين مستوى اداء المحليات من بين جملة امور أخرى، إلى الشئون التالية:

١ – توفير قاعدة قانونية قومية رشيدة تكفل درجة واضحة من القدرة على تسيير وتنظيم القضايا المتعلقة بشئون المصلحة العامة.

٢ – ضمان تحقق قدر أكبر من استقلالية المحليات فيما يتعلق بالاشراف على الشئون المالية وخاصة الضرائب.

٣– استصدار مجموعة من القواعد والقوانين الواضحة فيما يتعلق بكيفية تخصيص الاعتمادات الرأسمالية وكيفية تحويلها والانفاق منها والمحاسبة عليها.

٤– الحصول على مساعدات فنية وتوفير دورات تدريبية للأفراد بهدف التشجيع على احداث التغير المؤسساتي وكذلك تسهيل تنفيذ السياسات الموضوعة، والخاصة بالتنمية.

وبالاضافة إلى تدعيم اجهزة الحكم المحلي فإنه من الواجب استحداث وتطوير المؤسسات الكفيلة بصياغة وتنسيق وتنفيذ السياسات على المستوى الاقليمي وحتى يتسنى تنفيذ ذلك فإن السلطات الجديدة فى الاراضى المحتلة تحتاج إلى نظام قوى وفعال للإدارة العامة يتسم بالقدرة على الاستجابة لاحتياجات السكان وفى الوقت نفسه لابد من استحداث آليات مرنة للمحاسبة العامة..ولاشك أن الفلسطينيين العاملين فى الادارة المدنية الاسرائيلية والبالغ مجموعهم حاليا نحو ٢٠ الف شخص سيمثلون نواة الهيكل الادارى للحكومة الفلسطينية القادمة.

ومع ذلك فإنه من المرجح ان تكون هناك بعض الصعوبات المرتبطة بإعادة صياغة هيكل الادارة المحلية فى صورة إدارة وطنية تلبى احتياجات الحكومة الوطنية.. ولذلك فإننا على المدى الطويل ننصح بالمبادرة إلى الاستعانة بالخبرات الادارية الشابة سواء من أبناء الارض المحتلة أو العائدين من الخارج كبديل للكوادر ذات التوجهات الذهنية الأقل تفتحا.. كما ننصح بضرورة إدماج مؤسسة «الاونروا» بكل انشطتها وافرادها وجهازها الادارى داخل الهيكل الادارى للاراضى المحتلة.. وإن كان ذلك ايضا سيكون تحديا فى حد ذاته.

إن أجندة العمل السابقة والخاصة بالاصلاحات البرامجية والمؤسساتية لاشك انها معقدة وكثيفة ولذا فقد يكون من الضرورى تقسيمها إلى مراحل مختلفة يضم كل منها عددا من الاجراءات الاصلاحية التى تتفق مع أهمية المرحلة وأولوياتها. ومن الخطوط العريضة لهذا التقسيم أن يكون التخطيط للأجل القصير متضمنا للفترة حتى نهاية العام الحالى ١٩٩٣ على أن يغطى الأجل المتوسط الفترة من ١٩٩٤ وحتى ١٩٩٨»، يخصص الأجل الطويل لما بعد ذلك التاريخ.

وينبغى الاشارة إلى أن تنفيذ بعض اجراءات الأجل القصير قد أصبح الآن قيد التنفيذ الفعلى.. وعلى سبيل المثال فإن اجراءات استخراج تراخيص المشروعات قد أصبحت ميسرة بصورة كبيرة عن ذى قبل كما ازيلت بعض العراقيل التى كانت تعترض طريق تشجيع الصادرات إلى الاردن وهناك ارهاصات قوية تشير إلى البدء فى ادخال تغييرات على النظام الضريبى لتشجيع الاستثمارات فى الاراضى المحتلة.. كما تقرر أيضا توسيع المساحات البحرية المخصصة للصيادين الفلسطينيين وأخيرا فقد شرعت عدة مؤسسات دولية تعمل فى مجال المساعدات فى تقديم دورات تدريبية للارتقاء بمستوى الاداء المؤسساتى فى الاراضى المحتلة.



المصدر : العربي

التاريخ : ١٨ أكتوبر ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

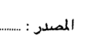
معاريف :
خضروات اسرائيل فى الأسواق العربية !

أكد مدير شعبة التسويق بشركة «هزيع» الاسرائيلية للخضروات ان المكالمات التليفونية بين شركته وكل من السعودية والكويت وأبو ظبي والأردن قد تزايدت بطريقة ملحوظة منذ توقيع اتفاق غزة أريحا وأن البلدان العربية تطلب المزيد من هذه الخضروات المكتوب عليها «صنع فى اسرائيل» والمزيد من كتالوجات السلع الاسرائيلية دون أن يخامرهم شعور بالضيق من كلمة اسرائيل المطبوعة على صناديق التعبئة.

يضيف مدير الشعبة كما نشرت صحيفة معاريف ان منتجات شركته يتم توزيعها عبر مزارعى الضفة وغزة وكذلك من مصر التى يصلها انتاج الشركة اضافة الى العديد من البلدان العربية والاسلامية تتعامل مع شركته عن طريق اطراف ثالثة، ونتيجة لكل ذلك فإن حجم مبيعات الشركة وصل فى العام الماضى الى ٤٠ مليون دولار.





المصدر :  الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ اكتوبر ١٩٩٢

مصر.. الأقوى في السوق الشرق أوسطية

نعمان الزياتي

جاء الاتفاق الفلسطيني / الاسرائيلي كنتاج طبيعي لموازين القوى في الشرق الاوسط ونتاج طبيعي لانهيار جدار برلين ، وانهيار الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج .. وكاي اتفاق سنجد فقرات يعجب بها المرء واخرى لا تعجبه ولكن الخطا هو الانطلاق من ثبات كل ما في هذه الوثيقة لان ديناميكية السلام قادرة على تطويرها وتعديلها لكن الشيء الذي نؤكد عليه هو اننا دخلنا مرحلة معينة مرحلة عربية لها سماتها واطروحاتها وثقافتها تتطلب منا الوعي الكامل بطبيعة تلك المرحلة ، فليس كل ما يتمناه المرء يدركه .. اننا امام واقع جديد لا مفر من التعامل معه والعمل على تحسين شروطه وظروفه بالعقل والحكمه والمنطق لا بالشعارات والمزايدات التي هدت كياننا كعرب وفرقت صفوفنا واضاعت نصف قرن من تاريخنا .

والامر المؤلم ايضا ان نسمع معارضين فلسطينيين لهذا الاتفاق باسلوب يتسم بالتشنج يرقى الى درجة الاتهام بالخيانة كانما التحرير الكامل للارض الفلسطينية كان قاب قوسين

- ان توقيع الاتفاق ليس نهاية القضية كما يخيل الى البعض بل هو بداية لكل شيء .. والمخلص هو من يعد نفسه لنضال جديد بشكل اخر يختلف عن نضال المراحل السابقة ، والوطني هو الذي يعمل من اجل البناء ووحدة الصف وحقن الدماء ومنع الاقتتال . والذين يقولون ان الاتفاق جاء مفاجأة مخطئون فالاتفاق لم يكن وليد اللحظة كما يتخيل البعض فلقد سبقه تحول في اتجاه المنظمة منذ مدة عندما اصدرت المنظمة اوامرها للقوات الفلسطينية الموجودة في لبنان بعدم اطلاق الصواريخ « الكاتيوشا » على اسرائيل . كما وضح ايضا عندما وافقت المنظمة على نشر القوات اللبنانية في الجنوب اللبناني . وعندما سمحت المنظمة لقادة الاراضي المحتلة بالالتقاء بجيمس بيكر مما يدل على ان المنظمة اتجهت الى الساحة السياسية وترغب في الاشتراك في المفاوضات بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

اذن علينا ان ننبذ الفاظ الخيانة وننظر للأمور بنظرة سليمة تاخذ معها متغيرات العصر..

علينا ان نستهدف من كل محاولاتنا البحث في المستقبل حتى يمكن ان نهييء لنا موقعا ممتازا . فكل المؤشرات تشير الى التفوق الاقتصادى العربى في مواجهة التفوق الاسرائيلي واول المؤشرات التي يجب ان نعيها ونحن بصدد دراسة المستقبل الاقتصادى للمنطقة من خلال السوق الشرق اوسطية ان نعي تلك النقاط جيدا :

١ ـ ان اسرائيل تؤمن بالمقولة التي تؤكد ان النقاط التي يرفض الخصم الاخذ بها حاليا ستصبح مقبولة



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ أكتوبر ١٩٩٢

▪ كل المؤشرات تشير الى التفوق الاقتصادي العربي

لديه في مرحلة لاحقه حيث انه لن يصبح بمقدوره الحصول على المزيد .

٢ ـ ان هناك مخططات تجرى الان لرفع اسعار البترول قريبا لتمويل المشروعات المزمه اقامتها حسب الاتفاق / الفلسطيني الاسرائيلي

٣ ـ هناك تلويح بأن هناك صفقات ستبرم بين الولايات المتحدة والعراق واسرائيل للضغط على سوريا لجرها الى توقيع الاتفاق فاذا ما تشددت سوريا ستوقع صفقات اقتصادية بين العراق واسرائيل كرفع الحظر البترولي ومد خطوط الانابيب .

٤ ـ ان هدف المشروع المسمى بالسوق الشرق أوسطية كما تراه اسرائيل هو التخلص من النفقات السلبية مثل الجيوش المتضخمة (التركيز على الكيف) وسباق التسلح والنظم الدكتاتورية في المنطقة والمشاركة في موارد المياه ، ومكافحة التصحر وتنمية السياحة وتعزيز الروابط بين الثقافات وبناء بنية تحتيه للنقل لتحسين تسويق البضائع مع الدول العربية وهذه النقطة بالذات ليست واردة من فراغ بل بالرجوع الى

▪ البترول يدخل في دائرة المفاوضات الاستراتيجية الان

التجارة البينية بين اسرائيل والدول العربية على ان تلعب اسرائيل دورا رئيسيا في التجارة العربية سواء بوصفها مركزا للانتاج المتطور او بوصفها موقعا مهما لتجارة الترانزيت .. وقد تم بناء هذا التصور على ضوء مؤشرات تجارة فلسطين مع الدول العربية قبل قيام اسرائيل ففي عام ١٩٤٦ اتجه ٢٥ ٪ من صادرات فلسطين الى اوروبا ، ٨ ٪ الى سوريا ولبنان ٨ ٪ الى مصر ، ١٥ ٪ الى الدول العربية اى ان ما يقرب من ٣١ ٪ من صادرات فلسطين اتجهت الى الدول العربية واحتلت بذلك الشريك الاول في تجارة الصادرات وتنطبق نفس المعدلات تقريبا على الواردات ايضا .

٥ ـ ان كثيرا من الارقام والاحصائيات التى تنشر على المستوى العالمي تحوى بعض المؤشرات للتأثير على الخصم او للاستفادة منها في دفع عجلة الاقتصاد .. وان حجب اى ارقام معناه اما ضآلة هذا الرقم .. او ان هذا العنصر سلبي للغاية في اقتصاد الدولة .. وعلينا ان نتوخى الدقة والحذر ونحن نحلل الاقتصاد الاسرائيلي خاصة .. فمعظم ارقامه نشرت بغرض التضليل والتأثير على الرأى العام العربي .. ولقد استفاد الاسرائيليون من ذلك وخاصة في مجال الصناعة العسكرية وسوف نشير الى ذلك لاحقا .. وابرز مثالين للتأكد من صحة ذلك ما ذكرته مجلة لونوفيل او بسرفاتور الفرنسية من ان الولايات المتحدة اخضعت الاتحاد السوفيتي السابق من خلال الخدعة الكبرى والمتمثلة في حرب الكواكب فقد نشرت معلومات عن قواعدعلمية غربية مجهزة باحدث التكنولوجيا المتقدمة وتجارب كاذبة حيث تبين ان الدرع المضاد للصواريخ الذى تحدث عنه ريجان انما هو وهم صدقته موسكو .. ولقد ذهل السوفيت بان صواريخهم النووية رغم كثرتها اصبحت موضة قديمة مثلهم تماما .

ب ـ المثال الاخر وهو ما اكده ايف لولان ـ احد اشهر الاقتصاديين الفرنسيين والذى احتل منصب الاقتصادي الرئيسي لاكبر المصارف الفرنسية ـ والذى كان يشغل منصب رئيس اللجنة الاقتصادية لحلف ناتو ما بين ٦٩ ـ ١٩٧٤ من خلال نظريته التى تعتبر نظرية غير مألوفة لتفسير كيف استطاع العالم التغلب على الازمة الاقتصادية ـ وادعى لولان في كتابه « النظرية العامة للعمالة والفائدة والغش » بان اوروبا واليابان والولايات المتحدة استطاعت تدبير امورها عبر الغش وانها جميعا كانت بصورة رئيسية تغش الواحدة منها الاخرى .. كلهم كانوا يغشون في الاتفاق الدفاعي خلال الـ ٣٠ سنة الماضية فوفرت بذلك موارد استخدمتها للاستثمار .. والفكرة الاساسية هى ان كافة الامم تشارك في سباق على القوة ووسيلة القوة هى النمو الصناعي وطبقا للولان ان دول اوروبا الغربية واليابان التى كانت تحاول اللحاق بالولايات المتحدة فيما يسميه



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ أكتوبر ١٩٩٢

السباق العظيم على النمو ـ أستطاعت كسب السباق بحلول عام ١٩٧٣ وفى وقت لاحق تعلمت الولايات المتحدة اللعبه ضد حلفائها فكانت حرب البترول ١٩٧٣ واللعب فى سعر النفط ٧٣ ـ ١٩٨٠ ـ ويقول لولان ان الولايات المتحدة دفعت لقاء النفط اسعارا اقل من السعر العالمى دعمت به التوسع المذهل ـ ولكنها توقفت فى الثمانينات فلحقت مرة اخرى باوروبا واليابان .

اذن نحن احوج الى الاخذ بالحيطه عند دراسة الارقام والتقارير الدولية .. لكن كل الظروف بعيدا عن الارقام والدراسات الخاصة بالسوق الشرق اوسطية ـ فى صالح مصر وان مصر هى الاقوى فى هذه السوق وذلك من خلال مؤشرات عديدة .. ومن خلال اعادة النظر فى كل ما حدث على الساحة العالمية والاقليمية ، لو اخذنا الامور بنظرة اكثر اعتدالا ونظرنا الى الامور بتجرد علمى متواضع سنجد الاتى :

١ ـ علينا جميعا ان نعترف بان الوطن العربى كان من اكبر ضحايا ما جرى فى الاتحاد السوفيتى على الاقل منذ وصول جوربا تشوف الى السلطة كنا الثمن المدفوع للغرب من اجل انجاح المسلسل الاصلاحى هناك كان عليه ان يتلقى ثلاث ضربات موجعه حتى يستطيع السوفيات ان ينالوا ثقة الغرب :

ا ـ كان على فلسطين ان تستقبل مزيدا من المهجرين السوفيت للتوطين على حساب ابنائها الشرعيين حتى ترفع الادارة الامريكية مفاعيل قانون جاكسون عن الاتحاد السوفيتى وتؤمن له وضعا تجاريا وجمركيا طبيعيا .

■ توقعات برفع الحظر عن العراق ، ورفع اسعار البترول لتمويل مشروعات الاتفاق

ب ـ كان على العراق ان يدفع نصف قرن من عرق شعبه حتى يحظى جوربا تشوف بثقة الغرب وينتزع اعترافه بالشرعية الدولية ولكي يفوز بالوعود بدعم برنامج الاصلاح .

لذلك يمكن القول لكل الذين يشعرون بفداحة المأساة من جراء انهيار الاتحاد السوفيتى .. اننا انجرفنا لهذا التأثير النفسى اكثر مما ينبغى ولم نعد نعرف الحقيقة بالضبط رغم ان الفترة القادمة هى من اكثر الفترات حساسية وتحتاج الى عقل واع بكل المتغيرات وتطويعها لصالحة . هناك ايجابيات لا نلقى اليها بالا .. يجب علينا كعرب ان نستغلها ومصر بصفة خاصة وتتمثل تلك الايجابيات :

١ ـ بخصوص ما حدث فى الاتحاد السوفيتى من تفكك وانهيار انما يمثل عامل قوة لمصر لا عامل سلب

حيث ان تلك الدول تتجه نحو الديمقراطية واقتصاديات السوق وهو نفس الاتجاه الذى تسير فيه مصر منذ فترة

٢ ـ ان التعامل مع الاتحاد السوفيتى كان تعاملا مع الحكم بعيدا عن الشعوب لذلك فان العلاقات يمكن ان تتوطد مع الشعوب فى المرحلة القادمة .

٣ ـ ان الموقف السوفيتى من قضايانا كان موقفا مصلحيا خدم الحكم السوفيتى اكثر من خدمته لقضايانا بل اضفى على قضيتنا تعقيدات الصراع الدولى وابرز مثال ما ذكرته أنفا حول الضربات الموجعة التى تلقتها الشعوب العربية ابان حكم جوربا تشوف

٤ ـ ان العلاقات بين السوفييت والعرب كانت اكثر اشراقا فى الجانب العسكرى فقط ولم تمتد الى الميادين الاخرى بسبب الخوف من الايديولوجية الشيوعية واصبح الجانب العسكرى لا يحتل الاولوية الاولى الان فى وقت تتجه فيه الشعوب ناحية السلام . واصبحت المعدات العسكرية لمن يشترى ؟ !

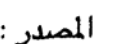
٥ ـ ان الخوف من عدم وقوف الاتحاد السوفيتى بجانب العرب فى الصراع العربى / الاسرائيلى انما هو خوف فى غير محله حيث ان اتفاقيات السلام بين العرب واسرائيل استبعدت كلا من الدور الأوروبى والسوفيتى .

٦ ـ ان اسرائيل حصلت من الاتحاد السوفيتى قبل تفككه على كل ما كانت تتطلع اليه من الحصول عليه فيما يتعلق باليهود السوفيت ـ وبالتالى ليس من المتصور ان يخسر العرب اكثر مما خسروا بالفعل كما انه يمكن توظيف نفوذ الجمهوريات الاسلامية للتاثير على السياسة الروسية .

٧ ـ ان استقلال الدول الاسلامية فى أسيا الوسطى والقوقاز سيكون لصالح العرب وعلى حساب تركيا وايران لان الذكريات السلبية لتلك الدول مع الامبراطوريتين الفارسية والعثمانية سيدفع بها الى تفضيل التعاون مع العرب





المصدر :  الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ - ١ - ١٩٩٢

٨ ـ القول بالخلل فى الميزان العسكرى بين العرب واسرائيل جاء فى وقت يرغب العالم فى حل كافة الصراعات واستغلال الطاقات الاقتصادية فى المنطقة لمواجهة التنافس الاسيوى .

٩ ـ ان ما حدث من متغيرات وتفكك فى الاتحاد السوفيتى لن يؤثر على مصر تسليحيا وخاصة ان مصر قد انتهجت سياسة تنويع مصادر السلاح منذ فترة ليست بالقصيرة .

١٠ ـ ان المتغيرات الدولية والاقليمية ادت الى ضعف الاهمية الاستراتيجية لاسرائيل .

١١ ـ ان واشنطن تعطى التطورات نحو الديمقراطية فى الشرق الاوسط الاهمية اللازمة فهى ترى ان التحول الديمقراطى بمفهومه الغربى من تعددية وحزبية وحرية راى انما فى النهاية حزام امن واستقرار للمنطقة

مصر .. الأقوى فى السوق

وسيدفعها الى رؤية الامور من منطلق واقعى وسليم .

١٢ ـ ان العناصر التى كانت قائمة فى الستينات والسبعينات لم تعد قائمة اليوم لتعكر الجو بين العرب وامريكا .

١٣ ـ تعاظم دور البترول فى المرحلة القادمة حيث انه سيصبح عصب الحياة فى القرن القادم

١٤ ـ وهو العامل الاهم ويتمثل فى التقدير العالمى لدور مصر القيادى والريادى فى المنطقة من خلال موقفها فى حرب الخليج ـ وان مصر هى مركز الثقل الذى يمكن ان يلعب دوره كزعيم يلتف حوله باقى دول المنطقة .

١٥ ـ ان هناك بعض الدول الكبرى لا ترغب فى تجزئه الوطن العربى .

١٦ ـ كل هذه المتغيرات اكدت من جديد اهمية الوحدة العربية او بمعنى اصح تنفيذ السوق العربية المشتركة من خلال الحوار والتطبيق الديمقراطى ..

١٧ ـ والأهم ان التغيرات والتحولات وجهت ضربة قوية لنموذج الدولة التسلطى وحطمت مشروعيته ونسفت الكثير من مبرراته فلا الحزب القائد للدولة والمجتمع ولا الحزب الواحد او الزعيم الكاريزمى الفذ بقادرين على الاجابة بكيفية مناسبة على التحديات السياسية والاقتصادية التى تواجه عالم اليوم وبالتالى

سقطت الذرائع والمبررات التى اختبأت خلفها النظم الاستبدادية والتى تسترت بالمثل الاشتراكية لتقييم نظم بيروقراطية عاتية معادية للانسان وللتقدم .

ومن يتتبع كل النقاط السابقة يجد ان مصر عليها ان تحتل مكان الريادة فى السوق الشرق اوسطية فكل الظروف تعمل لصالحها عكس ما يقوله البعض وان تبنى خططا متكاملية تراعى فيها كل الدوائر وان تبحث عن الثغرات التى تقوى من استراتيجيتها وعليها ان تضع فى اعتبارها كل النقاط السابقة والنقاط التالية وهى ليست جديدة او وليدة لحظة بل هى دائما فى خلفية واضعى الاستراتيجية العليا مثل :

١ ـ ضرورة ان تستغل مصر التناقضات فى المعسكر الراسمالى . وان هذه التناقضات ليست جديدة وانما هى هيكلية وترتبط بطبيعة تكوين المراكز الراسمالية ، وان هذه التناقضات مالت فى مناسبات عديدة الى الانفجار فى شكل صراعات دموية مثل :

أ ـ الحروب التى واجهت جيوش هذه المراكز بهدف اعادة اقتسام العالم « الحرب العالمية الاولى ، الثانية »

ب ـ المنافسة السياسية والاقتصادية الشديدة التى تدفع بعض هذه المراكز الى رسم سياسات الضغط او الخنق او الابتزاز ومارست ذلك الولايات المتحدة ضد انجلترا وفرنسا واليابان فى الشرق الاوسط .

ج ـ الصراع الحاد بين ادارة الهيمنة وادارة الاستقلال داخل اطار هذا المعسكر والذى برز فى تحجيم حلف الاطلسى واتجاه اوروبا الى قيام حلف دفاعى اوروبى

د ـ تراجع القدرة التنافسية الامريكية فى مجال التجارة والتصدير مقابل نجاح المانى ويابانى

هـ ـ ميل الاقتصاد العالمى الى التمركز فى شبكات موحدة مثل اوروبا الموحدة



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ أكتوبر ١٩٩٣

٢ ـ كذلك هناك اسباب تحمل على الاعتقاد بان تناقضات الشمال والجنوب أيلة للانفجار بسبب نجاح كثير من دول الجنوب فى تقليص الفجوة بينها وبين دول الشمال فى بعض القطاعات العلمية والتقنية والصناعية ودخول دول الجنوب فى منافسة مع الشمال وامتلاك دول الجنوب لموارد اقتصادية هائلة .

٤ ـ على صانع القرار أن يأخذ فى حساباته « الصعود والهبوط فى مراكز العلاقات الدولية » حيث ظهرت كيانات واختفت كيانات اخرى ، بل سمحت المتغيرات الجديدة بامكانية ظهور « القوى البديلة » مما جعل الولايات المتحدة تتمسك بالاتحاد السوفيتى القديم ممثلا فى « روسيا الاتحادية » كقوة عظمى أقل درجة حتى لا تحتل القوى البديلة رسميا ـ هذه المكانة مثل شبح المانيا وقوتها المتنامية والتى تعمل الولايات المتحدة على ابعادها من المشكلات الدولية وافتعال مراكز قوى اخرى لا تتدخل فيها القوة الاوروبية حتى تسيطر عليها وهو ما تدركه المانيا وفرنسا ولا تعترف به المملكة المتحدة .

٥ ـ ان العلاقات بين الدول والشعوب تقوم على اساس المصالح المتبادلة فقط .

٦ ـ يجب ان تركز مصر فى تحركها فى منح علاقاتها مع دول مركز القوى العالمى الجديد « مجموعة الدول الاسيوية الصين ـ اليابان ـ الهند » والا نترك الساحة لاسرائيل تتجول فيها وحدها ـ وكذلك الدول الصناعية النامية وان نمنح تلك الدول مكانه الاولوية فى اعتباراتها السياسية وفى مشروعات المشاركة فى مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا خاصة وان تلك الدول تربطها بمصر علاقات جيدة ولا يشوبه شائبه الاستعمار من قريب او بعيد وانما التآخى والتحالف منذ اقدم العصور . بالاضافة الى عدم ارتباط التعاون الاقتصادى والعلمى لدى اليابان والمانيا باهداف سياسية او بشروط مخلة بالسيادة .

٧ ـ علينا ان نعى جيدا ان أى استراتيجية يجب ان تنطلق من فرضية اساسية وهى ان الدول الكبرى لن ترحب بقيام الدول العربية الموحدة حيث انها لا ترغب فى قيام دولة كبرى مقتدرة ذات امكانيات وموارد لذلك فان قيام هذه الدول لابد وان يرتبط بتوازن عالمى من شأنه امكانية قيامها واستمرارها وان شروط قيام هذه الدول وتوطيدها فى المرحلة الاولى ترتبط بعملية ادارة العلاقات الدولية بين العرب والعالم بما يسمح تحقيق ذلك ويتطلب ما يلى :

ـ تطوير البنية التحتية والسماح لها بالنضوج وان تكون الاشكال السياسية والمؤسسية تعبيرا عن ذلك وليس فرضيا فوقيا

٨ ـ كذلك من مصلحة العرب تدعيم استقلالية القرار الاوروبى ومن مصلحتهم ان نخرج روسيا واوكرانيا كقوى كبرى

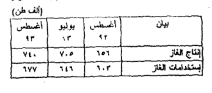
٩ ـ والاهم ان تكون الاستراتيجية طبقا لمصلحة مصر اولا وان تكون بعيدة كل البعد عن اى تأثيرات مصلحية .

ـ قطاع الطاقة : البترول والغاز

(ألف طن)

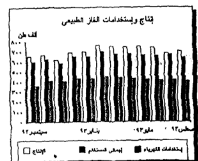
بيان	أغسطس ٩٢	يوليو ٩٣	أغسطس ٩٣
إنتاج البترول	٣٨٩٠	٣٩١٠	٣٩٠٧
إستهلاك البترول	١٧٥٠	١٩٠٠	١٩٠٠

مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار



(ألف طن)

بيان	أغسطس ٩٢	يوليو ٩٣	أغسطس ٩٣
إنتاج الغاز	٦٥٦	٧٠٥	٧٤٠
إستخدامات الغاز	٦٠٣	٦٤٦	٦٧٧



المصدر : وزارة البترول والثروة المعدنية



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ اكتوبر ١٩٩٣

د. إبراهيم شحاتة يعمل نائبا لرئيس البنك الدولى منذ اكثر من عشر سنوات. ويعد ابرز الشخصيات العربية فى تلك المؤسسة الدولية واكثرها اهتماما بواقع ومستقبل المنطقة العربية.

لذلك، دار حوارنا معه حول واقع الاقتصادات العربية حاليا، والآفاق الاقتصادية والتمويلية المستقبلية لعملية السلام فى الشرق الأوسط ودور البنك الدولى فيها. وإلى جانب ذلك، فإن د. إبراهيم شحاتة مثقف مصرى بارز له رؤيته التى قد تتأثر بأدبيات البنك الدولى وقد تتجاوزها ايضا.. ومن هنا، تطرق الحوار لرؤيته للشرق الأوسط الجديد الذى يتشكل جغرافيا وسياسيا واقتصاديا.. حاليا.

وهذه هى وقائع الحوار:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٨ أكتوبر ١٩٩٣

د. إبراهيم شحاتة نائب رئيس البنك الدولى لـ« العالم اليوم »

الفلسطينيون يستطيعون الاقتراض

بضمان مصر أو الأردن

أو إسرائيل





سوء سمعة الصندوق والبنك.. دفعنا للاهتمام بالجوانب الاجتماعية

● **«العالم اليوم» : لنبدأ بما يتردد عن أنك رشحت لرئاسة الوزارة في مصر.. ما مدى صحة ذلك؟**

■ تلك شائعات لا اساس لها من الصحة.. ويستطيع المرء خدمة مصر من اى مكان وفى اى دور. وقد اصدرت كتابين تضمنا رؤيتى للاصلاح الشامل فى مصر، بناء على المعلومات الهائلة التى تتوافر لى هنا.. والحقيقة ان مصر والمنطقة العربية فى حاجة إلى تغييرات مهمة فى القواعد التى تتحكم فى ادارة الدولة بما فى ذلك ادارة الاقتصاد، وفى الانظمة التى تطبق بها هذه القواعد والاجهزة التى تقوم بهذه العملية، وليس الى مجرد تغيير الاشخاص.

تمويل الضفة وغزة

● **«العالم اليوم» : الموضوع المطروح حاليا هو تمويل البنك الدولى لمشروعات البنية الاساسية فى الضفة وغزة بعد اتفاق السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل.. كيف سيتم ذلك؟**

■ كلف البنك الدولي فى اطار المباحثات متعددة الأطراف بوضع دراسات من الاحتياجات من المشروعات والتمويل فى الضفة وغزة اذا ما تم الاتفاق على اطار السلام بين الفلسطينيين واسرائيل. وقد بدأ العمل فى هذه الدراسات منذ سنة ونصف السنة. واتم البنك دراسة عن احتياجات الضفة وغزة.. وبالاضافة إلى ذلك، بحث البنك المشروعات الاقليمية فى المنطقة. ورتب البنك لعقد اجتماع فى أول اكتوبر الماضى لمناقشة الدراستين وقد اعطى الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى، دفعة قوية لاعمال البنك فى هذا الموضوع.

● **«العالم اليوم» : الواضح ان البنك بحث «الاحتياجات» التى قدرت بحوالى ٣ الاف مليون دولار، ولكن يبدو أن «التمويل» مسالة أخرى وعلى مدى اطول؟**

■ البنك الدولى قدر احتياجات الضفة والقطاع على مدى ١٠ سنوات. ولكنه قام بخطوتين فوريتين. الخطوة الاولى تتعلق بعمل سريع لتحسين الاوضاع الاجتماعية. فقدم اقتراح لمجلس ادارة البنك لانشاء صندوق لمعونة عاجلة لغزة يمول من ارباح البنك بقيمة ٥٠ مليون دولار. تديره مؤسسة التمويل الدولية وهى من مؤسسات مجموعة البنك الدولى لتقديم قروض طويلة الأجل على مدى ٤٠ سنة. وقامت بعثة كبيرة من البنك بزيارة إلى هناك لدراسة الأوضاع. على الطبيعة.

أما الخطوة الثانية، فهى انشاء صندوق اخر بقيمة ٣٥ مليون دولار وطلب من الدول الاعضاء بالبنك المساهمة فيه وان يتحمل البنك تكلفة ادارة الصندوق والتى تصل الى حوالى ٣ ملايين دولار. وذلك لتغطية نفقات الدراسات الاقتصادية والتمويلية للأراضي الفلسطينية. وهى دراسات تفصيلية لازمة قبل البدء فى تنفيذ المشروعات.

من يضمن قروض الفلسطينيين؟

● **«العالم اليوم» : يشار إلى ان هناك صعوبات تعترض تقديم البنك الدولى لقروض لغزة والضفة منها ان الأراضي الفلسطينية ليست عضوا فى البنك الذى يقرض اعضاءه فقط ومنها انه لابد من وجود دولة تضمن تلك القروض.. ما رأيكم؟**

■ ذلك صحيح .. لكنه من الممكن التغلب على تلك الصعوبات حسب التطورات السياسية. فهناك امكانية لاعطاء قروض لـ «اقاليم» مرتبطة بدولة عضو فى البنك. ونظريا، يمكن مثلا ان تحصل غزة على تمويل مرتبط بمصر اذا وافقت مصر على ذلك. وقد تحتاج مصر فى هذه الحالة إلى «ضمان مقابل» من جهة اخرى. وبشكل عام، يمكن التفكير فى قروض مباشرة للحد الذى تبدو فيه الاراضى الفلسطينية مرتبطة بدولة عضو من اعضاء البنك (مصر ــ الاردن ــ اسرائيل) حيث ان البنك يطلب ضمانا حكوميا من الحكومة التى يتم فى اقليمها تنفيذ المشروع. ويعتبر هذا «الارتباط» لاغراض القرض فقط، دون اثر على الوضع القانونى للاقليم فى الاغراض الاخرى.

أما الاقتراض من مؤسسة التمويل الدولية فإنه لايشترط «ضمانات» حكومية، من الناحية القانونية.

● **«العالم اليوم» : انعقد فى واشنطن أول أكتوبر الحالى مؤتمر الدول المانحة للحكم الذاتى الفلسطينى فى الأراضي المحتلة.. ما هو تقديركم لاداء ذلك المؤتمر؟ وهل تعتبرون المبالغ التى تم الاتفاق عليها كافية؟**

■ كان هذا المؤتمر خطوة مهمة لبلورة التامين الدولى وتوفير الدعم المالى اللازم، وقد اخذت الولايات المتحدة زمام المبادرة في عقده، وكان البنك الدولى مستعدا بالدراسات الفنية.

أجرى الحوار في واشنطن

عماد الدين أديب

رضا هلال

حجم الاستثمارات العامة ترتب على الظاهرتين زيادة معدلات البطالة. وهذه مشكلة كبيرة لانها في جزء كبير منها بطالة هيكلية تحتاج ليس فقط لزيادة الاستثمار وانما لاصلاحات جذرية في السياسة السكانية وسياسة التعليم ايضا.

حالة مصر

● «العالم اليوم»: في حالة مصر، رغم تحقق فائض في ميزان المدفوعات وتكوين احتياطيات نقدية إلا أن الملاحظ انخفاض أو انعدام النمو الاقتصادي وانخفاض مستوى الدخل.. أليست تلك مشكلة!

■ المعروف أن الاصلاح الاقتصادي يؤدي الى مشاكل في المدى القصير مثل انخفاض معدل النمو الاقتصادي ومستوى الدخل. إلا أن مصر حققت انجازات كبيرة مثل خفض عجز الميزانية وخفض معدل التضخم واقرار نظام صرف يتميز بالحرية والثبات وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات وتكوين احتياطات بالنقد الاجنبي تصل الى ١٥ مليار دولار.

ومن الطبيعي أنه مع خفض الانفاق الحكومي والاستثمارات العامة أن ينخفض معدل النمو في المدى القصير قبل أن يرتفع في المدى الأطول بسبب زيادة حجم وكفاءة الاستثمارات في ظل الأوضاع الجديدة. ومع تنفيذ المرحلة الثانية من الاصلاح سوف تتهيأ ظروف أفضل لانطلاق الاقتصاد المصري.

● «العالم اليوم»: انتقد البنك الدولي في تقرير اخير، تباطؤ الحكومة المصرية في خصخصة الشركات العامة... مامدى صحة ذلك؟

■ مصر لم تخل بأي التزام التزمت به مع البنك الدولي. ومن تلك الالتزامات خصخصة الملكية العامة. وقد عرضت ٢٥ مؤسسة وشركة عامة للبيع... وقد يكون توقعنا أعلى مما حدث إلا أن الخصخصة ليست في يد الحكومة وحدها، اضافة الى ان مشكلة «العنف السياسي» كان لها أثرها في هذا المجال حيث اثرت على اقبال المستثمرين غير المصريين على الشراء.

التغيير

● «العالم اليوم»: سمعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مازالت سيئة خاصة في دول العالم الثالث، وتحديدا بسبب الآثار الاجتماعية لبرامج البنك والصندوق.. مارأيكم؟

■ دعونا نسلم بأن «التغيير» غالبا مايضر بمصالح أفراد وفئات.. ومن هنا نجدها تقاوم التغيير. في دول كثيرة قد ترى الحكومات ان التغيير الاقتصادي قد يؤدي الى مشاكل اجتماعية.. فترفض التغيير ثم تتفاقم المشاكل في المدى الطويل بما يعود باضرار اجتماعية اكبر.

وكما قلت فان الاصلاح الاقتصادي قد يؤدي الى مشاكل انخفاض مستوى الدخل في المدى القصير الا انه يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي والدخل الفردي في المدى الطويل.

ولابد أن نعترف بأن اهتمام البنك بالجوانب الاجتماعية قد ازداد في برامج الاصلاح الاقتصادي في الفترة الاخيرة، حيث أصبحت برامج الاصلاح الهيكلي للاقتصاد تتضمن افكارا مثل الصندوق الاجتماعي وإعادة تأهيل العمالة والتدريب التحويلي.. وغيرها، وهناك الان اهتمام كبير ببرامج التأمينات الاجتماعية والتأمين ضد البطالة.. الى اخره.

● «العالم اليوم»: برامج «التكيف» التي تتضمنها اتفاقات البنك والصندوق لاقت نجاحا في بعض التجارب الا انه في دول اخرى تعسرت ..لماذا؟

■ نستطيع أن نقول أن التجارب تفاوتت في درجات نجاحها، فالدول التي بدأت قبل غيرها كانت اكثر نجا.. مثل تشيلي والمكسيك.. والتي جاءت بعدها كانت ناجحة بدرجات متفاوتة. وبعضها لم ينجح بسبب التردد والتباطؤ او التراجع عن خطوات الاصلاح

● «العالم اليوم»: اخيرا، ماهو تصوركم كمثقف عربي للتطور الاقتصادي والثقافي في المنطقة في المرحلة القادمة؟

■ بصراحة.. معدل التقدم في المنطقة العربية أبطأ منه في المناطق الاخرى، سواء من ناحية التحرر السياسي أو النمو الاقتصادي (باستثناء دول افريقيا جنوب الصحراء فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي). وفي العالم الجديد الذي نعيش فيه تفقد الحدود السياسية تدريجيا اهميتها كعوائق في وجه انتقال الأموال والسلع بل والاشخاص، ومعنى ذلك أنه لامستقبل لمن ليس لديهم القدرة على التنافس. لكن المجتمع مازال يشغل نفسه كثيرا بقضايا عفا عليها الزمن.. ويغلب فيه التنافس في المظاهر الاستهلاكية.. والمطلوب هو حركة تغيير شاملة ليس لمجرد التغيير ولكن للتخلص من الشعور العام باللامبالاة والاحباط وللتطلع الى أفكار جديدة ووجوه تشيع الأمل في المستقبل خاصة بين الشباب. واعتقد أن هناك رغبة عامة في التغيير في كل الدول العربية ومن الافضل كثيرا في هذه الحالة أن يقوم القائد المسئول بادارة التغيير بنفسه، أي أن يستقبل الأحداث ليتحكم فيها، بدلا من أن ينتظر التغيير الذي لايكون له دور مسبق.

وقد نجح المؤتمر في الحصول على تعهدات من دول عديدة بمبالغ كبيرة على مدى سنتين أو خمس سنوات. كما نجح ايضا في الاتفاق على ضرورة التنسيق بين المعونات المختلفة عن طريق «لجنة اتصال» وفي تكليف البنك الدولي بدور «الأمانة الفنية» لهذه اللجنة. وسوف يضمن ذلك ان يتم العمل على اسس فنية مع وجود جهة مسئولة عن استمرارية العملية وكفاءتها.

أما عن مدى كفاية الاموال فمن السابق لأوانه تحديد ذلك. وسوف يساعد التقدم في طريق السلام الشامل على زيادة المساعدات، كما ان أي تباطؤ في عملية السلام من شأنه ان يهدد تدفق المعونات. وقد كان من ابرز ما حققه المؤتمر إعلان المملكة العربية السعودية استعدادها لتقديم مائة مليون دولار خلال سنتين، خاصة ان المعونات السعودية تقدم نقدا وبغير شروط.

مشروعات الشرق الأوسط

● «العالم اليوم» : لدى البنك الدولي تصور مبدئي للمشروعات الاقليمية في الشرق الأوسط بعد عملية السلام.. ماهي تلك المشروعات؟

■ يتضمن التصور المبدئي للبنك عددا من المشروعات مثل خط سكك حديدية من الاسكندرية إلى اسطنبول.

وهناك مشروع خط انابيب بترول بين غزة والبحر المتوسط اضافة الى مشروع انشاء شبكة كهربائية اقليمية ومشاريع اقليمية بشأن المياه وحماية البيئة في خليج العقبة..إلخ.

● **«العالم اليوم» : هل تعتقدون ان هناك امكانية كبيرة لانجاز تلك المشروعات؟**

■ المرحلة القادمة حرجة جدا.. والأمر يتوقف على ما يتحقق بعد اتفاق السلام الاسرائيلي الفلسطيني. فقد يؤدي إلى نتائج مرجوة وقد لايؤدي اليها. فاذا وضع الاتفاق موضع التنفيذ واذا استمرت قوة دفع عملية السلام فان التعاون الاقليمي سوف يكتسب زخما جديدا.

● **«العالم اليوم» : اللغط كثير في منطقتنا العربية ممايسمى «السوق الشرق أوسطية» التي تتباين تصوراتها من التعاون الاقليمي الى حد منطقة التجارة الحرة. ولكن ما يجمع بين تلك التصورات المخاوف مما يسمى «الغزو الاسرائيلي» للاقتصاديات العربية.. ما رأيكم؟**

■ المنطقة العربية لديها امكانات مالية وبشرية ضخمة، إلا أنها بددت جزءا كبيرا منها في الحروب العربية الاسرائيلية والحرب العراقية الايرانية وحرب الخليج. كما ان التعاون الاقتصادي بين الدول العربية ضعيف، والسوق العربية المشتركة موجودة فقط على الورق.

ولكن، إذا تغيرت الأوضاع في المنطقة باتجاه التعاون وبناء الحد الادنى من الثقة، فإن ذلك سيكون في مصلحة كل دول المنطقة، وليس في مصلحة إسرائيل وحدها بشرط ان تتكيف الدول العربية مع المتغيرات العالمية الاقتصادية والسياسية وان تقبل التحدي المفروض عليه، وتعد نفسها بجدية للمنافسة على المستويين الاقليمي والعالمي. وسوف تتميز المرحلة القادمة في العلاقات الاقتصادية الدولية بقدر اكبر من التحرر في مجالات التجارة والاستثمار الدوليين مما يقتضي درجة اكبر من التنافس، كما يتطلب الدخول في ترتيبات اقليمية ودولية للتعاون الاقتصادي.

● «العالم اليوم» : ننتقل الى العلاقة بين البنك الدولي والدول العربية.. ماهو دور البنك حاليا في المنطقة العربية؟

■ دور البنك يختلف حسب كل دولة عربية.

فهناك عدد من الدول العربية لايقترض من البنك مثل الدول الخليجية وليبيا وهناك دول اخرى لاتتعامل مع البنك مثل العراق. كما ان البنك لم يقدم قروضا الى سوريا منذ عام ١٩٨٦ لوجود مستحقات مالية عليها للبنك لم تسدد في موعيدها. وقد تأخر نشاط البنك في الجزائر في الفترة الأخيرة. وبالتالي، فإن الدول النشطة في التعامل مع البنك هي لبنان والاردن ومصر واليمن والمغرب.

وقدم البنك قرضا للبنان لاعادة تأهيل البنية الاساسية. والاردن والمغرب وتونس تدير اقتصاداتها بشكل «جيد» بالتفاهم مع البنك الدولي. ومصر دخلت المرحلة الثانية في برنامج الاصلاح الاقتصادي إلا أنها لاترغب في الاقتراض بشروط البنك. وكما ترون فإن دور البنك الدولي في الدول العربية أقل كثيرا من دوره في الدول النامية الأخرى. وهناك مجالات كثيرة للتوسع في هذا الدور سواء في التمويل أو الدراسات أو في الحوار من أجل الاصلاح.

● **«العالم اليوم»: بالاتفاق مع البنوك - والصندوق ايضا - نفذت دول عربية عديدة برامج اصلاح هيكلية لتحرير الاقتصاد وخصخصة الشركات العامة.. ماهو تقييمكم لمستوى الانجاز في هذا المجال؟**

■ بدأت هذه البرامج في المغرب وتونس والأردن ومصر، وتجرى الآن مفاوضات بشأن برنامج للاصلاح في كل من اليمن والجزائر.

والدول التي بدأت قبل غيرها «المغرب وتونس» قطعت شوطا أبعد في طريق الاصلاح وهي الآن في وضع اقتصادي أفضل كثيرا.

وقد حقق الأردن رغم ظروفه الصعبة انجازا طيبا، أما مصر فقد تحسن فيها الوضع الاقتصادي الاجمالي بصورة ملحوظة ولكن لم تحدث بعد الطفرة المنشودة في الاستثمارات الخاصة، ومع نقص



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ١٠/٨/ أكتوبر ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هواجس نافرة من السوق شرق الأوسطية!

فهمي هويدي

عندي اسباب عديدة للارتياب والنفور من فكرة السوق شرق الاوسطية، ساحاول اثباتها هنا، من باب ابراء الذمة لا اكثر، لان الاعداد لاقامة تلك السوق ماض على قدم وساق، والداعون اليه والمروجون له، بعضهم يركض في انحاء الكرة الارضية سعيا وراء تدبير الاموال اللازمة لدفع عجلة السوق، اما البعض الآخر فقد شغل بتزيين الصفقة ودغدغة مشاعر الجماهير المأزومة، مدعيا انها المفتاح السحري المنتظر لتحقيق مختلف الآمال الوردية التي تصبو اليها المنطقة في المستقبل.

اسبابي في الارتياب والنفور تتمثل في ما يلي:

● ان فكرة السوق اختراع اسرائيلي ابتداء وانتهاء، جرى تفصيله على الهوى والمصلحة الاسرائيلية. صحيح ان مصطلح «الشرق الاوسط» صكه الحلفاء وبريطانيا في المقدمة منهم، في أعقاب الحرب العالمية الاولى، ليميزوا المنطقة عما عرف بالشرق الادنى والاقصى، فقد اعتبرت البلاد الآسيوية البعيدة عن انجلترا شرقا اقصى، أما البلاد التي تقع على طريق مستعمراتها في الهند وآسيا، مثل بعض مناطق آسيا الوسطى وافغانستان وباكستان، فقد اعتبرت شرقا ادنى. في حين ان المنطقة الواقعة بين القارات الثلاث سميت شرقا اوسط. وحسب دائرة معارف العالم الامريكية، فان الشرق الاوسط حاليا يشمل الدول التالية: البحرين، قبرص، مصر، ايران، العراق، اسرائيل، الاردن، الكويت، لبنان، عمان، قطر، السعودية، السودان، سورية، تركيا، الامارات، اليمن.

طبقا لهذا التعريف السياسي والاستراتيجي، فان الشرق الاوسط لا يشمل كل الدول العربية (دول المغرب العربي لا تعد جزءا منه)، فضلا عن انه يضم عدة دول غير عربية، مثل تركيا وايران وقبرص واسرائيل.

غير ان الشرق الاوسط الذي يطل علينا الآن في خطاب «السوق» شيء مختلف، يقوم على تعريف خاص لم يعرفه التاريخ السياسي من قبل، ورغم ان مدلوله لا يزال يتسم بالغموض، إلا ان القدر الواضح ان بعض دول الشرق الاوسط التقليدي حذفت منه، مثل ايران وقبرص، بينما اضيفت اليه دول لم تكن تعد ضمن الشرق الاوسط، وهي بلدان الاتحاد المغاربي.

عملية اعادة التركيب هذه روعيت فيها مصلحة اسرائيل اولا وأخيرا، وعلى حد تعبير احد كبار الاقتصاديين المصريين فمن الناحية الواقعية يمكن تسميتها بالسوق الاسرائيلية، بدلا من السوق شرق الاوسطية، حيث لن يختلف المعنى كثيرا. واذا شك احد في ذلك، فليلاحظ ما يمكن ان يحدث لو استبعدت اسرائيل من السوق، عندئذ سيجد ان الفكرة برمتها قد تلاشت، من ثم فما دامت اسرائيل عضوا في السوق فستقوم بالضرورة، تحت ذلك المسمى الاكثر قبولا (الشرق الاوسط)، ولان اسرائيل هي نقطة البدء فيها، فان السوق بدات تتبلور كجزء من الاتفاق بينها وبين منظمة التحرير.

ان هدفها النهائي هو انعاش الاقتصاد الاسرائيلي اولا، وتمكينه بعد ذلك من ممارسة دور السيطرة والهيمنة على المنطقة كلها، وليس ذلك ادعاء من جانبنا، ولكنه كلام الاسرائيليين انفسهم، فشمعون بيريز عراب الاتفاق الاخير ومهندسه هو الذي كتب في صحيفة «الجيروزاليم بوست» (سبتمبر عام 91) داعيا الى اقامة السوق ومؤكدا أهميته لاسرائيل. وقد قرر في مقاله ذاك ان بلاده تواجه خيارا حادا، فاما ان تكون اسرائيل الكبرى اعتمادا على عدد الفلسطينيين الذين تحكمهم (وهو موقف الليكود) او ان تكون اسرائيل الكبرى اعتمادا على حجم واتساع السوق التي تحت تصرفها (وهو راي حزب العمل). وهو يرى ان اهم عناصر تلك السوق هي: النفط العربي واليد العاملة المصرية والمياه التركية، والتكنولوجيا الاسرائيلية. اي ان الآخرين هم مجرد مصدر للطاقة والعمالة، وسوق للاستهلاك بطبيعة الحال، اما التقنية التي سوف تدير وتستثمر كل تلك العناصر فمصدرها اسرائيل.

ومن يتابع ما تنشره الصحف الاسرائيلية من تعقيبات لكتابها، او تصريحات لوزير المالية ابراهام شوحات، ومدير المصرف المركزي يعقوب فرانكل، يجد ان اهم ما يتفق عليه الجميع هو ان الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي وتحريك قاطرة السوق شرق الاوسطية، من شانه احداث قفزة هائلة للاقتصاد الاسرائيلي «تضع البلاد على مشارف مرحلة من الازدهار لم تعرفها في تاريخها»، وهم يتوقعون ان تمتد آثار الازدهار الى الدول الاخرى المحيطة باسرائيل، ولكن هذه مسالة تاتي في المرحلة التالية من الاهمية، وتظل من توابع الحدث الاساسي والاكبر، المتمثل في ازدهار اسرائيل ذاتها.

في ندوة عقدت بالولايات المتحدة حديثا، وحضرها نفر من كبار رجال سوق المال الامريكية، قال احد الحاضرين ان اسرائيل ستصبح «هونج كونج» الشرق الاوسط، لانها ستصبح في المستقبل الباب الخلفي لاموال واقتصاديات العالم العربي، وستتبوأ موقع القيادة في السوق شرق الاوسطية. وقد لوحظ في هذا الصدد انه في خلال ساعات من تسرب انباء الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي ارتفعت اسعار الاسهم في بورصة اسرائيل 9.5%، وازدادت بنسبة 7.5% قيمة اسهم الشركات الاسرائيلية المقيدة بالوول استريت الامريكية (عددها 54 شركة).

ان فكرة السوق واسمها بوجه اخص، تطمس هوية المنطقة، بحيث تنزع عنها خصوصيتها العربية او الاسلامية، ومن ثم فانها تصبح محيطا جغرافيا لا علاقة له بالانسان أو التاريخ، وتفتعل بدلا من ذلك كيانا ملفقا وشائها لا يصلح لشيء سوى مجرد استيعاب الحضور الاسرائيلي والاستماتة للطموحات والاطماع الاسرائيلية.

بل انها لا تخلو من افتعال على الصعيد الجغرافي ذاته، حيث ارتات اسرائيل ان تعيد تركيب الشرق الاوسط بمفهومه السياسي والاستراتيجي المعروف، فطبقا لهواها ومصلحتها قررت ان تحذف منه دولا بذاتها وتضيف دولا اخرى، كما بينا توا، الامر الذي يعني ان فكرة السوق لا ابقت على الخصوصية التاريخية للمنطقة، ولا ابقت على خصوصيتها الجغرافية، واستبدلت بالاثنتين خريطة شائهة وجافة فارغة من اي مضمون قيمي له اعتباره.

ان فكرة السوق مسخت «القضية»، وحولتها الى «صفقة»، فلم تعد الاولوية في الحوار للحق الذي اغتصب، ولا للاجئين الذين شردوا، ولا للمقدسات واجبة الاحترام، انما صار محور الحديث هو «الرخاء» الموعود.. ماذا سنكسب من السياحة وماذا سنحقق في الزراعة وكيف نقتسم المياه ونطور الطاقة؟

ان شمعون بيريز وهو يبيع لنا فكرة السوق يقول في خطابه المتكرر، انسوا الماضي ولا تتعلقوا بالقيم المثالية، ولكن تعالوا نبحث كم سنبيع وكم سنشتري، والى اي مدى سيعود ذلك بالفائدة والرخاء على الجميع، وهو يعظنا قائلا ان العالم بلغ سن الرشد، فلم يعد يستسلم للحب او الكره (او اي قيم انسانية او اخلاقية!)، وانما آليات السوق التي لا تمت للحب او الكره بصلة وآليات السوق هي التي توفر قوة الدولة.

يقدم لنا بيريز هذه الحبوب المخدرة، لكي يقنعنا بعدم الانشغال بالمسائل «البسيطة» و«التافهة» التي تجاوزها الراشدون في عالم اليوم، مثل الارض واللاجئين والمقاومة والجهاد والكرامة وما الى ذلك، وهو يدعونا بعد ذلك الى الالتحاق بعالم «البيزنيس» قائلا: تعالوا نربح معا ونتطلع الى غد اكثر وفرة ورخاء!

بكلام آخر فانه يلح على اقناعنا بان نسياننا للقضية هو شرط لانجاح الصفقة، وهو يقول ذلك مطمئنا الى ان اسرائيل باسطة سلطانها على «ارض الميعاد» (برغم انها مفهوم توراتي اسطوري ينتسب الى الماضي الذي يطالبنا بالتخلي عنه)، ويعلم ان حكومته ترفض الاعتراف بحق الفلسطينيين في الارض، بينما جهودها مستمرة لتغيير جغرافية الارض بالمستوطنات، هو يعلم ايضا ان هناك اكثر من مليون لاجىء من فلسطينيي عام 48 اسقطوا من الاعتبار وترفض اسرائيل الاعتراف لهم باية حقوق، وان هناك مليونين آخرين يعيشون في المنافي وتماطل في اعادتهم.

مشروع السوق يطالبنا بنسيان ذلك كله، وبالتطهر من المرارات القديمة، واذ يترك عناصر المأساة شاخصة كما هي، فانه يغرينا بتلك الصفقة الخبيثة، انهم يقدمون لنا رشوة علنية مقابل ان نفقد الاحساس والذاكرة ونخسر انفسنا في نهاية المطاف!

ان فكرة السوق لا تنطلق فقط من احداث انقلاب في القيم السائدة، ولكنها تدعونا ايضا الى احداث انقلاب مماثل في الاولويات، حيث المنطقي ان تبدأ العملية باقامة تعاون اقتصادي عربي على المستويين الاقليمي او القومي، ثم بعد ذلك لنا ان نفكر في توسيع التعاون ليشمل الجيران في المنطقة، لكننا ندعى الآن الى القفز فوق فكرة التعاون العربي (بعد القفز فوق احزان التاريخ) لكي ندخل مباشرة في طور التعاون الاقتصادي مع اسرائيل.

يحدث ذلك ليس فقط والتعاون الاقتصادي العربي في الحضيض (حجم التجارة بين الدول العربية لايتجاوز 8% من حجم تجارتها الكلية) بل ايضا وفي حين تعيش الامة العربية حالة من التمزق السياسي والهزيمة الحضارية لا حدود لمداها.

نفهم ان يقال مثلا انه في الوقت المقدر للاتفاق على مصير الاراضي العربية المحتلة، وتمام الانسحاب الاسرائيلي منها، وهي فترة خمس سنوات، ستسعى الدول العربية جادة في تطوير علاقاتها الاقتصادية والتنسيق فيما بينها، على ان تكون في نهاية تلك المدة المقدرة، في وضع افضل وجاهزة نسبيا، للدخول في علاقات اقتصادية متدرجة مع اسرائيل، في اطار السوق المقترحة.

ذلك لم يحدث للأسف البالغ، وانما بدأت العجلة تدور سريعا فور توقيع الاتفاق في واشنطن، في الثالث عشر من شهر سبتمبر الماضي، ويستحي المرء ان يذكر ان الترتيب للسوق بدأ قبل اشهر من توقيع الاتفاقية، حين اثير الموضوع في القاهرة خلال شهر فبراير من العام الحالي، وكان الذي اعلن «بشاراته» هو نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة المصري الدكتور يوسف والي، الذي تحدث رسميا عن فكرة السوق، وقال «ان الفرصة سانحة لقيام تجمع اقتصادي في المنطقة يسهم في دعم مشروعات التنمية».

اخيرا فان الافتراض الاساسي في المسالة هو ان السوق تاتي لاحقة لإقرار السلام، لكنهم يعملون الآن لاجل ان تتشكل السوق باقصى سرعة، ثم ياتي السلام على مهل، هذا اذا قدر له ان ياتي.

انهم يريدون اقناعنا بان «وضع الصحيح هو ان تصبح العربة امام الحصان، والماساة انهم يجدون من يصدق ذلك!



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٩ [illegible] ١٩٩٣

بوضوح

اتفاق ـ غزة ـ أريحا فتح شهية رجال الاعمال سواء من الدول المحيطة بالكيان الفلسطينى الجديد أو من اسرائيل نفسها أومن بلاد العالم الغنية التى تقدم مساعدات ومنحا للفلسطينيون تشجيعا لهم على تعمير ماأفسده الزمن من بنية اساسية حتى يتمكن الفلسطينيون من وضع اللبنات الأولى لاقتصادهم. ومؤخرا عقدت ندوات لشرح أبعاد هذا الموضوع ويبدو أن رجال الأعمال المصريين قدْ تعلموا من تجربة حرب الخليج فقد ذهبوا الى هناك ومعهم مسئول من الدولة الى الكويت لمحاولة الحصول على حجم من العمل فى اعمار الكويت، إلا أن محاولتهم لم تنجح حتى فى الحصول على مقاولات من الباطن. وقد اقتنصت امريكا وانجلترا عمليات الإعمار هناك، ولم يتحدد بالضبط هل تأخر رجال الاعمال المصريون أم انها اسباب اخرى، ام انهم ـ اى الاطراف المشاركة فى تحرير الكويت ـ قد اكتفوا بأن المجتمع الدولى قد قرر عقب هذه الحرب اسقاط نصف ديون مصر البالغة نحو ٤٦ مليار دولار، عموما ليست هذه مناقشة حول الاخفاق الذى حدث لرجال الأعمال المصريين فى ذلك الوقت. المهم اننا الآن امام مستجدات تفرض نفسها على المنطقة ـ لذلك وبحس رجال الاعمال كانت اللقاءات والمناقشات حول الجانب الاقتصادى لهذا الاتفاق، صحيح ان بعض خبراء السياسة والدبلوماسية يرون ان مثل هذه الاجتماعات سابقة لاوانها لان الاتفاق لم يدخل بعد حيز التطبيق، وانه من المتوقع ان يكون هناك خلافات فى التطبيق.. ومع اقتناعنا بوجاهة هذا التوقع، إلا أن ذلك لايمنع من التفكير فى مواجهة المستجدات الاقتصادية القادمة فى المنطقة. سوف يتراجع التفكير عن سوق عربية مشتركة، وسوف يرتفع ويزيد الحوار حول سوق شرق اوسطية، وفى اعتقادى ان اسرائيل لديها استراتيجية حول هذه السوق وتقسيم العمل فى منطقة الشرق الاوسط، وهذه امور تدفع بالدول المجاورة لاسرائيل ان تتفق مع بعضها وان تتحاور حول المستقبل الاقتصادى، وهذا طبعا مرهون بانهاء الاوضاع السياسية والعسكرية بين كل من سوريا ولبنان مع اسرائيل وانسحابها من الاراضى العربية التى احتلتها عام ١٩٦٧. وعموما من المفروض ان يبدأ رجال الأعمال المصريون بتقدير الموقف ـ أى بدراسة الوضع الاقتصادى الحالى فى غزة، وماذا تحتاجه من بنية اساسية.. شكل الصناعات القائمة هناك.. حجمها ونوعية انتاجها كذلك دراسة وتقدير موقف للاقتصاد الاسرائيلى وعوامل التقدم والتخلف لهذا الاقتصاد. ومع هذه المستجدات سوف ينسى العرب اوسوف يكونون مطالبين من المجتمع الدولى بنبذ المقاطعة العربية، وسوف يقنعون بذلك خصوصا وان المقاطعة لاهى اجهدت اسرائيل ولاهى افادت العرب كثيرا. وبالتأكيد سوف تتراجع احلام اسرائيل فى «اسرائيل الكبرى» المستندة الى القوة العسكرية وتفوقها على العرب خاصة بعد حرب اكتوبر ٧٣، ثم بعد الدخول فى مفاوضات السلام مع اصحاب المشكلة الحقيقيين وهم الفلسطينيون ثم اليس من قبيل التفكير المنطقى ان تحلم اسرائيل بالتفوق الاقتصادى خصوصا وانها تملك قدرا لاباس به من التكنولوجيا الحديثة، كما ان لها خبرة «يهودية» فى اسواق المال ومنطقة الشرق الاوسط تصلح لقيام سوق مال قوية. يخطىء من يظن ان اسرائيل تتعامل مع المشكلة الاقتصادية كموضوع ياتى فى المرتبة الثانية للاتفاق السياسى، فاعتقادى ان اسرائيل تعتبر المسالة الاقتصادية هى الحرب الحقيقية القادمة فى منطقة الشرق الاوسط، وان المنافسة سوف تكون قاتلة بين الدول القريبة من فلسطين واسرائيل، فانتقال عناصر العمل سوف يشكل منافسة.. وانشاء المناطق الحرة سوف يشكل منافسة.. والسياحة سوف تشكل منافسة.. وقد تتسع المنافسة لتضم دولا كثيرة اخرى عربية ودولا غير عربية.

عبد الرحمن عقل





المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩ اكتوبر ١٩٩٣

الاستثمار في السلام
تقرير البنك الدولى
عن اقتصاد الاراضى المحتلة



٢٩٥٠ مليون دولار.. استثمارات عامة فى الضفة وغزة

أكدنا من قبل ان احد العناصر المهمة فى الاستراتيجية الرامية لتحقيق التنمية الاقتصادية الدائمة فى الاراضى المحتلة هو احداث تطوير مادى شامل فى مجال خدمات ومرافق البنية الأساسية وخاصة تلك المتعلقة بالخدمات الاجتماعية.

وهذه المهمة ينبغي ان يضطلع بها القطاع العام بصفة أساسية ولايعد تنفيذها حيويا لتحسين نوعية حياة البشر فحسب ولكن أيضا لتوفير بيئة خصبة لنمو وإنطلاق القطاع الخاص.

ولأن استثمارات القطاع الخاص ستكون هي محصلة القرارات التى يتخذها العديد من المؤسسات الخاصة وهى مؤسسات تعتمد بالأساس على تدفقات رأسمالية خاصة، فإننا سنركز هنا على استثمارات القطاع الخاص. وهكذا فإن اجتذاب استثمارات القطاع الخاص الى مجالات مثل الزراعة والصناعة والسياحة والاسكان لن يكون موضع اهتمامنا فى هذا الفصل الأخير من التقرير.. وإن كنا نحسب اننا أوسعناه بحثا فى الفصول السابقة.

والواقع انه فى مجال تقييم مستقبل الإستثمارات المطلوبة فى الاراضي المحتلة، أمكن تحديد ثلاث مراحل اساسية مرتبطة بالأطار الزمني المحتمل لعملية السلام الدائرة حاليا. والمرحلة الأولى هى تلك المتعلقة بالاجل القصير وتغطى الفترة حتى التوصل الى اتفاق بشأن كافة ترتيبات الحكم الذاتى الفلسطيني والمرحلة الثانية تشمل الأجل المتوسط وتبدأ من نهاية المرحلة الأولى وحتى التسوية السياسية النهائية للقضية الفلسطينية وأخيرا هناك المرحلة الثالثة وهى — بالقطع — للأجل الطويل، وتمثل معطيات مرحلة مابعد السلام وظهور الدولة الفلسطينية المستقلة.

ومن الواضح ان المدد الزمنية اللازمة لتنفيذ هذه المراحل إنما تعتمد على مدى التقدم المتحقق على مائدة المفاوضات السياسية.

إن تحليل احتياجات الاستثمار والمساعدات الفنية يقوم على افتراض انه لن تكون هناك تحركات سكانية كبيرة فى الفترة المعنية بالبحث. وبداية نقول ان حجم الاستثمارات سيعتمد الى حد بعيد على المدى الذى سيمسح به للفلسطينيين العائدين بالخارج بالعودة واختيار المجالات التى يرغبون فى الاستثمار فيها.

والمجالات الاستثمارية التى سنشير اليها فيما بعد قد تكون بحاجة لإدخال تعديلات عليها فى المستقبل وخاصة فى ضوء ماتسفر عنه المفاوضات السياسية.

ويمثل الإطار التالى اساسا لوضع الأولويات وتحديد المراحل الزمنية لمختلف الاستثمارات والمساعدات الفنية التى يتعين توفيرها للأراضى المحتلة.

١ ـ ان استثمارات القطاع العام لابد وان تكون بمثابة دعم لدفع القطاع الخاص وليس لمنافسته اواجهاضه وتبعا لذلك فإن استثمارات القطاع العام ينبغي ان تقتصر على المجالات التى من غير المرجح أن يقبل القطاع الخاص على الدخول فيها، وحتى فى تلك الحالة فإن استثمارات القطاع العام ينبغي ان تكون مصممة بحيث يسهل خصخصتها فى المستقبل.

٢ ـ بالنظر الى المدى الزمنى الضيق الذى تغطيه المرحلة الأولى فإنه من غير المرجح ان تتوافر خلال تلك المرحلة المساعدات الخارجية الكبيرة واللازمة لتمويل الاستثمار وبالتالى فإننا لم نقترح فى هذا التقرير تنفيذ اى استثمارات خلال هذه المرحلة ولكن يمكن القول ان بعض البرامج المتعلقة بإعادة الإعمار وخاصة فى مجالات مياه الشرب والصرف الصحى والتعليم والنقل والكهرباء يمكن تنفيذها دونما حاجة الى مساعدات فنية خارجية.. وبالتالى فإن هذه المجالات يمكن أن تصبح جاهزة للاستثمار فيها بمجرد ان يتوافر التمويل.

٣ — لن يكون من المتصور خلال الأجل المتوسط تنفيذ استثمارات تعتمد فى طبيعتها وجدواها الاقتصادية على المحصلة المرتقبة للمباحثات السياسية وعلى سبيل المثال مشروعات الطرق الإقليمية، ولذلك فإن مثل هذه المشروعات سيكون مصيرها الارجاء الى المرحلة الثالثة.

٤ ـ يتعين استغلال الأجل القصير فى اجراء كافة دراسات الجدوى ووضع الترتيبات التمهيدية للمشروعات الاستثمارية وذلك خلال العامين أوالثلاثة أعوام الأولى من الحكم الذاتي.

٥ — إذا كان الهدف هو تحقيق التنمية الاقتصادية المتصلة فى الاراضى المحتلة، فإنه ينبغى الشروع فى اسرع وقت ممكن فى وضع أسس للإستفادة القصوى من المساعدات الفنية ووضع برامج تدريبية لدعم عملية انشاء المؤسسات وتنمية وصقل مهارات القوى البشرية الى جانب تعزيز قاعدة المعلومات المتوافرة عن مختلف المعطيات الاقتصادية فى الاراضى المحتلة وذلك بغية التوصل لتحديد افضل للخيارات السياسية التى تواجه الإدارة الوطنية فى الايام المبكرة من عملها.

تأسيسا على الإطار الزمنى السابق فإن استثمارات القطاع العام «بإفتراض ثبات اسعار المدخلات عند مستوياتها الحالية فى ١٩٩٣» تقدر بنحو ١٣٥٠ مليون دولار فى الاجل المتوسط بالإضافة الى ١٦٠٠ مليون دولار فى الأجل الطويل.. وسيكون التركيز فى استثمارات الأجل المتوسط منصبا على إعادة تأهيل القطاعات الخدمية على المستوى المحلى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٩ اكتوبر ١٩٩٣

مثل امدادات ميـاه الشرب والصرف الصحي والطرق الداخلية والكهرباء والتعليم والصحة وستكون هناك حاجة لبعض الدعم الضرورى لتقويـة قطاعات الـزراعة ومـايرتبط بها من خـدمـات وكـذلك لتنميـة الموارد الطبيعيـة وتحسين استخداماتها.

أما المشروعات الطموحة فى الأجل الطويل. فإنها تشمل انشـاء محطات جـديدة لتـوليد الطـاقة الكهـربائيـة ويفضل ان تكون هـذه المحطات جزءا من شبكة اقليمية للقوى تضم عدة دول ومد الطرق البرية الاقليمية السريعة لربط المدن المهمة فى اكثر من دولـة وتوسيع نطـاق الخدمـات الصحيـة ليشمل بعض المجـالات المهمة مثل الطـب الوقـائى والطب المتخصص وكـذلك انشـاء مصـانع لإنتـاج الدواء، ايضـا هناك تحديث وتطويـر المناهج التعليمية واستنباط منـاهجة حديثة خـاصة بـالارض المحتلة على مستـويـات التعليم من الابتـدائى وحتى الجامعى، واخيرا هنـاك تطـويـر مـرافق الطيران المدنى بما فى ذلك اصلاح المطـارات المتهالكـة الحالية وانشـاء مطارات جديدة.

وغنى عن البيـان ان التقديـرات السابقـة للاستثمار تعتمد على معظم الحالات على قدر محدود للغاية من المعلومات المتوافرة.

وأخيرا فإن قلـــة فقـط من الاستثمارات المقترحة هى التى قدر لها ان تحظى بدراسات جدوى اقتصـادية ومـالية يمكن الـوثوق فى نتائجهـا.. ولذلك فإننـا نؤكد أن التقـديرات الواردة هنا هى لمجرد الاستدلال على أولويات الاستثمار ومجالاتـه.. والصـورة غـائمـة ومشوشة بغير شك فى مجال الاستثمارات فى الأجل الطويل حيث تتفـاقم مشكلة محدودية الأرقـام المتوافـرة بالغمـوض الذى لايـزال يكتنف مصير مفاوضات السلام.

أسباب استمرار يوسف والى فى الوزارة:

تنفيذ السوق الشرق أوسطية ..التخلص من زراعة القطن

طلبت المؤسسات الدولية من د.يوسف والى -خلال الاعوام الستة المقبلة- تنفيذ الدفعة الاخيرة من مطالب أو «كوارث» الإصلاح الاقتصادى لقطاع الزراعة فى مصر، وأهمها تكثيف الاستعدادات لإنجاز السوق الشرق أوسطية بالمجالات الزراعية بين مصر والكيان الصهيونى،وتحديد زراعة وتجارة وصناعة القطن :داخليا وخارجيا،والتخلص من زراعات قصب السكر والأرز تحت ستار ترشيد استهلاك المياه، ونزع الأراضى الموجودة طرف ١,٥ مليون فلاح معدم، بعد أن ظلت بحوزتهم عشرات السنين،وتسعير مياه الرى وفق الأسعار العالمية،وتصفية اخر المشروعات الحكومية الموجودة بحوزة وزارة الزراعة، وقصر دور الوزارة على البحث والإرشاد.

وقد رد د.يوسف والى على هذه المؤسسات بأنه ملتزم بتنفيذ كل ذلك فى إطار برنامج الإصلاح المقترح..فى فترة لا تتعدى عام ١٩٩٥، عدا السوق الشرق أوسطية التى يتعهد بإنجاز بنيتها الأساسية فى عام ١٩٩٥، بعد ذلك تتخذ خطواتها الصورة النهائية.

ومن أجل ذلك كانت رؤية المفاوضين بالصندوق والبنك ورجال هيئة المعونة الامريكية، أنهم يفضلون د. يوسف والى، لأنهم يرتاحون لصرامته ودقته فى تنفيذ برامج الاصلاح، وذلك ما عكسه ممثلو هذه الجهات خلال لقاءاتهم الأخيرة بالمسئولين فى القاهرة . ومن أجل ذلك بقى د. يوسف والى بالوزاره.

وصباح السبت الماضى، ذهب د.يوسف والى سعيدا للغاية إلى مكتبه فى الدور الثانى بوزارة الزراعه، حيث كلفه مبارك رسميا يوم الخميس الماضى بالاستمرار فى موقعه كوزير للزراعه، وكان أول من هنأ د. يوسف والى بالاستمرار فى منصبه أصدقاؤه ديفيد سلطان، صومائيل بومازير ، يعقوب تسور سفير العدو الصهيونى ومدير زراعته ووزيرها حسب ترتيب الأسماء، هكذا واصل والى استقبال مهنئيه.

ومع بداية عهد مبارك الجديد ووزيره والى أكد د. عاطف صدقى رئيس الوزراء التزام حكومته بكل السياسات التى رسمتها المؤسسات الدولية لما أسماه بعملية الاصلاح الاقتصادى بشتى المجالات، وجوهرها.. قطاع الزراعة.

صلاح بديوى

أولا : السوق الشرق أوسطية:

عقب حملة «الشعب» على فكرتها التى كشفتها جريدتنا فور توقيع بروتكولها بين صومائيل بوهاريز مدير زراعة إسرائيل وم. فؤاد أبو هدب نائب وزير الزراعه المصرى فى مطلع ديسمبر الماضى، صدرت التعليمات العليا للدكتور يوسف والى بالتعتيم الاعلامى على كافة صور السوق الشرق أوسطية وتحركات وزارة الزراعة التنفيذية بصدد إنجازها. وأعلن المسؤلون فى مصر عبر أجهزة أعلامهم بأن قيام هذه السوق مرهون بمدى التقدم لبحث فكرة السوق الشرق أوسطية، ويوسف والى من جهته وكافة كوادر التطبيع بوزارته لم يتوقفوا لحظة واحدة عن الترويج لهذه السوق عبر اتصالات تحتية ومخططات تنفيذية لمشروعات البنية التحتية والاساسية لها.

وإذا كان الوزير المصرى قد نجح فى احاطة تحركاته فى اطار هذه السوق بهالة من السرية المطلقة، فإن أصدقاءه فى تل أبيب قد فضحوا كافة اتصالاته معهم فى هذا الشأن، مؤكدين امتنانهم له ولكافة تحركاته وتحركات الجهات المصرية الرسمية المتعاونة معه.

ومنذ ديسمبر الماضى قابل الوزير فى هذا الإطار ممثلين عن الصندوق والبنك الدوليين فى هيئة المعونة والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومعهد السياسة الاقتصادية والمعهد



يوسف والى

الدولى للسياسات الغذائية وجامعات هارفارد وايوا وكاليفورنيا الأمريكية والجامعة العبرية، والسوق الأوروبية المشتركة وشخصيات عامة أوروبية وأمريكية، ومنهم أعضاء بالكونجرس الأمريكي والكنيست الصهيوني، ودارت بين والى وممثلى هذه الهيئات والشخصيات العامة والاعتبارية مناقشات حول تصوراتهم للسوق المشتركة، وتعهدت هذه الجهات بدعم مصر مقابل اتمام هذه الفكرة، التى تجعل المنطقة، كما زعموا تنعم بالسلام والاستقرار. وساعد والى فى تحركاته تلك منصبه السياسى كامين عام للحزب الوطنى، وتمثلت الخطوات التنفيذية عبر سجل هذه اللقاءات التى تزامنت معها جلسة مباحثات استمرت يومين -فى تل ابيب- بين الجانبين المصرى والصهيونى فى اللجنه الزراعية الصهيونية المصرية العليا- وعقدت أول يوليو الماضى فى توقيع أكثر من عشرة اتفاقات فى إطار بروتوكول زراعى ثنائى شامل تتلخص بنوده فى مشروعات مشتركة لتدريب الخريجين وإقامة مراكز بحثية وتطوير أسلوب الإدارة والإرشاد بوزارة الزراعة المصرية واستنباط سلالات مشتركه من الشتلات والبذور والتقاوى، والتفاهم رجال الاعمال من الحانبين فى إطار المشروعات المشتركة، ومواصلة تبادل الخبرات والبحوث.

وتبدأ أكبر عملية تدفق من قبل رجال الإدارة العليا بوزارة الزراعه إلى الكيان الصهيونى بتمويل أمريكى تحت ستار بعثات السلام لتطوير الهيكل الادارى لقطاع الزراعة بمصر، حتى يمكنه مواكبة تطورات الفكره الشرق أوسطية.

وفى الوقت الذى كان فيه د. يوسف والى وزير الزراعة يجتمع خلال الأيام الماضية مع مديرة العمليات الزراعية بالبنك الدولى لبحث أسلوب سير العمل فى المشروعات المشتركة التى ينفذها البنك فى مصر وعلى راسها ما يسمى بتطوير الأنشطة البحثية والارشادية و"التسويقية لاجهزة وزارة الزراعة عبر بعثات لواشنطن والكيان الصهيونى، ويقدم البنك مائتى مليون دولار لهذا الغرض، كان ممثلو ٢٥ مليون فلاح تعاونى بالاتحاد التعاونى الزراعى يجتمعون لمناقشة الكارثة الاقتصادية التى تهدد منتجى القطن، وتجعل الفلاحين يعزفون عن زراعته خلال الاعوام المقبله.

وفى هذا الإطار عقدت جمعية رجال الأعمال المصريين اجتماعا مشتركا مع رجال الأعمال الصهيانية على الحدود ما بين مصر وفلسطين المحتلة. كل هذه التحركات حول السوق الشرق أوسطية سواء كانت رسميه ممثلة فى وزارتى الزراعة والسياحة او محورها الاساسى د. يوسف والى الذى سبق إشرافه على لقاء أثمر عن توقيع مذكرة تفاهم بين رجال الأعمال المصريين والصهاينة، والكن هذه الاجتماعات بغرض الاستثمار المشترك لن تثمر إلا بانتهاء ما أسموه بالإصلاح الاقتصادى خصوصا فى قطاع الزراعة.

ثانيا تحرير المحاصيل الاساسية:

فالقطن مثلا لم يصدر قانون اباحة تجارته، وصدور القانون يعنى تحريرا كاملا لصناعة القطن بمراحلها المختلفة! تجارة وصناعة وزراعة داخليا وخارجيا وخطوة التحرير تلك تصاحبها محاذير خطيرة.

فالان، أصدرت الحكومة تعليماتها لاطراف هذه الصناعة بان استيراد المنسوجات سوف يسمح به بدءا من مطلع عام ١٩٩٥اى عقب إتمام تحرير صناعة القطن.. فى وقت حذر فيه أصحاب مصانع النسيج من أن هذا القرار لو اتخذ فإنه سوف يترتب عليه توقف أكثر من ٣ الاف مصنع للغزل والنسيج تعمل حاليا بمتوسط ٦٥٪ من طاقتها نتيجة ارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج.

واوضح أصحاب المصانع ان استيراد الملابس الجاهزة فى ظل سياسة الإغراق والدعم الذى تقدمه الحكومات المصدرة لمصر سوف يقضى على استثمارات هذه الصناعة التى وصلت إلى ١٣ مليار جنيه وإنتاجها١,٢ مليار جنيه وطالبوا بحماية منتجات القطن الوطنية، لحماية الف عامل موجودين بها.

ولكن تحرير القطن مطلب دولى لمؤسسات التمويل لتمكين اليهود من الدخول لمصر والهيمنة على صناعة القطن وتجارته واستغلال مزارعيه وشراء الخام منه باسعار بخسة. وعن قصب السكر يكفى أن نشير إلى أن الوزير ماض فى تنفيذ ما أشار به خبراء المعونة الأمريكية والمؤسسات الدولية بإحلال البنجر مكانه، وقد رصد البنك الدولى مؤخرا خلال اجتماع الوزير بمديرة عملياته ٢٠ مليون دولار لهذا الهدف.

وحذر الخبراء من أن إحلال البنجر محل قصب السكر سوف يؤدى لانهيار إنتاج مصر المحلى من السكر إلى النصف ونسبة الاكتفاء الذاتى من ٦٣٪ إلى ٣١٪، فضلا عن تشريد الاف العمال بمصانع قصب السكر.

وحول المخطط الموضوع لتطفيش الفلاحين من زراعة الأرز بحجة استهلاكه الضخم -مثل قصب السكر- للمياه والذى عرض زراع الأرز هذا العام لخسائر فادحة انقل ما قاله السيد البليى احد القيادات الزراعية التعاونية بالنص:

«على اى أساس هذه الحرب الشعواء ضد الفلاحين ولماذا يضرب القطن المصرى..؟ وهل الغرض لانزرع القطن ولمصلحة من كل هذا؟ ثم أين يصرف الفلاحون انتاجهم من الأرز وكيف ينخفض سعره بهذا الشكل؟ هل الهدف ألا نزرع الأرز بعد ذلك هو الاخر أم ماذا يراد بالفلاحين والإنتاج الزراعى؟»

ويقول : المفروض أن هؤلاء المسئولين الذين قرروا تخفيض سعر الارز مكاتبتهم المكيفة ويأتوا الينا فى الحقل ليحسبوا تكاليف إنتاج الفدان يجب أن نبحث عن مخرج لهذا الخراب المستعجل، الذى أصاب الفلاحين، ثم يضيف اننا لن نزرع القطن والارز العام القادم مهما كانت الاسباب.

هذا ما قاله فلاح ومزارع كبير وقيادة تعاونية باجتماعات الاتحاد التعاونى الاخيرة، ويعكس ما ذكرناه من تنفيذ د. يوسف والى للسياسات الأمريكية بصورة خطيرة تدمر الارز والقطن والسكر لانهما مستهلكة للمياه بشكل كبير بالمقارنة بجدواها الاقتصادية كما يزعم الامريكان، ولاقى كلام البيلى إجتماعا من المجتمعون.

ثالثاً: تسعير المياه

وذلك يجعلنا نتساءل: لماذا تتباكى واشنطن على مياهنا؟

والاجابة واضحة ، اكدها الصهاينة فى صحفهم وعلى لسان مسؤليهم وهى كيف يتركون مصر تهدر مياهها فى زراعة هذه المحاصيل وهم لا يجدون المياه الكافية لاحتياجاتهم الضرورية، وهذا ما دفع الامريكان لأن يعلنوا بأنه مطلوب توزيع ما اسموه بعدادات للمياه بالمنطقة.





تعقيبا على ندوة الحياة «الشرق الأوسطية»

الحوار في غياب الطرف الأساسي: سعي نحو السلام وإفلات من الفخاخ

رفعت السعيد*

■ تميزت ندوة «الحياة» الاخيرة («الشرق الأوسطية» ١٢ - ١٦ ايلول / سبتمبر ١٩٩٣)، على غير عادتها، بالوقوع في الخطأ التاريخي وهو غياب الطرف الثالث.

فعلى المدى التاريخي للصراع العربي - الاسرائيلي تصور البعض ان الكل هو إما مع السلام او ضد السلام، ونسي طرفاً اصيلاً ومهماً.

ونسي البعض ان يفرق بين موقف يساري «راديكالي» يرفض اي تسوية سلمية ويتعلق بأوهام استعادة توازنات من الصعب استعادتها وبين موقف المجمل اليساري المصري الذي رفض كامب ديفيد ليس لأنه ضد التسوية، وانما لأنها ليست تسوية، لا سلمية ولا شاملة ولا عادلة، والذي، في الوقت نفسه، وجد جسارة التعامل حتى مع قوى السلام الاسرائيلية بحثاً عن سلام عادل ومشرف للأماني العربية.

الفارق واضح. والغائب واضح. ولهذا فان الندوة، على رغم اهميتها، تبدو صراعاً بين طرفين في غياب «الثالث» الذي اتجاسر فاقول انه مهم، ان لم يكن الأهم.

وفي الندوة اصطفاف: اما صف المعارضين (انيس وجلال امين وفهمي هويدي) فقد اثر الرفض حتى للمفاوضات (الحالية) وحتى السلام (المطروح) بحجة ان التوازنات الحالية ليست في صالح العرب.

لكن «وحتى لو حصل اتفاق سلام بين الحكومات سيكون ضد رغبة شعوب المنطقة» (انيس) ولم يكلف خاطره بان يقول لنا لماذا؟

لكنه اذ يشعر بقدر من العزلة فانه يبحث عن الاستقواء ويقول: «وانا كمثقف يساري التقي مع المثقف الاسلامي سياسيا وان كنت اختلف معه فكرياً بشدة، لكن في الوقت نفسه أجد في مواقف سياسية آنية انني متفق معه في كثير من القضايا».

والغريب ان انيس يحشر هذه العبارة حشراً ومن دون اية تداعيات، وكانه قال قولته ضد السلام ثم تلفت فوجد نفسه وحيداً فاسرع يستدعي او يستجدي الحليف، الذي لا اتصور، شخصيا، امكان ان يكون حليفاً.

ويكاد فهمي هويدي ان يستحلفنا ان ننفض يدنا من كل شيء انتظاراً كي تتصحح التوازنات، فاذا كان هذا الظرف مواتيا للاميركيين او الاسرائيليين فهو يقيناً ليس مواتيا للعرب. ولنا على هذه الافكار بعض ملاحظات:

نحن نرفض، ولا يمكن ان نرفض السلام متى حقق كل او حتى بعض مطامحنا. وان اكتفى بتحقيق «البعض»، فمن الواجب الا نقبل بان نضع بعده نقطة انتهاء بل ليكن بداية لتوازن جديد وفعل جديد لتحقيق المزيد، ثم يكون المزيد سبيلا الى المزيد.

ان القول بان التوازنات الحالية لا تسمح بتحقيق كسب، ومن ثم نرفض التفاوض انتظاراً لتصحيح التوازن قول خاطىء. فمتى نتوقع، علميا وليس غيبيا، تصحيح التوازن؟ وكيف؟ وليس معنى هذا ان نخلع احذيتنا ونتوقف عن اي مسير، او ان ننحني امام كل موجة معادية. ولكن معناه ان ندرك ان تصويبا بمعنى تعديل وليس تصحيح التوازن عملية تاريخية ممتدة وغير مرئية وان كانت ضرورية، وهي ايضا ليست عملية احادية الطرف. فنحن سنتقدم، ان فعلنا ذلك فعلا، في ظل تقدم الطرف الاخر ايضا، وانما بوتائر متسارعة اسرع منا بكثير.

يقع ذلك كله في اطار سياسة التهجير العالمية ليهود كثيرين لم يعودوا يحتملون عدم استقرار اوطانهم القديمة فارتدوا ثياب ارض الميعاد. فان انتظرنا، كم من السنين سننتظر لتصحيح التوازنات؟ وماذا سيتبقى للفلسطينيين من اراض انغمرت كل مساحاتها بالمستوطنات؟ ان حجة طرد الصليبيين بعد بقاء طويل غير مقبولة، فلا الزمن هو الزمن ولا معايير القوة هي ذات المعايير.

اما حجة انه لا سلام مع اسرائيل لانها دولة من طراز خاص، فالسؤال هو: كيف ننال الحق العربي؟ ومتى؟

وانا اذ ارفض مقولة «لا سلام» فانني ارفض ايضا مقولة «لا حرب» ولكن نستخدم الممكن في الممكن ولا نتلهى بكلمات غير ممكنة لا تثير سوى سخرية اي محاولة للتفكير بالعقل وليس بالعاطفة الرافضة.

علي الدين هلال يحذرنا، من جهته، ممن تخصصوا في زراعة الخوف وفي ان يكونوا مبشرين بهزيمة للمنطقة العربية، ويرى انه لا تناقض بين التمسك بعروبتنا وبين الانغماس في الشرق اوسطية. فالعروبة انتماء ثقافي وحضاري وقومي، والشرق اوسطية مجموعة ترتيبات اقتصادية وامنية لحل مشاكل معينة. لكن عيبنا، في نظره «اننا احيانا نوجد اعداء وهميين ثم نبدأ في الصراع معهم».

ويؤكد الشيء ذاته سعيد النجار فهو لا يرى اي تعارض بين اي ترتيب شرق اوسطي اذا كانت هناك حاجة وبين التعاون العربي. ويعتبر ان هذه المسالة تتلازم تلازما شرطيا مع عملية السلام فيقول: والاصح ان نقول ان هناك بعض القضايا قد تتطلب عند قيام السلام الشامل العادل التعاون مع بلدان غير عربية بما فيها اسرائيل وان هذه الصيغة اكثر فعالية في علاج تلك المشاكل من الصيغة العربية البحتة.

وهو يدعونا للاطمئنان الشديد، ويبسط الامر. فنحن لا نعطي ميزة للسلع الاسرائيلية التي تريد دخول اسواقنا، واسرائيل لا تعطي ميزة للبلدان العربية. وكذلك الاستثمارات والبضائع الاسرائيلية التي ليست اكثر تفوقا.

أما هبة حندوسة فهي ايضا تحاول ان تسهل الامر علينا «فاسرائيل ما زالت تعاني من نقص الاستثمارات وهي محتاجة اليها مثلنا. اما بالنسبة الى السلع التي يمكن ان تصدرها فهي محدودة للغاية ولا مبرر للتخوف منها سواء كانت سلعا زراعية او بعض التكنولوجيا (...) اسرائيل ستستفيد اكثر من البلاد العربية لأن سوقها محدد للغاية في مقابل اسواق الدول العربية».

أما محمد سيد سعيد فيدعونا بحماس اكبر الى «استراتيجية هجومية». فاسرائيل «لا تستهدفنا، بل تستهدف منطقة سورية الكبرى». وهو يؤكد ان اسرائيل «تستطيع بحساب موضوعي استيعاب مركز الثقل الرئيسي لاستراتيجية الاقتصاد السياسي في هذه المنطقة». ثم يطمئننا «فافاق التعاون الاستراتيجي والسياسي والثقافي بين اسرائيل ومنطقة وادي النيل ستكون محدودة نسبيا».

السيناريو الدفاعي، اذن، سيجعل اسرائيل قوة مسيطرة في منطقة سورية الكبرى، والحل هو الهجوم، اي ان نذهب جميعا الى الفخ، بحجة ظريفة للغاية وهي «ان ثقل اسرائيل في داخل كل نظام فرعي وظيفي او اقليمي سيكون اعلى مما لو افترضنا العكس، وهو ان مجموعة كبيرة من الدول العربية تشارك في تلك الانظمة الوظيفية».

ثم نعود الى سعيد النجار الذي يؤكد لنا «اعتقد ان الموقف الرافض لقضية الشرق اوسطية في جوهره موقف ضد السلام».

ولا اعرف من اين اتاه هذا الاعتقاد، فانا، وكثيرون غيري من اليسار المصري، كنا دوما ومنذ عام ١٩٤٨ مع تسوية سلمية شاملة وعادلة. وهو موقف نعاه علينا

الكثيرون، ودفعنا ثمنا غاليا متمسكين به. لكننا ضد الشرق اوسطية، لانها هيمنة اقتصادية وثقافية وحضارية. فهل أحد شروط السلام عند النجار ان نهب انفسنا وجسدنا للآخر؟

وهكذا نصب عدد من الباحثين المرموقين حصاراً حول الثعلب كل يعطي اسلوبا اكثر اغراء من الآخر لاصطياده، رافعين شعار «من لم يمت بالسيف مات بغيره».

ولكن، وبعد استعراضنا لبعض أراء الطرفين، فهل أن للطرف الغائب ان يبدي رأيه؟

ابتداء، الخص الموقف في شعارين مكررين، لعلنا نسينا ما يحملانه من معنى لفرط تكرارهما:

- سلام شامل وعادل.
- حق تقرير المصير للشعب (أي شعب... أليس كذلك).

فاذا سألنا ماذا يعني «العدل» هنا في هذه التسوية؟ قلنا انه اللاإكراه، وأن تأخذ حقك وأن تعطي حق الآخر. فماذا لو اضيفت الى الاتفاق (اي اتفاق) ما هو ليس حق لطرف، وليس من الواجبات المفترض اداؤها من الطرف الآخر. هنا يتدخل الفقه القانوني الذي يقرر ان «العقد شريعة المتعاقدين» ليصف هذه الاضافة غير المفترضة بانها «شرط اذعان». وهو شرط في الفقه القانوني باطل، بل هو يبطل العقد كله ان تعلق به التعاقد.

مرة اخرى: سلام شامل عادل، لا حروب، كل يستعيد حقه او حتى بعضا منه، تسوية على كل المسارات، كل خلافات تنشأ مستقبلا تحل سلميا، فمن ذا الذي اقحم السوق الشرق اوسطية هنا؟ انه شرط الاذعان.

يقول محاولو اصطياد الثعلب ان التجارة تخلق السلام وتصونه. ونقول: ان كانت بلا اكراه، وان كانت المصالح متكافئة. ولكن هل من حقنا ان نسأل سؤالين بدائيين:

اولهما: متى منع التبادل التجاري الحرب، عالمية كانت أم محلية؟

والثاني: هل يعتبر تعلق السلام بالسوق تعلقا شرطيا، بمعنى ان ايقاف الطرف الاضعف لعلاقة تجارية، او لو حاول تعديل موازين التعامل التجاري في السوق، يؤدي بالضرورة الى ايقاف حالة السلام، او تعطيلها، او التهديد بذلك؟

فان لم يكن الامر كذلك فما معنى النص المفصل، تفصيلا مثيرا للدهشة والريبة معا في نصوص الاتفاق؟ ألم يكن من الأليق، والافضل، والأكرم، والأسهل ان ينص: ان سريان هذا الاتفاق «يفتح الباب امام علاقات اقتصادية وتجارية متكافئة».

لكن الغرض مرض كما يقولون: والغرض هنا هو فرض التطبيع فرضا ليس على الفلسطينيين وحدهم وانما على كل المنطقة. وليس التطبيع وحده هو المطلوب، فهم لا يذوبون شوقا الى سواد العيون العربية، بل هم يذوبون شوقا الى احتلال السوق العربية، والى استغلال الايدي العاملة العربية، والى افراغ كل ما في الجيوب العربية. هذا هو شوقهم وشغفهم، فما هو شوقنا وشغفنا نحن؟

اما الشعار الثاني: فهو حق الشعب في تقرير مصيره، وفي تقرير ما هي مصلحته. اي حقه هو في تحديد ما هي مصلحته هو، من دون اي تداخل في حقوق الغير او مصالحهم او ما يخصهم. ومن هنا فان الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي يسري في ما هو حق للطرفين، ونقره، ونحترمه في ما هو قاصر على ذلك. فان اتفق الطرفان على ما يخص دولا اخرى او ما يدخل في اطار حقوقها فهو مجرد تطاول غير مفترض.

ويسري الاتفاق في ما يتعلق بطرفيه، اما ما يتعلق بأطراف اخرى فهو لا يلزمها. فماذا لو اتفق طرفان على ان يبيع احدهما بيتا للآخر، وفي غمرة الاتفاق باع كل منهما ما لا يملك؟

من هنا فاننا نعتبر ان مسألة السوق الشرق اوسطية المنصوص عليها في الاتفاق ملزمة لطرفيها في حدود ما يخصهما من تعاملات اقتصادية وتجارية، لكنها غير ملزمة لغيرهما. وهي باليقين ليست ملزمة لنا مهما ألح عليها طرفا التعاقد.

ولكن ذلك كله في الشكل، فلماذا نقبل الاتفاق، ونرفض السوق الشرق أوسطية؟

اعود الى المصلحة الوطنية، فكل مهارات صائدي الثعلب لم تستطع ان تخفي ان هذه السوق مطلوب منها، او مفترض فيها، تحقيق مصلحة اسرائيل، ويا ليتها تحقق مصلحة مشتركة، على قدم المساواة، او حتى بعض المساواة او شبه المساواة. فالمستفيد الاول هو اسرائيل. هكذا اكد من دون اي تردد احد صائدي الثعلب.

لكن ما لنا وما لهم، فلنستخدم مقاييسنا نحن لنحدد ما اذا كان شرط الاذعان هذا في صالحنا ام ضدنا.

نحن ازاء اقتراح بسوق مفتوحة بين كل البلدان العربية (مهما كانت حدود الخريطة الشرق اوسطية) وبين اسرائيل. تبادل استثماري وتجاري واقتصادي وثقافي، وربما حضاري. فمن المستفيد؟

قد نتخيل امكانات التدفق السلعي من والى السوق الاسرائيلية المحدودة المساحة والعدد: كم ستستوعب مشترياً وكم سيكون بامكانها ان تصدر وفق الانماط «الهونغ كونغية» او «التايوانية»، والى اين سيتجه الميزان التجاري بالرجحان؟

نحن ازاء اقتراح بسوق مفتوحة، يجري فيها التنافس اساساً بين السلع المصرية والسلع الاسرائيلية، على الامتداد العربي كله. والفارق واضح (التكنولوجيا، القدرة على استيعابها، التطوير الذاتي، الآلات، المهارات، الاستنزاف الناتج من كم الضرائب والالتزامات والفساد، الضغوط المركزة علينا من البنك الدولي وصندوق النقد ونادي باريس وكل الدائنين... وفي المقابل بالتدليل والممالاة التي تتمتع بها الدولة المنافسة «اسرائيل»).

ويحاول بعض صائدي الثعلب تسهيل الامر مؤكداً ان «بضائع اسرائيل ليست افضل من السلع الايطالية او الفرنسية». صحيح. ولكن من قال اننا نقبل حتى بالمنافسة الايطالية لعملية التصنيع المصرية المريضة، والمضغوط عليها من مصادر ضغط متعددة داخلية (ضرائب، فساد، عجز في التمويل...) وخارجية (اكراه على القبول بمنافسة غير عادلة، اكراه على اجراءات مصرفية ضارة بعملية البناء الصناعي مثل رفع سعر الفائدة وتخفيض السقوف الائتمانية من اجل صناعة كساد مفتعل...)؟ ناهيك عن الفارق: فالتدفق السلعي الاسرائيلي سيكون اسهل واقرب وارخص، والاولى بالرعاية سيفرض له حماية مفتعلة. واجتذاب بعض رؤوس الاموال العربية، وربما المصرية لمشاريع مشتركة، سيمنحها امكانات فائقة.

العملية الاستثمارية المتواصلة وما تحتاجه من تمويل ستكون اسهل على الضفة الاسرائيلية التي تتمتع بعلاقات مصرفية وتمويلية افضل، وبخبرات أرقى، وبتدفقات تمويلية اسرع واوسع.

التكوينات الاقتصادية المتعددة الجنسية التي تطمح الى التمركز في المنطقة ستجد المعبر في اسرائيل (الاقرب حضارة والاكثر ضمانا والاكثر استقرارا والتي لا تهددها انتكاسات للديموقراطية او لسعات التطرف المتأسلم والاكثر كفاءة والاعمق علاقة و...).

وحتى على المستويات المختلفة، كالسياحة، ستكون اسرائيل الهادئة، والمتفرنجة، والاكثر تحررا، والمستقرة

والخالية من تهديدات المتأسلمين، الاكثر جذبا حتى للسياح العرب الذين لا يأتون الى مصر من اجل الاهرامات وانما من اجل شارع الهرم، والذين سيجدون هناك كل ما يريدون وبسعر ارخص من اوروبا، وهي ايضا الاقرب، وهناك ايضا يسقط حاجز اللغة. واذا كان الفلسطينيون سيسهمون في ذلك كله، طامحين الى نموذج هونغ كونغ او سنغافورة وخائفين من نموذج الصومال، فهذا حقهم، ولكن دعوهم يفعلون ما يرونه في مصلحتهم، ودعونا نفعل ما هو في مصلحتنا. واقرر بعد ذلك ان السوق في الاساس ضد مصر، فهي المؤهلة لأن تصدر سلعها الى السوق العربية فاذا بها والاسواق تغلق في وجهها بل والغزو يأتيها الى عقر دارها، وهي المؤهلة ان تلعب الدور القيادي في المنطقة فها هو ربان جديد يأتي ليسلبها دورها بل ليلجمها ويقتادها الى حيث يريد.

لنتذكر فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حين أتى السيد الاميركي الجديد رافعاً شعار: لا احتلال عسكرياً، ولكن سيطرة اقتصادية، وثقافية، وحضارية، وظهر آنذاك ما سمي بالاستعمار الجديد. والآن تأتي الينا الصهيونية معلنة: لا مبرر لاستمرار الاحتلال على كل المساحة. بعض المساحة نقدمه مقابل السيطرة الاقتصادية. انها الصهيونية الجديدة.

ايام زمان كنا اكثر ذكاء، اذ لم نقل: نحن ضد التخلص من الاحتلال العسكري ولم نتقبل الاستعمار الجديد كما يحاول ان يفعل صائدو الثعلب، ولكن رفعنا شعار «يسقط الاستعمار الانغلو – اميركي» و«يسقط الاستعمار والاستعمار الجديد».

فأين ذكاؤنا؟ سؤال أوجهه للطرفين معاً. وقبل ان اختتم، أتوجه بدعوة حارة الى البعض القليل من اليسار الذي يرفض السلام والتسوية السلمية، الى ان يستعيد تقاليد اليسار المصري ومعطيات المواقف من دون انفعال مفتعل، فسيجد نفسه حينها مع الناس، اي مع التسوية السلمية الشاملة والعادلة، ومع ما تم الاتفاق عليه كخطوة اولى نحو ما نطمح اليه. وأتوجه بدعوة حارة الى الاعزاء في الطرف الآخر محذراً من ان نلعب لعبة الخصم، فالسلام لا يعني ابداً ان نقبل ما يؤذينا او يؤذي مصالحنا ووطننا.

اما نحن فسنرفض المفاضلة بين الموقفين، كما سنرفض المفاضلة بين وسائل نصب الفخاخ للثعلب. بل سنسعى معه كي نسعى نحو السلام ونفلت من الفخاخ جميعاً.

* كاتب مصري.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ أكتوبر ١٩٩٢

الاستثمار في السلام
تقرير البنك الدولي عن
تنمية الأراضي المحتلة

الحلقة الأخيرة

يجب أن تكون للفلسطينيين كلمة مسموعة في تصميم وإدارة وتنفيذ المشروعات



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٠ أكتوبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إذا كان الهدف هو ضمان أن تحقق المساعدات الفنية النادرة أقصى مساهمة ممكنة في تحسين ظروف المعيشة في المنطقة، فإنه من الضروري أن تتوافر دراسات جدوى تفصيلية لكل مشروع بالإضافة إلى الحاجة لتوفير المساعدات الفنية والتدريب لاحتضان التنمية المؤسساتية وتعزيز الاستفادة من الطاقات.

إن تكاليف الدراسات التمهيدية وكذلك تكلفة المساعدات الفنية والتدريب خلال الأجل القصير تقدر بنحو ٣٥ مليون دولار. وهناك حاجة لما قيمته ٥٠ مليون دولار أخرى من المساعدات الفنية خلال الأجل المتوسط.. والذي أسلفنا أنه يمثل المرحلة الثانية من الخطة الإنمائية.. والواقع أن هذه المرحلة بالتحديد من المرجح أنها ستتسم من الناحية الاستثمارية بأنها تواصل أو استمرار للعمليات الاستثمارية التي بدأت في الأجل القصير.

دراسات تفصيلية

وينبغي تخصيص ما يزيد قليلا على نصف المساعدات الفنية لعمليات إعداد المشروعات وإجراء دراسات الجدوى، وهي الدراسات التي يتعين أن تكون تفصيلية بالدرجة التي تضمن أن تكون المشروعات والبرامج المشمولة بالدراسة جاهزة للتقييم من قبل الجهات والمنظمات المانحة للمساعدات الفنية. أما ما يتبقى من المساعدات فيتعين استخدامه في مجال تنمية الأنشطة المؤسساتية بما في ذلك المجالات التالية:

١- الدراسات وبرامج التدريب الرامية لتقوية المحليات والإدارة العامة في الأراضي المحتلة.

٢- الدراسات الخاصة بالتجارة والسياسات النقدية والمالية التي يتعين اتباعها في الأجل المتوسط.

٣- الدراسات الرامية لرسم الهيكل المؤسساتي المستقبلي وخاصة في مرافق البنية الأساسية الخدمية مثل الكهرباء والمياه.

٤- برامج التدريب للعاملين الفلسطينيين في قطاعات الكهرباء والمياه والطرق السريعة والصرف الصحي.

٥- دراسات إعادة النظر في البيئة القانونية والتنظيمية التي تؤثر على أنشطة القطاع الخاص في الأراضي المحتلة.

٦- الدراسات الهادفة لتحديث وتقوية قطاع التمويل وما يرتبط به من مؤسسات كالبورصة والبنوك التجارية والوكالات.

٧- الدراسات الرامية إلى المساعدة في تطوير سياسات الإسكان وكذلك استحداث المؤسسات التي ستضطلع بالنشاط في هذا القطاع.

٨- وضع خطة عمل لحماية البيئة مع التعريف بالوسائل والطاقات الكافية لتنفيذ تلك الخطة.

٩- إجراء دراسات المسح الاقتصادية الاجتماعية فضلا عن الإعداد لإجراء تعداد عام للسكان.

١٠- تقوية وتعزيز قاعدة المعلومات الزراعية.

الخطوات القادمة

ونحن نقترب في السطور القادمة من نهاية هذا التقرير نود التأكيد على نقطة مهمة هي أن إعداد جدول المشروعات التي تحظى بالأولوية في التنفيذ بمجرد تحقيق طفرة من التقدم في المباحثات السياسية يتطلب أن يتم إعداد الدراسات التمهيدية والبدء في تطوير الأنشطة المؤسساتية دونما تأخير. وإذا افترضنا، كما هو مأمول، أنه أمكن التوصل إلى اتفاق واسع بين الأطراف المعنية بشأن التحليلات الواردة في هذا التقرير والنتائج التي تم التوصل إليها، فإن الخطوة القادمة ينبغي أن تكون من جانب الجهات المانحة

للمساعدات كي تبدأ في تخصيص أرصدة في حدود ٣٥ مليون دولار حتى يتسنى للإدارة الوطنية المرتقبة في الأراضي المحتلة أن تشرع في تنفيذ برامج الأجل القصير.

ونظرا للضخامة النسبية في البرامج المقترح تنفيذها في الأراضي وكذلك تواضع الخبرات في إدارة مثل هذا الحجم من البرامج، فإنه من الضروري توجيه أكبر قدر من الاهتمام للترتيبات التنفيذية للمشروعات بما في ذلك الإعداد الجيد والتنفيذ الدقيق والمتابعة والصيانة.

وحتى يمكن للأراضي المحتلة أن تكون متمتعة بأكبر قدر من الجاذبية الاستثمارية والجدوى الاقتصادية فإن ذلك يتطلب أن تكون للفلسطينيين كلمة مسموعة في مراحل تصميم المشروعات وإدارة تنفيذها، كما أن من المهم وبنفس القدر أن يتوافر قدر من الدعم من جانب الإدارة المدنية الإسرائيلية خلال الأجل القصير على الأقل، ولا نعتقد أن هذا يمكن أن يتحقق دونما اتفاق الجانبين على التعاون في هذا الصدد.

ترجمة الحلقات:
محمد إبراهيم الحبشي
القسم الخارجي





المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٣ أكتوبر ١٩٩٣

رؤية

التكتل.. وهلال الشرق الأوسط؟!

تتعرض الدعوة الى اقتصاد السلام إلى خطر داهم يتسبب فيه بالدرجة الأولى والأخيرة "جوقة فلاسفة التبرير".. لأن تبريراتهم تحمل كما هائلا من الانهزامية والسذاجة والسطحية وأقوالهم تكاد تعادي كل ما يحويه التاريخ القديم والحديث من قيم وعبر ومبادئ وكل ما يضمه من أحلام وآمال وطموحات.. ويستحيل ان تنجح الدعوة الى اقتصاد السلام اعتمادا على مفهوم «الصدمات الكهربائية» يزعم بقدرته على تفريغ ما بداخل عقول البشر وعواطفهم ومشاعرهم فى لحظة واحدة ثم تحويلهم فى اللحظة التالية إلى خلق غير الخلق وبشر غير البشر.

وكان ولاءات البشر وثقافتهم وحضارتهم وقيمهم وتقاليدهم فقاعات هواء تذروها رياح الأمر الواقع وسطوته وسلطانه فتتبدل وتتغير وهى نظرة تخلط خلطا بينا بين الإنسان والجماد وتتعامل مع البشر بنفس منطق التعامل مع القطيع، لذلك فهى نظرة لابد أن توصف بالبلادة والحمق وقصر النظر.. وتعتمد هذه النظرة على مفهوم متخلف أثبتت خبرات التاريخ القديم والحديث ثمنه الفادح وتكاليفه الباهظة لانه يرتكز على السيطرة عن طريق اقتناعه وإيمانه «بصناعة الوهم» وانها صناعة رائجة لا تبور طالما ان الناس فى حالة يأس وقهر وان اليائس المقهور ينقاد ويقاد ولا يتململ اعتمادا على ان رهبة اليأس الحاد تحرمه فرصة التميز وتمنع عنه قدرة الرفض أو التردد.

وأعدى أعداء السلام هم الساعون إلى المدخل السهل القائم على أوهام الفكاكة والتبريرات المزوقة المنمقة.. وأصدق أصدقاء السلام هم الحريصون على إظهار تحدياته وإبانة مخاطره وعثراته والتوصيف الدقيق لكل محاذيره ومخاطره باعتباره التفكير الذى يتفق مع طبيعة مراحل السلام الحقيقية وما تعنيه من القدرة على الاختيار الحر والمفاضلة والمواءمة بين كافة الاختيارات المطروحة بعيدا عن ضغوط الحرب وتهديدات القوة والأذرع والأيادى القصيرة والطويلة.

ومع تحرك السلام نحو محطته الثانية على طريق حل النزاع العربى الإسرائيلى لابد وان يتحرك الفكر والبشر على طريق طرح تصوراتهم وأحلامهم وخططهم وبرامجهم فى إطار الواقع الجديد من خلال مصالحهم ومنافعهم وحساباتهم لهذه المصالح والمنافع ومن خلال مصالح ومنافع الغير ومدى تناقضها أو ملاءمتها.. وإمكانات تشابكها أو تعارضها حتى يصل كل طرف إلى تحديد دقيق وصحى وواقعى لخطوته التالية.. ولا يقتصر الأمر على مجرد انفعال باللحظة ولا يتوقف عند حدود رد الفعل فى مواجهة حادث أو واقع جديد فرض نفسه على الجميع وتصدر ساحة الأحداث والاهتمامات.

ويستحيل ان تتناسى الدعوة إلى اقتصاد السلام والانتقال من أوضاع اقتصاد الحرب.. ان النزاع الإسرائيلى الفلسطينى بالرغم من كونه لب النزاع بين العرب وإسرائيل إلا انه خلق واقعا جديدا مستقلا بابعاده وتشابكاته ومخاطره ومحاذيره يقول بنزاع أعم وأشمل له خصوصيته اسمه "النزاع العربى الإسرائيلى" وهو نزاع لا تحدده ساحات قتال ولا يرتبط فقط بأراض احتلت ولا يرتهن مصيره بتفسيرات جدلية عقيمة للانسحاب من كامل الأراضى المحتلة او جزء منها.. حيث تحول الأمر من نزاع إلى صراع يضم كل معطيات السياسة والاقتصاد والثقافة والفكر والسلوكيات والقيم والتقاليد ولا يبعد كثيرا عن إثارة مفاهيم الهوية والذات وإثارة مخاوف حقيقية عن البقاء والفناء على الأقل بمعنى الانتقال من موقع القيادة إلى موقع التبعية أو على الأقل الانتقال من موقع صياغة القرار والفعل إلى موضع القبول بإملاء القرار وتحديد نطاق الفعل والحركة والتصرف.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ أكتوبر ١٩٩٢

في ظل هذا الفهم لا يمكن أن نتصور تحولات جذرية وفجائية في اوضاع التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري تتبدل معها كل صور الماضي وتسقط معها كل أحلام الحاضر والمستقبل ويتوارى في مواجهتها كل الطموحات والآمال وتدوس في طريقها كل الشعارات والأطروحات مهما قال البعض انها لم تتحقق وانها لم تنجح وانها لم تتحول إلى حقيقة حياتية ونظامية ومؤسسية.. حقيقة تفرض نفسها في المعاملات والتعاملات فتضمن لنفسها البقاء والقدرة على الصمود والمواجهة.

في هذا الإطار فإن مفاهيم الشرق أوسطية وإقامة تكتل اقتصادي واسع وعريض يجب الأفكار القائمة والتقليدية عن التجمع والتكتل العربي ويتجاوز كافة الأحاديث والمنظمات والمؤسسات القائمة لإدارة العمل الاقتصادي العربي المشترك تصبح مفاهيم سابقة لأوانها لأن عقدة المشكلة المرتهنة بالوصول إلى سلام شامل وعادل ودائم لم تتحقق حتى الآن.. وهي العقدة التي يمكن إذا حلت أن نتحدث معها وبصدق عن التكتل والتجمع بدرجاته الأولية القائمة على التعاون والتنسيق وعلى التبادل التجاري والاستثماري وغيرهما من الصور والأساليب والأشكال الاقتصادية للمعاملات بين الأمم والدول والشعوب.. ثم بعد ذلك ومع الزمن ومع صدق النوايا ومع نتائج إيجابية ومشجعة في المراحل الأولى والأولية يمكن أن نتحدث عن خطوات تالية وقفزات إلى الأمام او إلى الخلف.

وما يطرح على ساحة الاقتصاد حاليا يدخل الكثير منه في نطاق التمارين العقلية والسيناريوهات الافتراضية التي يجب ألا تدعو للانزعاج ولكنها يجب أن تدفعنا إلى الحركة العاجلة والعلمية لتحديد تصور واضح ومتكامل من منظور عربي شامل يؤمن بأن قاعدة التحرك ومنطلقه الذي لا بديل عنه يرتهن بتقوية المشروع العربي وكيانه الاقتصادي الموحد وكذلك كياناته الاقتصادية كل على حدة لأن قوة الكل من قوة الآحاد وقوة الآحاد من قوة الكل.

وتبقى نقطة هامة ترتبط بالتعريفات والمعايير التي تضعها المنظمات والهيئات الدولية وكذلك الدول الكبرى الفاعلة في تخليق النظام العالمي الجديد وحتمية مراجعة الجديد في هذه التعريفات لفهم دلالاتها السياسية والاقتصادية ومنها ما تضمنه التقرير السنوي الأخير للبنك الدولي حيث تضمن تعريفا جديدا لما يسمى "هلال الشرق الأوسط" يضم ضمن ما يضم الجمهوريات الإسلامية التي استقلت بعد انهيار الامبراطورية السوفيتية وغيرها من الدول ومدى ارتباط هذا المفهوم بالتحركات والتوجهات المستقبلية في النطاق الاقتصادي. وما يمكن ان يعكس من مفاهيم قد تتجاوز الأحاديث الراهنة عن الشرق أوسطية.. ويرتبط التوصل إلى نتائج صحيحة بالابتعاد الكامل عن فلاسفة التبرير وكل ما يحمله فكرهم من ركوع وسجود للأمر الواقع واليقين بحتمية «فلسفة التغيير» مع الإيمان الكامل بالقدرة على تعديل الكثير من معطيات الأمر الواقع الراهن إلى الأفضل والأحسن باستغلال مناخ السلام وقوته الدافعة والمحركة.. وسيناريو الصومال مازال قريبا من الأذهان، وسيناريو المارينز في لبنان ليس بعيدا كثيرا عن الأذهان؟!



المصدر : السياسي

التاريخ : ٢٤ أكتوبر ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عرفات .. واسرائيل والسوق الشرق - أوسطية

بقلم : سلامة أبو زيد

لفت نظرى تصريح منسوب الى الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات يطالب فيه بسوق مشتركة فى الشرق الأوسط تضم اسرائيل .

وقد جاء هذا التصريح المنشور بجريدة الأخبار امس الأول على لسان ادوارد جيرجيان مساعد وزير الخارجية الامريكى ، واضاف أن هذا الرأى ايضا يتفق مع رأى خبراء الاقتصاد الامريكيين الذين يقترحون انشاء منطقة تجارة حرة بين اسرائيل والاردن والضفة الغربية وغزة .

ورأينا ان هذا التصريح من جانب عرفات - إن صح ذلك - سابق لاوانه ، ولا يستند الى اسباب ومبررات تستدعى طرحه فى التوقيت الحالى .

والسبب واضح وبسيط وهو ان اسرائيل لم تبدأ حتى الآن تنفيذ خطوات الحكم الذاتى للفلسطينيين ولم تقدم على أية خطوة ايجابية وفعالة لتنفيذ اتفاق غزة - اريحا ، رغم كل الحملة الدعائية حوله ، وانه يعتبر خطوة أولى ، تليها خطوات على طريق الحل الشامل والعادل للقضية الفلسطينية ، واقرار السلام فى منطقة الشرق الأوسط .

ورغم كل مايقال ، فمازالت الأرض العربية محتلة ، ولم يتم التوصل إلى حل بشأن الاتفاقيات الثنائية فى مختلف المسارات لتحرير الأرض العربية من الاحتلال الإسرائيلى .

[البقية ص٤]



المصدر : السياسي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ اكتوبر ١٩٩٣

عرفات واسرائيل .. والسوق الشرق اوسطية [بقية المنشور ص١]

ومشكلة القدس مازالت معلقة ، ولم تحسم بعد قضية عودة اللاجئين الفلسطينيين .

واسرائيل مازالت تفرض القيود على الفلسطينيين بالأرض المحتلة ، والسجون الاسرائيلية تضم بين جدرانها العديد من رجال المقاومة الفلسطينية وابناء الشعب الفلسطيني .

صحيح ، اننا نتوقع مناقشة موضوعية لكل هذه المشكلات ، خلال المباحثات التي يقوم بها الرئيس حسنى مبارك حاليا خلال زيارته للولايات المتحدة ولقائه مع الرئيس الامريكي بيل كلينتون .

ولكن .. صحيح أيضا أن حل كل هذه المشكلات المطروحة فى جدول المباحثات هو الأجدر بالاهتمام وأن عرفات ليس مطالبا بأن يضع العربة قبل الحصان ! .

فالحقيقة أنه بدون الحل الشامل والعادل للقضية الفلسطينية ، فلا سلام فى المنطقة ولا سوق مشتركة بالشرق الأوسط ، ولا يحزنون ! .

اننا لانريد سلاما على الطريقة الامريكية ، ولا سلاما يلبى مطامع اسرائيل وطموحاتها ، بل نريد سلاما قائما على العدل ، وحق شعوب المنطقة فى العيش معا ، وهو السلام الذى نريده وتنشده شعوب امتنا العربية ، وتعمل من اجله مصر بقيادة مبارك ، باحترام كامل لمسيرة النضال العربى من اجل حل القضية الفلسطينية .

واذا كان السلام الاسرائيلى مفروضا على اسرائيل فى اطار النظام العالمى الجديد ، والمتغيرات فى الساحة الدولية .

فان السلام الذى يريده العرب نابع من حقوقهم المشروعة ، ومن مطالبهم فى الحرية والعدل والسلام والرخاء .

إن اسرائيل بمطامعها ، واساليبها الملتوية والمكشوفة ، لاتريد رد الحقوق لاصحابها ، طواعية واختيارا ولاتريد التعامل مع الدول العربية كدولة من دول المنطقة متساوية الحقوق والواجبات .

بل إن مطلبها فى المقام الأول هو الهيمنة أو السيطرة على مقدرات الأمة العربية من خلال السوق الشرق - أوسطية .

وفى رأينا أن عرفات ليس مطالبا بإغراء اسرائيل بالسوق الشرق - أوسطية فالحقيقة أن عينها على هذه السوق منذ البداية .

وعرفات كزعيم فلسطينى ورئيس للدولة الفلسطينية مطالب فقط بالدفاع عن الحقوق الفلسطينية والعربية معا .

ولندرك جميعا ان اسرائيل بمراوغاتها ، ومناوراتها تريد تصدير المشكلات الى الفلسطينيين ، فى محاولة لاثارة الصراع بين فصائل المقاومة الفلسطينية .وتفتيت الجبهة الفلسطينية .

ويكفى دليلا على ذلك مايحدث من حوادث اغتيال للقيادات الفلسطينية كان آخرها اغتيال أسعد صفطاوى الشخصية الثانية فى حركة فتح الفلسطينية بقطاع غزة المحتل وهو أحد المقربين من الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات نفسه .

وهذا الحادث هو ثالث حادث اغتيال فى القطاع منذ توقيع الاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى .

وإذا كان هذا هو رهان اسرائيل فى التوقيت الحالى فمن غير المعقول أن يساعدهم عرفات على ذلك بهذا التصريح الغريب والمفاجىء ! .

سلامة أبو زيد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسي

التاريخ : ٢٤ اكتوبر ١٩٩٤

دراسة هامة تطلب : إعادة هيكلة المؤسسات الأقتصادية قبل السوق الشرق أوسطية

كتب عبد الناصر محمد :

حول شكل النظام الشرق الاوسطى . بعد اتفاق غزة اريحا والتقارب العربى الاسرائيلى طرحت دراسة اعدها مركز دراسات الشرق الاوسط التابع لجامعة عين شمس عدة سيناريوهات .

اولا ظهور نظام شرق اوسطى له استقلاله النسبى اساسه وتبادل المصالح بين مكوناته . يتميز بحرية التجارة وفق نمط المجتمع الاوربى والسوق الاوربية المشتركة .

ثانيا : ظهور نظام شرق أوسطى لاسرائيل تهيمن عليه اسرائيل بحيث لاينطوى على تبادل المصالح بل على استئثار اسرائيل بالجزء الاكبر من ايجابياته وتحملها بالجزء الاقل من تبعاته

فى مثل هذا السيناريو تبدو المكونات الاخرى فى هذا النظام تابعة بشكل مباشر كالفلسطينيين مثلا او بشكل غير مباشر (بفعل قوى السوق فى ظل الهيمنة) للمكون الاسرائيلى الذى يحظى بمكانة فوقية خاصة .

السيناريو الثالث : وجود النظام الشرق أوسطى فى تبعية مباشرة للقوة العالمية الوحيدة وهى امريكا بحيث تتولى هى عن بعد ادارة هذا النظام من منظورها الخاص .

السيناريو الأخير : وهو فى نظر الدراسة يبدو غير واقعى رغم توافر الامكانات والقدرات لتحققه فالولايات المتحدة وباستثناء حرب الخليج قد لايكون من مصلحتها القيام بهذا الدور اذ قد يفرض عليها اعباء هى فى غنى عنها . كما انها تجد نفسها متورطة فى كل صغيرة وكبيرة فى بحر هذا النظام الاقليمى الملىء بالانواء .

اما عن الاثار المتوقع حدوثها على مصر . يضيف الدكتور رضا العدل مدير المركز أن لمصر مصلحة أكيده فى السلام . ومصلحة أكيدة فى السوق الشرق اوسطية على اساس عادل وكفء ليست فيه هيمنة لطرف على حساب الآخرين لذا يتعين علينا الدعوة الى ان ينطوى برنامج النظام الشرق أوسطى الجديد على مراحل زمنيه تتناظر مع مراحل بناء الحكم الذاتى للفلسطينيين وتحقيق تقدم لصالح الأمن والحقوق العربية على الجبهات الاخرى والا يدخل هذا البرنامج حيز الكلام إلابقام الدولة الفلسطينية وترتيبات اقتصاد وامن متكافئة لجميع الاطراف .

كما يطالب د . رضا بضرورة الاسراع بعمليات اعاد الهيكلة لمؤسساتنا الاقتصادية العامة والخاصة لكى تكون جاهزة للتعامل من موقف غير ضعيف فى السوق الجديد .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٤-٢ ١٩٩٤

مصر

بين السوق العربية والشرق أوسطية

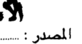
٥

د. محمود وهبة
رئيس جمعية رجال الأعمال بامريكا

حرفة الكتابة ليست مهنتي. وكنت قد عزمت ان اختم هذه السلسلة من المقالات بالمقال السابق. ولكني فجاة ترددت. تخوفت أن يعتبرني القارئ مثل مرشحي الكونجرس الأمريكي، فهم عادة يعدون ولكن لا يوفون. وكنت بدات مقالاتي بالقول بان اتفاقية السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل قد تتيح لمصر فرصة لانعاش اقتصادها، بل وزعمت ان السلام قد يمكن مصر من الخروج من وطاة اقتصاديات العالم الثالث. وعدا بضعة اقتراحات متناثرة، فلم اجب بوضوح بعد عن السؤال: وكيف يتحقق ذلك؟



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٤ اكتوبر ١٩٩٢

ومن هنا كان هذا المقال، وسأحاول أن أعرض الخطوط العامة لاستراتيجية مصرية للتعاون الإقليمي للاستفادة من السلام العادل الشامل بين العرب وإسرائيل.

وسندخل الآن فى أرض وعرة، أرض المستقبليات، وهى مزيج من الحقيقة والخيال فى رقعة طويلة من الزمان.

ولنبدأ باحدى الحقائق، وهى أن العرب يعيشون تحت وهم التخوف من الاقتصاد الإسرائيلى، ويتساوى فى ذلك المؤيد والمعارض للتعاون الاقتصادى مع اسرائيل. فالمعارض يتخوف من ان اسرائيل ستتحكم فى الاقتصاديات العربية بمهارتها أو قوة اقتصادها. أما المؤيد فيتخوف من المهارة والقوة الاقتصادية الإسرائيلية التى لابد من الاعتراف بها ثم التعاون معها وإلا فاته القطار.

والحقيقة غير ذلك، فقد تكون اسرائيل متفوقة على العالم العربى عسكريا، وان كان من حقنا أن نتذكر أن مصر كسبت المعركة العسكرية من اسرائيل عام ١٩٧٣، إلا أن هذا التفوق العسكرى لا يمتد ويشمل المجال الاقتصادى، وفى المعارك العسكرية يتطلب النصر «ميزة مطلقة»، أما النصر فى المجال الاقتصادى فيتطلب فقط «ميزة نسبية». وأعتقد أن السلام سيحقق للعرب ومصر بالذات الميزة النسبية فى مواجهة المنافسة الإسرائيلية، وان تطلب ذلك استراتيجية واضحة وذكية. وحتى لا يساء فهمى، فلا أقول ان الاقتصاد الإسرائيلى ضعيف أو سينهار، كعادة الإعلام العربى الذى يبرز فقط نقاط الضعف ويغفل عوامل القوة رغم وجودها. ولكن ما أقوله هو ان السلام مع استراتيجية تعاون عربية سيضمن للعرب ولمصر التفوق الاقتصادى على اسرائيل وان التخوف من الاقتصاد الإسرائيلى لا مبرر له ولعل بعض المؤشرات الاقتصادية تعطى بعض المصداقية للافتراض السابق، فعادة يذكر المراقبون العسكريون أن اسرائيل تعد من كبار قوى العالم العسكرية الخمس وتدعى اسرائيل انها ثالث قوة عسكرية فى العالم، وليكن ذلك كما يكون. إلا أنه من الناحية الاقتصادية فإن قسم المعلومات بالايكونوميست الانجليزية يضع حجم الاقتصاد الإسرائيلى فى المرتبة ٣٧ بين دول العالم عام ١٩٩٠.

وترتيب الايكونوميست مماثل، ان لم يطابق - لغيره من المصادر، واستخدمت هذه المصادر حجم الناتج المحلى الإجمالى مع عدة مؤشرات اقتصادية أخرى. فمثلا فإن الولايات المتحدة فى المرتبة الأولى وحجم ناتجها المحلى الإجمالى هو ٥٤٤٦ مليار دولار مقابل ٥١ مليار دولار لإسرائيل، وارجو ان يلاحظ القارئ الفرق المطلق للحجم بالإضافة إلى الترتيب. وكان ترتيب اسرائيل من حيث معدل النمو الاقتصادى فى الحقبة ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠ هو ٣٩ بين دول العالم. وكانت كوريا الجنوبية فى المرتبة الأولى بمعدل ١٠.١٪ سنويا مقابل ٣.٢٪ لإسرائيل. وتحتل اسرائيل المرتبة ٢٨ من حيث دخل الفرد السنوى بين دول العالم. وكانت سويسرا فى المرتبة الأولى بدخل ٣٢٦٩٠ دولارللفرد سنويا مقابل ١٠٩٧٠ للفرد الإسرائيلى.

وهذه المؤشرات تعنى أن الاقتصاد الإسرائيلى لا يرقى إلى مقدمة اقتصاديات العالم. وبمقارنته باقتصاديات دول الشرق الأوسط - أو البلدان العربية - فسنجد ان الاقتصاد



الإسـرائيلى لا يحـتل المقـدمـة فى الإقليم أيضا، ومازلنا نستخدم أرقام عام ١٩٩٠، وان جاز أن ننبه القارئ إلى أن اختلاف الأرقام التى أذكرها يرجع إلى اختـلاف المصـادر والطريقة المحـاسـبيـة وأسـعـار العملة أو مـعـدلات التضـخم، فـضـلا عن مدى دقة أو عدم دقة الجهات الحكومية فى احصـائياتهـا. ويحسن أن نأخذ هذه الأرقام كمؤشر فقط. وترتيب الناتج المحلى الإجمالى لبلاد الشرق الأوسط كالآتى: ١ ـ ايران ١٣٩ مليار دولار ٢ ـ السعودية ٩٢ مليـار دولار ٢ ـ مكرر ـ تركـيـا ٩٢ مليـار دولار ٣ ـ العــراق ٥٥ مليــار دولار ٤ ـ الجزائر ٥٢ مليار دولار ٥ ـ اسرائيل ٥١ مليار دولار ٦ ـ السودان ٣٩ مليار دولار ٧ ـ الامارات العربية ٣٢ مليار دولار ٨ ـ مصر ٣١ مليار دولار ٩ ـ ليبيا ٢٩ مليار دولار ١٠ ـ الكويت ٢٤ مليـار دولار ١١ ـ المغرب ٢٤ مليـار دولار ١٢ ـ سـوريا ١٢ مليـار دولار ١٢ مكرر ـ تونس ١٢ مليـار دولار ١٣ ـ اليـمن ٩ مليـارات دولار ١٤ ـ عـمـان ٨ مليـارات دولار ١٥ ـ قطر ٧ مليـارات دولار ١٥ مكرر ـ البـحـرين ٧ مليـارات دولار ١٦ ـ الأردن ٤ مليـارات دولار ١٧ ـ غـزة والضـفـة الغـربيـة ٢.٩ مليـار دولار ١٨ ـ لبنان ٢ مليـار دولار. (يلاحظ أن هذه الأرقام قبل حرب الخليج وفى غضون الحرب الأهلية بلبنان). وعادة يزيد مجموع الناتج المحلى الإجمالى لدول الجامعة العربية على أربعة أضعاف الناتج المحلى الإسـرائيلي، فلقـد كـان أكـثـر من ٢٠٠.٤٢ مليـار دولار عـام ١٩٩٠ أيضـا. أمـا من حـيث دخل الفـرد السنوى فـإنه فى الامارات العربية وصل إلى ١٩٨٥٠ دولارا للفرد، وقطر ١٥٨٠٠ دولار للفرد، والكويت ١١٢٤٠ دولارا للفــرد، وكلهــا تسـبق اسرائيل، أما معدل النمو الاقتصادى فى الحـقـبـة ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠ فكان ٨.٨٪ بعـمـان، ٥.٥٪ بتـركـيـا، ٤.٧٪ بمصـر، ٤.٣٪ بالمغـرب، ٣.٢٪ بتـونس، وكلهـا معدلات أعلى من اسرائيل. وحـتى الناتج الصناعى المحلى الإجمالى فكان ٣٦ مليار دولار بالسعودية و٢٥ مليار دولار لتركيا، وكلتاهما تسبق اسرائيل التى تساوت مع ايران بمبلغ ٢٣ مليار دولار (بلغ المبلغ فى امــريكا ١٤٩٥ مليــار دولار). وحـتـى بالقياس إلى مبيعات الشركات العالمية فإن هناك أكثر من ٢٠ شركة تزيد مبيعـاتها على الدخل القومى الإسرائيلى، وكبرى شـركـات العـالم وهى جنرال مـوتورز الأمريكية بلغ حجم مبيعاتها ١٢٥ مليار دولار فى نفس العام.

ومن حق القـارئ المتـخـصـص أن يعترض، أن قوة الاقتصاد لا تقاس فقط بالكم بل بالكيف أيضـا. ومن ذلك هيكل الاقتصاد، وحيويته واتجاهاته المستقبلية. ولكن هذا المعـيـار أيضـا ليس لصـالح اسرائيل فى المستقبل وفى ظل السلام، لان السـلام أكثر خطورة على الاقتصاد الإسـرائيلى من الحـرب، فـالاقـتـصـاد الإسـرائيلى وليد الحـروب ونما بنمـوها والعكس صـحـيح بالنسـبـة إلى العـالم العربى. وسـيواجه مستقبل الاقتصاد الإسـرائيلى فى ظل السـلام عدة عقبات ستؤدى إلى إضعافه، وأمثلة ذلك:

١ ـ انخـفـاض قـدرة الاقـتـصـاد الإسرائيلى على الاعتماد على العالم ـ كما ذكرنا فى مقال سابق ـ وخاصة أمريكا وأوروبا، ومن ذلك المعاملة «الخاصة» التى تتـمـتع بهـا اسـرائيل والمعـونات والمنح والتعويضات. فمثلا بلغت المعونة الأمريكية لإسرائيل بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٩٠ مايزيد على ٧٧ مليـار دولار. ولقـد اسـتـغلت اسرائيل تهديد الحرب ـ حقـا أو ظلمـا ـ للحفاظ على هذه المعاملة الخاصة، فمثلا فى حرب الخليج أودع أصدقاء اسرائيل من الخارج بالبنوك الإسرائيلية مايزيد على ١.٩ مليار دولار، وازداد هذا المبلغ كلما ازداد خطرالحرب على اسـرائيل بعكس المتـــوقع من حـــروب رأس المال فى حالةالخطر.

٢ ـ تقـوم الصناعـة الإسـرائيليـة على صناعات الأسلحة والذخيرة. وتقدر إحدى الإحصائيات بأن أكثر من ٤٠٪ من القوى العـاملة الإسـرائيليـة تعـمل فى مـجـال الصناعـات الحـربيـة. وإذا حل السـلام بالمنطقة فإن هذه الصناعات ستنتكس بما يعنيه ذلك من آثار عكسية على الاقتصاد الإسـرائيلى خـاصـة قطاع التكنولوجـيـا العليا الذى تعول عليه اسرائيل امالا كبارا.

٣ ـ إن استراتيجية التنمية الاقتصادية الإسرائيلية يعتمد على تشجيع الصادرات بدلا من إحلال الواردات ولذلك فهى دائمة



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٢٤ أكتوبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البحث عن أسواق لصادراتها، وستحرص على اختراق السوق العربية لكى تنجح هذه الاستراتيجية. ولكن من أهم صادرات اسرائيل هى الأسلحة والذخائر، وهذه تواجهها منافسة عالمية حامية لانخفاض الطلب، فرغم اعتراضات الولايات المتحدة - هذا الشهر - قامت اسرائيل ببيع معدات عسكرية أمريكية الصنع أو معدلة الصنع فى اسرائيل إلى الصين بعشرات المليارات من الدولارات، وغالبا فإن الاحتكارات العالمية هى التى ستفوز بنصيب الأسد من هذه التجارة على حساب دول مثل اسرائيل.

٤ - فى ظل السلام ستصبح اسرائيل مثل بقية دول المنطقة وتعتمد على التعاون الإقليمى ومواردها الذاتية. ويعوق ذلك ان الموارد الطبيعية الإسرائيلية محدودة، فرقعة ارضها لا تزيد على ١ إلى ٤٨ من حجم الأرض المصرية، وحجم سوقها محدود بصغر عدد سكانها، والمياه فيها نادرة والأمطار شحيحة لدرجة الخطورة، ومصادر طاقاتها شبه معدومة، ومنافذها البرية مغلقة، ومنافذها البحرية مستخدمة، والصحراء تكاد تبتلعها، وميزتها النسبية هى التكنولوجيا المتطورة التى تواجه منافسة دولية حادة. خاصة انه فى حالة الحرب الذى اعتمدت اسرائيل على أمريكا وأوروبا اقتصاديا. وفى حالة السلام ستعتمد على مهارة أهلها المعروفة والتعاون الإقليمى مع جيرانها، ومن هنا يمكن لمصر أن تستفيد وان ينتعش اقتصادها كما افترضنا فى المقدمة.

وكيف يكون ذلك؟

ذكرنا فى المقال السابق عدة برامج ومشروعات لامكانية التعاون الإقليمى، وذكرت الصحف العربية والعالمية عدة مشروعات أخرى عديدة. ورغم أن التقييم النهائى لهذه المشروعات هو بالضرورة تقييم فنى من حيث درجة فائدته لمصر من عدمه، إلا اننى استسمح القارئ بأن أخرج عن هذا المنوال فى التفكير. وأرجو أن أتمكن من التفكير مع القارئ بصوت عال - كما يقول الأمريكان - وأبحث معه عن استراتيجية مصرية للتعاون الإقليمى.

ومفهوم الاستراتيجية هنا يعنى تحديد الهدف ثم وضع القواعد الفكرية التى تحكم اختيار البدائل لتحقيق هذا الهدف، والاستراتيجية بذلك تسبق السياسة أو البرنامج، فإن ذلك يشمل خطوات تنفيذية محددة ترتبط بتوقيت زمنى محدد. وما ينقص مصر الآن هو البحث عن استراتيجية للتعاون الإقليمى قبل الحكم على المشروعات والبرامج. وأرجو أن يكون واضحا اننا لسنا بصدد البحث عن استراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية فى مصر، فهذا موضوع أخر أكثر عمومية جدير بدراسة خاصة. فما هى الاستراتيجية المصرية المقترحة للتعاون الإقليمى؟ سنقسمها إلى شقين: الأول وهو الهدف والثانى وهو البدائل المختارة.

الشق الأول: الهدف. إن هدف التعاون الاقتصادى هو اقتصادى. ومن أوليات علم الاقتصاد - ومعذرة للمتخصص - أن التعاون بين الدول لابد وأن يؤدى إلى رخاء المشاركين فردا وجماعة. وإلا انتفى الغرض، ومعيار الرخاء هنا هو - بحد أدنى - انه إذا استفادت دولة (أ) فلا يكون ذلك على حساب دولة (ب). وتعود الفائدة إلى ما يسمى «بالميزة النسبية» [illegible] تؤدى إلى تخفيض تكلفة الإنتاج بالنسبة للدولة المقارنة، وبذلك يتحقق التخصص بين الدول على أساس أقل تكلفة للجميع، ولذا يتحقق الرخاء للمتعاونين فردا وجماعة.

وبتطبيق هذه الأوليات لعلم الاقتصاد على مصر فمن اللازم أن نحدد الميزة النسبية لمصر، وحيث اننا بصدد التعاون الإقليمى خاصة وليس التنمية الاقتصادية عامة، فإن ذلك سيأخذنا إلى الجغرافيا الاقتصادية لمصر، إذ اننا فى غمرة الشعارات السياسية نسينا الميزانية الاقتصادية وخاصة عندما تعلق الأمر بالتعاون أو الوحدة الاقتصادية بين العالم العربى، فرغم المحاولات العديدة لهذا التعاون - والمحمودة - إلا اننا قمنا بتسييس الاقتصاد وليس العكس، ونجحت فقط المحاولات التى أخذت الجغرافيا الاقتصادية فى الاعتبار. ولعل قراءة كتاب جمال حمدان عن «شخصية مصر» يفصح عما أقصده بأكثر براعة واسهاب.

فماذا تقول لنا جغرافية مصر الاقتصادية؟

كلنا يعرف مزايا مصر الطبيعية، فمصر هبة الموقع، فى المكان والزمان.. تقع بين ثلاث قارات - فى الوسط . عرضها على البحر الأبيض المتوسط وطولها على البحر الأحمر. وربطنا عرضها بطولها بقناة من صنع أيدينا . ويشقها النيل - بكرم مائه - من الجنوب إلى الشمال فى شكل نصفين، وزمنها فى عقرب الساعة الأربعة والعشرين - فى الوسط - إذ تكمل اليوم بين أمريكا واليابان، فمصر تستيقظ عندما تستعد اليابان للنوم، وقبل أن تستيقظ أمريكا.

أما مواردها فهى - حاليا - لا تتناسب مع موقعها، فهى نهر فى صحراء، وواد بين رمال، وسكان كثيرون عزل، وان لم يعتز بهم العالم، ومعادنها ومواردها مستنفدة، وتراثها من أهم مواردها، وبيروقراطيتها متوارثة، ومناخها موسمى - فى الوسط - شحيح الأمطار.

وفى تاريخ مصر عندما تتوازن مواردها مع موقعها فإنها تتبوأ عظمة ومجدا وعندما تنخفض مواردها عن موقعها فإنها تضعف، ولكنها - أبدا - لا تنحدر، ومواردها الآن أقل من موقعها، وحتى موقعها سلبته الحروب - واسرائيل بالذات - بعض عظمته. ولكن السلام سيعيد له مرة أخرى مجده، فالموقع فريد فى الإقليم، فلو كان موقع مصر - فى وسط - مدينة العالم، فإن موقع اسرائيل فى زقاق مسكوك. وعندما تستعيد مصر موقعها فإن استراتيجيتها للتعاون الإقليمى لابد أن تعتمد على إضافة موقعها إلى مواردها، وأكرر للتأكيد «إضافة موقع مصر إلى مواردها» يقترح أن تكون أساس استراتيجية مصر للتعاون الإقليمى، وقد يقول البعض ان هذا تنظير مترف، وهو كذلك فهو لا يتعامل مع هذا الآن، لكن الجديد يأتى مع التجريد، وأقصد أن أرجع إلى الأوليات، فإن الحال لا يدوم، وعلم الاقتصاد يوجه، والجغرافيا تؤشر، والتاريخ يعلم، والمستقبل يصنع بأيدينا.

الشق الثانى : اختيار البدائل للتعاون



المصدر : الأهــــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ اكتوبر ١٩٩٣

الاقتصادى والإقليمى: سنناقش ذلك فى عدة نقاط:

أولا : ان الرفاهية لمصر ستأتى من موارد خارج مواردها الحالية، من القارات الثلاث ومن التعاون الإقليمى نفسه، ولا اتوقع أن مصر ستستفيد كثيرا من موارد الاقتصاد الإسرائيلى الداخلى نفسه، بل العكس هو الصحيح، ولذا أوصى بالتريث فى التعاون المباشر داخل البلدين، ومع ذلك فإن التعاون الإقليمى الذى يمكن لمصر أن تضيف موقعها إلى مواردها له الأولوية، وإذا ساعدت أو ساهمت اسرائيل مثل بقية بلاد الإقليم لتحقيق الهدف المصرى، فإن الفائدة ستعم ولكن وضوح الرؤية واستمراريتها لابد وأن يكون المعيار حتى لا ننحرف عن أهدافنا ونخسر المعركة للآخرين.

ومصر لم تستغل موقعها - تاريخيا - فلقد تحولت مصر إلى نقطة عبور ومحصل للرسوم بدلا من مركز للتجارة العالمية وشريك بها، بل وركزنا تعاملنا مع التجارة العالمية فى منطقة قناة السويس وأهملنا - حتى سيناء، وهى جوهرة، وتركنا تجارة العالم تأتى إليها ولم نبادر بالذهاب إليها والبحث عنها، ولم نشارك كتجار أو ملاحين أو شركاء أو مستثمرين أو مصدرين أو موردين، ولا أعنى الصادرات والواردات المصرية فقط بل صادرات وواردات العالم، مع اننا تعلمنا فى أيام محمد على عندما امتلكنا الأسطول البحرى اننا نتفوق بالمشاركة، وحتى الخدمات الثانوية تركت لغيرنا من وساطة وسمسرة وتشهيلات وشحن وتفريغ واتصالات، إن الأمثلة عديدة لدول غيرنا نجحت فى المشاركة العالمية، فليبيريا تسجل معظم سفن العالم تحت اسمها وعلمها، والموانئ الحرة تحتكرها شرق أسيا، والبنوك والمصارف الحرة Off Shors هى مصدر دخل دول الكاريبيان، بل وعلمتنا البحرين أن الخدمات المالية والبنكية الإقليمية هى مورد للثروة لا ينضب.

والفرصة الآن متاحة، حتى ولو بدأنا ببداية متواضعة وباستثمارات محلية، وسيمكن التعاون الإقليمى ان توجه الاستثمارات العالمية لمصر لبناء البنية الأساسية وإنشاء الخدمات الثانوية العالمية حتى نصبح مركزا تجاريا للتجميع والتوزيع.

ثانيا : إن التعاون الإقليمى يلزم ان يتبع الواقع الجغرافى، وتاريخيا هناك محوران للتجارة العالمية خلال العالم العربى، المحور الشرقى عن طريق الشام - فالعراق - فالخليج العربى «الهلال الخصيب» والمحور الغربى عن طريق مصر - فعدن باليمن. وكان الشام هو دائما همزة الوصل بين المحورين حتى جاءت اسرائيل وقسمتهما قسرا وعنوة. وعمل الشام وحده رغم ان طريقه برى ومتعرج، وعمل محور مصر وحده مع ان طريقه بحرى ومستقيم. والآن فإن السلام سيربط بين المحورين من جديد ويفتح الشام ويمكن التعاون الإقليمى لتسهيل المواصلات والاتصالات بين المحورين وسيعود ذلك بالخير على شرق العرب ومغربه.

ثالثا : فى تقديرى ان اى تعاون اقليمى بين مصر وبقية بلاد المنطقة لابد وأن يبدأ بالمحور الغربى لحركة التجارة العالمية، فهذه دعوة للتعاون او التكامل بين مصر وعدن باليمن ، فمصر على فم البحر الأبيض المتوسط وعدن على فم البحر الأحمر، وكلاهما يمكن أن يكون منطقة جذب وارتكاز وأحث القارئ أن ينظر إلى الخريطة، ولقد ثبت نجاح هذا المحور على مر التاريخ، وان تم بالطبيعة وتلقائيا وما ندعو له هنا هو أن يتم كجزء من استراتيجية التعاون الإقليمى، وبين مصر وعدن يصبح هذا المحور كفك الفرس تشجع العالم - وترغمه - فى نفس الوقت على مشاركة المنطقة فى تجارته.

رابعا : إن موقع مصر المتميز لا ينحصر فى شرقها، فإن مصر كلها هى هبة الموقع بطولها وعرضها، وشمالها وجنوبها، فغرب مصر يربطها بالمغرب العربى وجنوب مصر يربطها بوادى النيل، كما يربطها شرقها بالشام والمحور الشرقى والمحور الغربى للتجارة. وهكذا تقع مصر فى مركز الالتقاء فالانتشار، فشرق العالم العربى الأسيوى يتصل بغربه عن طرق مصرية، وشرق وغرب العالم العربى يتصل بوادى النيل الافريقى عن طريق النهر العظيم. وحتى تستفيد مصر من هذا الحق الإلهى، فإن التعاون الإقليمى مطلوب للاستثمار لبناء البنية الأساسية لتسهيل كل هذه التحركات والانتقالات والاتصالات على ان يشمل ذلك مصر بجميعها شمالا وجنوبا وشرقا وغربا ووسطا.

خامسا : لقد نجحت اسرائيل فى تقسيم العالم العربى جغرافيا وقوميا، والآن هل تنجح اسرائيل فى توحيد العالم العربى اقتصاديا؟ إن ذلك يتوقف على العرب أنفسهم، والمحاولات العديدة للتعاون أو التكامل او حتى الوحدة العربية نجح بعضها وفشل معظمها بسبب الحروب مع اسرائيل او لأنها قامت على معايير سياسية ولم تأخذ الجغرافيا العربية فى الاعتبار وشمل ذلك السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤، ومحاولات التكامل الجزئى مثل تكامل وادى النيل، وتكامل المغرب العربى، وتكامل الجمهورية العربية المتحدة ومجلس التعاون لبلدان الخليج العربية، ومحاولات التكامل القطاعية مثل منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول «الاوابك» ومحاولات الاستثمار فى مشروعات عربية مشتركة. أما ما نجح من هذه المشروعات فيبدو انه بعض اشكال التعاون القطاعية مثل الأوابك أو المشروعات التكاملية الإقليمية مثل بلدان الخليج وبعض الاستثمارات - غير الحكومية - التى هدفت إلى الربح على أسس اقتصادية. ولا يعقل أن نبحث عن صيغة للتعاون الإقليمى أو الشرق اوسطى دون أن نحدد الدروس المستفادة من تجارب التعاون العربى، فإن السلام سيغير الخريطة الجغرافية والاقتصادية، ولحسن الحظ بدأت معظم الدول العربية التحول إلى نظام السوق الحرة بما يفصل بين السياسة والاقتصاد نسبيا، والمفروض أن يكون لدراسة التعاون العربى الأولوية قبل أن ننظر إلى التعاون الإقليمى المشترك.

سادسا : إن تجارة العالم الآن ليست سلعا وخدمات فقط بل إن السوق المالية "عالمية هى اكبر فى حجمها من التجارة البينية عشرات المرات، وحركة راس المال، او بالأدق رصد المال محاسبيا دون نقلها ماديا تتم الآن فى ثوان وعلى مدار أربع وعشرين ساعة فى اليوم، ويشترك فى ذلك الأفراد والبنوك وشركات التأمين وبيوت المال وصناديق الاستثمار والبورصات ويستخدمون العملة والأوراق المالية وعقود الشراء والبيع المستقبلية Future Market أو الاختيارية Option Market، وكذلك عقود التبادل السلعية الورقية - مثل البترول والذهب والقطن - فى السوق المستقبلية أو الاختيارية، ويتم هذا على مدار الأربع والعشرين ساعة. ومن هنا فإن موقع مصر من عقرب الساعة - الوسط - هو هبة الموقع، فعندما تنام اليابان فى اسيا وقبل أن تستيقظ امريكا الشمالية يبدأ اليوم فى مصر، وبالتالى تكمل مصر الأربع والعشرين ساعة الطلوبة لتجارة الأموال العالمية بين القارتين.

وإذا أعدت مصر البنية الأساسية لمثل هذا النوع من التجارة فإنها ستستطيع أن تجذب بعض هذا النشاط. والبنية الأساسية لمثل هذا المشروع لا تحتاج إلى استثمارات طائلة - لحسن الحظ - فهى إنشاء بورصات ومكاتب وشبكة مواصلات واتصالات، وقد يدعم التعاون الإقليمى المبادرة المصرية فى هذا المجال، خاصة وان البورصة المصرية كانت خامس بورصات العالم.

سابعا : إن حركة المعاملات العالمية لا تشمل فقط السلع والأموال، ولكن تشمل كذلك السياحة. وأقترح أن نستفيد من نظام «الكارتل» العالمى الذى يطبق بنجاح فى منظمة مثل «الأوبك» و «الأوابك» للبترول ويخلق تحالفا له شكل الاحتكار، وان ننشئ «كارتل» أو منظمة للسياحة الإقليمية تشترك فيها الدول التى تجذب السياح لرسم استراتيجية لجذب السياح والتنافس مع المناطق السياحية العالمية الأخرى، والاستثمار فى البنية الأساسية والثانوية والتنسيق بين أعضاء الإقليم لتنشيط هذا المجال والدفاع عن مصالحهم كأى كارتل أو محتكر اقتصادى.

إن التفاؤل وليد السلام والتنفيذ وليد المبادرة، وكما قال خال محمد خالد: من هنا نبدأ.

حول السلام فى الشرق الأوسط

بقلم : اسامة خالد



السلام خيار معظم شعوب ودول ما يعرف بمنطقة الشرق الأوسط .. فلم يعد هناك من يعول على الحرب وسيلة لحسم الصراعات أو حل الخلافات .

ويبدو أن هذا ـ أعتبره البعض امرا طيبا او غير طيب ـ أحد النتائج المباشرة لانهيار المعسكر الاشتراكى وانفراد الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة بالسيطرة على مصادر القوة العالمية .

لم يعد اذن بالامكان ان تشن حروب لا يرغب الغرب فيها .. والاتجاه نحو حل المشكلات الدولية سلما هو الاتجاه العالمى المقرر الآن ، تماما مثلما أن دمقرطة المجتمعات الدولية هو الاتجاه المقرر ، بدليل ما نراه من تحول معظم المجتمعات الشمولية الى الديمقراطية فى بلدان العالم التى تعرف بـ « الجنوب » .

ويبدو ان السنين الطويلة من الحروب والمقاطعة اقنعت الاطراف المتصارعة بعقم الحلول المسلحة .. فالتوسع واحتلال المزيد من الأراضى لم يحقق لاسرائيل الأمن الذى تمنته ، بدليل انها تضحى بالاراضى الآن من أجل المعاملات الاقتصادية !.

حتى الأرض فى عالم اليوم لم تعد تمثل المميزات الاستراتيجية الاقتصادية أولا العسكرية التى كانت لها بالماضى .. فلا امريكا أو اوربا المتحدة على اتساع مساحتيهما بالند الاقتصادى لدولة مثل اليابان .. وقد اصبح ثابتا أن الاقتصاد القوى يأتى قبل اتساع المساحة أو عدد السكان .. فالاقتصاد القوى السليم حفظ اليابان ، بينما ضيع التخبط والضعف الاقتصاديان الاتحاد السوفيتى رغم مساحته الهائلة وكثرة عدد سكانه .

• • •

فى عالم اليوم حيث يحتل الاقتصاد المكانة الأولى ويصبح المعامل الأول او مركز الصراعات او التحالفات الأول ، لا تقاس القوة بالمساحة او بالنقاء العرقى أو القومى او بالتميز السياسى او الالتزام العقائدى .. فالمجموعة الاقتصادية الأوربية تضم كلا من المانيا المتحدة وفرنسا على ما كان بينهما من عداوة تاريخية قومية واقتصادية وسياسية طبعت التاريخ الأوربى الحديث .

ومجموعة كمجموعة التسع الاسيوية تضم كلا من الصين وتايوان بالرغم من أن الصين تعتبر تايوان جزءا محتلا وكانت تعتبر اعادته الى الوطن الأم من أقدس الواجبات . وأمريكا على عظمتها تلجأ الى دول فى امريكا اللاتينية التحقيق التكامل الاقتصادى ومعهم كندا .. واليابان تدخل فى معاملات اقتصادية مع العدو التقليدى روسيا .. وهكذا !!.

لقد انهار العالم القديم بقيمه وثوابته ليفسح المجال لعالم جديد يتشكل ويتخلق على نحو جديد نتيجة التطورات العلمية الدرامية ومن اهمها وسائل المواصلات والاتصالات التى توحد العالم شيئا فشيئا عبر الحواجز العرقية والقومية والتى تمثل البنية التحتية لثقافة عالمية .

وبحسابات واقعية يمكن للاسرائيليين أن يخلصوا الى ان السلام افضل لهم اذا ما ادركوا المتغيرات الدولية وتوصلوا الى فهم أن التوسع العسكرى لم يعد يحقق أى ميزة ، بل على العكس يخلق المزيد من الاعداء والاعباء الاقتصادية والادارية .. وانه فى عالم تتجه فيه الدول الى التكامل الاقتصادى لن يكون لاسرائيل دور أو نفوذ عالمى ما لم تسع الى الانخراط وبشكل طبيعى فى اقتصاديات المنطقة التي توجد بها .. وان تفوقها الصناعى فى مجال انتاج الأسلحة المشتركة مع الدول الكبرى كأمريكا ومن قبلها فرنسا أو غيرهما من البلاد ، هذا التفوق الذى كلفها ويكلفها غاليا يمكن توفيره واستبداله بعلاقات سلمية اضافة الى ضمانات دولية فى اطار روح عالمية ترفض الحرب .

وهى لا شك تعلم ان سلاحها النووى لا يمكنها استخدامه فى المنطقة ضد جيرانها دون ان يلحق بها الدمار هى الأخرى ـ اطلقت عليه اسم « الخيار شمشون » ـ أما باقى صناعاتها المدنية فتبقى فى الحاضنة

ما تبقى علاقاتها بجيرانها على ما هى عليه من عداء ، ولا يمكن لها أن تتطور الا من خلال التكامل السلمى مع جيرانها .

باختصار اذا ما ادركت اسرائيل ان ما حفظها حتى الآن كان تكتل الغرب وراءها على أساس انها وجدت لتبقى ، لا سلاحها ولا قوة اقتصادها ، فانها تكون مهيئة لادراك فوائد السلام وقادرة على انشاء علاقات طبيعية مع جيرانها فى المنطقة .

• • •

وينطبق الأمر نفسه على الدول العربية وان كان للدول العربية ميزة لا تملكها اسرائيل وهى انها قادرة على التكامل فيما بينها بالرغم من ان خلافاتها عطلت دوما تحقيق ذلك ، لدى الدول العربية رءوس الأموال واليد العاملة وصناعات متطورة حققت تقدما بعكس الحال فى اسرائيل .

واذا ارادت اسرائيل ان تتحدث عن مميزات اقتصادها ، فهى لا تتحدث الا عن الخبرة التقنية العالية وصلاتها المالية الممتازة وبعض الصناعات التى تمولها الدول الغربية والتى نشأت فى حضن صناعة السلاح باعتبارها من مكوناته .. ان هذه الخبرات والصلات ضرورية ولها قيمتها وكذا بعض الصناعات الالكترونية المتطورة (تكنولوجيا الحاسبات - والأشعة والليزر والالياف البصرية) التى لا تقوم الصناعة المتقدمة الا بها ..

ولا تملك اسرائيل رءوس الأموال التى تتطلبها المشروعات الاستثمارية الكبيرة أو اليد العاملة او حتى سابقة اعمال صناعية جدية اذا جاز هذا التعبير .

• • •

السلام العادل اذن هو المدخل الوحيد لتحقيق تجمع اقتصادى اقليمى بمكنته تحقيق طموحات شعوب ودول المنطقة فى عالم يتحول بسرعة الى تكتلات اقتصادية عملاقة تعد على اصابع اليد .

ويقع العبء الأكبر فى تحقيق السلام على اسرائيل فى المقام الأول ، اذ انه اذا كان من الصعب تصور سلام دون علاقات طبيعية كما يقول الاسرائيليون ، فالأكثر صعوبة ان تكون هناك علاقات طبيعية مع استمرار حالة الحرب بين اسرائيل ودول عربية كسوريا ولبنان مثلا .

ولا اعتقد أن فى اسرائيل من يصدق أن بوسع الشعوب العربية فى مصر او فلسطين أن تقيم علاقات طبيعية معها مع استمرار احتلالها للاراضى العربية محل المفاوضات الحالية فى الضفة والجولان .

والعلاقات الطبيعية لا تتم بالقوة او الخديعة ، ولذا فلا مناص من أن تثبت الأطراف حسن النية وان تعمل على ازالة ما ترسب فى النفوس من عداوات واثارات اذا كانت حادة فى اقامة علاقات طبيعية ، وفى هذا الاطار ربما يمثل انسحاب اسرائيلى مبكر من غزة واريحا علامة على حسن النية ، كما يمثل تحقيق اتفاق سريع مع سوريا أنهاء للجزء الأكبر والأصعب من المشكلة .

كذلك فان تصريحات المسئولين الاسرائيليين المتشددة لا تساعد على حل المشاكل المعلقة أو تخلق الظروف الطبيعية لعلاقات طيبة بين الشعوب العربية والشعب الاسرائيلى من جهة ، وبين الدول العربية ودولة اسرائيل من الجهة الأخرى .

ان هذه التصريحات التى يقصد بها التأثير على المفاوضات تؤثر فى الحقيقة على المواطن العربى العادى اذ يصدقها ، ومن ثم تمثل عائقا فى وجه هذه العلاقات وارهابا للعناصر المعتدلة ، ومن ثم فهى لا تساعد اطلاقا على عمل علاقات طبيعية أو حل المشكلة .

• • •

ان إجراءات بناء الثقة لا تقع على عاتق العرب وحدهم أو على عاتق الحكومات العربية وحدها ، بل تقع على عاتق اسرائيل فى المحل الأول باعتبارها الطرف الذى يحتل الأراضى العربية الآن .

واذا كنا نختلف مع بعض العناصر المتشنجة التى يصيبها الرعب ويأخذها الهلع عندما يرد اسم اسرائيل والتى تبالغ عادة فى قوتها (أى اسرائيل) وقدرة اقتصادها ونفوذها العالمى .. الخ .. فنحن ايضا لابد من ان نختلف مع بعض الممارسات الاسرائيلية التى تضع العوائق فى سبيل السلام الحقيقى واقامة علاقات طبيعية بين شعوب ودول المنطقة .

رأى

هايدبارك



يشرف عليها **رجب البنا**

اذا كانت بريطانيا تفخر
بحديقة هايد بارك حيث
يستطيع كل انسان ان
يقول مايشاء وتعتبرها
دليلا على الديمقراطية
وحرية الكلمة فان من حق
مصر ايضا ان تفخر
بازدهار الحرية فيها بغير
قيود وكدليل على ذلك
نلتقى اسبوعيا وشعارنا
صراع الافكار هو القوة
الدافعة لتقدم بلدنا

السوق الشرقية .. من يستفيد ومن يخسر منها ؟





المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ أكتوبر ١٩٩٣

من يستفيد من السوق الشرق الاوسطية ومن يخسر ؟
وماهي التصورات الاسرائيلية والفلسطينية للتعاون والتنمية .. ؟
بصورة اخرى كيف يفكر الاسرائيليون والفلسطينيون في مستقبل المنطقة اقتصاديا ..

هذه الاسئلة التي تطرحها « هايدبارك » هي احد محاور الندوة التي نظمها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجيةبالاهرام وشارك فيها مجموعة من الخبراء والمفكرين والباحثين .. وكان موضوع الندوة شاملا للجوانب المختلفة للاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي سياسيا واقتصاديا وامنيا ..

وقد راينا ان نشرك معنا قارىء « هايد بارك » بنشر الجزء الاول من دراسة طويلة للدكتور طه عبدالعليم ودراسة اخرى للدكتور عبدالمنعم سعيد ..

وفي الاسبوع القادم باذن الله نستكمل .. وهايدبارك مفتوحة امام كل فكر في هذا الموضوع المصيرى

التصورات الاسرائيلية والفلسطينية للتعاون والتنمية

والدكتور طه عبدالعليم الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ورئيس الوحدة الاقتصادية يطرح في هذا الجزء من دراسته التصورات لمستقبل التعاون كما يراها الفلسطينيون والاسرائيليون .. وللدراسة بقية

٢ ـ ١ . اتعددت التصريحات الرسمية والدراسات المنشورة والتصورات المطروحة قبل وبعد توقيع الاتفاقية الفلسطينية الاسرائيلية بصدد التعاون الاقتصادى في الشرق الأوسط . سواء من قبل الاسرائيليين او الفلسطينيين . وفي هذه التصريحات والدراسات والتصورات ، تتجدد مطالب قديمة حرية بالتروى مثل الدعوة الى انهاء فورى وشامل للمقاطعة العربية لاسرائيل والتسليم العربى بتقديم جائزة السلام لاسرائيل مقابل وعد غامض بانهاء احتلالها للأراضى العربية . وتطرح افكار جديدة بالتخيل مثل اعلاء مكانة ودور اقتصادات الشرق الأوسط في ظل السلام على الخريطة الاقتصادية العالمية على صورة النمور الصناعية الاسيوية ، وان وجب التنبه لطموح اسرائيل لان تصبح سنغافورة الشرق الأوسط . ويبدو زمام القيادة في طرح التصورات حول اقتصاديات السلام والتعاون الاقتصادى الاقليمي بالشرق الأوسط بيد اسرائيل ، بينما تبدو الاطراف العربية باستثناء فلسطين ـ ضحايا فقدان الاتجاه ، واللا ادارية ، والمفاجاة ، او خوف من الحرمان من الثمار الاقتصادية للسلام ، او اسرى مرارات حرب الخليج الثانية .

ويتسم باهمية خاصة ايجاز التصورات الاسرائيلية والفلسطينية ، سواء بغرض التعرف على خيارات ومشروعات التعاون الاقتصادى الاقليمي الذى يركز عليه الاسرائيليون او بهدف التعرف على رؤى وافاق التنمية الاقتصادية الفلسطينية التي يركز عليها الفلسطينيون ، وخاصة عقب توقيع اتفاقية غزة ـ اريحا . لكن هذا لايعنى تجاهل تحديد نقاط توافق او تعارض او حتى تمايز هذه التصورات والدراسات مع تصورات وقراءات الاطراف العربية الاخرى .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

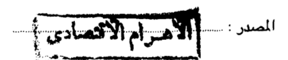
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ / ٢ / ١٩٩٣

٢ ـ ٢ . لقد كانت لاسرائيل المبادرة دوما فى طرح التصورات حول افاق اقتصادات السلام سواء من منظور التنمية الاقتصادية او التعاون الاقليمى فى الشرق الأوسط . ودون انتقاص من اهمية مناقشة المخاوف ـ الحقيقية او المصطنعة ـ من الهيمنة الاقتصادية الاسرائيلية ، وتصفية القضية الفلسطينية ، نرى انه قد ان الاوان للقراءة الموضوعية ، والنقدية ، للتصورات والمشروعات الاسرائيلية بغية تقدير الفرص والمخاطر ومن منظور المصالح العربية ، عامة ، والفلسطينية ، خاصة . وفى هذا السياق ، نرى ـ على سبيل المثال ـ اهمية الافكار التى طرحها البروفيسور الاسرائيلى حاييم بن شاهار فى مؤتمر عقد بجامعة تل ابيب فى منتصف الثمانينات ، وشارك فيه ساسة وصانعو قرار ، واكاديميون ورجال اعمال ، ناقش الفرص والمخاطر ، والمنافع والتكاليف التى يقدمها ويتضمنها السلام العربى ـ الاسرائيلى من منظور اقتصادى .

وتتلخص هذه الافكار فى ان القضايا الاقتصادية يتوقع ان تلعب دورا هاما فى بناء السلام رغم عدم مركزيتها فى تاريخ الصراع بين اسرائيل والعرب . ذلك ان العوامل الاقتصادية ، مثل نقص المياه ، قد تولد صراعا وتمثل عقبة امام العلاقات السياسية السلمية . وقد تعوض المكاسب الاقتصادية عن التنازلات السياسية . وقد تبقى اتفاقية السلام « مجرد ورقة » حتى يرسخها نظام للعلاقات الاقتصادية بين اطرافها يخلق مصالح دائمة فى السلام . وتتوقع الدراسة ان يزيد الناتج القومي الاجمالى لاسرائيل بنحو ٢٢ ٪ خلال عشر سنوات من السلام بالمقارنة مع تقديرات النمو مع استمرار الأوضاع القائمة (آنذاك) ، وبنفس النسبة تقدر الزيادة فى مستوى المعيشة والاستهلاك الفردى ومعدل الاستثمار . ويرجع هذا النمو المتوقع الى خفض الانفاق العسكرى وتحرير موارد أكثر للاستثمار والنمو ، وتحرير جانب هام من قوة العمل الموظفة بواسطة المؤسسة العسكرية ، وجذب الاستثمار الاجنبى بما يخفض تكلفة راس المال ، وتوسع التجارة الاقليمية بما يرفع الكفاءة الاقتصادية ويوسع فرص العمل والنمو ، واقامة مشروعات تطوير البنية الاساسية وغيرها . ويلفت انتباهنا فى هذه الدراسة تاكيدها على ضرورة تخطيط العلاقات الاقتصادية بحيث تحقق النتائج المنشودة وتتجنب العواقب غير المرغوب فيها ، وذلك بمراعاة اعتبارات اهمها : التوزيع المتساوى للمنافع الاقتصادية بين الاطراف ، وتحقيق مستوى هام من المنفعة يبرر التعاون ، وعدم خلق تبعية فى اتجاه واحد فى مجالات المصالح الحيوية ، واختيار مجالات التعاون من بين تلك التى تسبب الحد الادنى من الانقسام بين الاطراف كان تحقق نفعا لطرف على حساب اخر ، وعدم تجاهل الجانب النفسى بتجنب الدعاوى التى تمس « الكرامة » مثل تفوق العقل brain الاسرائيلى ، وقوة العضلات brawn العربية ، وعدم التوصية بالمشروعات التى تستجيب للمعيار الاقتصادى وحده . وبايجاز ، تنطلق الدراسة ، وخاصة فى ضوء الخبرة الاوروبية ، من ان السلام النهائى بين الامم يرتكز الى شبكة واسعة من العلاقات التى تمثل الاقتصادية منها الركيزة الملموسة والاهم . بيد ان الدراسة ذاتها تحفل بمقترحات لمشروعات تراعى بالدرجة الاولى مصالح اسرائيل مثل الدعوة الى امداد اسرائيل بمياه النيل « الرخيصة » ، واقامة خط للغاز الطبيعي من دلتا النيل لتغذية المشروعات الصناعية فى جنوب اسرائيل ، واعادة تشغيل خط البترول السعودى الى حيفا بدلا من صيدا ، ومقايضة منتجات الصناعات الاحداث الاسرائيلية بالمصنوعات التقليدية المصرية ، .. الخ ونرصد ، ان الطموح الاسرائيلى قد تعاظم بعد توقيع اتفاقية غزة ـ اريحا وفى ظل التطورات الاقليمية والعالمية العاصفة والمتلاحقة . وهكذا ، مثلا ، يؤكد دان جيلرمان رئيس غرفة التجارة الاسرائيلية انه « فى اطار السلام يمكن لاسرائيل ان تصبح سنغافورة الشرق الاوسط . ويمكن ان تصبح قاعدة تهتم الشركات متعددة الجنسية والشركات الدولية باقامة قواعد بها . ويتصور رجال الاعمال ان تصبح اسرائيل جسرا للتجارة من العالم العربى وشركائه التجاريين الرئيسيين ، وان تصبح اسرائيل مركزا ماليا فى الشرق الاوسط

وربما يتلخص منطق اسرائيل فى المكاسب البعيدة والقريبة التى تتوقعها والتى تتراوح بين « ان اسرائيل لاتريد ان تكسب بضعة كيلو مترات وتخسر فى المقابل اسواقا عربية تقدر بنحو ٢٠٠ مليار دولار » وفقا لتصريح منسوب لاحد المفكرين الاقتصاديين بحزب العمل ، وحتى الاستفادة من المساعدات الدولية الى ...





الضفه وغزة وفقا لوزير مالية اسرائيل اضف الى هذا ماينسب الى شيمون بيريز من اعلان بان اعباء التسلح اشد خطرا على اقتصاد اسرائيل من هجوم عسكرى ، وتطلع الى برنامج مارشال لبناء شرق اوسط جديد بتمويل ذاتي من

المنطقة ، ومطالبة بانشاء سوق مشتركة في الشرق الاوسط ، والسير على درب النمور الاسيوية السبعة والسوق الاوروبية المشتركة واتفاق التجارة الحرة لامريكا الشمالية ، فهؤلاء هم غرماؤنا ،

٢ - ٣ وقد انهت دائرة الشئون الاقتصادية والتخطيط بمنظمة التحرير الفلسطينية وضع « البرنامج الانمائي الفلسطيني ١٩٩٤ - ٢٠٠٠ ، الذى بدا العمل فيه منذ منتصف ١٩٩١ وشارك في اعداده اكثر من تسعين باحث من داخل وخارج الاراضى الفلسطينية المحتلة . ويعد البرنامج اول خطة انمائية فلسطينية تضع الاستراتيجيات والاسس ، والبرامج التفصيلية ، لخلق المقومات الاقتصادية لدولة فلسطينية مستقلة واوضح يوسف صايغ - منسق عام البرنامج - ان البرنامج باكمله ينطلق من ساعة تحقيق حكم ذاتي يسمح للشعب الفلسطيني بممارسة حق اتخاذ القرار الاقتصادى . ويحدد البرنامج مرحلتين للتنفيذ :

الأولى : لعامى ١٩٩٤ و١٩٩٥ لتاهيل اقتصاد الاراضى المحتله ، بتصحيح التشوهات وتوسيع الاختناقات التي تعوق تنفيذ البرنامج ، وتنشيط القطاعات القادرة على توفير النقد الاجنبى مثل السياحة ، وتضييق الفجوة التنموية بين الضفة الغربية وقطاع غزة . والثانية : للاعوام ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ وتركز على مجالات الانشاء ، وتعزيز وتنويع اداء الاقتصاد ، وتكثيف التدريب في الادارة المحلية وكافة المهارات خاصة في مجالات العلم والتكنولوجيا التى لا تحتاج الى استثمارات كبيرة ، فضلا عن تطوير الخبرة الفلسطينية المهاجرة والمصدرة باعتبارها اهم قطاعات توفير النقد الاجنبي ، وبناء ١٨٥ الف وحدة سكنية لاستيعاب نحو ٧٥٠ الف نازح فلسطيني في اعقاب حرب ١٩٦٧ .

وتقدر استثمارات « البرنامج الانمائى الفلسطيني » بنحو ١١,٦٤٨ مليار دولار ، منها ٢,٥ مليار دولار مصروفات تشغيل ريثما يستطيع الاقتصاد الفلسطيني تدريجيا توليد موارد مالية . وتشير التقديرات الفلسطينية الى انه بمقدور الاقتصاد الفلسطيني توليد مدخرات وطنية قدرها ٣,٣ مليار دولار ، ويمثل المبلغ الباقى ، من رقم الاستثمارات الخطة ، فجوة تمويلية يتوجب تغطيتها بالمساعدات الخارجية وتحويلات الاثرياء الفلسطينيين في الخارج والقروض من مؤسسات الاقراض ، الى جانب التعويضات المطلوبة من اسرائيل .

ومن المنظور الاستراتيجى يتطلع « البرنامج الانمائى الفلسطيني » الى بناء الاقتصاد الفلسطيني على صورة اقتصاديات دول اسيا الصغيرة الديناميكية مثل سنغافورة وهونج كونج ، وذلك بالاعتماد على دور القطاع الخاص وفي اطار اقتصاديات السوق الحرة . ويضع البرنامج في مقدمة اهدافه تطوير علاقات اقتصادية مميزة مع الاردن بدءا من المرحلة الاولى لبناء الاقتصاد الفلسطيني ، ويوصى باستخدام الدينار الاردني كعملة رسمية للفلسطينيين وايجاد صيغة للتعاون والتنسيق الفلسطيني الأردني في مجال السياسات النقدية والمالية . وبوجه عام ، كما يؤكد يوسف صايغ منسق عام البرنامج الانمائى الفلسطيني ، فان البرنامج يوصى بتكثيف التعاون مع الاردن في كل المجالات الاقتصادية ضمن صيغ مؤسسية ستقوم السلطات الفلسطينية بتحديدها .

بيد أن الاهم هو استمرار وربما تعميق الروابط الاقتصادية الفلسطينية الاسرائيلية . ويستند هذا الى ضرورات عملية يسلم بها حتى المعارضون لهذا التعاون الاقليمي . وهكذا ، مثلا ، فان ورقة اعدها مجموعة من الخبراء الاقتصاديين الفلسطينيين فى الملتقى الفكرى العربي بالقدس ، تعترف بان شعار الفصل الفورى للاقتصاد الفلسطيني عن الاقتصاد الاسرائيلي شعار غير واقعي ، حيث قطعت اسرائيل شوطا في ربط الاقتصاد الفلسطيني في جزء كبير منه بالاقتصاد الاسرائيلى ، كما ان التشريعات الاقتصادية الفلسطينية مازالت تشكو نقصا بحاجة الى تعويضه وقد يكفي ان نشير الى انه قبل العزل التام للاراضى المحتلة اعتبارا من ابريل [illegible] طبقا للتقديرات الاسرائيلية ، فقد عمل في اسرائيل في عام ١٩٩٢ نحو ٣٦ ٪ من عمال الضفه الغربية و٣٨ ٪ من عمال غزة ، غطت دخولهم بين ٣٠ - ٤٠ ٪ من الدخل القومي لقطاع غزة و٢٠ ٪ من الدخل القومي للضفة الغربية وتقدر الورقة الفلسطينية ، المعارضة للارتباط



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٥ اكتوبر ١٩٩٢

الاقتصادى الفلسطيني الاسرائيلي ، نسبة اعتماد المصانع القائمة حاليا في الضفة الغربية وقطاع غزة على مدخلات الانتاج الاسرائيلية بنحو ٩٠ ٪ والى جانب هذه الروابط في سوق العمل وهيكل الانتاج ، فان الروابط التجارية لا تقل عمقا ، حيث تقدر الواردات الفلسطينية من اسرائيل بنحو ٩٠ ٪ من اجمالى واردات الاراضى المحتلة ، ويتم نحو ٨٠ ٪ من التجارة الخارجية للاراضى المحتلة مع الاقتصاد الاسرائيلي او من خلاله .

ويتضح الموقف الفلسطيني تجاه قضايا التكامل الاقتصادى مع اسرائيل والانفتاح الاقتصادى العربى الاسرائيلي من الملاحق الاقتصادية للاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي ، . بافتراض منطقى هو جدية او حتمية الالتزام الفلسطيني بنصوصه او سقوط الاتفاق ذاته . وهكذا ، كما يتضح من الملاحق الاقتصادية لاعلان المبادىء الفلسطيني الاسرائيلي (الملحق رقم ٣ والملحق رقم ٤) فان الطرفين اتفقا على اقامة ، لجنة فلسطينية - اسرائيلية دائمة للتعاون الاقتصادى ، تركز - بين مجالات عديدة - على : تطوير اتصالات ومواصلات تربط اسرائيل والضفة وغزة وبلدان اخرى ، والنهوض بالتجارة الاقليمية وما بين الاقليمية وحرية الوصول الى المناطق التجارية الحرة في غزة واسرائيل ، وتطوير مشروعات صناعية مشتركة والتعاون في مختلف فروع الصناعة ..

الخ ، (ملحق رقم ٣ باعلان المبادىء) كما اتفق الطرفان على التعاون ضمن جهود المفاوضات متعددة الاطراف للنهوض ببرنامج للتنمية الاقتصادية الاقليمية، تبادر اليه الدول الصناعية السبع الكبرى وبمشاركة اعضاء منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ودول ومؤسسات عربية اقليمية، ويشمل برنامج التنمية عنصرا اقليميا يتضمن اقامة صندوق ثم بنك تنمية للشرق الاوسط، وتطوير خطة اسرائيلية فلسطينية اردنية مشتركة لتنسيق استغلال منطقة البحر الميت وغير ذلك من المشروعات (الملحق رقم ٤ باعلان المبادىء) .

٣ - مشكلات واحتياجات التنمية الاقتصادية الفلسطينية

٣ - ١ لاجدال ان التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة تمثل اساس بناء السلام المنشود انطلاقا من اعلان المبادىء الفلسطيني - الاسرائيلي - ولا بديل لنجاح برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية في الاجل القصير (الفترة التمهيدية لمدة عامين - غزة/اريحا) او الاجل المتوسط (فترة الانتقال لمدة خمسة اعوام - الحكم الذاتى) او الاجل الطويل (الوضع النهائى - الدولة الفلسطينية المستقلة او ضمن اتحاد كونفيدرالى) ، وذلك اذا ما أريد للسلام ان يستند الى دعائم اقتصادية بالاساس ، كما تتطلع المبادرة الاسرائيلية والمساندة الغربية والقيادة الفلسطينية . بيد ان هذا النجاح ، اذا استبعدنا هنا ما تحيط به من مخاطر وعوائق سياسية ، يواجه عقبات ثقيلة وتحديات جدية من المنظور الاقتصادى . ذلك ان المؤشرات الاقتصادية المقارنه لاقتصاد الضفة وقطاع غزة تكشف عن ضعف شديد سواء بالمقارنة مع الاقتصاد الاسرائيلي او مع الاقتصاد الإردني ، على سبيل المثال . والى جانب نقاط الانطلاق الضعيفة لاقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة قبل الاحتلال الاسرائيلي في عام ١٩٦٧ ، فان السياسة الاقتصادية للاحتلال اتجهت الى كبح فرص النمو الاقتصادى المحتمل خلال ربع القرن الماضى وخاصة في فترة الازدهار النفطى الذى عاشته المنطقة . اضف الى هذا ان مؤشرات الاداء الاقتصادى قد شهدت تدهورا خطيرا خلال الاعوام الاخيرة تحت تاثير ثلاثة عوامل هى : الانتفاضة الفلسطينية ، وتداعيات الموقف الفلسطيني تجاه الغزو العراقى للكويت ، ثم فرض اسرائيل سياسه عزل الاراضى الفلسطينية المحتلة . وقد انعكست اثار هذه المتغيرات في تفاقم معدلات البطالة ، وتناقص تحويلات الفلسطينيين من الخليج ، وتراجع الصادرات الفلسطينية ، وتدهور الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة ، وغير ذلك من المؤشرات وتتطلب مواجهة مشكلات التنمية الاقتصادية الفلسطينية احتياجات تمويلية واسعة ، سواء في صورة مساعدات رسمية لتطوير البنية الاساسية والخدمات العامة او استثمارات خاصة لدفع النمو الاقتصادى في قطاعات الانتاج والخدمات ، وهو ما تواجهه عقبات في ظل المنافسة العالمية والقيود الاقليمية على المساعدات الرسمية والاستثمارات الخاصة .

٣ - ٢ يقدم تقرير « اليونكتاد » عن تاثير السياسة الاقتصادية الاسرائيلية تجاه المناطق الفلسطينية المحتلة تحليلا وتقديرا لمؤشرات الاداء الاقتصادى





الفلسطيني حتى منتصف عام ١٩٩٣ . ويتسم بالاهمية في التقرير عرضه لاوضاع الموارد البشرية ومشكلة البطالة ، وسياسات التكيف الفلسطينية مع المتغيرات الخارجية والداخلية التي اثرت سلبا على اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة وخاصة نتيجة تقييد الصادرات ، وتدهور التحويلات ، وتطور المؤسسات الفلسطينية المعنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فضلا عن تطور العلاقات الاقتصادية الفلسطينية العربية والمعونات الانمائية الدولية الى الاراضي الفلسطينية المحتلة . وهكذا ، يشير التقرير ، استنادا الى بيانات المكتب المركزي الاسرائيلي للاحصاءات ، ان الفترة بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩١ ، الى انخفاض حاد للصادرات بلغ نحو ١٠ ٪ سنويا . وانعكس هذا في خفض الواردات الذي قاد ، من جهة ، الى تقليص العجز التجاري الفلسطيني من مليار دولار في عام ١٩٨٧ الى ٧٤٠ مليون دولار في عام ١٩٩١ ، وانخفاض الفجوة التجارية اي نسبة العجز التجاري الى الناتج القومي الاجمالي من ٣٩ ٪ الى ٢٦ ٪ .

بيد ان تراجع الواردات ادى ، من جهة ثانية ، الى خفض مستويات الطلب الكلي ومعدلات النمو الاقتصادي . وقدر انخفاض الناتج المحلي للضفة الغربية وقطاع غزة بنحو ١٠ ٪ سنويا في المتوسط . وتشير بيانات الارض الفلسطينية المحتلة الى هبوط بمعدل يزيد على ١٠ ٪ سنويا في الاستهلاك الخاص ، اي بمعدل يتناسب مع النقص المماثل في الدخل الفردي ، وهو ما يعني تدهورا واضحا لمستويات المعيشة حتى عام ١٩٩٣ على الاقل . ويؤكد هذا الاتجاه ايضا بيانات المكتب المركزي الاسرائيلي للاحصاءات التي تقدم التقديرات الادنى لتدهور الاوضاع الاقتصادية والمعيشية في الاراضي الفلسطينية المحتلة في السنوات الاخيرة .

وتتضح التحديات في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية من انه رغم المؤشر القوى نسبيا للتحصيل التعليمي الفلسطيني ، فان الرقم القياسي للتنمية البشرية الذي يدمج مؤشرات الدخل مع متوسط العمر المتوقع ومعدلات الالمام بالقراءة والكتابة يتراوح بين ٠,٥٣٤ و٠,٥٦٨ ، حسب بيانات الدخل المستخدمة (نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ام من الناتج القومي الاجمالي حيث يتسم الاخير بأهمية اعلى نظرا لاهمية الموارد الخارجية مثل دخول عوامل الانتاج والتحويلات والمعونة في عناصر الدخل الفلسطيني) . وتعني هذه التقديرات وضع الاراضي الفلسطينية المحتلة اسفل سلم التنمية البشرية المتوسطة (رقم قياسي يزيد على ٠,٥٠٠) .

وبالنسبة للفترة ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣ فانه لم يتم نشر اى بيانات فعلية عن الاداء الاقتصادي . وعلى اساس توليد تقديرات لهذا الاداء ، يخلص تقرير اليونكتاد الى ان المعدلات الايجابية العالية للنمو السنوي تدل على امكانات تكيف الاقتصاد الفلسطيني مع انخفاض فرص الحصول على موارد خارجية ، من جهة ، لكنه لا ينبغي المبالغة بشأن تحسن مؤشرات الاداء نظرا لحال التدهور التي شهدتها السنوات السابقة ، من جهة اخرى .

ويؤكد التقرير الاهمية الخاصة للسيطرة الفلسطينية على الارض والمياه لتحقيق التنمية الاقتصادية الفلسطينية . ويلاحظ التقرير انه من المقدر ان تكون اسرائيل قد صادرت حتى نهاية ١٩٩٢ نحو ٦٨ ٪ من اراضي الضفة الغربية ونحو ٤٠ ٪ من اراضي قطاع غزة . ورغم اعلان تجميد بناء مستوطنات اسرائيلية جديدة منذ منتصف عام ١٩٩٢ ، فان التجميد لم يشمل جميع الاراضي الفلسطينية المحتلة واستمر بناء مستوطنات جديدة حول القدس الشرقية وفي اماكن اخرى فضلا عن استكمال وتوسيع المستوطنات الاخرى واستمرت بعض الحوافز التي تهدف الى اجتذاب المستوطنين الى الاراضي المحتلة . ويلاحظ تقرير اليونكتاد انه اجرى تعداد واحد للسكان (في عام ١٩٦٧) يمثل اساس التقديرات الاسرائيلية وغيرها للسكان بينما تعاني البيانات الفلسطينية البديلة من القيود على التعداد الميداني . ولذا تتراوح تقديرات اعداد السكان الفلسطينيين في الاراضي المحتلة بين نحو ١٨٣١ الف نسمة (في نهاية ١٩٩١) و٢٥٩٦ الف نسمة (في نهاية ١٩٩٢) .

ويرصد التقرير : قرار الاغلاق الكلي للاراضي المحتلة (بدءا من يناير ١٩٩٣) ، وضعف قدرة قطاعات الانتاج والخدمات على توفير فرص عمل تتناسب مع معدل نمو قوة العمل ، فضلا عن تاثيرات التحديث التكنولوجي ،



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٥ - ١ أكتوبر ١٩٩٣

وتدهور استغلال الطاقات الانتاجية ، والعودة من البلدان العربية النفطية (١٩٩٠ / ١٩٩١) باعتبارها أهم العوامل الكامنة وراء مشكلة البطالة الجامحة في الاراضي الفلسطينية المحتلة . كما يرصد التقرير ان البطالة وصلت الى نحو ٤٠ ٪ في قطاع غزة و٢٥ ٪ في الضفة الغربية قبل قرار الاغلاق ، وان التقديرات تشير الى ان مستوى البطالة وصل في منتصف ١٩٩٣ الى اكثر من ٥٥ ٪ في قطاع غزة (المنكوب بالفقر) و٣٥ ٪ في الضفة الغربية . واذا كانت هذه المعدلات تعكس مستويات بطالة مؤقتة او دورية لاهيكلية ، فان معدل البطالة وفقا للتقرير ، تجاوز في المجتمعات الريفية ومخيمات اللاجئين ٧٠ ٪ في ابريل ١٩٩٣ .

وخلص التقرير الى ان اثر قرار اغلاق الاراضي المحتلة لم يكن اقل من اثر توقف التحويلات عقب ازمة الخليج وهو الاثر المشل الذى لم يتعافى منه بعد الاقتصاد الهش للضفة وغزة . وساهم هذا وذاك في كبح الاثار الايجابية لسياسة الاعتماد على الذات ومبادرات التنمية الفلسطينية . اضف الى هذا ، ان المناخ السياسى الاقتصادى العام قد اثبط القيام باستثمارات ومخاطرات كبيرة للقطاع الخاص الذى يعانى من التخلف المؤسسى ، واقتصر دور الادارة المدنية الاسرائيلية على الادارة اليومية للخدمات - دون اى دور ذى شان في الانشطة الانمائية ، بينما عانت المنظمات غير الحكومية من التنافس وعدم التنسيق والافراط المؤسسى .

٣ - ٢ ويظهر تاخر نقاط الانطلاق وضخامة التمويل اللازم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية من المؤشرات المقارنة مع كل من اسرائيل والاردن . وهكذا ، في عام ١٩٩١ ، فان الناتج المحلى الاجمالى للضفة وغزة لم يتعد ٢,٢ مليار دولار اى اقل من ٣,٨ ٪ من الناتج الاسرائيلى البالغ نحو ٥٩,١ مليار دولار ، ونحو ٥٤,٦ ٪ من الناتج الاردنى البالغ نحو ٤,١ مليار دولار . ولا تزيد هاتان النسبتان

للناتج القومى الاجمالى عن ١ ,٥ ٪ و ٦ , ٧٩ ٪ على الترتيب ، حيث يظهر اثر التحويلات الخارجية الخاصة للضفة وغزة . وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى في اسرائيل نحو ١٢ الف دولار اى من ١٤ مثل نظيره في قطاع غزة و ٧ امثال نظيره في الضفة الغربية . وبينما بلغ نصيب الصناعة حوالى ٨ , ٢١ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى لاسرائيل ، فان هذه النسبة لم تتعد ٣ , ٧ ٪ للضفة وغزة (١٧) .

وطبقا لبيانات عن الغرفه التجارية الفلسطينيه لقطاع غزه ، فان نشاط الصناعة في القطاع يضم نحو ١٥٠٠ منشاة ، نحو ٩٠ ٪ منها يعمل به اقل من ١١ عاملا ، ٨ ٪ يعمل من ١١ - ٢٠ عاملا ، و ٢ ٪ يعمل به ٢١ عاملا فاكثر . ولايزيد عدد المشتغلين بالصناعة في القطاع عن ١٢ الف عامل ، ٥١ ٪ منهم يعملون بصناعة الملابس والنسيج . ولايزيد اجمالى الاستثمارات الصناعية في المعدات عن ١٣٠ مليون دولار ، وتعتمد المشروعات في تمويلها على المصادر الذاتيه التى تغطى نحو ٩٥ ٪ من احتياجات التمويل ، بينما لاتغطى القروض

المصرفية الا نحو ٣ ٪ ، والمعونات او القروض الميسرة من المؤسسات الدولية ٧ , ٠ ٪ ومن مؤسسات عربية ٣ , ٠ ٪ ، و ١ ٪ من مصادر اخرى .

وتعانى الصناعة في القطاع ارتفاع اسعار الطاقة وقصورها ، ومحدودية السوق المحلية ، والقيود الاسرائيلية على الصادرات والمنافسة الاسرائيلية والاجنبية ، وغياب النظام المصرفى الوطنى اللازم للتمويل ، والمنافسة الضارة المترتبة على غياب خطة التنمية ، والعوائق والمشاكل المترتبة على السياسات الضريبية والتسويقية والتجارية والمالية وغيرها من سياسات الاحتلال الهادفة الى تكريس التخلف والتعبئة ، وعدم توفر مناطق صناعية توفر الارض والمرافق ، وعدم وجود الطرق اللازمة للوصول الى الاسواق .. (١٨) الخ .

ووفقا لتقرير اعده مركز « داتا » للدراسات الاقتصادية والاستشارات (بيت لحم - الضفة الغربية) فإن التكلفة الاجمالية للمشروعات التى ينصح بتنفيذها في غضون السنوات القادمة تقدر ب نحو ١٠,٣٣ مليار دولار ، منها ٧,٠ مليارات دولار للبنية الاساسية ، ونحو مليار دولار واحد للاتصالات والنقل ، و ٨٥٠ مليون دولار للمشروعات الصحية ، و ١٣٠ مليون دولار للتعليم ، ٥٠٠



مليون دولار لمؤسسات سلطة الحكم الذاتي و ٤٠٠ مليون دولار للقطاع المصرفي ، و ٣٠٠ مليون دولار للسياحه ، و ١٥٠ مليون دولار للصناعة . ونلاحظ ان تقديرات مشروعات الاسكان تزيد على ٣ مليارات دولار ، دون الاخذ بعين الاعتبار نحو ٢,٥ مليار دولار تمثل التكلفة التقديرية لاسكان العائدين (و١٩)

وتقدر اليونكتاد ان اعادة تاهيل الاراضى المحتلة خلال العقد المقبل يحتاج الى ٧ مليارات دولار . وان غزة بحاجة لاستثمارات خارجية تتراوح بين ٣ ـ ٧ مليارات والضفة الغربية من ٤ ـ ٥ مليارات حسب عدد الفلسطينيين الذين سيعودون الى ديارهم .(٢٠) .

د طه عبدالعليم



مصر والاتفاق الفلسطينى والاستراتيجى

نظرة استراتيجية

والدكتور عبد المنعم سعيد نائب رئيس مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام يستشرق افاق البعد الاستراتيجي للاتفاق الفلسطيني الاسرائيلى من رؤية مصر وهذه نظره شديدة الاهميه وهذا وقتها .

شكل توقيع الاتفاق الفلسطينى - الاسرائيلى حول الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، والاتفاق الاردنى - الاسرائيلى حول جدول اعمال المفاوضات بداية مرحلة جديدة فى تاريخ المنطقة العربية والشرق الاوسط بشكل عام ورغم ان عملية السلام لاتزال مستمرة حتى تشمل باقى الجبهات العربية فى سوريا ولبنان الا أنه اصبح ممكنا الان التفكير فيما لم يكن ممكنا التفكير فيه من قبل : ان يوجد وضع جديد تماما فى الاطار الاقليمى لمصر يتميز بانخفاض ملحوظ فى امكانية الصراع المسلح ، مع وجود احتمال قوى لاشكال اخرى من التنافس الاقتصادى والثقافى والحضارى .

هذا الوضع الاقليمي الجديد ، والذى سبقه تغير لايقل عنه اهمية وجذرية فى الوضع الدولى بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي والكتله الاشتراكية ، لابد وان يدفع مصر الى اعادة التفكير فى وضعها الاستراتيجى الاقليمي والدولى على ضوء هذه المتغيرات . ومن المعروف ان الوضع الاستراتيجي لاى دولة هو محصلة مجموعة من العناصر بعضها له ثبات نسبى مثل الموقع الجيوبوليتيكي والجيوستراتيجي وعدد السكان والمساحة والقوة العسكرية والاقتصادية والموارد الطبيعية والبشرية والتاثير الحضارى والثقافى . والبعض الاخر متغير يتولد من قدرة القيادة السياسية على التعامل مع الاوضاع الاقليمية والدولية بالاستخدام الامثل للقدرات المشار اليها للحصول على التعامل اكبر تاثير ممكن يكفل تحقيق الاهداف والمصالح العليا فى الامن والتنمية .

وقد كانت مصر من اكثر دول العالم الثالث - ربما بحكم موقعها الجيوبوليتيكى المتميز - حساسية للتغيرات فى النظام الدولى ومن اكثرها تاثيرا فيه . اما عن حساسيتها فقد تجلت فى تاثرها بالتغيرات التى واكبت النظام الدولى بعد الحرب العالمية الثانية وبحكم عدائها للاستعمار الغربى ، وسياسة الاحلاف الغربية ، فانها رفضت النموذج الغربي للتنمية الاقتصادية والسياسية . وكان نظام الحزب الواحد والسياسات الاشتراكية فى الستينات ، وسياسة التصنيع والتعليم المجانى ، فى جزء منها انعكاسات للتيار العالمى الصاعد للنظام الاشتراكي وحركة التحرر الوطنى العالمية التى وجدت فى هذا النظام نموذجا بديلا للنظام الراسمالى . وخلال السبعينات وعبر سياسات الانفتاح الاقتصادى والتعدديه السياسية وتنمية القطاع الخاص ، فان مصر شكلت استجابة مبكرة للازمة العالمية للنظام الاشتراكي التى بدات فى الظهور فى النصف الثانى من السبعينات . واما عن تاثيرها فى النظام الدولى فتمثل فى الثورة المصرية وقيادتها لحركة التحرر الوطنى العربية ، والعالم الاسلامى ، وحركة عدم الانحياز التى مالبثت ان اصبحت جزءا من عملية تضييق الفجوة الاستراتيجية بين النظام الاشتراكي والنظام الراسمالى . وكانت صفقة الاسلحة التشيكية عام ١٩٥٥ فتحا لابواب الشرق الاوسط ثم افريقيا للاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية . وكانت مواجهتها لسياسة الاحلاف خصما من امكانيات وقدرات النظام الراسمالى الغربى بقيادة الولايات المتحدة . وعلى العكس خلال السبعينات ، لعبت مصر دورا ملموسا فى تقويض ذلك كله بدا بطرد الخبراء السوفيت من مصر فى يوليو ١٩٧٢ ، ثم الغاء معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتى عام ١٩٧٦ . فى نفس الوقت بدات مصر فى الاقتراب التدريجى



من المعسكر الغربى وخاصة الولايات المتحدة حين سلمت لها بقيادة عملية ادارة الصراع العربى الاسرائيلى سواء اتفاقيات الفصل بين القوات فى اعقاب حرب اكتوبر ١٩٧٣ . وكان ذهاب الرئيس انور السادات الى القدس ثم كامب دافيد ايذانا باستبعاد الاتحاد السوفيتى من ادارة الصراع العربى ـ الاسرائيلى ثم من الشرق الاوسط كلية اللهم الا من جيوب فى سوريا وليبيا واليمن الجنوبية واثيوبيا . وبعد الغزو السوفيتى لافغانستان لعبت مصر دورا فى تقويض النفوذ السوفيتى داخل منظمات العالم الثالث وحركة عدم الانحياز ، وهو ماساهم فى تدهور المكانة السياسية والاخلاقية العالمية للنظام الاشتراكى.

وهكذا فان مصر لم تكن مجرد شاهد على التغيرات فى النظام الدولى خلال العقود الثلاثة التى تلت نشوب الثورة المصرية ، بل انها تاثرت واثرت فيها بحكم وزنها النسبى فى المنطقة التى تعيش فيها ، وبحكم قدرتها على التاثير فى دوائر اوسع منها . ومن خلال هذا الدور تمكنت مصر من استعادة سيناء مرتين ومن الحصول على اكبر قدر من المعونات من المعسكرين الاشتراكى والراسمالى بين دول العالم الثالث ، بالاضافة للمكانة العالمية والاقليمية المتميزة التى جعلتها قادرة على صياغة قائمة الاعمال لمنطقة الشرق الاوسط باكملها . ولكن عقد الثمانينيات شهد لاول مرة فى التاريخ الحديث تغيرا فى الوضع الاستراتيجى المصرى نجم عن التغير فى الوزن النسبى لعناصر القوة الاساسية بالمقارنة مع الدول الاقليمية الاخرى . فالثورة النفطية نقلت الثقل الاقتصادى فى المنطقة الى الخليج ومعه بعض من التاثير فى الاوضاع المالية والسياسية العالمية . ونتيجة اسباب متعددة ـ لعل النفط ايضا واحدا منها ـ تصاعدت القوة العسكرية لسوريا والعراق وايران ، بالاضافة الى اسرائيل بالطبع ، لكى تغير من معادلة التوازن العسكرى فى المنطقة .

ورغم هذه المتغيرات فان الوضع الاستراتيجى لمصر ظل على اهميته وحيويته . وعاد ذلك اساسا الى ان الدول التى حققت تفوقا فى احد عناصر القوة كانت تفقد بشدة باقى العناصر ، بالاضافة الى نزوع بعضها لاهدار ماحصلت عليه من قوة كما فعلت العراق بحربها مع ايران ، وسوريا بتدخلها فى لبنان ، واسرائيل بغزوها للبنان واستمرارها فى قهر الشعب الفلسطينى واحتلال الاراضى العربية وهو ماادى الى استنزاف طاقتها واهدار مكانتها العالمية خاصة بعد نشوب الانتفاضة الفلسطينية . ولكن الاهم من ذلك ان القيادة المصرية نجحت من خلال الاهداف المصرية . هذه الظروف يمكن تحديدها باربعة :

١ ـ الحرب الباردة التى احتدمت خلال النصف الاول من الثمانينيات حتى انها عرفت بالحرب الباردة الثانية بسبب السياسات التصعيدية التى استخدمها الاتحاد السوفيتى فى افغانستان والقرن الافريقى وامريكا الوسطى ، وتلك الامريكية التى شنتها ادارة الرئيس رونالد ريجان من خلال سباق التسلح والضغط الاقتصادى والمعنوى والتدخل فى شئون اوروبا الشرقية والضغط على حلفاء السوفيت القدامى والجدد بوسائل عسكرية وسياسية واقتصادية . ورغم ان مصر مارست سياستها الخارجية ضمن التحالف الغربى بشكل عام ، كما قوت التعاون الاستراتيجى بينها وبين الولايات المتحدة بشكل خاص ، الا انها نجحت ايضا فى تطبيع علاقاتها مع الاتحاد السوفيتى والتى تدهورت بشدة خلال فترة حكم الرئيس انور السادات . هذا المزيج من التحالف السوفيتى والتى تدهورت بشدة خلال فترة حكم الرئيس انور السادات . هذا المزيج من التحالف مع الغرب والتطبيع مع السوفيت اعطى لمصر قدرا من حرية الحركة فى التعامل مع معطيات السياسية العالمية والحفاظ على رصيدها فى المؤسسات الدولية .

٢

ب - من الخليج الذى اصبح احدى قضايا سياسية العالمية الهامة منذ مطلع السبعينات بسبب الثورة في اسعار النفط وما تحتويه منطقة الخليج من مخزون نفطي . ومع نشوب الثورة في اسعار النفط وما تحتوية منطقة الخليج من مخزون نفطي . ومع نشوب الثورة الاسلامية في ايران علم ١٩٧٨ ثم الحرب العراقية - الايرانيه عام ١٩٨٠ والتي استمرت حتي عام ١٩٨٨ ، وحرب الخليج الثانية التي نجمت عن الغزو العراقي للكويت علم ١٩٩٠ ، اصبح امن المنطقة وتدفق النفط منها الى الاسواق العالمية مهددا . وقد لعبت مصر دورا ملحوظا في حملية امن الخليج حينما ساندت العراق في حربها مع ايران بوسائل سياسية وعسكرية ادت الى انتصارها في الحرب . ثم لعبت ذات الدور مرة اخرى حينما ساندت الكويت وتحريرها . هذا الدور المصرى في حملية امن الخليج اعطاها مكانه عالمية متميزة ، وموارد اقتصادية وعسكرية ملحوظة ، فضلا عن تغلبها على العزلة في المنطقة العربية التى نجمت عن اتفاقيات كامب دافيد .

ج - الصراع العربي - الاسرائيلي ظل اهم موضوعات منطقة الشرق الأوسط منذ الحرب العالمية الثانية . ورغم توقيع اتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية عام ١٩٧٩ ، حافظت مصر على دور متميز في عملية السلام ، بدات مع مفاوضات الحكم الذاتى في مطلع الثمانينات وحتى الاتفاق الاسرائيلي - الفلسطينى الاخير

د - منطقة القرن الافريقي وموقعها المتميز على مسارات النفط الى البحر الاحمر ، واطلالها على مسرح حركة الاساطيل في المحيط الهندى ، جعلها احدى المناطق الساخنة للحرب الباردة خاصة بعد تولى الشيوعيون للسلطة في اثيوبيا في منتصف السبعينات .

ولما كانت هذه المنطقة لها اهميتها الخاصة للامن القومي المصرى ، فان الاهتمام عدم الاستقرار السياسى والحروب الاهلية من الصومال واثيوبيا الى جنوب السودان . هنا فان القوى الكبرى وجدت في الدور المصرى في القرن الافريقي وافريقيا بشكل عام احد ادوات اشاعة الاعتدال ومواجهة عدم الاستقرار .

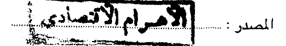
التغير في المكانة الاستراتيجية المصرية

هذه الظروف الاربعة حافظت على الدور الاستراتيجي المصرى واهميته في منطقة الشرق الاوسط بشكل عام . وادى هذا الدور الى تدفق المعونات الغربية والامريكية والعربية على مصر ، وعودة الجامعة العربية مرة اخرى اليها ، وخفض ديونها الى النصف وهو مالم يتيسر لباقي دول العالم الثالث الاخرى . الامر الهام هنا ان ذلك حدث رغم التراجع النسبي لعناصر القوة المصرية مقارنة باطراف اخرى في المنطقة . وخلال الاعوام الثلاثة الاخيرة اخذت هذه الظروف في التغير بطريقة قد تؤدى الى تراجع مكانتها الاستراتيجية على الوجه التالى :

ا - انتهت الحرب الباردة مع تفكك الكتله الاشتراكية وسقوط الاتحاد السوفيتي مما احدث تغيرات بالغة الاهمية في النظام العالمي ظهرت في شكل سيادة القطب الراسمالى العالمي بأذرعته الامريكية والاوروبية واليابانيه دون منافسة من اقطاب اخرى تخالفه في النظرة الى العالم والرؤية للامن الدولى . وفوق ذلك فان ، النظام العالمي الجديد ، تميز بمحتوى اقتصادى واضح وتراجع شديد في قضايا الامن الدولى المرتبطة بصراع الاقطاب على المحاور الاستراتيجية في العالم . كل ذلك سوف يؤثر على مصر بطريقة غير مواتيه ، فالوضع الاقتصادى ليس اقوى اسلحتها فقط ، بل انه في الحقيقة يمثل كعب اخيل عناصر القوة الشاملة المصرية . كذلك فان التدهور الاقتصادى في اوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق ، خلق منافسا قويا لمصر في مجال كسب المعونات من الدول الغربية وحتى من الدول العربية النفطية التي الزمتها تحالفاتها مع الغرب بتقديم المعونات الكثيفة للدول الشيوعية السابقة مصر عليها توقع انخفاض مستويات المعونات الاجنبيه . واذا واذا اضيف الى ذلك تفاقم حالات المجاعة والكوارث الاقتصادية في العالم ، وضغوط الراى العام في البلدان الغربية لتقليص المعونات الاجنبية بشكل عام ، فان مصر عليها توقع انخفاض مستويات المعونة عما تعودت عليه اثناء الاعوام الماضية .

ب - أن امن الخليج وحمايته من التهديدين العراقى والايرانى استقر على شكل اتفاقيات امنيه ثنائية بين دول الخليج منفردة والولايات المتحدة وباقي الدول الغربية الاخرى مثل بريطانيا وفرنسا فالمحاولة المصرية لترجمة التحالف العربى اثناء حرب الخليج الثانية الى وضع دائم في شكل ما عرف باعلان دمشق





المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ ا اكتو ١٩٩٢

يساهم بالاضافة الى حماية امن الخليج ّ في عملية اعادة ترتيب الاوضاع في المنطقة العربية بل والشرق الاوسط بشكل عام لم تكلل - لاسباب متنوعه - بالنجاح . ورغم ان دور مصر لم ينته نهائيا بالنسبة لامن الخليج كما ظهر للمساندة المصرية لدولة الامارات العربية المتحدة فيما يتعلق بأزمة الجزر العربية في الخليج والوساطة المصرية الناجحة في ازمة الخفوس القطرية - السعودية ، فان الدور المصرى اصبح اقل بكثير في حماية امن الخليج عما كان عليه الوضع خلال العقد الماضى .

ج - ان الدور المصرى في القرن الافريقى ارتبط ارتباطا وثيقا بالحرب الباردة . ومع انتهاء هذه الحرب وسقوط الحكم الشيوعى في اثيوبيا وتفكك الدولة الاثيوبية ذاتها وانتشار الفقر والمجاعة والحروب الاهلية في دول المنطقة كلها فان الدور المصرى تضاءل بشكل جذرى لكى يقتصر على مساندة اعمال الامم المتحدة ، ومساندة جهود الوساطة في النزاعات العرقيه .

د - وجاء الاتفاق الفلسطينى - الاسرائيلى وبعده الاتفاق الاردنى - الاسرائيلى ، واللذان لعبت فيهما مصر دورا ملموسا خاصة فيما يتعلق بالاتفاق الاول ، لكى يؤذن بمرحلة يتقلص فيها دور مصر بعد ان فتحت الاطراف خطوط اتصال مباشرة فيما بينها ، وبينها وبين الولايات المتحدة .

اعادة بناء الدور الاستراتيجى المصرى

ان كل ذلك لايعنى انتهاء الدور الاستراتيجى لمصر في المنطقة التى تعيش فيها ، فلايزال لمصر دورها الثقافى والحضارى ومركزها الجيوبوليتيكى المتميز ، فضلا عما هو متوافر لديها من عناصر القوة المختلفة . ولكن المراد التأكد عليه هنا ان هذا الدور في طريقه الى التقلص بفعل تراجع الظروف التى اعتمدت عليها في تعظيم مكانتها الاقليمية والدولية . ولذا فان المهمة الاساسية للسياسة المصرية في هذه المرحلة هى اعادة بناء المكانة الاستراتيجية المصرية من خلال بعث حقيقى لعناصر القوة المصرية يتناسب مع امكانياتها ومكانتها الاقليمية ، ومن خلال تشكيل موقعها في البيئة الاقليمية بالطريقة التى تعظم من المصالح المصرية .

والواقع ان النفوذ المصرى في منطقة الشرق الاوسط بشكل عام والمنطقة العربية بوجه خاص ، ومن ثم في النظام الدولى ، ارتبط دوما بمدى قدرتها على توفير نموذج سياسى واقتصادى واجتماعى يكون له اشعاعاته المؤثرة خارج مصر اقليميا ودوليا . وليس ببعيد النموذج الناصرى القائم على التنمية الاشتراكية والتنظيم السياسى الواحد في الداخل وايديولوجية القومية العربية وعدم الانحياز في الخارج . والدول الرئيسية في النظام الدولى بالتقدير . وباختصار شديد فان هذا النموذج كان فيه مايدفع العديد من الدول الى تقليده ، او تقديره ، او الرهبة والخوف منه .

هذا النموذج كان وليد فترة تاريخية معينه في مصر والمنطقة العربية والنظام الدولى ليست قابلة للتكرار بعد ان تغيرت مصر والنظامين الاقليمى والدولى . ولذا فان المطلوب الان نموذج جديد يتجاوب مع هذه المتغيرات ويعيد تعريف دور مصر في ظل معطيات جديدة . ومن البديهى ان تكون الجبهة الداخلية هى المجال الاول الذى ينطلق منه التحرك المصرى خلال الفترة المقبلة حيث توجد فيه عناصر القوة اللازمة لاعادة صياغة الدور الاقليمى والدولى . وفي الوقت الراهن فان شرعية الدولة ونفوذها الخارجى يستمدان من قدرتها على ادارة مواردها الاقتصادية دون الاعتماد على القروض والمعونات الخارجية من جانب ، وقدرتها على اقامة نظام ديموقراطى يحترم حقوق الانسان من جانب اخر . والواقع - ودون الدخول في كثير من التفاصيل - فان مهمة مصر الحالية هى اللحاق بنادى الدول الصناعية الجديدة بكل ما يعنيه ذلك من متطلبات ، والتحول السياسى الى نظام ديمقراطى راسخ بكل ما يعنيه ذلك من ابعاد . ولحسن الطالع ان مصر دخلت في طريق الاصلاح السياسى والاقتصادى منذ منتصف السبعينات من خلال سياسة الانفتاح الاقتصادى والتعددية السياسية . ولكن علينا الاعتراف ايضا انه بعد ما يقرب من عقدين من نشوء هذه السياسات ان التطور في النظامين الاقتصادى والسياسى المصرى ظل محدودا وان الاوان لمراجعته والانطلاق فيه وفق معايير عالمية خلال فترة زمنية قصيرة . اما بالنسبة لاعادة تشكيل وتعريف دور مصر في مجالها الاقليمى والدولى فان مصر امامها مهمتان : الاولى في المدى القصير وتنصرف الى استكمال عملية السلام الحالية والعمل على تخطيها للعقبات والتحديات التى تواجهها . والثانية في



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ / ٢ / ١٩٩٣

المدى المتوسط لزيادة عناصر التاثير الاستراتيجي في المجال الاقليمي وفق المعطيات العالمية الجديدة .

المهمة الاولى : استكمال عملية السلام

الاتفاقات بين اطراف دولية لا تعمل من تلقاء نفسها او تضع نفسها موضع التنفيذ ، وانما يتوقف تحولها من كلمات مكتوبة الى واقع عملي على قدرة هذه الاطراف ذاتها على انقاذ ما اتفقوا عليه من انياب المعارضين للاتفاق من جانب ، وتحقيق الاهداف المشروعة لكل طرف من جانب اخر . ولذا فان العملية السياسية التي انتجت في المقام الاول الاتفاق الاردني - الاسرائيلي لابد لها ان تستمر بفعالية وديناميكية اشد ، لتحقيق الاهداف العربية في الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية واقامة الدولة الفلسطينيه .

والواقع ان ردود الفعل الاولية في اسرائيل والاردن وفلسطين لهذه الاتفاقات تشير مهما كان علو صوت المعارضين الى وجود فرصة متاحة من الزمن لنجاح تنفيذها . فالواضح من المظاهرات في الشارع الفلسطيني والاسرائيلي ، واستطلاعات الراى العام على الجانبين ان ماتوصل اليه السياسيون لقى القبول والرضا - حتى ولو كان مؤقتا - من قبل الاغلبية باكثر مما كان مقدرا لحظة التوقيع . ولكن ذلك لاينبغي له تضليل احد من الساسة او المراقبين ، فهناك الكثير من التحديات التي ينبغي التعامل معها حتى تكون الفرص قابلة للانتهاز

ولعل التحدى الاول الذى تواجهه الاتفاقات المعقوده يرتبط بامتدادها نحو تشمل سوريا ولبنان لاعتبارات سياسية وعملية . سياسية لان عملية السلام وفقا لصيغة مدريد تفترض حدوث التقدم على جميع الجبهات حتى ولو اختلفت السرعات على كل جبهة المشكلة هنا ان اسرائيل يمكن ان تقع تحت اغراء استخدام ماتوصلت اليه من اتفاقات للضغط على سوريا للحصول على مالم تحصل علية فوق مائدة المفاوضات ، وهو ماقد يؤدى الى نسف صيغة مدريد ذاتها على جانبيها الثنائي والمتعدد الاطراف . وفى الشرق الاوسط عندما تسقط عملية للتسوية - بفعل التقادم او لنقص الفعالية - فان كل الاطراف تدفع ثمنا فادحا لها . وهنا تبرز الاعتبارات العلمية لكي تعزز من قوة التحدى ، فسوريا رغم انها ارسلت عددا من الاشارات للتعبير عن استعدادها لقبول الاتفاقات مثل استقبال عرفات والملك حسين وحضور سفيرها لحفلات التوقيع في واشنطن ، الا انه ليس متصورا سكوتها الى الابد . وسوريا لديها العديد من الاوراق التي تستطيع استخدامها ان لم يكن لنسف الاتفاقيات فهى تكفى لتعويق تطبيقها وتاخيرها . فهى تملك ورقة المعارضة الفلسطينيه في سوريا ولبنان . كما يوجد لها نفوذ قوى على حزب الله في الجنوب اللبناني الذى يمكن امتداده الى القوة المؤيده له في ايران المعارضة بشدة لاى خطوة على طريق التسوية العربية - الاسرائيلية . وتملك ورقة الاستمرار في معارضة في المفاوضات المتعددة الاطراف ، والتى بدون سوريا ولبنان تصبح كمن يعقد مفاوضات للحد من التسليح في الصواريخ العابرة للقارات دون مشاركة من الولايات المتحدة وروسيا .

ولحسن الحظ ان هذا التحدى يمكن تجاوزه اذا ما حفظت الاطراف الاقليمية والدولية على الدفع الحالية . ففى المفاوضات السورية - الاسرائيلية قبلت اسرائيل بمبدا الانسحاب من اراضى سوريا ، وربطت حجم انسحابها بمدى وحجم « السلام » الذى تستطيع سوريا تقديمه . سوريا من جانبها قبلت مبدا ان تقضى المفاوضات القائمة الى توقيع معاهدة سلام بين الطرفين ولكنها علقت تحديدها للسلام على موافقة اسرائيل على معاهدة سلام بين الطرفين ولكنها علقت تحديدها للسلام على موافقة اسرائيل على الانسحاب الكامل من الاراضى السورية . الامر الهام هنا ان اسرائيل سلمت ان الجولان تعد ارضا محتلة ، كما ان سوريا سوريا سلمت بان اسرائيل دولة مقبولة ويمكن السلام معها . الفجوة بين الطرافين قابلة للعبور من خلال اتفاقيات كامب دافيد ومعاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية ، والتي تم النص في كلاهما على ان المبادىء والسوابق التي تم ارسائها سوف تنطبق على معاهدات السلام بين اسرائيل وكل جار من جيرانها يكون مستعدا للتفاوض مع اسرائيل حول السلام . المشكلة هنا ان سوريا واسرائيل ليسا على استعداد للعودة الى كامب دافيد تسعى مصر لاصداره كافيا لفك عقدة اللسان السورية وتقوية الذاكرة الاسرائيلية .

التحدى الثاني ، والذى لايقل اهمية سوف يقع على الساحة الفلسطينية حيث يقع عبء الاعداد لقيام الدولة الفلسطينية سياسيا واقتصاديا . وقد



المصدر : الأهرام الاقتصادي
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ / ٢ اكتوبر ١٩٩٢

نجحت القيادة الفلسطينية في جولة الحصول على القبول الشعبي الفلسطيني بما وقعت عليه . ولكن هذا القبول سوف يظل هشا مالم يحدث النجاح في وضع الركائز البيروقراطية والديموقراطية التي تقنع الداخل والخارج ان دولة فلسطينية ، ليست ممكنة فقط ، وانما ايضا امرا مفيدا ولازما لكل الاطراف في المنطقة . هذه مهمة شاقة وعسيرة ولكنها ليست مستحيلة . ومصدر الصعوبة يكمن في طبيعة منظمة التحرير الفلسطينية التي نشأت واستمرت خارج فلسطين وتحت مظلة دول اخرى سواء في الاردن او لبنان او تونس ، وكونت بيروقراطية من نوع خاص فيها بعض من صفات حزب الدولة وبعض من صفات حركات التحرير . والان اصبح على المنظمة لا ان تعود فقط الى داخل كانت بعيدا عنها ، وانما ايضا بعقلية الدولة ومهامها . وبعد ان كان عليها التعامل مع معارضة داخلية انشقاقية احيانا ، اصبح عليها الان التعامل مع معارضة قوية تقع خارجها ممثلة في حماس . ان التعامل مع هذا التحدى لن يكون الا بتحديد شامل في منظمة التحرير يستدعي الخبرات الفلسطينيه ايا كان مصدرها وفكرها ، و « نظام اساسى » يشكل الاساس لدستور الدولة المقبلة يوضح علاقة المنظمة والسلطة الفلسطينية بالمعارضة وطريقة تداول السلطة ، واسس احترام الحريات العامة .

واقتصاديا فان عملية التنمية اذا كانت تشكل تحديا لكل بلدان العالم الثالث ، فانها تشكل تحديا من نوع خاص بالنسبة للفلسطينيين لان عليهم اثبات القدرة على ان دولتهم المقبلة ذات جدوى اقتصادية . والواقع ان كاتب هذه السطور لا يقف في طابور المتشائمين حول المصير الاقتصادى الفلسطيني . فالارقام تشهد انه رغم كل ما واجهه الفلسطينيون من عقبات الاحتلال ، فانهم حققوا اعلى معدلات التعليم في العالم العربي . وبلغ متوسط داخل الفرد من الناتج الاجمالى عام ١٩٨٧ ـ قبل نشوب الانتفاضة ـ ١٧٨٠ دولار وهو اكثر من مثلى نصيب الفرد في مصر الذى بلغ انذاك ٧٢٠ دولارا . واربعة امثال نصيب الفرد في السودان والصومال وجيبوتى وموريتانيا ، واكثر بدرجات مختلفة من نصيب الفرد في تونس

والمغرب وسوريا . وحتى بعد الانتفاضة حيث تدهور نصيب الفرد الفلسطيني الى ١١٧٠ دولارا فانه يظل اعلى من نصيب الفرد في نصف عدد الدول العربية على الاقل بما فيها مصر . ان ذلك يشير الى القدرة الفلسطينية الفذة على العمل في ظل ظروف صعبة وعاتية . واذا اضيف الى ذلك مواهب وقدرات رجال الاعمال الفلسطينيين في الخارج والمعونات العربية والاجنبية فان البنية الاقتصادية للدولة الفلسطينية سوف تكون ممكنة ، خاصة لو نجحت القيادة الفلسطينية في رفع القيود الاسرائيلية عن الاقتصاد الفلسطيني ، على الاقل في مجالات التصدير والاستيراد ومنح الرخص والسياسات التمييزية والحمائية ضد البضائع الفلسطينية .

هذان التحديان ليسا كل ما تواجهه الاتفاقيات الحالية من عقبات ، ولكن

الظن انهما الاكثر اهمية والحاحا على الاقل خلال المرحلة المقبلة . ان مصر تستطيع لعب دور خاص في مواجهة هذه التحديات من خلال الدور الذى تقوم به في المفاوضات السورية ـ الاسرائيلية او من خلال احياء التعرف الدولى على المبادىء المقررة في اتفاقيات كامب دافيد كصيغة صالحة وافقت عليها اسرائيل من قبل لعبور الفجوة الراهنة في المفاوضات . كذلك فان مصر تستطيع تقديم الكثير في خلق دعائم الدولة الفلسطينية سواء من خلال المساعدات المباشرة او تهيئة المناخ العربى لمساعدة الكيان الفلسطيني خاصة فيما يتعلق بالعلاقات الفلسطينية الخليجية .

المهمة الثانية : إعادة تشكيل وتعريف دور مصر الاقليمي

إنجاز المهمة الاولى هو في حقيقته استكمال للدور الحالى لمصر كصانعة سلام وعنصر استقرار في منطقة تترع فيها عوامل الفوضى وعدم الاستقرار ، وهو الرصيد الذى اعتمدت عليه مصر بقوة خلال العقدين الماضيين لبناء المكانة الدولية والاقليمية . ولكن مع سيادة الاعتدال في المنطقة اذا مانجحت عملية السلام فان الدور المصرى سوف يأخذ في التقلص التدريجي . ولذا فان على مصر ان تبدأ عملية بناء مجموعة من الارصدة الاستراتيجية المتوافقة مع « النظام العالمي الجديد » ذات الصبغة الاقتصادية والاتصالية والثقافية التي تكفل لها استمرار الدور الاقليمى والدولى . وفي هذا الصدد يمكن اقتراح مايلي :





للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٥ ٢ اكتوبر ١٩٩٢

اولا : ان السوق المصرية المتسعة والبالغة ستين مليون نسمه هي احد عناصر القوة الرئيسية لمصر من حيث رغبة اطراف عديدة اقليمية وعالمية في النفاذ اليها والتصدير لها وحتى بالوضع الحالى للاقتصاد المصرى فان مصر تستورد ماقيمته ١١ مليار دولار تقريبا وينتظر ان تتزايد خلال السنوات القادمة ، وهي قيمة سوف تسعى دول عديدة للحصول على نصيب منها في مقدمتها اسرائيل وتركيا والسعودية . ان مصدر القوة هذا سوف يصبح مصدرا للضعف اذا ماظلت الصادرات المصرية على وهنها الحالى والتى لاتتجاوز ٨ ر ٣ مليار دولار ، اى مايساوى الصادرات السعودية غير البترولية الحالية . وحتى وفق اقصى الطموحات المصرية الحالية فان الصادرات المصرية لن تتعدى ١٠ مليار دولار عند نهاية القرن وهو مالا يزال اقل من الصادرات الاسرائيلية والتركية الحالية ، ولايتعدى ثلث صادرات سنغافورة الحالية . وهنا تاتى الاهمية القصوى للاصلاح الاقتصادى المصرى في بناء الدور الاستراتيجي المصرى ، فبدون الانطلاق فيه وبوتائر اعلى بكثير مما هو سائد ومقرر الان ، فان مصر سوف تجد نفسها امام اختيارين كلاهما مر : ان تقيم اسوارا حمائية عالية لحماية السوق المصرية وهوما سيتناقض مع مبدأ حرية التجارة في العالم ومع الترتيبات الاقتصادية المتصورة في الشرق الاوسط بعد اتمام عملية السلام . او المشاركة في النظام الاقتصادى الاقليمي والدولى في ظل عجز مزمن في ميزانها التجارى وهو ما سيؤدى الى امراض اقتصادية متنوعة ، والاهم الضعف في المكانة الاستراتيجية المصرية .

ولذا فانه في ظل ظروف السلام فان مصر في حاجة ماسة لمراجعة برامجها للاصلاح الاقتصادى ـ وكذلك السياسى ـ من اجل مشاركة في الاوضاع الاقتصادية الاقليمية تكون فيها السوق المصرية عنصر قوة وليس عنصر ضعف .

ثانيا : ان استكمال عملية السلام سوف تخلق ترتيبات اقتصادية خاصة بكل فلسطين تحت الانتداب البريطانى (اسرائيل وفلسطين والاردن) وهو ما سيخلق كتلة اقتصادية فيها من العون الدولى وراس المال والتكنولوجيا ومواهب رجال الاعمال والسوق المتسعة نسبيا مما سيجعلها جديرة بالاعتبار . ان مصر لاينبغى لها ان تكون بعيدة عن هذا التطور الاستراتيجي والاقتصادى الهام في المنطقة . ومن هنا فان عملية مشاركة مصر في تنمية الكيان الفلسطينى والدولة الفلسطينية مستقبلا وقطاع غزة بشكل خاص يجب ان تضع في اعتبارها تحقيق التكامل الاقتصادى مع منطقة شمال سيناء من خلال اساليب اقتصادية متنوعة . ان ذلك يقتضى من جانب ان تكون خطط التنمية الاقتصادية والديموغرافية المصرية في سيناء موائمة لهذا الوضع . ومن جانب اخر فان الاستثمارات العالمية والعربية خاصة في السلام العربي ـ الاسرائيلى ينبغى ان يتوجه جزء منها لسيناء وباختصار شديد فان مصر التى قادت عربة السلام في المنطقة خلال العقدين الماضيين عليها الاتتركها بعد ان وصلت الى محطة الوصول وان تستفيد من عائد الرحلة بعد ان عانت الكثير في دفع تكاليفها .

ثالثا : ان تعزيز مكانة مصر الاستراتيجية يمكن ان يتم من خلال التاكيد على موقعها الجيوستراتيجى الهام من خلال كونها مركزا هاما لخطوط الغاز والنفط والمواصلات . وفي الوقت الراهن فان احد الارصدة الاستراتيجية الهامة لها يتمثل في قناة السويس التى تعد واحدة من اهم معابر النفط في العالم ، وخط انابيب سوميد الذى ينقل النفط الخليجي من البحر الاحمر الى البحر الابيض المتوسط ويعتبر من المشروعات العربية المشتركة القليلة الناجحة . وطبقا لبعض التصورات المطروحة حاليا لعملية السلام فان هناك اقتراحات لانشاء خطوط للنفط والغاز العربي تصل الى حيفا وغزة . ان هذه المشروعات سوف تهدد القيمة الاقتصادية والاستراتيجية لقناة السويس وخط سوميد ، ومن ثم وجب ليس فقط تعزيز الطاقة الاستيعابية والقدرة التنافسية لكليهما بل ايضا البحث عن مشروعات جديدة لتعزيز موقع مصر كممر جوهرى للنفط والغاز العربى .

ومن المعروف ان هناك مفاوضات حالية بين قطر وايطاليا لتوصيل غاز حقل الشمال القطرى الهائل الى اوروبا عبر قناة السويس . ولكن تكلفة عبور ناقلات الغاز فى القناة تجعل اسعار النفط القطرى غير تنافسية مع غاز سيبيريا . ان التوصل الى حل لهذه المشكلة فضلا عن انه سوف يعزز من امكانيات التكامل العربى ، والتاثير العربى فى اوروبا ، فانه سوف يزيد من القيمة الاستراتيجية لقناة السويس . وربما يمكن التفكير ايضا فى انشاء خط انابيب تحمل الغاز الخليجى الى اوروبا عبر السعودية ومصر مثلما هو حادث الان مع خط السوميد .

بالاضافة الى ذلك فان مصر يمكن ان تكون معبرا للمواصلات البرية والبحرية بين المغرب والمشرق العربيين . وفى الوقت الراهن فان العبارات بين مصر والسعودية ومصر والاردن عبر البحر الاحمر وخليج العقبة كانت احد السبل لنقل السلع والبضائع والبشربين جناحى الوطن العربى . والان وفى ظل ظروف السلام المتوقعة يمكن تعزيز هذه الخطوط البحرية بخط برى عملاق يربط بين بين مصر والدولة الفلسطينية والاردن . والواقع ان اتفاقيات كامب دافيد ، وفى الاتفاق الخاص باطار التوصل الى معاهدة السلام بين مصر واسرائيل تم النص صراحة على اقامة طريق سريع بين مصر والاردن قرب ايلات مع ضمان حق المرور السلمى والحر بين مصر والاردن . ان هذا النص يمكن السعى الى تطبيقة بسرعة فى اطار الاستثماراق الاولية فى عملية السلام ، مع امكانية ربط هذا الطريق مع شبكة الطرق التى سوف تربط بين غزة والضفة الغربية ، وبين الاردن وسوريا ولبنان ، وبين الاردن والسعودى والخليج العربى .

رابعا : ان المياة سوف تظل دوما رصيدا استراتيجيا خاصة فى منطقة الشرق الاوسط المحدودة الموارد المائية من جانب والتزايد السكانى السريع من جانب اخر . ولذلك فان اكثر من دولة فى المنطقة ستحاول تعظيم مجالها الاستراتيجى عن طريق ماتوفرة من موارد مائية كما تحاول تركيا عن طريق مشروعها لمد خط انابيب للمياة الى السعودية والخليج عبر سوريا والاردن والضفة الغربية واسرائيل ، وكما ستحاول اسرائيل من خلال مشروعات تحلية المياة الطموحة على البحر الاحمر . ان مصر تستطيع ان تلعب دورا استراتيجيا فى هذا المجال عن الطريق مدة مياة النيل الى اسرائيل وقطاع غزة والضفة الغربية والاردن . وكان الرئيس انور السادات قد عرض هذا الاقتراح ابان مفاوضات السلام المصرية الاسرائيلية ولكن هذا الاقتراح واجهته معارضة قوية من داخل مصر بسبب ما اثارته المعارضة المصرية حول احتياجات مصر للمياه ، والخوف من ان اتاحة المياه لاسرائيل سوف يجعلها اكثر قدرة على استعاب المهاجرين . ومن خارج مصر فان الدول الافريقية التى تشترك مع مصر فى مياه النيل عارضت ذلك بشدة على اساس انه ليس من حق مصر التصرف فى مياه النيل دون موافقة باقى الدول .

ولكن من الممكن زيادة رصيد مصر الاستراتيجى فى المنطقة اذا تم توفير مياه النيل ليس من حصة مصر الحالية من النهر (٥٥ كيلو مترا مكعبا) وانما من خلال توفير موارد اضافية من خلال مشروعات فى السودان واثيوبيا . ويرى بعض الخبراء انه يمكن زيادة كمية مياه النيل المتاحة لدولة بحوالى ١٨ ـ ٢٥ كيلو مترا مكعبا . وحاليا فان مشروع قناة جونجلى وحده يمكن ان يوفر ٧ كيلو مترات مكعبة . هذا المشروع تم تنفيذ ٧٠ ٪ منه بالفعل وتوقف بسبب الحرب الاهلية فى جنوب السودان . ان اتمام هذا المشروع (التكلفة المقدرة حاليا ١٦٠ مليون دولار) يمكن ان يحقق النتائج التالية :

(١) انه سوف يوفر موارد اضافية لكل من مصر والسودان قدرها ٥ ر ٢ كيلو متر مكعب مياه منها مع بيع ٢ كيلو متر مكعب للاردن وفلسطين واسرائيل (اى ما يوازى الحجم الكلى لما هو متاح لها من مياه حاليا تقريبا) ويمكن استخدام عائد البيع فى تنمية دول اعالى النيل الفقيرة ، او انشاء مشروعات جديدة لتنمية موارد مائية اضافية اخرى .

(٢) انه يحقق اعتمادا سرائيليا على دولة عربية ، على عكس حالة المشروع التركى الذى يزيد الاعتماد العربى على تركيا .

(٣) ان توفير المياه لاسرائيل سوف يلغى احد اسباب تمسكها بالسيطرة على اجزاء من الضفة الغربية .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٥ - ٢ [illegible] ١٩٩٣

(٤) انه سوف يحقق مصلحة اسرائيل ، والولايات المتحدة ، لانهاء الحرب الاهلية في السودان والكف عن العبث في اثيوبيا وباقى دول منابع النيل ، وبالتالى تنتفى احد اسباب القلق والتوتر والصراع في المنطقة .

(٥) ان جزاء كبيرا من هذه المياه سوف يستفيد منه عرب اساسا في فلسطين والاردن ومن ثم فان اسرائيل لن تكون المستفيد الوحيد . ولعل اقرب المستفيدين هم الفلسطينيون في قطاع غزة الذين يحتاجون الى ٥ر٠ كيلو متر مكعب من المياه .

(٦) ان المشروع يمكن ان يؤدى الى التنمية الزراعية في سيناء وعلى اى الاحوال فان الكويت والسعودية يقومان حاليا بتمويل مشروع لمد مياه النيل الى العريش (٦٠ كيلو مترا من قطاع غزة والحدود مع اسرائيل) ولزراعة ٤٠٠ الف فدان . ومن ثم فان مد هذه الانابيب وتوسيعها سوف يكون اقل تكلفة بكثير من المشروع التركى الذى تبلغ المرحلة الاولى منه فقط ٢٠ مليار دولار . اما تكلفة مشروع قناة جونجلى فلن تتجاوز ١٦٠ مليون دولار يمكن ان تتحملها المؤسسات الدولية كجزء من عملية تمويلها لعملية السلام .

خامسا : ان مصر يمكنها تعزيز مكانتها الاستراتيجية حتى ولو على المدى الاطول نسبيا عن طريق خلق منطقة تكامل اقتصادى مع ليبيا والسودان . ورغم الصعوبات الحالية المعروة التى يمكن ان تقف في مواجهة هذا التوجه ، فانه يجب ان يظل هدفا مصريا تسعى لوضع لبناته وتحقيق التراكم فيه عبر فترة زمنية معقولة . ان مثل هذا التوجه ، بالاضافة للخطوات المشار لها أعلاه ، سوف تجعل مصر واسطة العقد - كما كانت دوما تاريخيا - العربى او الشرق اوسطى ايا كانت النتائج التى ستفضى اليها التطورات الحالية والمستقبلية في عملية السلام فالوا قع ان تجمعا اقتصاديا يشمل الدول الثلاث يتوافر له من الموارد الزراعية والصناعية والمالية ومصادر الطاقة والقرب من الاسواق الاوربية مايمكن ان يجعله قوة لايستهان بها ويعطى مصر دفعة قوية في علاقاتها العربية والشرق اوسطية .

سادسا : ان المكانة الاستراتيجية التى حققتها مصر طوال تاريخها الحديث ارتبط دوما بقدراتها القيادية في العالم العربى حربا او سلما . والان - ربما اكثر من اى وقت مضى - فان مصر عليها ان تحافظ على الرابطة العربية وتسعى الى تعزيزها . وليس بالضرورة ان يتم ذلك عن طريق التناقض مع المشاريع الشرق اوسطية المتوقعة . فالعالم في الحقيقة عرف الكثير من النظم الاقليمية المتداخلة كما هو الحال في اوروبا وشرق اسيا وشمال امريكا ، ويبقى الجميع في كل الاحوال نظما فرعية من النظام العالمى . وعلى ضوء ذلك فانه لايوجد مايبرر التخوفات الحالية من انتهاء النظام العربى اذا ماقام نظام شرق اوسطى تعاونى بدلا من النظام الشرق اوسطى الصراعى الحالى . وهنا يبرز دور مصر في البحث عن اساليب جديدة ومبتكرة للعمل العربى المشترك تحافظ على الروابط العربية والمؤسسات العربية وتنميها . ولعل مجال الثقافة العربية والحفاظ عليها هو من المجالات التى تشغل فيها مصر مكانة متميزة خلقا وابداعا وصناعة .

وتاريخيا فان الثقافة العربية كانت هى المحور الذى ركزت عليه حركة القومية العربية . فنتيجة لوحدة اللغة والتجربة التاريخية المشتركة ، والعادات والتقاليد المتشابهة ، فان روابط كثيرة من التضامن حتى الوحدة يمكن تولدها . وخلال العقدين الاخيرين ، ورغم الظواهر المعروفة للتفكك العربى ، فان الثقافة العربية عرفت انتشارا غير مسبوق من خلال حركة العمالة العربية والسياحة . وجاء التوسع في التعليم في الدول العربية لكى يوسع بشكل ملموس سوق الثقافة العربية ويزيد من عدد الكتب والمجلات والدوريات والصحف التى تتوجه لهذه السوق . وامتد ذلك الى سائر وسائل الثقافة والمعرفة الاخرى مثل الاذاعة والتليفزيون والسينما وشرائط الفيديو ومراكز الابحاث والروابط الشعبية التى اصبحت جميعا تعمل على الاستفادة من السوق العربية الثقافية الواسعة .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ اكتوبر ١٩٩٣

في كل ذلك يوجد لمصر مكانة مميزة ان لم تكن مكانة شبه احتكارية في بعض المجالات وعلى مصر ان تلعب دورا متميزا في هذا المجال يحافظ على الهوية العربية من جانب ويزيد من الرصيد الاستراتيجي من جانب اخر . ومن المقترحات التي يمكن دراستها في هذا المجال مايلي:

(١) رفع كافة القيود على حركة التبادل الثقافي في الكتب والمجلات والصحف المتعلقةبالاستيراد والتصدير من والى العالم العربي ، خاصة ان مثل هذا التبادل سوف يحقق فائضا اقتصاديا لمصر ويدعم صناعة النشر المصرية اذا ما رفعت الاثقال الضرائبية الحالية التي تقلل من القدرة التنافسية المصرية .

(٢) تشجيع الصحف المصرية على الانطلاق من اطارها المحلي الى الاطار العربي بحيث تغطي بحق مشاكل وهموم العالم العربي مستفيدة في ذلك من التعددية السياسية المصرية ، حتى يكون لها نصيب معقول من سوق الصحافة العربية .

(٣) اعادة تنظيم الاذاعة المصرية من حيث رسالتها الاعلامية فتتوجه الى العالم العربي برسالة موضوعية ذات مصداقية في المعلومات تؤكد فيها على الأمن العربي المشترك وقيم التكامل العربي الثقافي والاقتصادي .

(٤) تشجيع الانتاج العربي المشترك في مجالات السينما والمسرح والفيديو ، وعقد المهرجانات الفنية المختلفة في القاهرة حتى تظل دوما عاصمة العرب الفنية .

(٥) مد الارسال التليفزيوني المصري عبر الاقمار الصناعية الى كل الدول العربية .وربما كان الامر الاهم من ذلك التركيز على البرامج والدراما الراقية والمتطورة التي يمكن تصديرها الى محطات التليفزيون العربية والتي ينتظر ان تتوسع كثيرا خلال المرحلة المقبلة نتيجة انتشار المحطات العربية الفضائية .

(٦) تشجيع مراكز البحث العلمي ، والمراكز والروابط المهنية والادبية المصرية ، على الاتصال والتفاعل مع المراكز والجماعات المماثلة في العالم العربي من خلال المؤتمرات والندوات والمحاضرات والزيارات المتبادلة .

خاتمة

فيما سبق حاولنا تبيان الاثار الاستراتيجية للتطورات الحالية لعملية السلام العربية - الاسرائيلية على المكانة الاستراتيجية المصرية في اطار التطورات الاقليمية والعالمية الراهنة . ورغم تصورنا ان مصر سوف يبقى لها قدر من المكانة الاقليمية نتيجة عوامل متعددة إلا اننا نتصور - كما اوضحنا - ان هذه المكانة سوف تتعرض للتقلص النسبي نتيجة هذه التطورات . ولكن كما يحدث في كل التطورات التاريخية الكبرى فانها تحمل فرصا ومخاطر . ونتصور - كما اوضحنا ايضا - ان هنك فرصة كبرى لاعادة تشكيل وتعريف دور مصر الاستراتيجي وفق المعطيات الجديدة عالميا واقليميا اذا ما اتبعت مصر سياسة نشطة وقائمة على المبادرة والعمل الجاد والدءوب . ولكن مفتاح المكانة المصرية سوف يرتبط ارتباطا وثيقا بقدرتها على اعادة ترتيب اوضاعها الداخلية حتى تستطيع توفير موارد القوة لحركتها الخارجية .

د . عبدالمنعم سيد

نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام



٧- مؤشرات عامة عن السوق : شركات الأموال التى صدرت موافقات بتأسيسها

بيان	يناير ٩٢ إلى أغسطس ٩٢	يناير ٩٣ إلى أغسطس ٩٣
عدد الموافقات (شركة)	٤٢٠	٤٦٧
رأس المال المصدر (مليون جنيه)	٢٧٩٥	١٩٤١

رأس المال للشركات الموافق على تأسيسها

مليون جنيه

٢٥٠٠ ، ٢٠٠٠ ، ١٥٠٠ ، ١٠٠٠ ، ٥٠٠ ، ٠

	مصلحة الشركات	هيئة الإستثمار
يناير ٩٢ إلى أغسطس ٩٢	٣٦٠	٢٤٣٤
يناير ٩٣ إلى أغسطس ٩٣	١٨٠	١٧٦٢

المصدر : مصلحة الشركات والهيئة العامة للإستثمار

عدد الشركات التى صدرت موافقات بتأسيسها

شركة

٤٠٠ ، ٣٥٠ ، ٣٠٠ ، ٢٥٠ ، ٢٠٠ ، ١٥٠ ، ١٠٠ ، ٥٠ ، ٠

	مصلحة الشركات	هيئة الإستثمار
يناير ٩٢ إلى أغسطس ٩٢	٣١١	١٠٩
يناير ٩٣ إلى أغسطس ٩٣	٣٦١	١٠٦



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٢٦ أكتوبر ١٩٩٢

رؤية اقتصادية لمرحلة السلام القادمة

حسين صبور

مهندس استشارى

بعد اعلان المبادىء بين الفلسطينيين والإسرائيليين من المؤكد ان باقى المشاكل العربية الإسرائيلية فى سبيلها الى الحل ولن ياتى القرن القادم الا وهناك سلام شامل فى المنطقة وربما ياتى السلام قبل ذلك، فقد شاهدنا فى اليوم التالى مباشرة لتوقيع إتفاقية غزه - اريحا بين الفلسطينيين والإسرائيليين فى واشنطون ان إتفاقية أخرى وقعها الأردنيون والإسرائيليون فى واشنطون ايضا وإذا نظرنا الى جانب آخر نجد ان اسرائيل فكرت فى السلام القادم فى يوم من الأيام وخططت لمرحلة ما بعد السلام وحددت أهدافها وأساليب الوصول اليها، بينما نجد مجموعة دول أخرى لم تتوقع السلام ولا تعرف ماذا تريد حين يتحقق وبالتالى لم تخطط له ولم تحدد اهدافها فى المستقبل القريب والبعيد وطبعا لاتعرف ماذا يخبىء لها المستقبل. إذن ماذا سيكون عليه مستقبل المنطقة التى نعيش فيها؟

من المؤكد ان هناك معاهد أبحاث درست وخططت لدولها بدائل لإختيار أنسبها ونحن العرب بعيدون عن ذلك فالمستقبل الاقتصادى للمنطقة غير واضح لنا ولاركز على مصر فهل يخبىء لنا المستقبل دورا هامشيا فى المنطقة ام سنكون شركاء فى إقتصاد قوى فى منطقة الشرق الأوسط؟ هل سيكون لنا وجود موثر وتعود مصر قوية ام سنستمر نجرى لحل مشاكل متجددة وكل ما يمكننا هو مجرد البقاء؟ وهل المقولة الدارجة من ان مصر القوية خطر على مصالح آخرين ومصر الميتة ايضا تمثل نفس الخطر فلتكن مصر ضعيفة تلهث بإستمرار وراء حل مشاكل ما ان تنتهى من حل واحدة حتى تظهر الأخرى وهل هذه المقولة صحيحة؟ وهل هناك من يخطط لها ونحن غافلون ام انها من بنات أفكارنا دفاعا عن عدم قدرتنا فى ان نلحق ركب المتقدمين والأقوياء؟

هناك ومنذ أكثر من عشر سنوات دراسات نشرت فى اسرائيل وخارجها لخبراء إسرائيليين توضح هدفها فى أن تقود المنطقة ونتذكر ثلاث مقولات اولاها من إسرائيل حيث حدد قادتها ان دورها فى المنطقة بعد الوصول الى مرحلة السلام الشامل مع جيرانها العرب انها ستقوم ببيع عصارة التفكير sell Brain juice بمعنى انها ترسم لنفسها دور القيادة والعقل المفكر فى المنطقة، وثانيتها ما جاء على لسان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الحالى بيل كلينتون وهو يخاطب شعبه بعد حفل توقيع اتفاق غزه - أريحا حيث قال ان القرن الحادى والعشرين القادم الينا قريبا سيكون عصر التكتلات الكبرى وان تفكيرنا القديم بالقوة المنفردة قد إنتهى، وثالثة هذه المقولات ما ذكره المفكر السياسى الأمريكى اليهودى المشهود له بالكفاءة كيسنجر الذى ذكر بكل الوضوح ان الحضارة الغربية من المستحيل ان تضع مقدراتها فى يد حفنة من غير المتحضرين.

إن المنطقة العربية اهميتها تنبع من وجود فوائض مالية كبيرة لديها ونحن فى مصر لم ننجح فى جذب الحجم المناسب من هذه الثروات العربية حتى الآن لأسباب تعبنا من تكرارها والخوف ان تتجه الأموال العربية الى إسرائيل عند خلق فرص إستثمار افضل لها هناك. فعلينا الآن وبكل سرعة ان نصلح بيتنا من الداخل حتى نستطيع ان نحاول تعويض ما فاتنا فى جذب اموال فى المنطقة نحن فى اشد الحاجة اليها لدفع عجلة الإستثمار والتنمية فيكفينا ان نعرف ان إسرائيل لديها أنشط بورصة أوراق مالية فى المنطقة وهنا ايضا يجب الا نقلل من اهمية الإجتماع الذى تم وأعلن عنه بين محافظ البنك المركزى الإسرائيلى ومحافظ البنك المركزى لبلد خليجى وكذلك الاخبار التى نشرت ولم تتاكد صحتها عن إجتماع آخر تم بين محافظ البنك المركزى الإسرائيلى ونائب محافظ البنك المركزى الأردنى. وأيضا الأخبار التى زعمت ان إتفاقا قد تم بين مستثمر خليجى وآخر إسرائيلى لإقامة مشروع مشترك فى إسرائيل لصناعة الأمواس. كل هذه الاخبار ربما تكون بالونات إختبار وربما تكون اسوأ من ذلك كثيرا.

ان المتتبع للصحافة العالمية يجد توجهات غربية بدات تتكرر القصد منها تهميش دور المنطقة العربية حتى وصل ذلك الى حد ان صحيفتين عالميتين جادتين وهما هيرالد تريبون ونيويورك تايمز تكلمتا عن أغنى دول المنطقة ووصفتاها بأنها ستستدين قريبا!! وصحيفة ذكرت ان إسرائيل لديها القدرة على جذب رؤوس الاموال العالمية عن طريق التاثير المباشر للقوة الاقتصادية ليهود العالم وخبرات تكنولوجية متقدمة وهما من وجهة نظرها نقطتان هامتان تفتقر اليهما مصر التى لديها فقط عمالة رخيصة فى وقت أصبحت الصناعة الحديثة تتجه الى إستبدال العمالة بالربوت (الإنسان الآلى) فإذا نظرنا الى عمالتنا الرخيصة المنتشرة حاليا فى المنطقة العربية نجدها تعانى منافسة شديدة من عمالة أرخص منها وهى العمالة الآسيوية ويكفى مثلا لذلك أن إحدى الشركات المصرية عندما تعاقدت فى الكويت على عقود تنظيف الشوارع وغيرها بعد إنتهاء حرب الخليج هذه الشركة المصرية إعتمدت على عمالة آسيوية لأنها وجدتها أرخص من العمالة المصرية.

إذا ماذا سيكون عليه شكل المنطقة فى المستقبل؟ هل هو إتحاد كونفدرالى بين إسرائيل وفلسطين والأردن؟ هل ستتحول الثورة الفلسطينية الى ثورة فلسطينية كما يقول البعض وتنتهى الى غير رجعة هذه المشكلة التى عشنا معها وعاشت معنا ما يقرب من خمسين سنة والتى إستنزفت مصر بأن يتحول هذا الإتحاد الاسرائيلى الفلسطينى الاردنى الى القوة الأولى وربما الوحيدة فى المنطقة ويكون دور الفلسطينيين فيه أن يعملوا رأس جسر فى الوطن العربى الكبير حيث سيكون العرب متعاطفين مع أشقائهم الفلسطينيين وهكذا تدخل عن طريقهم الإستثمارات العربية الضخمة الى إسرائيل وتدخل عن طريقهم ايضا المنتجات الإسرائيلية لتباع فى المنطقة العربية. وهنا ستواجه مصر منافسة حقيقية امام إنتاجها خصوصا الزراعى حيث ان الزراعة فى إسرائيل متقدمة ولن تقتصر المنافسة فى الأسواق العربية على المنتجات الزراعية الإسرائيلية فقط وإنما ستتعداها الى المنافسة الى كافة ما يمكن انتاجه داخل إسرائيل بفعل الإستثمارات الجديدة خصوصا العربية منها وسيرحب الفلسطينيون بذلك لأنها ستخلق فرص عمل لهم بعد ان وصلت البطالة بينهم فى قطاع غزه الى ما يقرب من ٥٠٪ ويجب ألا يتم إغفال مصر من اى تخطيط يتم لمستقبل المنطقة حرصا على مستقبل ابنائنا فان مستوى دخل الفرد فى إسرائيل ١٣٠٠ دولار فى السنة ، و فى مصر اقل من ٦٠٠ دولار وفى فلسطين الآن يبلغ حوالى ثلاثة امثال دخل الفرد المصرى.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ سبتمبر ١٩٩٣

العروبة والمواجهة الاقتصادية

خفت وهج المفاجاة وهدات الضجة الاعلامية التى صاحبت الاتفاق الإسرائيلى -الفلسطينى المعروف باسم اتفاق غزة- اريحا اولاً، واخذت الآراء تتبلور بشان هذا الاتفاق وتزداد دقة، ودخل في لغة الخطاب السياسي العربى تعبير يتردد على الألسنة الآن، هو «لا أعترض ولا أوافق» على حد قول الاستاذ محمد حسنين هيكل في محاضرته حول الموضوع في الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

وساهم الموقف الفعلى للقوى والأفراد المعارضين للاتفاق فى تهدئة لغة المؤيدين له. وبدلاً من التراشق بالاتهامات بين الفريقين وبالالفاظ الحادة استعمل كل منهما الفاظاً وتعابير هادئة، أو كما يقال «موضوعية»، تسمح باستمرار الحوار، بل باستمرار تنسيق المواقف -مع تعارضها- لصالح إنجاح الموقف الفلسطينى المفاوض وإنجاح عملية البناء التي يجري الترتيب لها فى فلسطين المحتلة، والأهم من ذلك لصالح سد الثغرات التى يمكن أن تؤدى إلى اقتتال فلسطينى - فلسطينى أو إلى انعزال فلسطينى أو عربى.

ومع انتشار الشعور بالطمأنينة النسبية -دون أن يتراجع الخوف من المستقبل- بدأ المعنيون بمستقبل فلسطين وبمستقبل العرب فى طرح الاسئلة حول المستقبل، بعد أن اتضح للجميع أن الاتفاق الإسرائيلى -الفلسطينى هو (ثغرة) تسمح (بالاختراق) لكلا الجانبين: الإسرائيلى والفلسطينى -العربى، وهو خطورة لارجعة عنها- على الأرجح -مما يتوجب سرعة التحرك لمواجهة التحرك الإسرائيلى القادم عبر هذه الثغرة دون إضاعة الوقت فى الجدل حول «لا أو نعم للاتفاق».

وقبل مناقشة بعض الاراء والاجتهادات التى طرحت الاسابيع الماضية فى ندوات واجتماعات انعقدت فى القاهرة، وفى مقالات وتعليقات نقلتها وسائط الاعلام المصرية.. لابد من التوقف عند ظاهرة مريبة تثير الفزع، وهى ظاهرة اغتيال قادة فلسطينيين خاصة فى قطاع غزة.. استهدف القائمون بهذه الجرائم رموزاً قيادية (المحامى: محمد أبو شعبان، والمربى: أسعد الصفطاوى) معروفة بانتمائها إلى حركة التحرير الوطنى الفلسطينى (فتح)، بل وبعلاقتها الوثيقة بالرئيس الفلسطينى ياسر عرفات.

لم يتبين بعد من القاتل، والارجح أنه لن يتبين فى المستقبل المنظور من الذى أصدر أوامر القتل؟ فمثل هذه الجرائم ينفذها محترفون غالباً ولايقرها أفراد لأى دافع فردى أو شخصى، ولابد أن وراءها قوى منظمة لها أهدافها الخبيثة. وفى الحالتين الاخيرتين.. فإن الاتهام يشمل -بكل اسف- قوى ذات هوية عربية أى أنه لايقتصر على ..العدو الإسرائيلى الذى كان الى حين توقيع الاتفاق هو المجرم الأول والوحيد. ومع ذلك فمن الضرورى والواجب مهما اتجهت بنا الأفكار بل والقرائن بل والادلة -إن وجدت أدلة- التاكيد على أن المستفيد الأول والأخير من مثل هذه الجرائم البشعة هو: العدو الصهيونى الاسرائيلى، ولايجب استبعاد دوره فى الدفع إلى ذلك، بل وفى تسهيل التنفيذ. إن التأكيد على أن إسرائيل هى العدو الأول للثورة الفلسطينية وقياداتها يضمن عدم الانحراف لا بالفكر ولا بالعمل. ورحم الله الشهداء.

عودة إلى ما بعد الاتفاق

يجب الا يعرقلنا الخوف والهواجس من التفكير بتفاؤل فى المستقبل وفيما يجب عمله. ولعل التفاؤل او الميل إلى التفاؤل على وجه الدقة كان مشتركا بين معظم المتحدثين والكتاب فى الاسبوع الماضى. هكذا كان الأمر مع الاستاذ محمد حسنين هيكل الذى قدم محاضرة قيمة فى القاعة الشرقية فى مبنى الجامعة الأمريكية بالقاهرة حول اتفاق غزة أريحا - أولا والذى فصل باسلوبه المصقول أسباب عدم اعتراضه على الاتفاق. كما فسر أسباب عدم موافقته عليه ولكن خلص إلى القول (بلست متشائماً).

وفى اجتماعات رتبها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية فى مؤسسة الاهرام.. فى إطار ندوة بعنوان «الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى.. الفرص والمخاطر» تحدث كثيرون وغاب جو التشاؤم، وإن لم تغب مشاعر الحسرة على الاحلام، ومال معظم الحاضرين إلى الحديث عن المستقبل وعن اقتراحات عامة ليس فقط (للمواجهة) وانما للمبادرة. وهو الموقف نفسه تقريباً الذى تحدث عنه الاستاذ هيكل فى محاضرته، والذى تحدث عنه اخرون فى ندوات أخرى منها ندوة هامة جمعت لفيفا من رجال الاعمال المصريين والفلسطينيين معاً.

وقد برزت من بين آراء كثيرة واجتهادات فكرة هامة تصلح أن تكون إطاراً لباقى الافكار والاجتهادات.. تلك هى فكرة: (العروبة)، التى تحدث كثيرون عنها من جوانب حضارية واقتصادية وامنية وسياسية، واجمعوا على أن المهمة الملحة أمام مصر: حكومة وشعبا (منظمات واحزابا سياسية) هى تنشيط الدور القيادى المصرى على الساحة العربية لكى يتحرك العرب على الساحة الدولية والاقليمية كقوة لها وزنها، ويحسب حسابها خاصة وان الامة العربية تملك كل عوامل القوة ومواردها، ولكنها فى حاجة إلى استثمار هذه العوامل والموارد على نحو جماعى يستفيد من



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٦ اكتوبر ١٩٩٣

خبرة الماضى ويستشرف آفاق المستقبل.

لقد لعبت الملاحق الاقتصادية للاتفاق الإسرائيلى الفلسطينى دوراً حافزاً فى تفكير المتحدثين والكتاب جميعاً، وغلب على الحوار الحديث عن الاقتصاد فى الحاضر وفى المستقبل، وكان من المنطقى أن يشمل هذا الحديث الاقتصاد العالمى والتجارب الاقتصادية الأخرى فى العالم والموقف من التكتلات الاقتصادية، وغيرها، ولكن الحديث كله كان ينتهى إلى أهمية القرار السياسى السيادى، وفى الوقت نفسه أهمية النشاط غير الحكومى الاقتصادى.. سواء فى المجال الانتاجى او شركات عربية مشتركة فى مجال تنشيط الجمعيات والروابط والمنظمات، التى تجمع رجال الأعمال والاقتصاديين ورجال البنوك وبالطبع رجال السياسة.

ولقد اتفق الجميع تقريباً على أن دخول رجال الأعمال، ودخول النشاط

بقلم:
د. محجوب عمر

الانتاجى المشترك العربى، وما يتطلبه من بناء شبكات طرق واتصالات ومواصلات عبر الحدود بين الدول العربية.. يدفع بقوى ذات تأثير ونفوذ فى المجتمعات العربية نحو ابراز وحدة الحضارة العربية (القومية العربية الثقافية). وبعد أن كانت هذه الفكرة تستند إلى قناعات قيادات حاكمة فى الماضى تبنتها بهدف المواجهة الامنية المسلحة للتهديد الإسرائيلى، واحتضنتها الجماهير الشعبية مدفوعة بالحماسة الوطنية والقومية دون أن تجد فرصة للتفاعل معها عملياً أصبح الوضع مهيأ الان إلى مساهمة قطاع الاقتصاد (الخاص والعام) فى الدعوة لهذه الفكرة (القومية العربية الثقافية)، باعتبارها الإطار الذى يضاعف القوة العربية فى عالم المنافسات الاقتصادية ويعظم الفرص والمكاسب التى يحاول أعداء الأمة العربية اقتناصها أو اضاعتها تماماً.

xxxxx

بعيداً عن الحديث فى الاقتصاد بالارقام والبيانات الباردة، قدم بعض المتحدثين أمثلة على التحرك الإسرائيلى فى مجالات.. نعتبرها مجالات لنا كالمجال العربى، بل والمجال الإسلامى.

ولاحظ واحد من الباحثين ان اسحق رابين زار الصين، وهذه قوة عظمى كانت تحسب لنا وحدنا، وهى الان تتاجر فى التكنولوجيا والأسلحة مع إسرائيل، ولاحظ أن رابين انتقل من الصين إلى اندونيسيا، وهى أكبر دولة إسلامية من ناحية العدد، بل إن عدد المسلمين فيها أكبر من مجموع المسلمين العرب، ورجح الباحث أن الزيارة لم تكن لأسباب سياسية شكلية بحتة، وإنما لترتيب مبادلات تجارية ومنها -كما هو متوقع- نقل النفط الاندونيسى بناقلات إسرائيلية وعبر خطوط تمر بإسرائيل. وربط الباحث بين هذه الزيارات وبين ما أعلن عن تزايد الاتصالات الإسرائيلية القطرية.. مذكراً بأن دولة قطر تملك أكبر مستودع معروف حتى الان فى العالم للغاز الطبيعى، وأن هذا الغاز يجرى نقله إلى أوروبا عبر ناقلات تحمله سائلاً، وأن أوروبا وقطر يشكوان من أن مرور هذه الناقلات عبر قناة السويس بالتعريفة الحالية، تجعله غير قابل لمنافسة الغاز الذى يمكن لأوروبا أن تحصل عليه من روسيا أو من دول أخرى.

هكذا يدخل العامل الاقتصادى صراحة وبشكل مباشر فى تحديد القرارات السياسية. ومن حق القيادات المصرية الرسمية وغير الرسمية أن تفزع من فكرة نقل النفط الاندونيسى والغاز القطرى السائل إلى ميناء إيلات ومنه إلى شاطىء المتوسط عبر موانىء إسرائيلية.. صحيح أن مثل هذه المشاريع تحتاج لتنفيذها وقتاً قد يستمر سنوات، ولكن الصحيح أيضاً أن التنفيذ تسبقه دراسات وأن الدراسات يسبقها قرار سياسى، وأن القرار السياسى يحتاج إلى إرادة سياسية واعية بما قد يحمله المستقبل.

والمفروض منطقياً أن الغاز القطرى والنفط الاندونيسى وغيرهما هما من موارد العرب المسلمين، وكان من المتصور فى الماضى أن استخدام هذه الموارد والاستفادة منها.. لابد أن يشمل العرب والمسلمين، الأمر الان اختلف ليس فقط لان الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى أزاح عقبة سياسية من أمام إسرائيل لكى تتعامل مع الدول العربية والإسلامية بدون عقبات سياسية، وإنما أيضا لأن المشروع الاسرائيلى يطرح اسرائيل كسمسار بين الشعوب العربية والإسلامية من ناحية وبين الغرب كله من ناحية أخرى. واليهود سماسرة «شطار» كما نعرف.

ولكن الشطارة ليست مقصورة عليهم. ولئن كانت إسرائيل تستعمل شبكة التوزيع التى يسهم فيها اليهود فى أرجاء العالم لتقدم نفسها كسمسار نشط لنقل وترويج سلع العرب والمسلمين.. فإن العرب والمسلمين فى مقدورهم أن ينافسوها الان ولهم فى كافة أرجاء العالم «جاليات مهاجرة» (وأهمها الجالية الفلسطينية التى أجبرتها النكبة على اللجوء منذ عام ١٩٤٨)، وليس من الصعب بناء شبكات توزيع تنافس الشبكات الإسرائيلية الصهيونية.

إن قوانين المنافسة الاقتصادية تفرض إعادة النظر -وبسرعة- فى مجموعة كبيرة من اللوائح والتعريفات، بل والقوانين المعرقلة اقتصاديا من الناحية الرسمية، ولكن ذلك يجب الا ينسينا أن فى حرب المنافسة الاقتصادية والتجارية.. أن للعامل المعنوى تأثيرا كبيرا، فهو يرجع عند صاحب الموارد الميل إلى تفضيل الطريق العربى والزبون العربى والشريك العربى والأمان العربى، كما يرجع عند المشترى العربى الميل إلى اختيار السلعة العربية، حتى أن تساوت فى سعرها مع السلعة القادمة من إسرائيل أو عبر إسرائيل، بشرط الا تكون الفجوة واسعة بين التكلفة هنا والتكلفة هناك.. فرأس المال يميل إلى الطريق الاسهل والأكثر ربحا مهما كانت هوية أصحابه. وكذلك يفعل المشترى فرداً كان أو جماعة.

ولنا فى التاريخ الحديث خبرات تؤكد أن مثل هذه المشاريع الكبيرة، التى تتعامل مع سلع أساسية كالنفط تتأثر ويتأثر أصحابها بالحالة السياسية العامة، التى تمر بها هذه السلع عند نقلها. لقد أمكن للحركة الجماهيرية العربية العمالية فى عام ١٩٥٦ مثلا أن تقطع أنابيب النفط التى تصب فى شرق المتوسط (لبنان). وكان ذلك من عوامل الضغط على قوى العدوان الثلاثى على مصر: بريطانيا وفرنسا وإسرائيل.

قد يقول قائل إن ذلك عهد مضى. وهذا غير صحيح ربما وقعت الدول

والحكومات على اتفاقات تضمن امن الطرق والمواصلات، ولكن ذلك لن يزيل الخوف من قلوب أصحاب المصالح وسيفضلون إذا ما وجدوا أن شعلة الحضارة العربية الإسلامية متوهجة وتزداد توهجاً ألا يعرضوا مصالحهم للخطر بالمرور فى أماكن يعرف العالم أن أصحابها يكرهون إسرائيل.

عند الحديث عن الخطط الاقتصادية لا يكفى وضع الحسابات والأرقام وإغفال تأثير الموقف الجماهيرى المحيط. ولاسبيل إلى ضمان هذا الموقف وتنشيطه وتصعيده إلا بالعودة مجدداً إلى لغة خطاب عربى أصيل يفهمه الناس، ويؤمنون به ويتحمسون له ويعتزون بتراثه ويجاهدون لأهدافه.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ / ٩ / ١٩٩٣

بعد اتفاق «غزة - أريحا أولا»

هل تصبح السوق الشرق أوسطية واقعا؟

إبراهيم سعودى

ما إن تم توقيع الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي حتى بدأ الحديث عن ميلاد إقليمي جديد لمنطقة الشرق الاوسط، فطالما أن الطرفين اتفقا على أسلوب لحل المشكلة الفلسطينية فإن الصراع العربي — الإسرائيلي الذى ظل العامل الحاكم فى تشكيل النظام الإقليمي منذ بداية هذا القرن يكون قد بدأ يخلى الطريق لنظام إقليمي جديد يقوم على المعطيات الجديدة.

وتتركز دعوات إسرائيل وبعض الاطراف الدولية الكبرى مثل الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية إلى قيام نظام شرق أوسطي جديد بدلا من تكتل اقليمي عربي خاصة أنه لا يوجد من الناحية الواقعية تكتل اقتصادى عربي فعال بالرغم من توافر الهياكل المؤسسية منذ عشرات السنين فقد جاء فى مقدمة الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية التى تمت الموافقة عليها عام ١٩٥٧.

إن الحكومات العربية وقعت على هذه الاتفاقية «رغبة منها فى تنظيم العلاقات الاقتصادية.. ولتحقيق أفضل الشروط لازدهار اقتصاداتها» كما أضيف إلى تلك الاهداف فى مقدمة السوق العربية المشتركة التي تمت الموافقة عليها عام ١٩٦٤ الرغبة فى رفع مستوى المعيشة وتحسين ظروف العمل.

وواقع الأمر أن فكرة النظام الشرق أوسطي ليست بالجديدة تماما ولكنها مطروحة بشكل أو بآخر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وتشهد على ذلك المشاريع الامنية العديدة التى طرحت كإطار لتنظيم المنطقة غير ان الفارق بين الماضى والحاضر أن النظام العربى كان قادرا فى السابق من خلال تماسكه على التصدى لتلك المحاولات والنظر إليها على أنها مجرد محاولات للاختراق من قبل قوى عالمية وقوى إقليمية متحالفة معها.

ولكن بدايات النظام الشرق أوسطي أخذت فى الظهور فعليا منذ توقيع معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية عام ١٩٧٩، وأثناء أزمة الخليج ٩٠ — ١٩٩١ تأكدت بوادر النظام الشرق أوسطي حين لعبت إسرائيل وتركيا دورا فى إدارة الأزمة وأخيرا جاءت صيغة مدريد ١٩٩١ لتؤكد أن النظام الشرق أوسطي قد أصبح بالفعل قيد التشكيل.

والسؤال الذى يطرح نفسه هو كيف يمكن أن تتحقق أوضاع تعاون شرق أوسطي إذا كانت أغلب الدول التي ستنضم إلى هذا التشكيل لم تنجح فى إقامة التعاون بينها على مر السنين؟ ومن له المصلحة الحقيقية فى إقامة مثل هذا النظام؟

إن أول مطالب إقامة سوق مشتركة أو منطقة

تجارة حرة هو قبول الدول الاعضاء بالتنازل عن مبدأ السيادة المطلقة ثم في وجود أنظمة سياسية واقتصادية متقاربة وقادرة كذلك على قبول أوضاع وقوانين تحكمها دون أن يكون هناك تعارض أساسي بينها وهي أمور لم تتحقق بعد حيث تتباين الأوضاع السياسية لدول المنطقة كما تتباين الأوضاع الاقتصادية إلى حد بعيد، وبالتالي فإن الأرجح أن أي تحرك نحو قيام سوق شرق أوسطية مشتركة قد لا يمس الاوضاع السيادية لدول المنطقة ولكنه يفتح الباب أمام التعاون الاقتصادي من خلال مؤسسات مالية قادرة على جذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية في مشاريع مشتركة تحقق الربحية المطلوبة على أمل أن يجر ذلك المنطقة إلى تحالف سياسي واقتصادي أوسع وأوثق مستقبلا.

ومن الواضح أن قيام سوق شرق أوسطية هو في مصلحة أطراف معينة ونخص بالذكر إسرائيل فمنذ بداية مسيرة سلام مدريد عام ١٩٩١ وإسرائيل تحصد المكاسب فقد استعادت علاقاتها مع دول المعسكر الاشتراكي سابقا وعدة دول أفريقية وبعض بلدان العالم الثالث كما فتحت أمامها أسواق أفريقية واسيوية ولاتينية وألغت الأمم المتحدة قرارها الخاص بمساواة الصهيونية بالعنصرية.

وتضغط الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية واليابان حاليا لإعلان وقف إجراءات مقاطعة إسرائيل وفتح أسواق المنطقة أمام البضائع الاسرائيلية وتطبيع العلاقات معها وهذا ما كان يشكل بعض أهداف عقد المفاوضات متعددة الاطراف جنبا إلى جنب مع المفاوضات الثنائية وربط اتفاق غزة — أريحا أولا بسلسلة من الملاحق الاقتصادية التي يؤدي تنفيذها إلى إقامة شراكة اقتصادية وروابط تجارية مع الكيان الفلسطيني المرتقب يصعب فصلها.

لكن أهم مكسب تحاول إسرائيل الحصول عليه من اقامة سوق شرق أوسطية هو توسيع الاسواق أمام صادراتها واقتناص ثروات المنطقة مما يكفل لها التوقف عن الاعتماد على المساعدات الخارجية والتخفيف من الأعباء العسكرية والأمنية بعد هجرة مئات الالاف من المهاجرين اليهود السوفييت وازدياد نسبة البطالة خاصة أن الاقتصاد الاسرائيلي سوف تكون له اليد الطولى في أي محاولة لإعادة ترتيب أوضاع المنطقة اقتصاديا على الأقل في الوقت الراهن حيث أشارت احصاءات البنك الدولي إلى أن حجم الناتج القومي الإسرائيلي يصل حاليا إلى ٦٠ مليار دولار الأمر الذي يجعل حجم اقتصادها أكبر من اقتصادات مصر وسوريا والأردن معا كما يستفيد اقتصادها بمعونات مباشرة وغير مباشرة تفوق الاربعة مليارات دولار سنويا وترتبط باتفاقيات ثنائية مع أطراف اقتصادية كبرى بما يحقق لها امتيازات خاصة ومن أمثلة ذلك اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة عام ١٩٨٥ وتقضي بتخفيف الجمارك بين البلدين تدريجيا وحتى إلغائها تماما عام ١٩٩٥ واتفاقية التجارة الحرة مع السوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٧٥ وتشمل السلع غير الزراعية كما وقعت إسرائيل مؤخرا اتفاقا مماثلا مع دول الافتا تشكل: النمسا - فنلندا — ايسلندا — ليختنشتين — النرويج - السويد — سويسرا. وفيما يلي جدول بأهم الصادرات الاسرئيلية والتي بلغت عام ١٩٩٢ فقط ١١,٢ مليار دولار.



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ اكتوبر ١٩٩٣

السوق الشرق أوسطية

مشروع عمره نصف قرن



د. رؤوف عباس

أثار مشروع السوق الشرق اوسطيه الذى طرح فى اطار تسوية شاملة لقضية الشرق الاوسط قلق الأوساط الوطنية الحريصة على الحفاظ على الاستقلال الوطنى ، وذلك على اختلاف توجهاتها ومنطلقاتها السياسية ، فقد رأوا فيه بحق ربطا ابديا للاقتصاد العربى بالاقتصاد الغربى ، وفتحا لباب الهيمنة الاسرائيلية على اقتصاديات البلاد العربية ، وخاصة ان طرح الفكرة جاء فى اطار مأسسى بالتعاون الاقتصادى بين دول المنطقة بما فيها اسرائيل ، وان التصريحات التى ادلى بها مسئولو اسرائيل والولايات المتحدة عشية توقيع اتفاق المبادىء الفلسطينى - الاسرائيلى تضمنت اشارة ضمنية احيانا وصريحة احيانا أخرى عن مستقبل التعاون الاقتصادى بين دول المنطقة ، والدور الذى يمكن ان تلعبه اسرائيل فى هذا الاطار ، وهو ما اكده ايضا مسئولون مصريون .

وقد تناولت الاقلام مشروع السوق الشرق أوسطية من مختلف زواياه ، فاطلق البعض البخور وبشرنا بانهار العسل واللبن التى ستجرى اذا اقيم المشروع ، واطلق البعض الآخر نواقيس الخطر محذرا من العواقب الوخيمة للمشروع باعتباره وجها جديدا للامبريالية فى حقبة مأسسى بـ « النظام العالمى الجديد » .

والحق ان المشروع قديم ، ظل محفوظا فى ثلاجة الصهيونية نصف قرن من الزمان . وقدم - لأول مرة - فى ١٨ نوفمبر ١٩٤٣ فى اجتماع عقد بين ممثلين للخارجية البريطانية وممثلين للخارجية الامريكية ، بمقر الخارجية البريطانية بلندن للتباحث حول تسوية خاصة بالشرق الاوسط بعد الحرب العالمية الثانية تضمن مصالح البلدين فى المنطقة ، وتضمن استمرار الهيمنة الغربية عليها . وعندما تطرق الحديث الى مستقبل فلسطين اصر الجانب الأمريكى على ضرورة ان تتضمن اتفاقات السلام عند نهاية الحرب قرارا بإقامة دولة اسرائيل على أرض فلسطين . فاذا تعذر اقناع العرب بذلك وجب تقسيم فلسطين الى دولتين احداهما يهودية والاخرى عربية .

واكد الجانب الأمريكى ان وجود دولة يهودية فى فلسطين يمثل حجر الزاوية فى مشروعات الغرب الخاصة بالتنمية فى الشرق الاوسط لتحقيق درجة من الرخاء الاقتصادى تسمح بالحفاظ على المنطقة تحت جناح الغرب ، وهنا قدم الجانب الأمريكى مذكرة بالمشروع المقترح للتنمية الاقتصادية لبلاد الشرق الاوسط اعده الدكتور ارنست برجمان ، وهو يهودى صهيونى كان تلميذا لحاييم وايزمان ، عاش فى فلسطين ، ثم انتقل الى الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٤٢ ليعمل باحثا كيميائيا فى انتاج المطاط الصناعى بانديانا ، وعرف بصلاته الوثيقة بالعديد من الدوائر الحكومية والعسكرية الامريكية لمشروعه الذى تناول المستقبل الاقتصادى للشرق الاوسط بعد الحرب الثانية .

وتمثل فلسطين (الصهيونية) محور خطة برجمان ، فراى ان هجرة اليهود ذوى الخبرات الصناعية والتقنية الى فلسطين سوف تحولها الى قلعة صناعية حديثة تتخصص فى الصناعة القائمة على مايتوفر فى بلاد الشرق



المصدر : الأهالي

التاريخ : ٧ ٢ اكتوبر ١٩٩٣

الاوسط من إيران حتى قبرص ومن تركيا حتى بحر العرب من مواد خلم ومحاصيل زراعية ، على ان تتحول بلاد الشرق الاوسط كلها الى سوق مشتركة تصب خاماتها في فلسطين وتستهلك انتاج الصناعة اليهودية .

ويتضمن تقرير برجمان دراسة تفصيلية للمواد الخام المتاحة بالمنطقة ومصادر الطاقة ، بما في ذلك استغلال انهار سوريا ولبنان في توليد الطاقة الكهربائية اللازمة للصناعة اليهودية في فلسطين .

كذلك اشار التقرير الى امكانية فتح افاق لاستثمار رؤوس الأموال الغربية عامة واليهودية خاصة في مشروع اقامة محطات الكهرباء في سوريا ولبنان ومشروع ضخم لاستصلاح الاراضي في العراق والتوسع في انتاج القمح باستخدام مياه الرافدين ، وادخال الاساليب العلمية الراسمالية في الزراعة في بلاد المنطقة وانتاج المخصبات الصناعية والتوسع في استخدامها .

كما اشتمل تقرير برجمان على دراسة للصناعة اليهودية في فلسطين وامكانيات تحويلها الى صناعة تستخدم ماتنتجه بلاد المنطقة من مواد خام ومحاصيل زراعية على نطاق واسع وكذلك دور الدولة اليهودية في التنسيق الاقتصادى وتدوير الاستثمارات في المنطقة .

وبعد .. اليس مايطرح علينا الآن اعادة صياغة لمشروع برجمان ؟ لقد حرص الجانب البريطاني في المفاوضات على لفت انظار الجانب الامريكي الى ان مثل هذه الخطة لايمكن أن تتحقق الا اذا قبل العرب بوجود الدولة اليهودية ، وطلبوا ارجاء بحث المشروع حتى ينجلي الموقف .

ترى ... هل ان الاوان لتحقيق حلم الصهيونية بالهيمنة على المنطقة لمصلحتها وحدها هذه المرة ، وخاصة ان العرب جميعا رفعوا الرايات البيضاء ؟ وهل سيظل العرب عاجزين عن طرح استراتيجية مضادة لاستراتيجية صهيونية عمرها نصف القرن ؟

لقد حققت الصهيونية استراتيجيتها التى رسمتها في مؤتمر بال قبل ان ينصرم القرن الماضى ، وهاهى تمضى في تحقيق استراتيجيتها للسيطرة على الاقتصاد العربي ، فهل نكتفي هذه المرة بالندب والنحيب ؟!! ام نضع استراتيجية تنموية عربية تخرجها من فخ الصهيونية ؟



المدروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : العالم اليوم
التاريخ : ٢٨ مايو ١٩٩٣

رجال الأعمال العرب والنظام الشرق أوسطى

■ د. محمد سعد

لاشك أن الحديث عن مستقبل المنطقة العربية خاصة من الناحية الاقتصادية وفى ظل المتغيرات الجديدة التى تشهدها المنطقة، يعد من الموضوعات المهمةالتى تتطلب جهدا ابداعيا وفكريا من المثقفين العرب، خاصة وأن الطابع العام لهذه المرحلة هو طابع حضارى ثقافى، سواء اخذنا بمقولة صمويل هنتنجتون القائلة الصدام بين الحضارات، أو بالرأى الآخر الذى يرى انها ستكون مرحلة تفاعل بين الحضارات، ومن ثم فعلى هذا المستوى سيكون للمثقفين دور مهم فى صياغة عقل الأمة وفى طرح اساليب التعامل مع هذا الواقع الجديد.

وإذا كان للمثقفين هذا الدور المهم فى نطاق المستوى الكلى للتفاعلات المقبلة بين الاطراف المختلفة فى منطقة الشرق الأوسط، فان هناك دورا لايقل اهمية لرجال الاعمال خاصة على المستوى الاقتصادى، الذى يعد المحور الاساسى الذى ستدور حوله معظم هذه التفاعلات، والسيناريوهات المطروحة من جانب اسرائيل وتركيا، أو من جانب بعض الدول الغربية الاخرى، تؤكد ذلك، والغريب ان المناقشات الدائرة على الساحة العربية حول هذا الموضوع تعانى من غياب اى طرح موضوعى لدور رجال الاعمال العرب فى مجال النشاط الاقتصادى المستقبلى، وتتركز فى دائرة الدولة، فى حين ان الواقع العربى والدولى يشهد تراجعا لدور الدولة فى النشاط الاقتصادى، أو على الاقل تغييرا فى محتوى هذا الدور فى المستقبل القريب، ومن ثم فالاحتمال الاقرب الى الحقيقة هو ان معظم التفاعلات الاقتصادية المستقبلية ستكون من خلال رجال الاعمال أو القطاع الخاص، ومن هنا تأتى اهمية التعرف على الثقل العربى فى هذا المجال، وامكاناته وخبراته، وما يحتاج اليه كى يدخل فى نطاق التفاعلات الاقتصادية المقبلة وهو اكثر قوة واكثر ثقة بالنفس، وبعبارة اخرى لابد من اعادة تأهيل القطاع الخاص العربى كى يكون قادرا على الدخول فى خضم الصراع الاقتصادى المحتمل فى المرحلة القادمة.

والواقع ان لدينا الامكانات البشرية القادرة على الدخول الى هذا الميدان، وهناك الكثير من رجال الاعمال العرب الذين برزوا فى مجالات النشاط الاقتصادى والمالى فى السنوات الاخيرة ومن معظم الاقطار العربية، وحققوا نجاحات كبيرة، ولهم مصالح يمكن أن تتحقق من خلال انظمة جديدة فى المستقبل خاصة فى ظل تراجع معدلات الارباح من انشطة الوكالات التجارية، اضافة الى عدم استقرار اسواق النقد الدولية.

ومن الاهمية بمكان ان نشير الى ان العوامل التى كانت سببا فى هروب رجال الاعمال العرب الى الخارج قد تغيرت أو فى سبيلها للتغير، فعدم الاستقرار فى العلاقات العربية الذى كان يؤثر سلبا على استمرارية النشاط الاقتصادى، فى طريقه للتغير، خاصة فى ظل المتغيرات الجديدة، والتى سيصاحبها دخول اطراف اقليمية ودولية فى نطاق التفاعلات الاقتصادية فى المنطقة الامر الذى يعطى ضمانا دوليا جديدا للاستثمارات فى المنطقة، من ناحية أخرى فهناك تحول مهم يحدث الآن فى نطاق ادارة العلاقات الاقتصادية بين الدول وهو ان الدول قد باتت تعتمد فى إدارة علاقاتها الاقتصادية على كفاءة وقوة رجال أعمالها، ومن ثم فالمتصور ان تقدم لهم كافة الضمانات والتسهيلات المطلوبة كى يندفعوا بقوة فى مجال العمل الاقتصادى بمستوياته المختلفة.

والواقع ان رجال الاعمال العرب يمكن ان يكونوا عنصر قوة فاعلة على المستوى الداخلى والاقليمى والدولى، فى المرحلة المقبلة، وهو الامر الذى يجعل من الاهمية بمكان اشراكهم فى اى مناقشات تتعلق بوضع سيناريوهات عربية للمستقبل فى ظل الافكار المطروحة حول النظام الشرق أوسطى الجديد.

ان هذا يتطلب ايضا الاستفادة من قدراتهم وامكاناتهم ومحاولة تقوية هذه القدرات والامكانات، وتوظيفها التوظيف الامثل الذى يضمن تحقيق قدر مناسب من المصالح العربية الاقتصادية، فى خضم الصراعات الاقتصادية المقبلة خاصة وان التجربة العملية قد اثبتت عجز الادارة الحكومية العربية الاقتصادية لمثل هذه الصراعات، ان اعطاء الفرصة لرجال الاعمال العرب للقيام بدورهم فى سياق التفاعلات الاقتصاديه المقبلة، يعنى ان الطرف العربى قد دخل الى الحلبة، مستخدما ادوات ووسائل لاتقل عما بيد الاطراف الاخرى، وانه يعرف اللغة التى تدار وفقا لها العملية الاقتصادية فى عالم اليوم، ان ما نصل إليه فى هذا المقال يتلخص فى ضرورة اعطاء رجال الاعمال العرب الفرصة الكاملة للاطلاع بدورهم فى المرحلة المقبلة وايجاد الية مناسبة للتنسيق وتبادل الخبرات فيما بينهم، وتزويدهم بكافة المعلومات والامكانات المطلوبة واشراكهم فى عملية صنع القرار الاقتصادى بكافة مراحلها، عندئذ نكون قد أوجدنا آلية مناسبة للتعامل مع النظام الشرق أوسطى المحتمل الوجود فى المرحلة المقبلة.



الدور العربى المطلوب لمواجهة بيزنيس السلام

اذا كان تقدم واستقرار السلام فى المنطقة سوف يحسن مناخ الاستثمار فى كل دول المنطقة، باعتبارها تبدأ مرحلة أكثر أمنا وأقل توترا، فإن ذلك يفتح أبواب التنافس أو المباراة الاقتصادية بين العرب واسرائيل، كما هو الحال بين أى دول متجاورة، ويفتح الباب أمام الطرفين العربى والاسرائيلى للتنافس على جذب الاستثمارات الأجنبية من ناحية، ويفتح الباب أمام الأموال العربية المهاجرة للعودة الى الدول العربية فى مناخ استثمارى أفضل لتساهم فى صنع ازدهار المنطقة. فإن من الخطأ الترويج فقط لفرص الإستثمار فى إسرائيل بل يجب زيادة الاهتمام بالترويج للأسواق العربية التى يمكنها استقبال الاستثمارات الأجنبية والعربية العائدة من الخارج، وان تتولى الترويج لتطوير التعاون والمشروعات المشتركة بين الدول العربية فى إطار مناخ جديد للاستثمار يتسم بارتفاع مستوى الأمن وتراجع احتمالات حدوث توتر عسكرى عربى - اسرائيلى، ويتسم أيضا بدرجة أعلى من الانفتاح وسيادة التوجهات الليبرالية فى عدد من الاقتصاديات العربية، وعلى رأسها مصر وتونس والمغرب وبعض دول الخليج.

اما الترويج لمناخ الاستثمار فى اسرائيل أو للمشروعات الاسرائيلية المطروحة للتشارك مع الأجانب أو العرب، فإنه لا يزيد على كونه دفعا فى اتجاه ما تريده اسرائيل وليس فى مصلحة الدول العربية ومستثمريها خاصة وان جزءا كبيرا مما يتم ترويجه عن اسرائيل واقتصادها ينطوى على جانب كبير من الخداع لأن اسرائيل مازالت دولة يهيمن القطاع العام على اقتصادها، ويحدد سعر عملتها بشكل تحكمى من خلال السلطات النقدية الاسرائيلية، كما انها تبقى دولة معانة من الخارج بصورة لا نظير لها فى العالم قاطبة حيث يتلقى الفرد الاسرائيلى نحو ١٢٠٠ دولار سنويا كمعونات أو منح من الخارج. كما انها دولة مدينة بأكثر من ٣٢,٥ مليار دولار بما يجعل نصيب الفرد الاسرائيلى من الديون قرابة ٦٧٠٠ دولار، وهو ما يزيد على عشرة أضعاف نصيب الفرد من الديون فى مصر.

العالم اليوم



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٩-٢-١٩٩٣

والى يروّج للسوق الشرق أوسطية فى جولة بالدول العربية

كتب صلاح بديوى:

من المقرر أن يقوم يوسف والى -وزير الزراعة- فى يناير المقبل بجولة إلى الدول العربية للترويج لما يسمى بالسوق الشرق أوسطية، تضم العرب وإسرائيل.. يسعى والى إلى التعرف على وجهة النظر العربية تجاه المشروع المشبوه، والذى تضغط كافة الدول الأجنبية على الأقطار العربية لتنفيذه.

وعلمت «الشعب» أن جولة والى العربية ترتبط بتطورات ما أسماه بمسيرة التسوية السلمية بين الكيان الصهيونى والأطراف العربية، والتى توقع أن تتم خلال الشهرين القادمين.

واتفق والى مع عدة أطراف عربية على إجراء سلسلة من اللقاءات والحوارات مع الكيان الصهيونى، كما كلف قيادات وزارة الزراعة -الضالعة فى التطبيع مع الصهاينة- بإعداد تصور شامل لمشروعات السوق الشرق أوسطية لعرضها على اجتماعات وزراء الزراعة العرب، التى من المقرر عقدها قبل نهاية هذا العام بالقاهرة.

وكان والى قد أجرى اتصالات مكثفة مع المسئولين الصهاينة وكل من السعودية وسوريا والاردن، لبحث التعامل مع الضغوط الأمريكية، التى تطالب بالبدء الفورى فى إجراءات السوق.

من جهة ثانية طلبت الإدارة الأمريكية من دول الخليج المشاركة فى تقديم التمويل اللازم لإقامة البنية الأساسية لمشروعات السوق الشرق أوسطية، كما أجرت اتصالات سرية بإيران والعراق، حذرت فيها من خطورة عرقلة قيام السوق.

هذا ويبدأ غدا السبت فى القدس المحتلة مؤتمر اقتصادى، لبحث التعاون الاقتصادى ومشروعات السوق الشرق أوسطية فى المنطقة، يحضر المؤتمر عدد من رجال الأعمال المصريين وأعضاء من الغرف التجارية المصرية وشخصيات أردنية وفلسطينية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٩ ديسمبر ١٩٩٢

٣ وفود أمريكية تجوب المنطقة سراً.. وخطة لدعم التعاون الاقتصادى العربى - الإسرائيلى

علمت «الشعب» أن ثلاثة وفود من وزارة الخارجية الأمريكية تجوب المنطقة حالياً فى مهمة رسمية سرية، حيث تشمل الزيارة كلا من الدول الخليجية وتونس والجزائر والمغرب والاردن واليمن.. وتستهدف جولة الوفود الثلاثة التى تتحرك برئاسة «جراى أوسرى» -مسئول الخارجية الامريكية للشئون الإقليمية- وضع تصور أمريكى - عربى بشأن العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وإسرائيل، والتوصل لصيغة حول إنهاء القطيعة الاقتصادية العربية لإسرائيل، وإقناع الدول العربية بإدراج هذا الموضوع على قائمة أول اجتماع قادم للجامعة العربية.

ويستهدف التحرك كذلك التوصل لصيغة هذا القرار مع بداية العام الجديد، وحتى يتم التوصل إلى ذلك القرار تدعو الولايات المتحدة إلى تشكيل حلقات بحث حكومية لبحث مسائل التعاون الاقتصادى مع إسرائيل، وأن تتشكل حلقات البحث فى إطار جماعى يضم دول الخليج على حدة، ودول المغرب على حدة، ومصر والاردن والفلسطينيين ومعهم اليمن على حدة، وأن الولايات المتحدة على استعداد لاستضافة حلقات البحث الثلاث.. بحيث يشارك فيها موفدون رسميون من حكومات الدول العربية.

وتضم كل من الوفود الأمريكية الثلاثة ٤ من الخبراء الأمريكيين، وينضم إلى كل وفد السفير الأمريكى بالدولة المعنية.

على الصعيد ذاته طالبت الولايات المتحدة مصر بمساعدتها فى التعجيل ببناء العلاقات الاقتصادية العربية- الإسرائيلية، وأبدى الرئيس الامريكى بيل كلينتون -خلال مباحثاته مع الرئيس مبارك فى واشنطن- رغبته فى أن يدعو فى شهر يناير المقبل سياسيين من الدول العربية وإسرائيل للتوقيع على إتفاقات اقتصادية هائلة.

واشار كلينتون إلى أن ذلك سيتوج حدث السلام الفلسطينى - الإسرائيلى.. وقد عرض فى هذا الشأن على الرئيس مبارك خطة عمل أمريكية لدعم علاقات التعاون الاقتصادى بين الدول العربية وإسرائيل، موضحاً أن الولايات المتحدة سوف تسهم فى خطة العمل هذه بـ(٥٠٠) مليون دولار.

وتقضى خطة العمل الأمريكية بالانتهاء فى المرحلة الأولى من بناء كل التسهيلات والبنية الأساسية والطرق والاتصالات، وتوفير الخدمات، وهى لازمة لبدء علاقات التعاون الاقتصادى، على أن تشمل المرحلة الثانية -التى يمكن أن تتزامن مع المرحلة الأولى- المشروعات المشتركة الخاصة بين العرب وإسرائيل، وأن الولايات المتحدة ستدعم هذه المشروعات بنحو (٢٠٠) مليون دولار.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٩ أكتوبر ١٩٩٣

مصر.. والنظام الشرق أوسطى الجديد

كانت من أهم أهداف زيارة الرئيس مبارك للولايات المتحدة فى ضمان التزام الولايات المتحدة بتقديم
المعونة السنوية لمصر أسوة بإسرائيل، ولم يكن الهاجس المصرى فى هذا الشأن هو تأمين هذه المساعدات
اللازمة لمصر لتجاوز مصلحتها الخاصة التى تمر فى إطار إجراءات الاصلاح الاقتصادى فحسب، بل
ايضا تدعيم المقاومات الاقتصادية المصرية إزاء مايطرح من اطروحات عن شرق أوسط جديد تكون
للعوامل الاقتصادية محدد هام فى التنافس والهيمنة على التفاعلات والعلاقات فى المنطقة.

ويخشى الكثير فى مصر من أن يؤدى النظام الشرق أوسطى الجديد إلى هيمنة إسرائيل على المنطقة
ونظرا لتزامن المصالحة العربية الإسرائيلية مع سياسات التحرير الاقتصادى وتحرير التجارة
الخارجية فى مصر ، فإن هذه المخاوف تزداد، ويدللون علي هذه المخاوف بالاصرار الإسرائيلى على سرعة
تطبيق مجالات التعاون الاقتصادى ورفع المقاطعة العربية وتدعيم التعاون المصرى - الإسرائيلى الذي
حتى الآن لم يتقدم إلا فى حدود ضعيفة للغاية.

والواقع أن إسرائيل لاتملك مقومات الهيمنة التى يتحدث عنها البعض بالصورة والشكل الذى
لايمكن التغلب عليه وليس لرأس المال الإسرائيلى القدرة على التأثير على اقتصاديات الدول داخل النظام
الشرق أوسطى.

والتصور الإسرائيلى للتعاون مع الدول العربية القائم على إقامة منطقة تجارة حرة فى الشرق الأوسط
فى ثلاث دوائر، الأولى تضم إسرائيل وفلسطين والأردن لتتمكن إسرائيل من السيطرة على شريكيها
نظرا لضعف اقتصاد كل من الأردن وفلسطين، والمرحلة التالية هى توسيع دائرة السوق لتضم دولا
مجاورة أخرى تضم مصر، أما الدائرة الثالثة فهى اشراك الدول العربية البترولية، وهذه النقطة
بالتحديد ليست زمنية لأن الأهداف الإسرائيلية من دول الخليج هى أن تشارك بالتمويل وهذه

وبالطبع فإن الدول العربية تفطن لأهداف إسرائيل، والتصور فى هذا الشأن هو تدعيم العلاقات
الاقتصادية البينية العربية وأعمال اتفاقيات العمل العربى الاقتصادى المشترك لمواجهة تحديات مابعد
السلام.

العالم اليوم



المصدر : المصور

التاريخ : ٢٩ اكتوبر ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

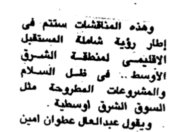
٤٠٠ خبير يناقشون مخاطر السوق الشرق أوسطية فى الاسكندرية

كتبت : نجوان عبداللطيف



د . زكريا جاد

● يناقش ٤٠٠ من رجال الادارة المصرية مستقبل السوق الشرق اوسطية ومخاطرها ، وذلك فى إطار الموضوعات التى سيتناولها المؤتمر التاسع والعشرون لجماعة خريجى المعهد القومى للادارة العليا والذى سيبدأ اليوم فى الاسكندرية ويستمر حتى الأحد القادم تحت عنوان من اجل نهضة مصرية ، مصداقية الاصلاح ، ويقول د . زكريا جاد رئيس مجلس إدارة الجماعة أن اعضاء المؤتمر سيعملون على تحليل الأوضاع الاقتصادية وإيجاد إجابة لعدة اسئلة اهمها : اين نحن الآن ؟ وهل نحن عٍلى الطريق الصحيح ؟ وما مدى مصداقية التغيير ؟ ماذا حدث فى مجال الخصخصة وتوسيع قاعدة الملكية .



وهذه المناقشات ستتم فى إطار رؤية شاملة المستقبل الاقليمى لمنطقة الشرق الأوسط .. فى ظل السلام والمشروعات المطروحة مثل السوق الشرق أوسطية .

ويقول عبدالعال عطوان امين عام المؤتمر انه تمت دعوة العديد من رجال الدولة المسئولين ، ليكون الحوار بين طرفين .. المسئول والمدير ، مثل د . عاطف صدقى والمفترض ان يفتتح المؤتمر ، ود . عاطف عبيد ود . فوزى إبراهيم ، هذا بالاضافة إلى المزج بين خبراء السياسة والاقتصاد ، حيث يشارك د . مصطفى الفقى ود . سعيد النجار ود . محمود وهبى ود . إبراهيم حلمى عبدالرحمن ود . سعد الدين إبراهيم والسفير تحسين بشير والمهندس محمد عبدالوهاب ود . حازم الببلاوى ، ود . على السلمى .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٩ مارس ١٩٩٣

د. مصطفى هديب لـ « العالم اليوم »:

إسرائيل لا تملك عصا سحرية لجذب الأموال العربية

□ القاهرة ـ مصطفى عبد السلام:

أكد د. مصطفى هديب المدير العام للمعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية أن اسرائيل لا تملك عصا سحرية لجذب الأموال العربية ودمج المنطقة العربية داخل ما يسمى بالسوق الشرق أسطية. وقال في حديث خاص لـ «العالم اليوم»: إن مصطلح السوق الشرق أوسطية لايزال غامضا ومبهما. وقال إن إقامة مثل هذه السوق سوف تواجه العديد من المشاكل والعقبات مشيرا إلى أن السوق العربية المشتركة لم تدخل حتى الآن مرحلة التنفيذ رغم مرور أكثر من ٣٥ سنة على توقيعها.

واستبعد د. مصطفى هديب أن تؤدى اتفاقية السلام الأخيرة بين فلسطين وإسرائيل إلى قيام سوق مالية عربية متطورة مشيرا إلى أنها لم تدخل حيز التنفيذ. وقال إن الأسواق المالية العربية لاتزال أسواقا محلية وضعيفة وتفتقر إلى الكثير من مواصفات السوق المتطورة بالمنظور العالمي.

وأشار إلى أن برامج الخصخصة التي تتبناها معظم الدول العربية حاليا سوف تساعد تدريجيا على تطوير سوق رأس المال، وجذب بعض رؤوس الأموال العربية في الخارج والتي تساهم في التغلب على مشكلة ضيق أسواق رأس المال المحلية. وقال إن الاتجاه إلى الخصخصة أمر يصعب تحقيقه دون أسواق مالية محلية قوية وفعالة، وبغير هذه السوق تصبح الأهداف النهائية وهي زيادة الكفاءة الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية أهدافا غير عملية.

وحول تطوير أسواق رأس المال في الدول العربية قال د. مصطفى هديب أن على الأسواق العربية إلى تتيح تنمية أدوات الاستثمار لكل مستثمر فرصة المفاضلة واختيار الأداة التي تناسبه، والاسهام في جذب مزيد المستثمرين من خلال تقديم تشكيله ملائمة من أدوات الاستثمار بما يمكن المنشآت والحكومات من الحصول بسهولة على احتياجاتها من الموارد اللازمة للاستثمار وبتكلفة منخفضة مما يسهم بدوره في تحقيق النمو الاقتصادى وايجاد فرص عمل جديدة.

وطالب بالاهتمام بتنظيم وإدارة



د. مصطفى هديب



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ اكتوبر ١٩٩٣

أسواق رأس المال وتوافر آليات لضمان تحقيق السيولة والكفاءة اضافة إلى ضرورة توافر معلومات عن الأوراق المالية المتداولة ووجود مراكز للبحث تعنى بتحليل المعلومات وتعزيز دور المؤسسات المالية غير المصرفية كشركات التأمين وصناديق الضمان الاجتماعى وقال إن تطوير الأسواق المالية العربية سوف يساهم فى بقاء المنشآت الوطنية فى يد القطاع الخاص الوطنى فى ظل الخصخصة بدلا من انتقال هذه المنشآت المهمة إلى القطاع الخاص الأجنبى.

وأشار المدير العام للمعهد العربى للدراسات المالية والمصرفية إلى أن هناك تغيرات مصرفية ومالية تشهدها المنطقة العربية حاليا فى إطار الظروف والمستجدات السياسية والاقتصادية منها التحرير من القيود الحكومية على الاستثمار العربى والأجنبى وعلى الصرف الأجنبى، والتصحيحات الهيكلية الكبيرة التى تشهدها الاقتصاديات العربية، وعودة أحجام متزايدة من الأموال العربية المغتربة فى الخارج لغرض التوظيف فى التنمية المحلية والاقليمية، والتوجه المتزايد نحو خصخصة منشآت القطاع العام وبالتالى تنشيط عمليات الأسواق المالية اضافة إلى سيادة مناخ السلام والتنمية المتواصلة مع الاتجاه نحو ايجاد الاستقرار فى المنطقة.

ودعا المصارف والمؤسسات المالية العربية إلى تعديل التشريعات المصرفية والمالية فى الدول العربية التي لا تسمح بتأسيس مصارف أ[و] فروع أجنبية فيها فى ظل تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل من قبل المجموعة الاوروبية على المصارف والمؤسسات المالية العربية العاملة على أراضيها.

وأشار إلى أن المنطقة العربية تشهد حاليا تزايد التوجه نحو رأب الصدع العربى وتجاوز الماضى وذلك بهدف التعامل كمجموعة مع التكتلات العالمية.





رابين

المصرية الشعبية قد لاقتا رواجا كبيرا في اليابان وان اليابانيين يقبلون على كل منهما إقبالا كبيرا.. بقية الخبر تقول ان الطعمية والملوخية تقوم بانتاجهما وتسويقهما شركة اسرائيلية أمريكية، ان دلالة الخبر التى يمكن ان نفيد منها تتلخص في أن أبناء العم سام وجيراننا الاسرائيليين قد فكروا وخططوا ونفذوا وكسبوا من خلال بيعهم لبضاعتنا، أما نحن فلم نفكر ولم نخطط، ولم نفعل، وبالتالى لم نكسب.

ان ما يحمله هذا الخبر من حدث بسيط يمكن ان يتكرر فى أشياء أكثر أهمية فى ظل المعطيات الجديدة والمستقبلية فى العالم وفى المنطقة التى نعيش فيها، لأنهم يتحركون ونحن لا نتحرك. واذا ظل الوضع على هذا الحال فلا ينبغى ان ننزعج اذا أصبحت الملوخية والطعمية ذات يوم محورا لمصالح استراتيجية كبيرة فى المنطقة بوصفها وسيلة من وسائل تحسين الميزان التجارى الأمريكى الذى يعانى من خلل مزمن لصالح اليابان، وعندها قد تتدخل الولايات المتحدة وتفعل ما فعله «قراقوش» فتمنع أكل الملوخية فى بر مصر، حماية للنظام الدولى الجديد، وقد تتدخل الأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولى للتفتيش على مزارع الملوخية ومحلات الطعمية فى مصر، من أجل التأكد من التزامها بإنتاج الكميات المحددة حتى لا يتوافر فائض للتصدير يؤدى الى انخفاض أسعارهما العالمية.

هذه ليست سخرية أو كوميديا، ولكنها نموذج لما يمكن ان يحدث بالنسبة لأشياء مهمة واستراتيجية نملكها ولا نجيد أسلوب استثمارها والاستفادة منها.

فى العالم الجديد، اذا لم تستطع الاستفادة بما تملكه، فإن الآخرين سيقومون بهذا الدور ويأخذون كل شىء ولا يتركون لك الفتات، لأن الفتات يعيدون استخدامه مرة أخرى مستفيدين من التطور العلمى والتكنولوجى.

ان العرب عليهم ان يخرجوا من قوقعة الخوف الى واقع الحياة الجديدة التى تتشكل من حولنا. هذه الحياة التى تقوم على أساس ان يستفيد كل طرف من موارده أقصى استفادة ممكنة، وان يسعى الى ايجاد الجديد وتقديمه وتسويقه للآخرين، والإنسان فى العالم الجديد هو المسئول عن ايجاد فرص النجاح بالنسبة لنفسه وبالنسبة لوطنه، لقد سقطت القيود التى تحد من حركة الانسان فى كل البلاد المتقدمة.

وبعد.. ألم يحن الوقت لفك القيود التى تعوق حركة الإنسان العربى، كى ينطلق، ويشارك فى صياغة العالم الجديد؟ عندئذ لن نتخوف من النظام الشرق أوسطى أو غيره لأنه يقوم فى الأساس على المصالح، والمصالح عادة تتحقق من خلال التجارة، والتجارة بحاجة الى قدر من «الشطارة»، وهى موجودة لدينا ولكننا كثيرا ما لا نستخدمها، لأننا لا نعطى أصحابها الفرصة.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ مـ ١٩٩٣

التجارة والشطارة والنظام الشرق أوسطى

□ بقلم : د. محمد سعد أبو عامود :

بدأ موضوع النظام الشرق أوسطى يحتل مساحة واضحة من اهتمام المفكرين والمثقفين العرب خلال الفترة الأخيرة، خاصة مع كثرة الأطروحات الاسرائيلية حول هذا الموضوع والسيناريوهات العديدة التي يقدمها الجانب الاسرائيلي حول امكانيات وسبل التعاون الاقتصادى الممكنة في المرحلة المقبلة بين اسرائيل والدول العربية، والملاحظ ان ردود الأفعال العربية تجاه مثل هذه الأفكار تتسم بالحذر والحيطة وأحيانا بالرفض، حتى ان الفريق الذى يقبل ببعض هذه الأفكار، يعلق هذا القبول على بعض الشروط، لعل أهمها تحقيق السلام الشامل والعادل أولا في المنطقة، ثم البدء بعد ذلك في مناقشة إمكانات التعاون الاقتصادى مع اسرائيل.

واذا ما حاولنا أن نلخص في عبارة موجزة ما يحدث الآن، فيمكن القول بأن اسرائيل ترغب في البدء في ايجاد آليات التعاون الاقتصادى مع الأقطار العربية، من الآن وقبل التوصل الى تسوية نهائية لمشكلة الشرق الأوسط، وتتحرك في كل المجالات في محاولة لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من النتائج التى تحققت حتى الآن في مجال المفاوضات مع العرب خاصة بعد توقيع اتفاق غزة أريحا مع منظمة التحرير الفلسطينية، اما الجانب العربي فهو حذر متحفظ خائف متردد وكل هذه أمور تؤدى في النهاية الى بطء في الحركة إن لم يكن الجمود.

وليس أمام العرب إلا التخلص من حالة الجمود هذه بأقصى سرعة ممكنة، وان كانت الخبرة محدودة فلا بأس من أن ندرس السلوك الاسرائيلي ونتفهم دلالاته ونحاول ان نكتسب الخبرة التى يمكن الاستفادة منها من أجل القيام بتحرك عربي مدروس.

في هذا المجال أقدم نموذجين من نماذج السلوك الاسرائيلي احدهما على المستوى السياسى والآخر على المستوى الفردى.

على المستوى السياسى خلال الأيام القليلة الماضية قطع اسحق رابين رئيس الوزراء الاسرائيلي آلاف الأميال في زيارات للعديد من الدول الآسيوية وكينيا، في محاولة لفتح أسواق جديدة لاسرائيل مستفيدا من نتائج مفاوضات السلام الأخيرة، ومسوقا إياها خاصة في الدول التى كانت تتخذ موقفا من اسرائيل بسبب علاقاتها التاريخية مع العرب، وفي ذات الوقت فهو يحاول ان يوجد بديلا مناسبا على المستوى الاقتصادى في حالة تأخر تحقيق تقدم في نطاق التعاون الاقتصادى العربي الاسرائيلي المأمول، نشاط وحركة مخططة، ومحاولة للاستفادة من كل شىء أو من كل عنصر من عناصر الموقف السياسى القائم الآن.

على المستوى الفردى، نقدم هذا المثال فقد نشرت إحدى الصحف المصرية خبرا ملخصه ان «الملوخية» و«الطعمية»، وهما من الأكلات



المصدر : العربي

التاريخ : ١ نوفمبر ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إقرأ عدوك

عل همشمار: «المعاملات الشرق أوسطية أخطر من أن تترك لرجال الأعمال وحدهم»

«من الناحية الاقتصادية ليس هناك استثمار مضمون اكثر من استثمار إسرائيل للسلام، لذلك يجب على الحكومة الحالية أن توظف الاستثمارات وفق الأسس التى تخلقها الظروف المناسبة لعمل قطاع الأعمال».

من هنا طرح الكاتب الإسرائيلي «تسفى كا» في جريدة «عل همشمار» فى (٢٣) سبتمبر الماضى، مؤكداً على المكاسب الإسرائيلية التى لايجب أن تترك لرجال أعمال يسيرون العمليات الكبيرة فى اقتصاد السلام، ويجب أن يخضع هؤلاء للقيادة «القومية» السياسية.

يتصور تسفى مايمكن أن تكون عليه قيمة التبعات الاقتصادية للمصالحة مع الفلسطينيين إذا تطور الاتفاق على كافة المسارات الأخرى وتم تحقيق سلام شامل مع العرب، وتدفقت الأموال الأمريكية والأوروبية والخليجية لتنفيذ الجزء الفلسطيني من اتفاق رابين - عرفات قائلاً: وقتها سوف ينقل كل ذلك إسرائيل إلى مشارف عصر آخر من منظور اقتصادى.

ويقول تسفى مضيفاً: «انه من الناحية الاقتصادية ليس هناك استثمار مضمون اكثر من استثمار السلام، ووفقاً للأفق الجديدة التى تطورت على اساسين حاسمين يتمثل أولاً فى ضرورة الحصول على تأييد جماهيرى كبير وبشكل فورى، وأن يستمر هذا التأييد خاصة إذا حدثت أزمات وخيبة أمل ومواجهات وخلافات، فكما هو معروف فإن الرأى العام مثل ورقة تتأرجح فى مهب الريح».

ويرى تسفى أن يسود إسرائيل اقتصاد السلام على الفور مع عدم انتظار تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات التى ستصل بالتأكيد بعد مرور عام او عامين، ويقول: «انه فى وقت قريب او بعيد سوف تتم انتخابات فى إسرائيل، ومن المحتمل أن تحقق هذه الحكومة السلام ولكنها قد تترك الحكم لأسباب اقتصادية او اجتماعية» وهنا يكمن احد مخاطر تحقيق السلام، ولذا فإنه يلمح إلى ضرورة إرشاد رئيس الحكومة لوزير المالية الإسرائيلى فى تغيير اتجاهه».

ويقول تسفى فى هذا الخصوص «ان المعالجة الصحيحة للمجال الاقتصادى والاجتماعى مع تقدم عملية السلام سوف يضمن تداعى كتلة اليمين المعارض، لأنهم ببساطة لن يجدوا مايبيعونه».

اما الاساس الثانى الذى يجب تحقيقه على



المدى البعيد فهو كما يقول تسفى فى مقاله «اساس الاستثمارات فى مجالى التعليم والثقافة والدوائر المتصلة بذلك مثل البحث والتطوير، الحاسب الآلى، الاتصالات وغيرها».

ويضيف تسفى «انه يجب على إسرائيل أن تبدأ اليوم فى بناء اساس الثروة البشرية، استعداداً للمنظور الجديد الذى يتطور أمامنا».

ومن هنا يقتبس الكاتب الإسرائيلى تسفى نموذج مدينة اتلانتا الأمريكية التى انتخب رئيساً لها «ادوارد يانج» بعد أن خرج من منصبه كسفير للولايات المتحدة فى الأمم المتحدة فهذا الرجل جعل من اتلانتا أشهر مدينة فى العالم، بعد أن نفذ النموذج الصحيح عبر تطوير مستوى التعليم والثقافة وحرفية سكانها..

ويضيف تسفى انه فى خلال سنوات قليلة اصبحت اتلانتا مركز جذب للسكان والصناعة ورجال الأعمال، وتم اختيارها لاستضافة الدورة الأوليمبية القادمة.

ومن هنا - كما يؤكد تسفى - فإن استثمار الثروة البشرية لجذب الاستثمارات الضخمة المستقبلية يعد أيضاً طريقة هامة فى معالجة مايحدث فى الاقتصاد الإسرائيلى بعد إقامة الحكم الذاتى.

ويخلص تسفى قائلاً: «ان رجال الأعمال والصناعيين الإسرائيليين الذين يعملون من اجل السلام جزء منهم يعمل ذلك عن اقتناع، والجزء الآخر يعمل من خلال مصلحته الاقتصادية الخاصة، ومن الصعب أن نتوقع عدد الصناعات والأعمال التى يجب تحويلها لمناطق الحكم الذاتى الفلسطينى وبعد ذلك للاردن ومصر وغيرهما من الدول العربية».

ويضيف «أن القوة الاقتصادية والمنافسات ستكون اقوى من الرغبات الصهيونية والسياسية، ولمنع البطالة والنزوح من البلاد، على إسرائيل أن تدعم انتقال التكنولوجيا الرخيصة للدول المجاورة عن طريق استيعاب استثمارات التكنولوجيا المتقدمة، والتى يجب اعداد الثروة البشرية اللازمة لها، وأن تظل العملية الاقتصادية كلها خاضعة للقيادة القومية السياسية التى يجب أن تقوم بتنفيذها ايضاً.

إعداد وترجمة : مركز الفالوجا



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ نوفمبر ١٩٩٣

العرب والسوق الشرق أوسطية

والاستاذ عبد الفتاح محمد عبد الفتاح المشرف على امانة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية سابقا يعود ليطرح زاوية جديدة فى الموضوع هى مصير ومستقبل المؤسسات الاقتصادية العربية ، وهل من الافضل ان نتركها تموت ام ان هذه المرحلة تستلزم التمسك بها بل وتقويتها كى يبقى الكيان العربى فى الساحة ؟

فى مقال سابق بعنوان العرب والسوق الشرق اوسطيه ، تناولت الاجراءات والتدابير التى اتخذتها دول الجوار لتحديد مصالحها اذا ما قامت هذه السوق ، وفتحته بضرورة ان نبدأ كعرب فى ترتيب اوراقنا وتحديد مصالحنا المشتركة بحيث نؤثر فى الاحداث والمتغيرات المتلاحقة فى المنطقة ولا نتاثر بها فقط ولقد تسارعت التطورات وتم توضيح اعلان المبادىء بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل فى ١٣/٩/١٩٩٣

وابرزت هذه التطورات عدة امور من اهمها :-

١ - وضعت اسرائيل وبصورة جيدة منذ فترة طويلة تصورا لعلاقتها الاقتصادية مع الدول العربية فى مرحلة مابعد السلام ونقرا بين حين واخر اشارات الى دراسات حول هذا الموضوع اقترحت انشاء مشروعات مشتركة فى مجالات الزراعة واستصلاح الاراضى والبيتروكيماويات والنقل والمواصلات وغيرها ، بل ان بعضها عالج امكانية قيام نوع من التخصص وتقسيم العمل بين دول المنطقة فى ضوء المزايا الانتاجية ومن الدراسات التى تكثر الاشارة اليها التقرير الصادر عن جامعة هارفارد الذى شارك فى اعداده خبراء اردنيون وفلسطينيون واسرائيليون الذى اقترح اطارا عاما لخطة اقتصادية للمنطقة والمناواة بمشروع اقتصادى دولى على غرار مشروع مارشال لانعاش دولها .

٢ - ثم ياتى اعلان المبادىء بين المنظمة واسرائيل فيطرح اسسا للتعاون الاقتصادى ثنائيا واقليميا مع تحديد مشروعات بعينها تمثل اولويات لهذا التعاون فعلى المستوى الثنائى تتركز هذه المشروعات حول التعاون فى مجال المياه والكهراء والطاقة والنقل والمواصلات والتجارة والصناعة وفى المجال الاقليمي واهم عناصره انشاء صندوق لتنمية الشرق الاوسط كمرحلة اولى وبنك شرق اوسطى كمرحلة ثانية ومن المشروعات المشار اليها مشروع ثلاثى فلسطينى / اردنى / اسرائيلى لاستغلال منطقة البحر الميت وتحلية المياه والتنمية الزراعية ومكافحة التصحر . وحدد الاعلان مصادر وتمويل هذه المشروعات فتكون بمطالبة الطرفين مساهمة الدول الكبرى كالولايات المتحدة واليابان والسوق الاوربية ودول ومؤسسات عربية فى المنطقة وكذلك القطاع الخاص .

٣ - مسارعة المجتمع الدولى والدول الكبرى انطلاقا من مصالحها الى تقديم الدعم المادى لضمان نجاح فرص السلام فقد اقترح مجلس وزراء المجموعه الاقتصادية تقديم ٦٠٠ مليون دولار لمساعدة الفلسطينيين خلال خمس سنوات وفى نفس الوقت اقترح البنك الدولى تقديم مساعدات مالية دولية تقدر بثلاثة مليارات دولار مع اعترافه ان الاقتصاد الفلسطينى سيحتاج الى عدة مليارت اخرى فى شكل استثمارات للقطاع الخاص .

٤ - اتت هذه التطورات بالتصور الاولى للسوق الشرق اوسطيه وما يتردد حاليا عن البدء بتعاون ثلاثى - اوبنيلوكس شرق اوسطى - يضم الاردن وفلسطين واسرائيل - الذى اطلق عليه شيمون بيريز مثلث الانتصار السياسى والرخاء الاقتصادى . ويتسع فيما بعد ليكون رباعيا وخماسيا وسداسيا كلما صار تقدم فى مسيرة السلام .

٥ - يتضح من التصور الاولى للسوق الشرق اوسطية انها تستبعد جزءا لا يستهان من العالم العربى وهى الدول العربية الواقعه بالقارة الافريقية (ماعدا مصر) والتى تمثل اكثر من ٦٠ ٪ من مساحة العالم العربى يقطنها ٤٥ ٪ من سكانها بمواردها وقدراتها الاقتصادية والبشرية ، ويكرس ذلك المفهوم



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ نوفمبر ١٩٩٢

للشرق الاوسط الذى يضم مصر والدول العربية الواقعه فى قارة اسيا مضافا اليهم تركيا وايران واسرائيل لنا بعد ذلك ان نتساءل ماهو الموقف العربى من هذه التطورات ، وكيفية التعامل معها فى ضوء المصلحة القومية ؟ وارى ان التطورات الجارية تبرز اهمية وضرورة وجود موقف عربى منها لعدة اسباب من اهمها : ـ

١ ـ لقد جاءت هذه التطورات ـ وللاسف الشديد ـ فى وقت مازال العالم العربى يعانى من سلبيات ازمة الخليج واثارها وبصفة خاصة على اتفاقيات واليات العمل الاقتصادى العربى المشترك . ويستلزم ذلك وجوب تقديم ادعم الكامل على المستويين الشعبى والرسمى لجهود . السيد الامين العام للجامعة العربية لتنقية الاجواء العربية حتى تكلل بالنجاح فى المستقبل القريب جدا وحتى تستطيع الدول العربية توجيه اهتمامها الكافى لتحديد مصالحها الاقتصادية فى ظل المتغيرات الجارية .

٢ ـ ان الدول العربية ذهبت الى مؤتمر السلام فى مدريد وهدفها تحقيق السلام الشامل والعادل متطلعنا الى ان يسود المنطقة التى طحنتها الحروب والازمات الاستقرار السياسى والرخاء الاقتصادى بشرط الا يكون ذلك على حساب مصالحها المشتركة فالعالم العربى بماله من قيم حضارية وروابط قومية وموارد مالية وبشرية وامكانيات طبيعية هو اساس التنمية والرفاهية الاقتصادية فى المنطقة .

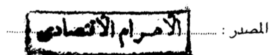
٣ ـ ان الصلات الطبيعية والتاريخية القائمة والمصالح المشتركة بين دول العالم العربى تؤهلها تماما للتعامل كمجموعة مع المتغيرات التى تشهدها المنطقة حاليا وماقد تسفر عنه من قيام سوق شرق اوسطية مستقبلا ، فالتعامل فرادى مع هذه السوق فى غير صالحها ولن يكون بمقدور اية دولة عربية منفرده ان تحقق اية مصلحة وهذا ما تؤكده الحقائق والارقام التى تضمنتها المقالات القيمة للدكتور محمود وهبة المنشورة فى اعداد سابقة فى جريدة الاهرام .

٤ ـ وتقتضى المصلحة ان يتعامل العرب كمجموعة برؤية مشتركة مع هذه السوق ومن البديهيات التى تؤكد ذلك ما يمتلكه العالم العربى من موارد فهذا العالم يشغل ١٠ ٪ من مساحة الكرة الارضية و ٥ ٪ من سكانها وينتج اكبر من ٢٥ ٪ من انتاج العالم من النفط ويختزن ٦٢ ٪ من اجمالى الاحتياطى العالمى اضافة الى الموارد الاخرى من زراعية وثرات طبيعية ومالية

وقطعت الدول العربية شوطا لا باس ـ فى عملية التنمية المشتركة وايجاد الاطر المناسبة لتشغيل الموارد المالية داخل الوطن العربى وتشير اخر البيانات ان جملة الاستثمارات الخاصة فيما بين الدول العربية بلغت حوالى مليار دولار ، ويضاف الى ذلك العون الانمائى العربى الذى تقدمه الدول العربية ذات الموارد المالية ـ أو المانحه للعون ـ الى الدول العربية الاخرى وكذلك بعض الدول النامية وبلغ خلال العقود الثلاثة الماضية حوالى ٩٤ مليارا دولار.

٥ ـ وجود اتفاقيات واليات للعمل الاقتصادى العربى المشترك ـ حققت القليل ولم تحقق الكثير لا لعيب فى نصوصها او برامج عملها انما لظروف معظمها خارج عن ارادتها ، ماذا ما توافرت لها الظروف المناسبة وفى مقدمتها ابعادها عن الهزات السياسية يمكن ان تكون لها فعاليات كيرة فى تنفيذ اهداف العلم الاقتصادى المصرى المشترك .



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ نوفمبر ١٩٩٢

ويطرح ما سبق تساؤل عن كيفية العمل على تنفيذ هذا الموقف فهل يكون من خلال ابرام اتفاقيات وانشاء اليات جديدة تتلائم مع المتغيرات الحالية - ام مراجعة ما تم ابرامه من اتفاقيات وانشاؤه من اليات بهدف التعديل او التطوير او التغيير (فى بعض الجزئيات) واعتقد انه من المفيد العمل على السير فى الشق الثانى حيث ان الاتفاقايت والاليات الحالية مازالت تصلح كاساس لعمل اقتصادى عربى مشترك فى ظل المتغيرات الجارية فى الشرق الاوسط حسب ما تتضمه اهدافها ووسائل تحقيقها وحسب ما تحتويه من مرونة فى التطبيق ومراعتها للمصلحة العربية المشتركة ومن هذا المنطلق اقترح مراجعة الاتفاقيات التى ابرمت والقرارات الذى اتخذت بالنسبة لـ :

١ - اتفاقية الوحدة الاقتصادية العرية
٢ - قمة عمان الاقتصادية التى عقدت عام ١٩٨١

وهو ذات الاقتراح الذى طرحه الرئيس مبارك فى اول قمة يحضرها بعد عودة اللقاء بين مصر والجامعة العربية (قمة الدار البيضاء الطارئة) عام ١٩٨٩ عند وضع تصوره لاسس التضامن العربى .

وهناك من الاسباب التى تؤيد هذا الاقتارح سيتم تناولها فيما بعد

عبد الفتاح محمد عبد الفتاح

المشرف على مجلس الوحدة الاقتصادية العربية سابقا



المصدر : الأهرام
التاريخ : ١ نوفمبر ١٩٩٥
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مواقـــف

ناقشت اثنين من أنجح رجال الأعمال في مصر: محمد فريد خميس ومحمد جنيدي. وكان الموضوع: ماذا سيفعل رجال الأعمال في مصر في مواجهة السوق الجديدة التي سوف تقيمها إسرائيل في الشرق الأوسط مستخدمة ألوف الملايين من الدولارات في غزة.. أو بعبارة أخرى: لقد نجحت إسرائيل في إثارة عطف وشهية العالم على فتح سوق جديدة في الشرق الأوسط.. لسلع أمريكا وأوروبا وإسرائيل.. فيكون البائع والوسيط هو الشقيق الفلسطيني.. طبعا هذه السوق لن تقوم بتسويق هذه السلع وحدها والا كان ذلك موقفا تنافسيا مع مصر. ولابد من التنافس مع المنتج المصري والبائع والسمسار.. ولكن في المرحلة الأولى سوف يحصلون على السلع المصرية.. وبعد ذلك يضعون الى جانبها السلع الأخرى.. أي تقوم السلع المصرية بالترويج للسلع المنافسة.. وسوف يكون البائع مقبولا في كل الاسواق العربية لان البائع فلسطيني..

صحيح ان سلعا من اسرائيل تباع في كل الاسواق العربية - كل الاسواق العربية.. ابتداء من المايوه الذي ظهر في العجمي والشواطئ الاخرى، وانتهاء بالبرتقال اليافاوي الذي اكلته قوات الحلفاء في حرب الخليج..

والسؤال: هل درسنا هذه السوق الجديدة؟ هل درسنا هذه المنافسة؟ هل نحن مستعدون كمصريين لهذه الحرب التجارية الصناعية؟ هل نحن خائفون.. هل نحن سعداء بسوق جديدة لنا وليست ضدنا؟

قال لي محمد فريد خميس: ان عددا من التجار الفلسطينيين قد حصلوا على توكيلات لبيع السلع المصرية في غزة. لقد كان رد فعلهم أسرع. ووافقنا على ذلك..

قال لي محمد جنيدي: ان هذه اسواق جديدة لسلعتنا التي تقبل المنافسة لانها تجاوزت حدود الجودة الى الامتياز والتفوق..

قال لي رجل أعمال اسرائيلي: انا مندهش من خوف المصريين من هذه السوق مع ان الذي يجب ان يخاف هو نحن. فنحن دولة صغيرة ولم نتعود على الانفتاح.. ولكننا نقبل هذا التحدي لانه سوف ينتهي آخر الامر بان نبيع وان نكسب جميعا.

فما الرأي عند أهل الرأي والعمل والصناعة؟

أنيس منصور



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ نوفمبر ١٩٩٢

التطويع يسبق التطبيع .. والسلام معا

وللسفير امين يسرى رؤية من زاوية اخرى هل الحديث عن السوق الشرق اوسطية نابع من ظروف موضوعية تبرره ام هو قفز على الواقع الاقليمي .. ؟

كتب السيد أمين هو يدى وزير الدفاع ورئيس المخابرات العامة الاسبق مقالا في الاهرام يوم الاحد الماضى تحت عنوان ، السوق الشرق اوسطيه : التطبيع ام السلام اولا ؟ ، . وهو عنوان قد يوحي للقارىء ان الاعتراض منصب على الاسبقية بين توقيع اتفاقيات سلام مع اسرائيل وبين تطبيع العلاقات معها .

ايهما يجب ان يسبق مع اسرائيل وبين تطبيع العلاقات معها . ايهما يجب ان يسبق الاخر ؟ وهو سؤال ثانيا وبهذا الشكل فيه ما يوحي بان القضية اكاديمية بحته وانه فنيا أو حتى للصالح العام لابد من البدء بهذا اولا وذاك ثانيا أو العكس . وهو سؤال ثالث واخير قد يثير في القارىء العربي تفاؤلا بان لبلاده حرية الاختيار بأيهما تبدأ مباحثاتها مع اسرائيل بالتطبيع اولا ام بعقد اتفاقات سلام معها مع أن ، الصيغة ، قد وضعت بواسطة راعيا مؤتمر مدريد وتليت علنا في احتفال مهيب وصفق لها الحضور من اسرائيليين وعرب اعجابا وموافقة

وللأمانة اولا ولتعميم الفائدة فلابد من ذكر البناء الذى قام عليه المقال . فهو قد بدأ بملحوظة عن توقف الحديث عن السوق العربية او الشئون الاقتصادية العربية في الوقت الذى كثر فيه الحديث عن السوق الشرق اوسطيه وان توقيت الحديث عن السوق الشرق اوسطية فيه قفز على الواقع الاقليمي غير المستقر . فواقع الحال يدل على انه لا يوجد مناخ صالح للحوار عن السوق الشرق اوسطيه الا ان اسرائيل رات انها لا تستطيع الصبر والانتظار ٢٠ او ٣٠ سنه الى ان يتحقق السلام وان اسرائيل بالتالى ترى ، ويرى معها بعض الكتاب المصريين انه لا يجوز ان تحول حالة الحرب دون افاق سلام شامل بين الطرفين العربى والاسرائيلى وتطبيع (اى جعل العلاقات بين الطرفين طبيعية) باقامة علاقات تجارية وتبادل رؤوس الاموال والايدى العاملة والسلع والخدمات وعقد اتفاقيات تنظم السياحه والزراعة والعناية بالبيئة وما الى ذلك

ويرى ان هذه المحاولة الاسرائيلية لغرض التطبيع اولا شبيهة بما حدث في الخمسينيات والغرض في الحالتين واحد وهو تمييع العمل العربى الجماعي ، عندما طرح مشروع حلف بغداد . وانه بدلا من مدخل النظام الدفاعي المشترك الذى طرح في الخمسينيات والذى شاركت فيه دول عربية واخرى غير عربية ضد عدد غير محتمل قيام عداوة معه (الاتحاد السوفيتى في حينه) اصبح المدخل الان هو السوق الشرق اوسطيه .

وبعد ذلك يطرح السيد امين هويدى عدة اسئلة . فهو يتعجب في سؤاله الاول - ، ان اردنا الصراحه - افاق سوق مشتركة بين الصياد والفريسه ، ؟

ثم يتساءل عن هذه العجلة التى تندفع بها لدخول هذه السوق المجهوله والتى تجعل أحد المسؤلين يعلن باننا بدأنا مع اسرائيل اول المشروعات الصالحة والنوبارية ثم يليها كذا وكيف ؟

ثم في عتاب يتساءل ، اليس من الحكمة مناقسة هذا المشروع المصيرى (السوق الشرق اوسطيه) في الحزب الحاكم وفي مجلسى الشعب والشورى والمجالس المتخصصه . وايضا على الاشقاء العرب ! ! وينهى مقاله محذرا السيد بيريز وزير خارجية اسرائيل - الذى في رايه لا يحتاج الى تحذير - لقول الاخير ، ان السلام في الشرق الاوسط ليس عملية جراحية وانما هندسه معمارية ضخمة ، فيحذره بان البناء لمثل هذا المشروع الكبير لابد ان يبنى على اسس علمية وان المهندس القدير يبنى مشروعه بعد اجراء حسابات يدخل فيها تاثير الزلزال الاخير .

وللامانة فإن انطباعي ، وهو انطباع في الهواميلا إجابة . فلابد في ظنى من منطلق اخر في البحث . القارىء ، ان السيد امين هويدى في مقاله لا يبحث عن الاسبقية بين التطبيع وعقد اتفاقات السلام انما هو يقينا ضد السوق الشرق اوسطية جملة وتفصيلا . فقد كان اول مؤلف له في سلسلة مؤلفاته يحمل اسم ، كيف يفكر زعماء الصهيونية . بل رايه واضح في سؤاله في مقاله كيف يمكن اقامة سوق مشتركة بين الصياد [illegible] يسة ؟ لكن لكى يبقى سؤاله هذا المصيرى وباقى الاسئلة معه معلقة منم [illegible] يقوم على معرفة المسالة من اصولها .

ذلك اننا عندما ياتى الفصل الختامى لن تكون كما نحن الان بل شيئا اخر

مختلف تماما عما كنا عليه عندما بدات الرواية رسميا في ١٥ مايو ١٩٤٨ . لن تكون عربا كما نحن الان وكما كنا بل سنضبح شرق اوسطيين

ببساطة عندما قرروا ان تقوم اسرائيل مكافاة لليهود او كرها وابعادا لهم ، ويقينا نكاية في العرب واستنزافا لطاقاتهم وتبديدا لامالهم في الوحدة ، فقد قرروا ان اسرائيل هذه وجدت لتبقى . ومازال قرارهم هذا ساريا حتى الان . لكن المتغيرات في المنطقة وفي العالم ، والاوضاع في اسرائيل ذاتها التي ان تركت الى حالها بدون علاج سوف تؤدى اجلا الى زوال هذا الكيان ، دفعتهم الى الدعوة لمؤتمر مدريد ،. ففي رأيهم ـ وهو راى الصهيونية العالميه ـ ان مشكلات اسرائيل باتت مستعصيه على الحل . فهى بعد ٤٥ سنة من قيامها لم تستطع ان تحصل على صك الاعتراف بها رغم كل ما انزلته بالعرب من هزائم . فحتى اللقيط وان وصل الى ارفع مراتب العلم والشهرة فإنه بالضرورة يحتاج ليحى حياة طبيعية ان يجد من يعطيه اسمه . واعترف غالبية دول العالم بإسرائيل ومعهم اكبر دولة عربية لا يعطى اسرائيل شرعية الانتماء الى اسرة المنطقة مالم تعترف بها هذه الاسرة وعلى راسها اصحاب الارض الاصليين .

ولا تتسع الصفحه لسرد كل مشكلات اسرائيل في الداخل . ولكن اذا تذكرنا الانتخابات الاسرائيلية التي اتت بشامير على رأس الليكود للحكم فسوف نتاكد ان هذا المجتمع قد تحول الى قطع من الفسيفساء لا يستطيع الصمود طويلا . وان كان المؤسف ان العرب بسبب مامر بهم لا يرون في اسرائيل سوى انها قوة لا تقهر بينما هي تنظر اليهم على انهم الضعفاء الذين لا يمكن ان تقوم لهم قائمة يوما . وكلا الامرين غير صحيح على اطلاقه

ولقد اتت الفرصة لحماية اسرائيل بغرسها في الجسم العربى بعد حرب الخليج . وهى فرحة لاسرائيل وليس للعرب . فنحن نقرا تصريحات تقول ان مفاوضات السلام الجارية الآن هى فرحة للعرب لن تعوض وانه ان فاتهم هذا القطار فقد لا يعود ابدا . بينما في الدقيقة .. فرحة اسرائيل التى لا تعوض وانه ان فاتها القطار هذه المرة فلن يمر امامها مرة اخرى . فحالة الضعف التام والعام التى يمر بها الوطن لم يسبق لها مثيل من قبل . وهى حالة ليس من طبيعة الامور ان تبقى الى الابد .

من هنا الى مؤتمر مدريد . واتت الصيغة التى لا يمكن تشبيها بكامب ديديد . صيغة مدريد شيء مختلف تماما . انه كما يقول السيد / بيريز هندسة معمارية ضخمة . ولا حاجة لخشية امين هويدى على فن المهندس ولا على عمارته الضخمة . لقد سبق لهذا المهندس ان تعامل بحذق ومهارة عندما اقام عمارة اسرائيل قبل ٤٥ سنه . وهو حاليا يتبع ذات الفن متبعا ذات الحسابات الدقيقة من اصحاب الارض والجيران .

وليس في اعمال هذا المهندس سر يخفى على احد مدقق وفاحص انه يستخدم عنصر الزمن لتطويع المواقف العربية . ويوما عبر هنرى كابوت لودج عن جانب من جوانب هذه الهندسة وتجاه قضية فلسطين بالذات كما يلي : « ارى بعض الاشياء التى لا يمكنكم ان تحلوها الان . وبما بعد عشر سنوات يكون في وسعكم حلها . ولكنكم لا تستطيعون ذلك الان . واحسن مافي وسعكم هو ان تمطوها مطا وتمدوها مدا وتجروها جرا وتداوروها وتسايروها . وبهذه الطريقة لا يطلقون النار على بعضم البعض الاخر وهذا هو الكسب السريع الواضح ... »

جانب اخر من حوانب هذه الهندسة وفونها الرائعه يظهر في عدد المبادرات التى طرحت لحل القضية . منذ عام ١٩٦٧ فقط والى ماقبل مدريد قدمت مبادرات يزيد عددها عن الخمسين . دخل مبادرة تطرح تشغلنا سنه او سنتين حتى يخبو بريقها وظهر عدم جدواها ففاجيء بمبادرة جديدة . وهكذا ويمضى الوقت . وهذا هو الكسب الواضح ! ! جانب اخر من نجاحات هذه الهندسة باستخدام عنصر الزمن يظهر فيما فعلوه مع مصر بالذت . فبعد حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ تركوا مصر على حالها . فصلوا بين القوات واكتفوا بذلك . ومضت خمس ستين كان الزمن خلالها يفصل فعلته . بعضهم . وقف المساعدات . وبعضهم عرض القروض بغير حدود . وبدا الرئيس السادات يتحدث عن عنق الزجاجه . وبدات الناس تضج بالشكوى من الغلاء حتى اطلق الرئيس السادات صحية : اذا كان حل القضية يقتضى منى الذهاب الى اسرائيل فسوف اذهب .. وذهب ! ! ومظهر اخر لنجاح سياسة الزمن وسياسة التطويع رأيناه قبل ايام ممثلا في زيارة الاخوة الليبيين الى القدس امين القوميه العربية جرى تطويق بعد حصار عام واحد . فالغى ما جاء بالكاتاب الاخضر واعلن عن مناهضة للجمات الاصوليه

واوقف امداد السودان بالترول ارضاء للغرب . اى قرر ان يصبح رئيسا معتدلا ! ! كع ان الحقوق لا تعرف التطرف ولا الاعتنا ، انما المتطرف والاعتدال في الوسائل والغايات فقط . اذن نجح التطويع وهاهو واحد اخر قرر ان يصل الى قلب وشنطن ويحل ازمة لوكوربى من اقرب السبل . الباب الخلفى . مطار بن جوريون . واكاد اسمع ضحكات ، المهندس ، ثقة في نفسه ونجاح سياسة التطويع والتليين واعادة التشكيل

ذوهناك عشرات ان لم يككن مئات الاثله على سياسة التطويع واستخدام عنصر الزمن . ان الكلام فقط في المفاوضات هو الذى يدور حول الطاوله اما المفاوضات الفعلية وتهيئة الظروف والشد والجذب انما يتم على الارض بما عليها من شعب ومقام .

الم تقم اسرائيل بين جولتين من المفاوضات بطرد ربعمائة قيادى اسلامى ؟

الم تقل اسرائيل في رسالة علنيه انها تفعل ذلك خدمة للسلام ولمنظمه التحرير ؟ السنا نشهد الان زيادة حدة المواجهة مع حماس ؟ وقظاظه التعامل مع اطفال الانتفاضه ؟ انه التطويع . القضاء علي المعارضه التى تعارض منظمة التحرير لكى تصبح الاخيرة اكثر حرية في اتخاذ القرارات على مائدة المفاوضات او بالاحرى اكثر ضعفا واسلس في التعامل مع الجانب الاخر على الطاوله .

السنا نشهد حملة ضارية علي سوريا بسبب بضع عشرات من اليهود يراد ارغامهم علي الهجرة منها . المسالة ليست كذلك . انها جزء من عجلة التطويع .

السنا نشهد ابتعاد المغرب العربى عن المشرق ؟ السنا نشهد مخطط قتل الجامعة العربية وكل المؤسسات التابعه لها لكى تموت في عقر دارها ؟ مئات الامثله علي نجاحات ، المهندس ، في تهيئة الارض واعداد التربه لقيام صرح بناء النظام الشرق اوسطى !

ما الخوف على المهندس من ان يخطىء ولا يتحسب ولا يراعى في التصميم احتمالات وقوع الزلزال فمردود عليه بان كل شىء في الحسبان وعنده عمر عبد الرحمن وكل عمر من افغانستان الى باكستان ! !

ومن هنا فإذا كان السيد امين هويدى ومعه السيد حيدر عبد الشافي قد ضاق صدرهما بعدم تحقق اى تقدم في المباحثات الثنائية بعد تسع جلسات ، فإنه وفق ما تقوم ابشرهما بان تقدما فعليا سوف يتحقق بالتأكيد قرابه الجلسة التسعين . لانه في حينه ستكون الارض قد تهيئت ، والاساس قد وضع ، والبناء قد اقترب من نهايته ، دون ان نحتاج الى تحذير المهندس ان نخاف على متانه العماره . فليست ليبيا وحدها تحت الحصار وليس العراق وحده تحت الحصار . بل الوطن كله . الارض والشعب والحكام تحت الحصار .

سفير **أمين يسرى**



المجتمعات العمرانية تستعد للدخول فى مشروعات السوق الشرق أوسطية

كتب علاء البحار:

تبدأ وزارة المجتمعات العمرانية الجديدة فى دراسة أنسب الوسائل للتعامل مع السوق الشرق أوسطية المزمع إقامتها بين العرب والصهاينة.

وأكد محمد إبراهيم سليمان وزير المجتمعات العمرانية لـ «الشعب» أن وزارته ستدفع بأجهزتها للتعامل مع السوق الشرق أوسطية ومسايرتها.

وأضاف أن الملامح الرئيسية لوزارته تتمثل فى المشاركة فى المشروعات الاقتصادية والإسكانية والسياحية التى ستقام ضمن

البقية ص٩

المجتمعات العمرانية تستعد

مشروعات السوق. كما أوضح الوزير فى كلمته التى ألقاها فى المائدة المستديرة عن استراتيجية التنمية العمرانية لمصر أن السوق الشرق أوسطية كانت ستفرض نفسها على القيادات السابقة للوزارة لو ظلت فى موقعها.

وأشار إلى أن سياسة الوزارة فى هذه المرحلة تهدف إلى وضع أولويات العمل لمواجهة التكتلات التى بدأت تنشأ على مستوى العالم. أما على الصعيد الإقليمى فإن اتفاق السلام (غزة- أريحا) الذى تم توقيعه مؤخراً بين الفلسطينيين و«إسرائيل» سيؤثر تأثيراً مباشراً على الإقليم الذى نعيش فيه وستكون به آثاره التى ينبغى أن نعد أنفسنا لمواجهتها من الآن.



المصدر : (العالم اليوم)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ نوفمبر ١٩٩٣

تدفقات استثمارية هائلة على إسرائيل بعد اتفاق السلام

□ كتب - نبيل عدلي :

يتوقع خبراء الاقتصاد أن تصبح منطقة الشرق الاوسط خلال فترة وجيزة واحدة من انشط الاسواق التجارية على مستوى العالم بعد أن لاحت في الافق القريب بوادر حقيقية لسلام شامل بين الاطراف الرئيسية للصراع الذى طالما احتدم بين اسرائيل والعرب طيلة عشرات السنين وكان السبب الرئيسي في هروب عشرات المليارات من الاستثمارات الاجنبية المتعطشة لغزو سوق الشرق الأوسط البكر.

و تشير البيانات الصادرة من تل أبيب إلى ان بورصة اسرائيل شهدت نشاطا غير مسبوق على مدى سنين كما ارتفعت رؤوس الاموال بنسبة ١٤٪ خلال اسبوعين فقط من توقيع اتفاق السلام الاخير بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ويقول المحللون الاقتصاديون إن اتفاق السلام التاريخي الأخير سيدفع بمليارات الدولارات من أعالى البحار في اتجاه اسرائيل وباقى الاسواق المالية الاخرى بالمنطقة أبتداء من بورصة اسطنبول النشطة إلى بورصة القاهرة.

ويردد دان جالاى المدير التنفيذي لشركة سيجما للاموال ومقرها تل أبيب ان الاتفاق الاخير سوف يجعل من اسرائيل سوقا تجارية ذات قوة جذب كبيرة للشركات الأجنبية والمستثمرين الأجانب في أعالى البحار. اما السبب الرئيسي في ذلك فهو احجام اصحاب رؤوس الاموال طوال السنوات الماضية عن الاستثمار داخل اسرائيل لأنها لاتتمتع باستقرار سياسي.

ويقول خبير بنوك في اسرائيل ان المستثمرين الاجانب واليهود دفعوا بمالايقل عن مليار دولار داخل سوق المال الاسرائيلية وذلك بعد اسبوع واحد من الاتفاق!

وتقف الآن عشرات الشركات الاسرائيلية وبخاصة العاملة في مجال الصناعات الالكترونية على أهبة الاستعداد لدخول سوق الشرق الأوسط البكر. ولكن في ظل بورصة واسعة النشاط في اسرائيل حيث يبلغ حجم رؤوس الاموال بها ٤٠ مليار دولار فإن الشركات الاسرائيلية المتاهبة سوف تستثمر مباشرة داخل سوق تل أبيب ذات النشاط المتزايد والربحية العالية.

ويعتقد الخبراء أن انتعاش حركة رؤوس الاموال القادمة للمنطقة سوف تستمر حتى في حالة تعثر المفاوضات القادمة والخاصة بالسلام الشامل في المنطقة.

ويقول زيف هولتمان الخبير ببنك تل أبيب للاستثمار ان ظروف اتفاق السلام الذى أبرم بين مصر واسرائيل عام ١٩٧٩ تختلف كثيرا عن الظروف الحالية فالاتفاق الحالى يحدث في الوقت الذى يعتبر الاقتصاد الاسرائيلي في أعلى معدل له وسوف يدعم اتفاق السلام الاخير كثيرا من الاقتصاد الاسرائيلي حيث سينزاح من كاهل اسرائيل كثير من الالتزامات الدفاعية التى كانت تثقل الميزانية الاسرائيلية طيلة عقود.

وفي الوقت الذى تظهر فيه كل القطاعات الانتاجية انتعاشا مع تباشير السلام الاخير، يرى دوف جلبو مدير بنك ليمى للاستثمار في اسرائيل ان قطاعات معينة هى التى ستشهد انتعاشا ملحوظا وعلى رأسها السياحة والبنية الاساسية وقطاعات التكنولوجيا الرفيعة.

وتعد احدى شركات الكمبيوتر الاسرائيلية العدة لدخول السوق العربية الغنية والمتعطشة خاصة وأن الشركة توصلت مؤخرا لتطوير برامج يتم من خلالها تحويل الكتابة بسهولة من اللغات التى تكتب من اليسار إلى اليمن كالانجليزية إلى اللغات التى تكتب من اليمن إلى اليسار مثل العبرية والعربية ويعتقد جون ميدفيد المدير التنفيذي للشركة ان شركته ستحقق نجاحا منقطع النظير بدخولها السوق العربية لأول مرة.

ونظرا لطبيعة الاوضاع الاقتصادية في قطاع غزة والضفة



الغربية ومتطلبات انشاء سوق مال داخل الاراضى التى ستشكل دولة فلسطين مستقبلا، فإن عدد الشركات العاملة حاليا فى الضفة وقطاع غزة يتراوح بين ٣٠ - ٣٥ شركة ولكن لاتوجد سوق مال لأسهم تلك الشركات.وكبديل عن سوق المال تعتمد تلك الشركات على قروض البنوك وعلى الاستثمارات المباشرة كمصادر رئيسية لراس المال.

ويقول جيل فيلر الاستشارى الاقتصادى فى اسرائيل والمتخصص فى شئون الاقتصاد العربى إن نجاح اتفاق السلام الاخير سوف يتأكد من خلال تدفق استثمارات ضخمة على اسرائيل والاراضى الفلسطينية ومن خلال الروابط الاقتصادية بين اسرائيل والفلسطينيين والعرب.. يذكر أن الادارة الامريكية أعلنت انها بصدد دعم البنوك الفلسطينية الوليدة لوضع البذرة الأولى لرؤوس أموال تلك البنوك.. وسوف يكون دور البنوك الجديدة بالاراضى الفلسطينية كبيرا حيث ستمثل مصدرا رئيسيا للقروض الضرورية لاعمال إعادة بناء البنية الاساسية المهملة طيلة ٢٦ عاما.

ويقول سمير حسبون رجل الأعمال الفلسطينى وعميد جامعة بيرزيت انه على الاسرائيليين والفلسطينيين التعاون خلال المرحلة القادمة. وقد بدأت بالفعل بوادر مثل هذا التعاون بين رجال اعمال اسرائيليين وفلسطينيين. فعلى سبيل المثال تخطط شركة كور الاسرائيلية للدخول مع الفلسطينيين فى استثمارات صناعية تصل إلى ٦٠ مليون دولار لفتح فروع جديدة فى الضفة الغربية.

وفى النهاية يعتقد عدد من الفلسطينيين ان الدخول فى مشاركات انتاجية مع الشركات الاسرائيلية سيكون محسوبا بدقة. وفى الوقت نفسه يرى البعض فى العالم العربى ان الحكم الذاتى المحدود فى غزة -واريحا ربما يستخدم كقنطرة تعبر منها المنتجات الاسرائيلية إلى السوق العربية الضخمة والعطشى ذات المائتى مليون نسمة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ١ نوفمبر ١٩٩٢

هايدبارك



يشرف عليها **رجب البنا**

اذا كانت بريطانيا تفخر
بحديقة هايد بارك حيث
يستطيع كل انسان ان
يقول مايشاء وتعتبرها
دليلا على الديمقراطية
وحرية الكلمة فان من حق
مصر ايضا ان تفخر
بازدهار الحرية فيها بغير
قيود وكدليل على ذلك
نلتقى اسبوعيا وشعارنا
صراع الافكار هو القوة
الدافعة لتقدم بلدنا

ملف خاص عن:

السوق الشرق أوسطية



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ نوفمبر ١٩٩٣

الحديث عن السوق الشرق اوسطية ليس حديث مناسبات ، ولكنه حديث عن المستقبل .. وهناك كلام كثير يقال في الصحف العربية والامريكية والاسرائيلية فيه قدر كبير من التكهنات وقليل من المعلومات .. وهناك مراكز ابحاث - غير عربية - متفرغة منذ سنوات لاعداد خرائط ، ورسم سيناريوهات ، وتخطيط برامج ومشروعات .. اما على الجانب العربي فليس هناك الا القليل من مثل هذا العمل الجاد ..

ولان الموضوع بالغ الاهمية فان « هايد بارك » سوف تجعله موضوعا مستمرا .. تعود اليه من حين لاخر كلما جاءها فكرا جديدا حوله .. وتدعو الجميع للمشاركة .

تفاعلات الاقتصاد والسياسة في ظل السلام في الشرق الاوسط

والباحث المجتهد صلاح سالم بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية يقدم هنا رؤيته للتفاعلات المحتملة بين الاقتصاد والسياسة في ظل السلام في المنطقة .. على ان يستكمل دراسته لجوانب اخرى من الموضوع بعد ذلك ، وهذه الدراسة الجيدة تمثل ارضية هامة لفهم مايمكن ان يحدث في المدى القريب والبعيد .

ان اهم متغيرين تمخضت عنهما التحولات العالمية في اعقاب ماجرى من اختزال للنظرية الشيوعية في مواجهة الراسمالية من التجربة الانسانية والسياسية الكبيرة الى مجرد فلسفة مادية مذهبية هما تياران متناقضان يمكن رصدهما في :

الاول : تيار توحيدى تكتيكى يتمحور حول الاقتصاد
الثانى : تيار انعزالى تفكيكى يتمحور حول القومية

وفي ضوء هذه الحقيقة العالمية بشقيها يمكن تفسير الانعطافة التاريخية في صراع العرب مع اسرائيل والذى يمكن القول بانه محاولة اسرائيلية لشراء التاريخ بالارض ، ثم تبادل الاقليمية مع القومية ضمن منظومة تفاعل اقتصادى ذات فنية تتجاوز الحساسيات السياسية والثقافية وتؤكد مفاهيم الامن الاجتماعي والاقتصادى في مواجهة المفهوم السياسى لأمن الدولة . وهي عمليات تبادل تجد صدى عربيا حائرا . وفي دائرة حيرته نرصد ثلاثة توجهات تتنازع .

الاتجاه الاول : يطرح امكانية تجاوز حساسيات الماضي ويطالب بلغة خطاب جديدة تؤثر وتتاثر بمنطقة السلام الجديدة ليس فقط من منطلق قبول سلبي بالامر الواقع بل وايضا طموح ايجابي يرى امكانية تذويب اسرائيل في المحيط الثقافي العربي بما يخفف العدوانية السياسية المصاحبة لحلم التكوين ، ويثير جذوة التناقضات الداخلية والتفاعلات الاجتماعية المترتبة على عملية الممارسة الاجتماعية لنظام الدولة .

الاتجاه الثانى : انعزالى تشاؤمي جوهره ان اسرائيل التى عاشت كراس حربة الاستعمار السياسى سوف تصبح - في اطار التفاعلات الاقتصادية الكثيفة - راس رمح الاحتكارات الاقتصادية العالمية بما يجعل مجمل تفاعلات وايقاعات التحرك العربي ردود افعال مضبوطة بإرادة خاصة عنه .

الاتجاه الثالث : ويركز على ان اسرائيل يتنازعها توجهها الثقافي الغربي ، وانتماؤها الجغرافي العربي وبالتالى فان واقعية ذرائعية عربية يمكنها تفجير الاختيارات وفرضها بما يحقق امكانية تفاعل غير سلبية ان لم تكن ايجابية مع





أسرائيل في اطار فني. لا يتعدى الى حيث مدركات الثقافة العربية مع مايتطلبه ذلك النمط من شروط اهمها : تحقيق التضامن السياسي والاقتصادي العربي اولا ثم دعم الخيار الديمقراطي العربي المستقبلي بما يطلقه من جذوة الابداع الفردي للانسان العربي ، مع ضبط ايقاعات المراحل السلامية ، والمواقف العربية بما يضمن عدم اختراق اسرائيل لمنظومة التفاعل العربي ازاء تحقيق التسوية الشاملة ثم ادارة تفاعلات السلام بتشابكاتها الاقتصادية ثم السياسية

وهكذا لاليات التفاعل الاقتصادي ، ثم نطاقاته المحتملة ، ثم لتاثيراته على منظومة التفاعل السياسي .

اولا : اليات التفاعل الاقتصادي من وجهة النظر الفنية : ـ

الموارد ـ التكنولوجيا ـ في قسمة العمل والية التفاعل العربي ـ الاسرائيلي :
على منوال قوانين الضغط الجوي تجري في نظري قواعد التفاعلات المختلفة في السياسة ، والأمن فضلا عن الاقتصاد . والقصد بذلك ان قانون الطبيعة يقضي بان تنتشر المرتفعات في المنخفضات ، في الجو حيث الهواء ، وعلى الأرض حيث الموارد ، والامكانات والقوى .

ولذلك فان قسمة العمل بين العرب والاسرائيليين ـ اذا ماانتظمت هذه التفاعلات ـ لن تخرج عن اطار التبادل بين التكنولوجيا الاسرائيلية ـ والموارد العربية . ولتوضيح ذلك فلنقرأ مواطن القوة والضعف في اقتصاد الطرفين الاقتصاد الاسرائيلي :

نقاط القوة : وتتمحور حول الابداع الفردي الانساني المكتسب اهمها :
★ توافر الخبرات والكوادر الفنية المدربة من المهاجرين لاسرائيل ، ومن الاسرائيليين انفسهم ـ جيل الصابرا ـ في اطار الاستغلال الامثل للقوى البشرية . والاهتمام بالتأهيل الفني لتعويض النقص في الايدى العاملة .

★ توافر قاعدة صناعية تكنولوجية ضخمة ومتطورة خاصة في الصناعات الالكترونية وصناعة السلاح . الأمر الذى جعلها تشارك بنسبة ٩١ ٪ من الصادرات الاسرائيلية سنة ١٩٩٠ م وحيث تمتلك اسرائيل قاعدة عريضة من البحث العلمي تقوم الدولة بدور محوري في ادارتها ورعايتها بالتعاون مع المؤسسة العسكرية .
ويقوم بمهمة التنسيق بين الابحاث العلمية في البلاد ، المجلس القومي للبحوث العلمية والتطوير ، التابع لمجلس الوزراء مباشرة بل لرئيس المجلس ذاته . كما تمتلك وزارة الدفاع موارد هائلة يمكن توجيه جزء منها لاغراض البحث العلمي والتطوير في المجالات المدنية .
وهناك ايضا الجامعات ، والمعاهد العلمية وعلى راسها معهد وايزمان بالاضافة الى الشركات الحكومية الصناعية ذاتها بل وبعض الشركات الخاصة .
وتبلغ مجمل النفقات الخاصة بالبحث العلمي لوزارة الدفاع وحدها بين ١,٣ ـ ١,٥ ٪ من الدخل القومي الاسرائيلي البالغ ٥٥ مليار دولار سنة ١٩٩١ م . اى بقيمة حوالى ٧ مليار دولار فضلا عن ماتنفقه الجهات المدنية .

★ التقدم الكبير في مجال البيوتكنولوجيا الخاصة بتطوير الزراعة والثروة الحيوانية ، فضلا عن قدرتها المذهلة على فتح الاسواق التجارية وفق سياسة نشطة تستغل امكانات النقل الجوى والبحرى والبرى فضلا عن معاونة العناصر اليهودية المقيمة على ارض الاسواق المقصودة .

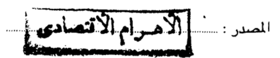
نقاط الضعف : ـ وتتمحور حول معطيات الطبيعة ذات الطبيعة الثابتة واهمها : ـ
★ قلة الموارد الطبيعية والاعتماد على استيرادها كمستلزمات للانتاج مع عدم توفر مصادر الطاقة حيث تستورد ٩٨ ٪ من احتياجاتها البترولية .

★ العزلة المفروضة عليها من المحيط العربي بما يحول تدفق تيارات التبادل السلعي ، والرنسمالي وفق المعدلات الطبيعية المعروفة .

★ محدودية التعداد السكاني وضيق السوق بما يجعل عملية الانتاج في اسرائيل غير فنية في مجالات كثيرة .





المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ نوفمبر ١٩٩٢

٢) الاقتصاد العربى :
نقاط القوة : ـ وتتمحور حول المعطيات الطبيعية الموروثة وشبه الثابتة واهمها :

★ قاعدة ارضية شاسعة تبلغ حوالى ١٤ مليون كم ، لاشك ان بها نسبة هامة صالحة للزراعة ، فضلا عن استخدام المراعى

★ ثروة مائية كافية ان لم تكن زائدة ، فى حالة ترشيد استهلاكها ـ تصبح قادرة على تلبية متطلبات زراعة عربية واسعة .
ثروة نفطية هائلة تبلغ ٥٥ ٪ ، ٣٨,٥ ٪ ، ٢٨ ٪ من احتياطى ، وانتاج وصادرات العالم . فضلا عن ثروة معدنية هائلة يزخر بها المغرب العربى بالاضافة الى القدر الهائل التى تتيحه السماء العربية بطقسها المشمس من امكانيات توليد الطاقة الشمسية ، بل حتى الرمال العربية يبقى لها اثر هام فى انتاج السليكون والزجاج والاسمنت وصناعة البناء .

★ سوق ضخمة تنتشر عبر قارات ، وعبر اقاليم مناخية ، تختلف فى ذوقها الاستهلاكى فضلا عن امكانية الاستهلاك لدى ٢٠٠ مليون نسمة بما يضفى الصفة الفنية والاقتصادية على مجمل عمليات التصنيع المتصورة .
نقاط الضعف : وتتمحور حول الاداء الابداعى الفردى للانسان العربى : ـ

★ فجوة زراعية كبيرة وعجز فى الميزان التجارى الزراعى نسبته ٧٥ ٪ فى ضوء سوء استخدام شديد للموارد المائية ، والارضية العربية .
★ افتقاد العالم العربى للكوادر الفنية الماهرة المدربة على ادارة عمليات الانتاج ، بل وانخفاض شديد فى انتاجية العامل العادى حتى بلغت ٨/١ المعدلات السائدة فى العالم الصناعى .
★ الضعف العام الشديد فى بنية الصناعات العربية البدائية والناتج من فقدان الفائدة التكنولوجية الخاصة به وضعف الانفاق على البحث العلمى وسوء استخدام القائم منه . ولذلك اسباب منها :

ـ اعتماد كل التجارب العربية الصناعية على نظام الرخص فى التصنيع وفى دراسة السوق . مما اعاق عملية تكوين كوادر عربية قادرة على ذلك
ـ افتقار معظم البلدان العربية للقدرة على الابتكار والتطوير والتصميم فى صناعاتها الناشئة حيث لايوجد مصممون او متطورون او مبتكرون ولا الجهاز الادارى الكفء الذى يجمع هؤلاء وينتظم تفاعلاتهم المنسقة ـ فقدان الكفاءات الادارية والتنظيمية القادرة على قيادة توليفة العمل الصناعى ، وفتح الاسواق للمنتج ، بل والافتقار الى العنصر البشرى القادر على انشاء مشروع صناعى حقيقى خاص .

وبعد هذه القراءة السريعة لمركبات القوة باسلوب الانتشار وفق قواعد الضغط الجوى ومظاهر السطح الطبيعية . يمكن القول بان علاقة مايمكن تسميتها ـ ، بمكافات الكثافة والفراغ ، تحكم طبيعة الاقتصاديين . وتفرض عندى تفاعلهما ان يلتقى الابداع البشرى الاسرائيلى بالابداع الطبيعى العربى فى توفيقية قادرة ـ فى اطار القواعد الاقتصادية الفنية ـ على خلق تكامل اقتصادى رشيد وبناء . حيث تكاد تكون عيوب الاقتصاد الاسرائيلى الطبيعية الثابتة هى المكافىء لمزايا الاقتصاد العربى الطبيعية . والعكس بالعكس فى الجانب المهارى البشرى فى علاقة تعادلية مستقيمة .
وان كنا نتصور ان اسرائيل فى اسلوب تفاعلها تعمل على حيازة اهمية تجارية متزايدة عن طريق :

★ الامتلاك الفعلى للتكنولوجيا المتطورة
★ رسم صورة مبالغ فيها لدى الدول المتعاملة معها لقدرتها التكنولوجية الذاتية وكذا قدرتها فى الحصول على التكنولوجيا المتطورة جدا وامداد شركائها التجاريين بها .
ان كانت اسرائيل تملك هذا بالفعل ، فهل تستطيع تسويقه للعالم العربى فى اطار التعاون التنموى المتصور حدوثه . وهل يمكن لها ان تصدق النية فى تقديمه للعرب فى اطار التفاعل الرشيد الذى تفرضه قوانين الاقتصاد . اى هل يتوفر المناخ السياسى الذى يدفع العرب الى هذه المشاركة ؟



في رايي ان منطق السلام الجديد - في حالة اكتماله - لن يستطع تغيير قناعات فكرية وسلوكية وتاريخية في العقل الجمعي العربي الذى تعود التمحور حولها وتثير لديه شكوك شديدة اهمها : -

★ ان الرغبة الاسرائيلية في السطو . والمدفوعة بعقدة التفوق ووهم السيطرة سيدفعانها الى الالتفاف . والاختزال الى كل مايعطيها العائد المباشر الخاص دون اعتداد بشركاء القسمة

★ ان اسرائيل تبحث في الحقيقة تبحث عن سوق عربية مستهلكة تكون محلا لفعل صناعي اسرائيلي لا شريكا مكافئا فيه .

★ ان الوجود الاسرائيلي في القلب العربي - مهما كانت مزاياه بالنسبة لها - لن يجعلها تنسى روابطها مع الجماعة الاوروبية . وفي إطار الحقيقتين الاوليتين لايمكن تصور اسرائيل جسرا لاوروبا بل سوف تكون جسرا الى القلب العربي .

★ على نفس منوال الفكرة السالفة من حيث تفعيل الدور الامريكي الذى سوف يكون الحاسم في تفريغ مجمل دوائر الفعل والتفاعل الشرق اوسطي فضلا عن العربي

وفي النهاية يمكن القول بان الصيغة التبادلية ، التكنولوجيا - الموارد ، او ، الانسان - الطبيعة ، لا يمكن - رغم مصداقيتها - الا ان تثير العقل العربي وتستفز وجدانه نحو رفضها - ماامكنه ذلك - لانها في النهاية صيغة فاضحة حضاريا لا يقبلها الوجدان رغم ان المنطق يؤكدها واخيرا . يمكن القول بان الواقع سوف يؤكد ويقر هذه القسمة ان كلا او جزءا اذا ماحدث التفاعل . وحول احتمالات الكل ، او الجزء تدور سيناريوهات متباينة في الضيق والاتساع والعمق والتسطيح حول موضوع الساعة وهو السوق الشرق اوسطية . وهو مانحاول تصور احتمالاته في مقال قادم .

صلاح سالم

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام



٣٥ مليـــون دولار من أوروبا لمشروعات غـــزة وأريحا

□ القاهرة ـ نسمة عبد العظيم:

خصصت المجموعة الاوروبية ٣٥ مليون دولار لتمويل مشروعات في غزة وأريحا خلال نوفمبر الحالي وديسمبر القادم على أن تكون الأولوية لمشروعات البنية الاساسية والمياه والصرف الصحي والتعليم، بالاضافة إلى معونات فنية يترك للإدارة المدنية الفلسطينية تحديد أوجه انفاقها، وأكدت مصادر المجموعة في القاهرة أن المعونات المالية الضخمة التي تعتزم تقديمها سوف تسلمها لمنظمة التحرير الفلسطينية لا لإسرائيل كما أشيع.

وأضافت المصادر أنه سيتم الاتفاق على التفاصيل خلال اجتماع المجلس الوزاري للمجموعة الاوروبية الذي قد يحضره الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات خلال النصف الثاني من الشهر الحالي. وقالت إن المجموعة سوف تقيم علاقات رسمية مع الحكومة الفلسطينية بمجرد قيام منظمة التحرير الفلسطينية بتشكيلها.. وأوضحت المصادر أن المجموعة الأوروبية سوف تساهم بـ ٢٥٠ مليون دولار لتنمية غزة وأريحا خلال العام القادم سيتم تخصيص ٢٥ مليون دولار منها لتجهيز المنشآت والمباني الإدارية بالاضافة إلى مشروعات لتوفير فرص عمل للقضاء على البطالة التي تتزايد معدلاتها بدرجة كبيرة في الاراضي المحتلة والباقي سيخصص لتقديم قروض ومنح ومساعدات لدعم التنمية بصفة عامة هناك.

وقالت المصادر إنه سيتم تشكيل مجموعة تنسيق تضم اللجنة الأوروبية واليابان والدول الاسكندنافية وكندا وسكرتارية البنك الدولي وجهات دولية أخرى لتنظيم عملية المساعدات المقدمة للكيان الفلسطيني الجديد.

وأشارت المصادر إلى أن المجموعة الأوروبية ساهمت بمفردها بـ ٦١٪ من اجمالي المساعدات الدولية التي تم تقديمها للاراضي المحتلة منذ عام ١٩٧١.



ملاحظات حول فكرة السوق الشرق أوسطية

الاقتصاديون العرب ليسوا مطالبين بتفسير الأحلام الإسرائيلية

■ دكتور عادل شكرى ■

يفضل الباحث أن يعلق على الحقائق الثابتة بدلا من الأفكار المغيرة، وذلك لأن الحقيقة كيان قائم يسهل احتواؤه بالشرح والتحليل بينما تكون الفكرة مرتبطة بقائلها حتى ولو أحسن الترويج لها فإنها قلما تستحق جهد الباحث حتى وإن كانت قادرة على اجتذاب لهفة القارئين.

نقول هذا فى مجال العرض لموضوع السوق الشرق أوسطية الذى يجذب انتباه جمهرة المخططين للسياسات التجارية والاقتصادية فى العالم العربى وفى إسرائيل منذ التوقيع على معاهدة الاعتراف المتبادل بينها وبين المنظمة وإعلان المنظمات المالية والتكتلات الاقتصادية الأوروبية عن نيتها لتقديم العون الاقتصادى والمالى لفلسطين الناشئة على تراب غزة وأريحا.

لقد بدأ الكلام عن السوق الشرق أوسطية خافتا فى الصحف الإسرائيلية ثم نقلته وكالات الأنباء العالمية حيث طاب لبعضها أن تزين للفكرة باعتبارها قابلة للتطبيق وذلك لحجج أهمها:

أولا: أن الشرق الأوسط قد دخل بالاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى عهدا جديدا يظلله السلام فلماذا لا تشرع حكومات المنطقة فى الترتيب لتعاون ما بعد السلام وأبرزه التنسيق الاقتصادى والتجارى بهدف التوصل إلى صيغة لسوق شرق أوسطية مشتركة على غرار التكتلات الاقتصادية العالمية المثيلة.

ثانيا: إن الدول المانحة للقروض والاستثمارات فى أوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان يهمها أن ينشأ مثل هذا التنسيق الشرق أوسطى لتتعامل مع المنطقة ككل وأن تكون مشروعات التنمية التى ستقوم بتمويلها تستهدف النمو الاقتصادى لكافة الدول التى تقبل الانخراط فى مثل هذا التجمع الاقتصادى بشرط أن يتضمن إسرائيل.

ثالثا: إن كافة مجهودات الدول العربية للتجمع الاقتصادى قد باءت بالفشل بسبب غياب العقل المدرب المدبر «وهى إسرائيل» وهى التى ستتمكن بواسطة اتصالاتها الدولية وخبراتها المالية والصناعية والتقنية من قيادة هذا التجمع الشرق أوسطى.

استنادا لهذه الحجج فإن الدعوة موجهة إلى دول الشرق الأوسط جميعا للجلوس مع إسرائيل لبحث التقائها فى تجمع اقتصادى يحسن أن يستهدف سوقا شرق أوسطية مشتركة.

البادرة

ولقد كان إسحاق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلى واضحا فى خطابه بواشنطن حينما أعلن بصراحة أن إسرائيل تستهدف من الصلح مع الفلسطينيين نشأة شرق أوسط جديد خاليا من الحروب وعاكفا على العمل من أجل التنمية الاقتصادية المشتركة.. ولقد استهدف من هذه العبارة، فى رأينا، غرضا سياسيا مؤداة أن إسرائيل لا تتنازل فى صلحها مع الفلسطينيين إلا سعيا وراء اندماجها فى المحيط الاقتصادى العربى.. كذلك فلقد نجح هذا التلميح فى كسر شوكة المعارضين داخل إسرائيل إذ اتجه أغلبيتهم إلى التفكير فى أهمية الاندماج الاقتصادى مع العالم العربى فى ظل السلام كتعويض رابح مقابل للتخلى عن الأراضى المحتلة.

سيناريو التنفيذ

ثم كانت اجتماعات الأمير الحسن ولى عهد الأردن مع القادة الإسرائيليين فى واشنطن التى انتهت بإعلان النية على التنسيق الاقتصادى بين الأردن وإسرائيل.

وهنا طاب للمعلقين أن يعتبروا هذا الإعلان المشترك بمثابة المشروع فى إنشاء السوق الشرق أوسطية الجديدة.. إذ إن التقاء الأردن وإسرائيل، اقتصاديا، فى رأيهم يمكن أن يشكل عصبا يشجع الفلسطينيين فيما بعد على عضويته وبذا ينشأ المثلث المؤسس للسوق الشرق أوسطية المشتركة من الأردن وفلسطين وإسرائيل الذين يمكنهم مجتمعين أن يؤثروا فى اقتصاديات الدول العربية ويفرضوا وجودهم كقوة منتجة متقدمة تقنيا وصناعيا وتجاريا على أسواق الشرق الأوسط.

ولقد كان البيان المشترك الأردنى الفلسطينى مدعاة للأقاويل والشائعات.. فمن قائل أنهما اتفقا على الإدارة المشتركة لميناءى إيلات والعقبة، وأنهما بسبيلهما إلى الاتفاق على إنشاء خط أنابيب للبترول ليكون بديلا عن خط سوميد الحالى.. بل

سار البعض إلى التكهن بإمكانية الدولتين، إذا ما وطد التعاون الاقتصادى بينهما إلى الاستفادة من إنشاء بديل لقناة السويس.

ثم كانت المعونات والمساعدات المالية التى أعلنتها الدول الأوروبية والمنظمات المالية الدولية لإعادة تعمير غزة وأريحا.. فلقد وافقت دول السوق الأوروبية على تخصيص مبلغ ٥٠٠ مليون دولار، وأعلنت الولايات المتحدة على نفس الرقم واليابان عن ٤٠٠ مليون دولار وأخيرا البنك الدولى الذى أعلن مجلس إدارته الموافقة على إعطاء المشروعات الفلسطينية الاولوية اللازمة فى برنامج القروض للأعوام الثلاثة القادمة.

وأخيرا طالعتنا الصحف والمجلات الأوروبية والأمريكية بأهمية وجود «آلية» فلسطينية قادرة على الإشراف على إجراء دراسات الجدوى للمشروعات المطروحة للمعونة أو القروض الدولية من الدول ومؤسسات التمويل المشار إليها.. كذلك فلابد أن تكون هذه «الآلية» بمثابة الطرف الفلسطينى الرسمى الذى سيوقع على الاتفاقات ويشرف على تنفيذها.

ولقد أوضحت هذه التعليقات بصراحة انه لا يمكن البدء فى إجراءات منح أريحا وغزة أية قروض دولية قبل تأسيس هذه «الآلية».

وأننا نعتقد أن إسرائيل لن تترك فرصة تدفق هذه المساعدات المالية على الفلسطينيين دون أن تحاول الاستفادة من هذا الموقف إما بالمشاركة فى عضوية «الآلية المقترحة» أو المساعدة فى الدراسات واختيار الشركات التى سيقع عليها الاختيار للتنفيذ.

كذلك فإننا نعتقد أن الاردن سيحاول من جانبه، أو عن طريق التنسيق الاقتصادى مع إسرائيل أن يكون حاضرا فى تنفيذ مشروعات هذه المساعدات.

من هنا واستنادا لهذه التطورات المتلاحقة والتعليقات المثيرة فإنه يمكن التوصل إلى الحقائق التالية:

١ ـ إن هناك فكرة لإقامة سوق شرق أوسطية مشتركة تضم دول الشرق الاوسط وإسرائيل.

٢ ـ إن هذه الفكرة تعضدها إسرائيل وتساندها الولايات المتحدة ولا تعترض عليها دول السوق الأوروبية واليابان ومؤسسات التمويل الدولية.

٣ ـ إن المرحلة الأولى لإقامة هذه السوق تتمثل فى الحث على إحداث إلتقاء اقتصادى مشترك بين إسرائيل والاردن ومنظمة التحرير.. وان يشرع هذا الالتقاء فى الاستفادة من المنح والمساعدات الدولية الموجهة لغزة وأريحا ثم يبدأ فى الدعوة لإقامة سوق شرق أوسطية مشتركة تضم الراغبين من بقية دول المنطقة.

تقييم الفكرة

ليس من العسير التوصل إلى أن إسرائيل هى الدولة الشرق اوسطية الوحيدة التى تروج لهذه الفكرة وتساندها، لا لأنها أكبر المستفيدين من تنفيذها فحسب بل لأن التعاون الاقتصادى الإسرائيلى العربى هو أمل إسرائيل الوحيد فى مرحلة السلام.. ولكن لابد من الاعتراف أن هذا الأمل لم يتعد مرحلة «الفكرة»، وأن إسرائيل عليها إذا ما صممت على تحقيق آمالها أن تواجه بقية العالم العربى للحصول على موافقته بأحد الأساليب التالية أو بها كلها:

أسلوب الاقناع المباشر بواسطة المصالح المتبادلة وقد تنجح إسرائيل فى المدى القصير وباتباع هذا الأسلوب من الحصول على موافقة الاردن والفلسطينيين لهذه الفكرة.

أسلوب الضغط السياسى سواء عن طريق استمرارها أو عدم استمرارها فى التفاوض مع سوريا ولبنان أو بواسطة دفع الدبلوماسية الأمريكية للضغط على بقية الدول العربية وعلى الأخص باستخدام سلاح استمرار المعونات الامريكية لها.

أسلوب التبصير بأهمية قيام الشرق الأوسط بالتعامل مع المتغيرات الدولية وأهمها التكتلات الاقتصادية الدولية، وأن هذا التعامل لا يمكن أن يتأتى إلا بإقامة تجمع اقتصادى شرق أوسطى يتولى الحفاظ على مصالح هذه الدول ومستقبل معاملاتها التجارية مع هذه التكتلات.

ومع ذلك فإن كافة مجهودات إسرائيل لدفع هذه الفكرة نحو التنفيذ مرهونة بمدى تقبل بقية دول الشرق الأوسط واقتناعهم بها بالرغم من كافة الضغوط والمغريات.

إننا لا نشك فى أن لهذه «الفكرة» «بريقها السياسى» الذى يستهدف الاستقرار فى ظل التعاون الاقتصادى للمرحلة القادمة.. ولكن هذا التعاون الاقتصادى لابد وأن يستند على دعائم اقتصادية واضحة إذا ما أريد إقامة سوق مشتركة على غرار النماذج الناجحة فى أوروبا وأمريكا.

إن الوضع الراهن لاقتصاديات الوطن العربى لا تؤهله للسير نحو أى هدف للتجمع فى سوق مشتركة.. والأسباب كثيرة أهمها، غياب الدافع، وعدم الاقتناع بالمصلحة المشتركة، ورغبة كل دولة فى الاستمرار فى التخطيط المنفرد لسياساتها التجارية والاقتصادية.

ومهما كانت الضغوط السياسية وتلاحق المصالح بين غالبية الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية فإننا لا نعتقد بإمكانية الجمع بين إسرائيل وبقية الدول العربية فى سوق مشتركة لسنوات طويلة قادمة.. ومهما قيل عن اجتماعات علنية أو سرية للتخطيط لمثل هذا الالتقاء الاقتصادى فستظل السوق الشرق أوسطية فكرة لا تمثل إلا حلما للمستقبل الاقتصادى الإسرائيلى فى ظل السلام.. ولا يقع على المعلق الاقتصادى أعباء ملاحقة أو تفسير الاحلام.



المصدر : الشعب

التاريخ : ٥ نوفمبر ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تكليف الوزارات بإعداد برامج تفصيلية للسوق الشرق أوسطية!

كتب علاء البحار:

كلف مجلس الوزراء فى اجتماعه الأسبوع الماضى وزراء الخارجية والزراعة والسياحة والتعمير والاقتصاد باتخاذ الإجراءات اللازمة للدخول فى مشروعات السوق الشرق أوسطية.

كما طلب مجلس الوزراء من جميع الوزارات إعداد برامج تفصيلية عن دورها فى تنشيط العلاقات مع الكيان الصهيونى والاتصال بالشركات والهيئات المعنية بالتبادل التجارى مع الصهاينة

وكشف مصدر مسئول عن موافقة مصر على الدخول بعدة مشروعات ضمن إطار السوق الشرق أوسطية، أهمها إنشاء عدد من المناطق الحرة فى شمال الدلتا وسيناء ومنطقة صناعية فى إحدى المناطق العمرانية الجديدة على أن يشارك الكيان الصهيونى فى مشروعاتها.

وأوضح المسئول أن وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية بدأت استعداداتها لدخول السوق الشرق أوسطية منذ فترة بإحياء فكرة إنشاء طريق دولى على الساحل الشمالى.. وسيتم الانتهاء من القوس الشرقى للطريق فى نهاية العام الحالى.. مما يسهل عملية الاتصال بين الكيان الصهيونى ومصر والدول العربية الإفريقية.

كما صدرت تعليمات إلى وزارتى الزراعة والسياحة للاستعداد لعمل عدد من المشروعات المشتركة بين مصر والكيان الصهيونى.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

التاريخ : نوفمبر ١٩٩٣

فى ندوة مستقبل الشرق الاوسط

د. الفقى: اتفاق غزة ـ اريحا ليس سلاما

د. محمود وهبة: سوق إسرائيلية وليس شرق اوسطية والتعاون الاقليمى افضل

تابع الندوة :
أحمد حسن بكر

فى اطار جلسات المؤتمر السنوى التاسع والعشرين للادارة العليا والذى أنهى اعماله بالاسكندرية الاسبوع الماضى تم عقد ندوة حول مستقبل الشرق الاوسط والسلام العالمى تحدث الدكتور مصطفى الفقى الرئيس السابق لمكتب الرئيس للمعلومات والدكتور محمود وهبة رئيس جمعية رجال الاعمال المصريين بامريكا.

أكد الدكتور الفقى ان السعى الاسرائيلى للحصول على الورقة العربية لجذب الاستثمارات العربية لاسرائيل بالاضافة لتنامى قوة التيار الاسلامى فى غزة ممثلا فى حركة حماس الفلسطينية دفعت اسرائيل بالتعجيل بتوقيع اتفاق غزة اريحا..

وقال د. الفقى إنه كان من مصلحة الفلسطينيين ان تتم تسوية المشكلة تحت مظلة الامم المتحدة لكن ماحدث كان قفزا كاملا لدور الامم المتحدة لان الفلسطينيين وقعوا الاتفاق وهم لايملكون الادوات التى يعززون بها مواقفهم كما انهم ادركوا ان عنصر الزمن لم يعد فى صالحهم.

واضاف ان التحليل القانونى للاتفاق لن ينصفه لان الاتفاق لم يتعرض لمشاكل كثيرة للفلسطينيين بل تركها للزمن وتجاهل قضايا اخرى لكن التحليل السياسى للاتفاق سيصلنا لنتائج اخرى مختلفة.

واكد الدكتور الفقى ان اتفاق غزة اريحا ليس إلا انفراجا فى الموقف بين العرب واسرائيل وليس سلاما كاملا لان السلام يعنى التعايش والاندماج.

واضاف ان الاتفاق ستعتبره اسرائيل المرجعية الكاملة لاى تسوية اخرى مستقبلية دون النظر لقرارات الامم المتحدة ودعا الدول العربية للتعامل مع اسرائيل دون خوف..

وطلب الدكتور الفقى المصالحة مع التيار الاسلامى واكد انه يتنامى فى كل الدول العربية والاسلامية بصورة مؤثرة وقال أنه بدون حسم مشكلة التيار الاسلامى لن تكون هناك سوق شرق اوسطية لان اسرائيل تعانى هى الاخرى من التيار الاسلامى المتنامى بالاراضى المحتلة.

واكد الدكتور محمود وهبة ان الاهتمام بالتعاون الاقليمى بين مصر والسودان وليبيا افضل من الدخول فى سوق اسرائيلية لان ماتورده مصر لاتحتاجه اسرائيل وما تنتجه اسرائيل يمكن ان تشتريه مصر من مكان آخر..

وقال ان اسرائيل تتمتع بالتوحيد الجمركى بينها وبين امريكا الامر الذى يميزها ويعطيها حدية اقتصادية



المصدر : الحقيقة

التاريخ : ٦ نوفمبر ١٩٩٣

لاتتوافر لدى الدول العربية المشتركة بالسوق الاسرائيلية (حسب وصف الدكتور وهبة).

وقال الدكتور وهبة ان اقامة سوق شرق اوسطية بالمعنى الحقيقى يعنى نهاية اسرائيل لكن الذى تريده اسرائيل هو إقامة سوق اسرائيلية تحدد هى مقوماته واهدافه وتتملك زمام امره.

وأكد ان التجارة المستقبلية لن تكون تجارة تقليدية لتبادل السلع تصديرا واستيرادا وانما ستتم من خلال اسواق المال والمضاربة على الاوراق المالية.

وطالب فى نهاية كلمته رجال الاعمال فى مصر والعالم العربى وضع استراتيجية مستقبلية لمواجهة التغيرات الاقتصادية المتوقعة.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٣

اسرائيل وسوق الشرق الأوسط.. المغزى والمحاذير؟!

سناء السعيد

هل يمكن أن تمهد التطورات السياسية الحادثة في المنطقة في الوقت الراهن الأرضية لحدوث تطورات اقتصادية تتمثل في قيام سوق شرق أوسطية يمكن من خلالها إقامة شبكة علاقات اقتصادية بين دول المنطقة وهو التطور الذي تتعجله اسرائيل وتدعمه الولايات المتحدة علي أساس أنه سيعزز السلام ويعين علي بناء الثقة بين العرب واسرائيل. فالمال هو عصب الحياة وهو الذي يمكن أن يكفل للحل السياسي البقاء والاستمرار ويبقي علي استمرارية الدفع. فلقد اكدت الولايات المتحدة الحاجة الي الحفاظ علي قوة الدفع التي اكتسبتها عملية السلام بعد التوقيع علي الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي وماتراءي لهم من امكانية البناء عليه وتطويره لتمتد إلي أطراف أخري في المنطقة مثل الطرف الأردني والسوري واللبناني: ومابدا حتي الآن أن اسرائيل متلهفة وحريصة علي إقامة شبكة علاقات متنوعة مع كل دول المنطقة.

والمحاذير بالنسبة لمصر فيما إذا قامت سوق شرق أوسطية ان يحصر دورها في تحركات ضعيفة وسط الحركات الإقليمية حولها ـ فلاشك أن العائد سيكون محددا إذا ارتكزت تركيبة التعاون الاقتصادي في مرحلة مابعد السلام علي رأس مال عربي خليجي وتكنولوجيا اسرائيلية وعمالة مصرية أو عربية غير بترولية. وعندها ستشهد مشاكل لا تختلف كثيرا إن لم تزد في تعقيداتها عما تشهده الآن من الاعتماد إلى حد كبير علي تحويلات المصريين في العالم العربي وخضوع هذه التحويلات لأية هزات سياسية أو اقتصادية. ولو فرضنا الآن ان سيناريو السوق الشرق أوسطية قد تم فلابد عندئذ أن نقارن بين ماسيقدمه العرب لإسرائيل وماالذي ستقدمه اسرائيل للعرب؟ وماهي حدود المصلحة أو المنفعة المتبادلة لكل منهما ـ وهل هناك ثمة تكافؤ أو توازن؟

في تقديري الشخصي أن الاقتصاد الاسرائيلي بحكم كونه أكثر قابلية للتغلغل في الوطن العربي من تغلغل الاقتصاد العربي داخل اسرائيل ستكون اسرائيل هي صاحبة المكاسب الكبري. فعمليا لا توجد تقنيات عربية تواجه التقنيات الاسرائيلية الموجودة. وبالتالي سيكون هناك فائض القيمة دائما لأن اسرائيل ستحصل علي الطاقة من البلاد العربية بسعر رخيص ثم ستستفيد من الميزة الجغرافية في النقل الي اوروبا ومن أوروبا الي المنطقة العربية. وسيكون هناك تساوي في رأس المال الاسرائيلي وغير الاسرائيلي تسيطر به علي جميع المصارف والبنوك العربية وستشكل منطقة جذب سياحي وستكون لديها قدرة علي أن تحول العمالة الفلسطينية الفائضة الي أيد عاملة رخيصة في المصانع الاسرائيلية حيث يبلغ أجر العامل الفلسطيني عشر القيمة التي يحصل عليها العامل الاسرائيلي.

وعود الي امكانية قيام سوق شرق أوسطية لنقول بأنه يجب لقيام أي سوق في أي مكان أن تحكمه عوامل موحدة أمنية وسياسية واقتصادية وقانونية حتي يمكن القول بأن جماعة ما ارتضت لنفسها أن تشكل سوقا فيما بينها يعكس مصالحها المختلفة. فإذا أخذنا المبرر السياسي للسوق الاقتصادية في الشرق الأوسط نجد أنه ساقط ولم يتوفر بعد. فالشرق الأوسط من خلال المفهوم الجغرافي هو بلاد عربية ممتدة من المغرب العربي حتي الخليج العربي. ولا توجد بها دولة أجنبية إلا اسرائيل إذا اعترفنا بأنها دولة شرق أوسطية اجنبية. فإذا طبقنا هذا المفهوم السياسي لكان معناه أن مانحن بصدده هو محاولة لإدخال اسرائيل ضمن النظام العربي. فهل النظام العربي الحالي مؤهل كي يشكل مع اسرائيل في الوقت الحالي سوقا مشتركة؟ إذا فرضنا هذا يجب ان نقول لا ـ لأن اسرائيل مازالت تحتل اراض عربية ـ كما ان اسرائيل أجنبية وسط المجموع العربي وبالتالي لا يمكن ان يشكل مجموع المصالح العربية اي اتفاق مع دولة اجنبية قبل ان يبحث ماهو الحد الأدني لمصالح المجموع؟ وهذا ليس بدعة ـ ذلك أن السوق الأوروبية علي سبيل المثال ـ وهي تجمع أوروبي ـ لم يقبل في عضويته دولة مثل تركيا رغم أنها عضو في حلفه الدفاعي «الناتو». ناهيك عن أن السوق الأوروبية المشتركة لم تقبل كل الأوروبيين. ورغم التطورات التي حدثت سواء بالنسبة لسقوط حائط برلين الي انهيار الاتحاد السوفييتي وانهيار الشيوعية لم يؤد سقوط الأيديولوجيات وتبني معايير الغرب



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩٣



اسحاق رابين — ياسر عرفات

السياسية الي العبور والدخول في المصالح الاقتصادية المتبادلة. بل حتي في دول السوق الأوروبية نفسها التي تعكس مصالح المجموع لم تستطع وحدة السياسة والموقف الأمني بعد مؤتمر هلسنكي ان يخلق تجانسا بين هذه الدول مع بعضها البعض وبين دول أخري ليست شيوعية. وعلي سبيل المثال كان هناك اختلاف حول اتفاقية ماستريخت وهناك اختلاف حول اتفاق «التافتا» وهو اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية والذي يضم امريكا وكندا والمكسيك. ـ وهناك خلافات داخل السوق المشتركة ـ بالنسبة لوحدة النقد لأن هذا الموضوع لم يشكل ترجمة أمنية وحقيقية لمصالح الجميع.. ومن ثم فلا العامل الأيديولوجي ولا العامل الأمني ولا العامل السياسي يشكل سببا كافيا للإندراج في تجمع اقتصادي.

إن مايجب علينا بداية قبل أن ندخل في اية تجمعات اقتصادية أن نحدد كعرب ماهي مصالحنا المشتركة ـ وكيف نستطيع أن نصل الي تحديد لهذه المصالح ثم كيف نستطيع أن نحدد مصالحنا كدول اسلامية وبعد ذلك ننتقل الي البعد الثالث وهو علاقتنا مع دول الجوار الجغرافي. ولا يجوز ان تكون لسرائيل سوي دولة جوار جغرافي تحدد علاقتنا معها بما يحفظ مصالحنا الامنية والاقتصادية والسياسية.

وقد يكون هناك تحفظ آخر بالنسبة لتجمع اقتصادي يضم اسرائيل والعرب ـ إذ كيف يمكن ان نقيم شرق اوسط اقتصاديا وهناك خلل استراتيجي أمني حتي لو افترضنا ان اسرائيل انسحبت من كل الأراضي المحتلة ـ إذ كيف يمكن أن يكون في الشرق الأوسط طرف واحد يملك ترسانة من الأسلحة الذرية والكيماوية والبيولوجية ويملك القدرة علي تصنيعها وتبادل التكنولوجيا حولها ونقلها؟ عندئذ لن يكون هناك توازن ولا مصالح ـ ومايخشي في ظل ذلك الوضع أن تتحول اسرائيل الي حاكم يحكم الشرق الأوسط ويسخر جميع القوي الموجودة فيه لمصلحته. فلابد قبل الوصول الي سوق اقتصادي في المنطقة أن يتم نزع سلاح الشرق الأوسط وأن يكون البدء بإسرائيل وترسانتها النووية وأن تبادر بالتوقيع علي معاهدة حظر الانتشار النووي. وعلي عكس ماصرح به اسحق رابين منذ أشهر قلائل حين قال إن سوريا تمد يدا بالسلام بينما تمد اليد الأخري بالحرب فإن هذه المقولة تصدق عليه وعلي اسرائيل وليس علي سوريا. وإلا فعلام يصر رابين علي الحصول علي أعتي الأنظمة للإنذار المبكر والأسلحة الحديثة رغم مناخ السلام ومباحثاته الدائرة. فرغم أن بلاده وقعت اتفاقا مع مصر واتفاقا مع الفلسطينيين واعلان مبادىء مع الأردن إلا أنها ماتزال تصر علي التسلح ـ بل إن هذا هو أحد أهداف زيارة رابين لواشنطون ولقائه المزمع بكلينتون الجمعة القادم. ألا يثير هذا الشك في أن الحادث اليوم ليس سلاما وإنما هو من قبيل الهدنة المؤقتة؟!

المنطق يقول بانه لكي نرسي المصالح المتبادلة والمشتركة والسلام الدائم علينا أولا أن نطالب اسرائيل بالانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة تنفيذا للشرعية الدولية. وعلينا نزع سلاح المنطقة حتي إذا أتممنا ذلك شرعنا في البحث عن مصالح اقتصادية متبادلة ـ وعندئذ تكون اسرائيل كدولة جوار جغرافي تتحدد مصالحها ومصالح الآخرين في ضوء المصالح المتبادلة وليس بفرض مصلحتها علي مصلحة الآخرين. المنطق يقتضي أن يجتمع العرب أولا ليقرروا كيف يمكن أن يستفيدوا من انتاجهم ويرفعوا من قيمة موادهم الأولية إلي أقصي حد ممكن حتي يستطيعوا بعد ذلك أن يقفوا ككتلة اقتصادية قادرة علي المساومة سواء مع التكتلات الاقتصادية الأخري أو مع دول الجوار الجغرافي مثل اسرائيل.



تمر مصر الآن بمرحلة حرجة من تطورها الاقتصادى والاجتماعى فى ضوء ما أحاط بها من مشكلات داخلية ومتغيرات اقليمية وعالمية سريعة الوقع. وهى مرحلة تتسم داخليا بوجود أزمة اقتصادية شديدة مع تداعياتها المختلفة (ديون، بطالة، غلاء ، تردى مستوى معيشة قطاعات واسعة من السكان مع انخفاض فى معدلات النمو الاقتصادى) واقليميا بحالة من التمزق العربى الشديد وتصدع فى النظام العربى الاقليمى وبخاصة بعد حرب الخليج الثانية، وهو الأمر الذى تستغله اسرائيل الآن - بمؤازرة

رأى

الولايات المتحدة الأمريكية - لفرض ماتراه من شروط لتسوية النزاع العربى - الاسرائيلى سواء عبر المفاوضات الثنائية أو المتعددة الأطراف الجارية الآن. وعالميا فى تغيير موازين القوى العالمية (التى كانت تستفيد منها فى الماضى) فى اتجاه سيطرة قطب واحد (القطب الأمريكى) على ماسمى بالنظام العالمى الجديد، وبروز كتل عالمية ثلاث ذات وزن اقتصادى عالمى ضخم تحاول ان تعيد تقسيم العالم، مرة اخرى، الى مناطق للنفوذ والسيطرة.

شرق أوسطية أم جماعة اقتصادية عربية؟

عند هذه المرحلة التاريخية الحرجة التى تمر بها مصر الآن، ثمة تصورين للمسار المصرى الذى يمكن ان ينطلق منهما مستقبلا.

المسار الأول، هو مايمكن أن نسميه بالتكيف السلبى مع المشكلات والمتغيرات والمعطيات السابقة - دون تصور استراتيجى واع - ومحاولة التحرك فى ضوء حالة الضعف الاقتصادى الداخلى والتمزق العربى وتصاعد قوى الهيمنة والسيطرة الأمريكية، وذلك من خلال القبول بالمخططات التى ترسم الآن لصيرورة صورة مصر مستقبلا. وهى مخططات من المؤكد لايراد لمصر فيها ان تلعب دورا تحرريا وقويا ورائدا فى المنطقة أو فى دول العالم الثالث (كما كان عليه الحال قبل هزيمة ١٩٦٧) وبحيث يكون لاسرائيل (ولأطراف غير عربية) اليد الطولى فى تحديد مسارات الحركة وتقرير الوضع الذى ستؤول اليه المنطقة.

والمسار الثانى، هو مايمكن أن نسميه بالتكيف الايجابى الواعى الذى يحاول أن يتخطى الوضع المأساوى الحالى من خلال فهم تناقضاته الحقيقية والعمل على علاجها وتجاوزها والسير مستقبلا وفق رؤية استراتيجية واعية تؤهل مصر لأن تكون دولة قوية (اقتصاديا وسياسيا وعسكريا) باعتبارها - بحكم الموقع والتاريخ والثقل السكانى والحضارى - يجب أن تلعب دور دولة النواة - المركز للمنطقة العربية.

وفى ضوء تردى الوضع العربى وتصدع النظام العربى الاقليمى الذى بدا جليا فى أعقاب حرب الخليج الثانية، برزت على الفور، من جديد، الدعوة التى تنادى بضرورة قيام تجمع اقتصادى اقليمى شرق أوسطى. وهى دعوة قديمة، برزت فى صور مختلفة رفضتها دول المنطقة العربية إبان عنفوان حركة التحرر الوطنى العربية فى حقبة الخمسينيات والستينيات، نظرا لما كانت تحمله من ملامح واضحة للهيمنة الاستعمارية والسيطرة الأجنبية على هذه البقعة المهمة من خريطة العالم وما تزخر به من ثروات وموارد وموقع عبقرى استراتيجى. والدعوة الحالية لهذه السوق، يراد بها خلق نظام اقليمى جديد فى الشرق الأوسط يضم مصر ودول الخليج العربى والشرق العربى واسرائيل وتركيا (وربما ايران وباكستان فى مرحلة تالية). والفكرة الأساسية فى هذه الدعوة تقوم على اعادة صياغة الجغرافية السياسية للوطن العربى على أساس لاقومى، والقضاء على الفكرة، او الرابطة القومية التى تجمع البلاد العربية، وعلى حساب امكانات التكامل العربى، والاعتراف بالوجود الطبيعى للكيان الصهيونى وتسهيل دمجه وسيطرته على المنطقة مع طمس الوجود العربى فى الاطار الاقليمى.

والحق، أن التنظير الاقتصادى والسياسى والاستراتيجى لقيام سوق شرق أوسطية كان قد بدأ فى الظهور بشكل مكثف عقب هزيمة ١٩٦٧، حيث بدأ كثير من مراكز البحث العلمى والاستراتيجى فى الولايات المتحدة واسرائيل وبعض المنظمات الدولية فى اصدار تصورات (سيناريوهات) مختلفة لامكانية قيام هذه السوق وآليات ظهورها وأسس خلق بنية اقتصادية منفتحة للدول الأعضاء وتكييف نماذج من الترتيبات الأمنية وصياغة مفهوم جديد للأمن الجماعى الاقليمى بعد تغيير مفهوم العدو.

و مهما يكن من أمر، فقد لاحظ المراقبون ان الخطاب الاعلامى فى مصر بدأ مؤخرا يبشر بمشروع السوق الشرق أوسطية، وبخاصة على صفحات الجرائد الحكومية، وقد وصف الدكتور يوسف والى هذا المشروع وصفا شاملا حينما قال إن «فكرة سوق الشرق الأوسط هى فكرة متكاملة تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية والمصالح المتبادلة لدول السوق، وكذلك الجوانب السياسية

المرتكزة على توفير مناخ السلام في المنطقة وما يترتب على مناخ السلام من آثار اقتصادية. فهي سيناريو متكامل للعلاقات الاقتصادية والسياسية بين دول الاقليم وبعضها البعض، وبين دول الاقليم والعالم الخارجي». جريدة الاهرام ١٩٩٣/٢/٢٧. ثم زاد الطرح الاعلامي لهذا المشروع بشكل واضح بعد توقيع الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي: غزة - أريحا أولا.

ويراهن دعاة السوق على المزايا المنتظرة أو الموعودة التي يمكن ان تحققها مصر والبلاد العربية التي ستنضم للسوق في ضوء الاعتبارات التالية:

١ - إن امكانات التكامل في الموارد الاقتصادية متوافرة في المنطقة. فالنفط والأموال سيأتيان من دول الخليج العربي، والعمالة الرخيصة متوافرة في مصر وسوريا، والمياه موجودة في الشرق العربي وتركيا، والتكنولوجيا ستأتي من اسرائيل، فضلا عن السوق الواسعة التي يصل قوامها الى مايزيد على ٢٥٠ مليون نسمة.

٢ - ان العالم تسوده الآن الكتل الاقتصادية والتجمعات الكبيرة ولا بد لدول الشرق الأوسط من مواجهة ذلك بإقامة تكتلها الذي تتوافر فيه التكنولوجيا المتقدمة والعمالة والموارد الاقتصادية، حتى يسهل التعامل مع هذه الكتل من موقع الندية والتكافؤ.

٣ - ان قيام هذه السوق سيؤدي الى الكفاءة في تخصيص الموارد في ضوء العلاقات التكاملية في مجالات الانتاج والتجارة والاستفادة من التكنولوجيا ووفورات الحجم الكبير، وبما يعود بالنفع على كافة اطراف التعامل.

٤ - انه في ضوء العلاقات الاقتصادية المتنامية التي ستنشأ بين دول السوق وعلاقات التكامل الانتاجي، فإن ذلك يعد أفضل ضمان لنزع فتيل الحروب وعدم الاستقرار في المنطقة، وان ذلك سيتمخض عنه خفض بليغ في نفقات الدفاع وتوفيرها لأغراض تنمية دول السوق.

والواقع ان تلك الاعتبارات تثير عديدا من الملاحظات والتساؤلات. وأولى هذه الملاحظات هو أن الغرض الأساسي من طرح فكرة هذه السوق والسعي لاقامتها لاينبع من اعتبارات تنمية المنطقة او توحدها في شكل كتلة اقتصادية قوية لمواجهة التكتلات الأخرى، وانما الطرح الملح لها، في الآونة الراهنة، ينبع حقيقة من المستقبل المحتمل لوضع اسرائيل في المنطقة لو تمت تسوية شاملة وعادلة للنزاع العربي - الاسرائيلي مع استمرار عزلة اسرائيل عربيا. فإسرائيل بحكم اوضاعها الاقتصادية واختلالاتها المتعددة وطبيعة مواردها لايمكن لها ان تعيش وتستمر إلا في ضوء دمجها مع جاراتها واعطائها مساحة واسعة من الحركة للتوغل في الاقتصادات العربية، خاصة في ضوء انتهاء الحرب الباردة واحتمالات تناقص حجم الدعم المالي الذي تقدمه لها الولايات المتحدة الأمريكية (نظرا للصعوبات التي يواجهها الاقتصاد الأمريكي) ولهذا، فإن اسرائيل تساوم الآن في المفاوضات الثنائية ومتعددة الاطراف

بقلم :

د. رمزي زكي

على قيام هذه السوق واعادة صياغة النظام الاقليمي قبل التوصل لأية تسوية شاملة وعادلة للقضية الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة. حيث ترى - ومعها في ذلك الادارة الأمريكية - ان جوهر التسوية يتعلق بموضوعات المياه والتنمية الاقتصادية المتبادلة والتسلح وإنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية. وهذا هو المفهوم الاسرائيلي لحل النزاع العربي - الاسرائيلي. وهي تستغل الآن الضعف العربي والتصدع في النظام الاقليمي العربي وما تعانيه الاقتصادات العربية من اختلالات لكي تفرض شروطها الخاصة بالتسوية وفرض رؤيتها طويلة الأجل لانهاء عزلتها واقتناص الفرصة الذهبية التاريخية الراهنة لاستغلال الموارد والإمكانات العربية لحل مشكلاتها ودعم اقتصادها وتأمين مستقبلها.

ولنأخذ هنا، على سبيل المثال فقط، موضوعين من الموضوعات الحرجة بالنسبة الى اسرائيل، وهما قضية المياه والتمويل.

أما عن المياه، فمن المعروف ان اسرائيل تعاني من ندرة شديدة في مواردها المائية لتلبية احتياجاتها الحالية ومواجهة احتياجات ماتخطط له لاستيراد مليون مهاجر يهودي في الآونة القادمة. وليس خافيا، أن الشطر الأكبر من احتياجاتها المائية الحالية يتم من خلال الاستيلاء عليه من الأراضي المحتلة. وهي تراهن الآن، في ضوء قيام هذه السوق، على أن مشكلتها المائية ستحل من خلال اقتسام المياه مع دول الجوار ومن خلال امداد تركيا خط مياه عذبة للمنطقة يمر عبر اسرئيل. وإذا تمكنت اسرائيل من تأمين حاجتها الحالية والمستقبلة من المياه العربية، فإن السؤال الذي يطرح نفسه، ما المقابل الذي سيحصل عليه العرب من وراء ذلك، وهل هذا المقابل كاف لتعويض هذا المورد الذي يزداد ندرة في الوطن العربي؟

أما القضية الثانية المتعلقة بالتمويل، فإسرائيل كما نعلم تعيش على المعونات والقروض التي تحصل عليها من الدول الرأسمالية الصناعية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية. وهي تعاني الآن من عجز واضح في تمويل استثماراتها، وزيادة ديونها الخارجية، وضعف قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية الخاصة، وتتوقع هبوطا في حجم ما تتلقاه من معونات وقروض ميسرة بسبب الأزمات الاقتصادية التي تمسك الآن بخناق معظم الدول الرأسمالية الصناعية. ولهذا فهي تراهن، في ضوء مشروع السوق الشرق أوسطية، على اموال الخليج وفوائضه المالية بدلا من استثمارها خارج المنطقة.





للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٨ نوفمبر ١٩٩٣



يشرف عليها **رجب البنا**

اذا كانت بريطانيا تفخر
بحديقة هايد بارك حيث
يستطيع كل انسان ان
يقول مايشاء وتعتبرها
دليلا على الديمقراطية
وحرية الكلمة فان من حق
مصر ايضا ان تفخر
بازدهار الحرية فيها بغير
قيود وكدليل على ذلك
نلتقى اسبوعيا وشعارنا
صراع الافكار هو القوة
الدافعة لتقدم بلدنا

بعد غزة - أريحا :

هل يمكن "الآن" تحقيق الانفتاح الاقتصادى بين العرب وإسرائيل؟



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ نوفمبر ١٩٩٣

الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى (غزة اريحا اولا) ليس خطوة على الطريق ، بل هو طريق جديد ، مختلف عن كل ماسلكه العرب والاسرائيليون من طرق .. فالى اين يمضى بنا هذا الطريق ، وماذا ينتظرنا فيه من فرص حقيقية او مخاطر حقيقية ..

ليس من شأننا ادانة من يعارضون هذا الاتفاق على الجانب الفلسطينى ، ولكن من حقنا ان نفهم لماذا يعارضون .. نحن الآن فى مرحلة الفهم والاستيعاب ، والتحليل ، وبعد ذلك يمكن ان ننتقل الى مرحلة الحكم لهذا الاتفاق اوعليه .. ولذلك فالحوار فى « هايد بارك » ممتد ..

التصورات المطروحة اكبر من التطبيع الأقتصادى

والدكتور طه عبدالعليم رئيس وحدة الدراسات الاقتصادية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام يطرح تصورات الاطراف للمستقبل الاقتصادى ، ويقدم رؤيته للسيناريو المحتمل

لاتخفى اهمية قراءة الاتفاقية الفلسطينية ـ الاسرائيلية من منظور اقتصادى . وقد يكفى أن نشير الى أن اثنين من اأربعة ملاحق للاتفاقية يتعلقان بالتعاون الاقتصادى فى اطار ثنائى (فلسطينى/ اسرائيلى) وفى اطار اقليمى (شرق اوسطى) . لكن الاهم ان « بروتوكول التعاون الاسرائيلى ـ الفلسطينى فى البرامج الاقتصادية والتنموية » (الملحق الثالث) و « بروتوكول التعاون الاسرائيلى ـ الفلسطينى بخصوص برامج التنمية الاقليمية » (الملحق الرابع) ، قد تعرضا لأهم المجالات الاقتصادية للصراع المطلوب تثليمه ، والتعاون المستهدف تطويره ، والتنافس المتوقع اشتداده ، من جانب . كما يثيران اهم الاشكاليات الاقتصادية لتسوية الصراع العربى ـ الاسرائيلى ، من جانب آخر .

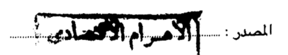
وهكذا ، فان برامج التعاون الاقتصادى الفلسطينى ـ الاسرائيلى فى اطار ثنائى : تبدأ بتطوير واستخدام موارد المياه (قضية صراعية) وتشمل التنمية الصناعية المشتركة (هدف للتعاون) وتمتد الى توسيع السوق الاقليمى وجذب الاستثمار الدولى (مجال للتنافس) . واما برامج التعاون الاقتصادى الفلسطينى ـ الاسرائيلى فى الاطار الاقليمى فانها تثير قضايا : الضرورات الاقتصادية للسلام العربى ـ الاسرائيلى من منظور عالمى (بالدعوة الى رعاية الدول الصناعية السبع الرئيسية للتنمية الاقتصادية الاقليمية مثلا) ، واولويات بناء اقتصاد السلام فى الشرق الأوسط (جائزة السلام لاسرائيل ام توازن المصالح الاقليمية مثلا) . واشكاليات الارتقاء بالتعاون الاقتصادى الاقليمى (التكامل الاقتصادى الشرق اوسطى ام التكامل العربى مثلا) .. الخ[1] .

ooo

ويتسم العائد الاقتصادى للسلام باولوية ظاهرة لمنطقة الشرق الأوسط . وقد يكفى ان نشير الى ضخامة الفرص البديلة للتكاليف الاقتصادية للحروب والاعباء الاقتصادية للتسلح فى هذه المنطقة خلال ربع القرن الأخير وحده (١٩٦٧ ـ ١٩٩١) . وتنذر المتغيرات الاقتصادية العالمية بمزيد من تدهور مكانة ودور دول ومجموعات دول الشرق الاوسط فى ادارة النظام العالمى الجديد ، فضلا عما تقود اليه هذه المتغيرات من تفاقم لاسباب تهديد الأمن القطرى والاقليمى والدولى ليس فقط بالنسبة لبلدان الوطن العربى ، وانما

٠٠٠٠٦٠٦



المصدر : 

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨ نوفمبر ١٩٩٣

ايضا بالنسبة لاسرائيل وغيرها من بلدان الشرق الاوسط . وهكذا ، على سبيل المثال ، فان ايا من اقطار الوطن العربي وبلدان الشرق الاوسط الاخرى لاينتسب الى مجموعة « البلدان الصناعية الجديدة » التي تقترب من الانضمام الى نادى « البلدان الصناعية المتقدمة » . وتعاني الدول النفطية الغنية من الآثار السلبية لاعتمادها الهائل على النفط في ظل ثورة تكنولوجيا توفير الطاقة والمواد ، ومن عواقب فرض ضريبة الكربون بالاستناد الى اختلال علاقات القوة الشاملة لصالح البلدان المستهلكة للنفط ، فضلا عن النتائج بعيدة المدى لوضع قضية البيئة في مقدمة الاولويات العالمية على مدى الاعتماد على النفط وغيره من مصادر الطاقة الملوثة للبيئة . وتواجه البلدان متوسطة التطور والمأزومة اقتصاديا مخاطر تراجع المعونة الأجنبية مع تبدل اولوياتها في البيئة السياسية

العالمية الجديدة ، وتواجه تطورات غير مواتية في البيئة الاقتصادية العالمية التي تشهد اشتداد نزعات الحماية والتكتل في الشمال ، كما تعاني من التركيز المتعاظم لتدفقات رؤوس الاموال للاقراض والاستثمار ، وتدفقات تجارة السلع والخدمات ، الى جانب تدفقات مواد ومعارف التكنولوجيا ، فيما بين المراكز الصناعية المتقدمة وبدرجات اقل الدول الصناعية الجديدة ، فضلا عن اشتداد المنافسة على مابقى من قبل دول شرق اوروبا والكومنولث الروسى ودولة جنوب افريقيا وغيرها . وأما الدول الأشد فقرا والأقل تطورا ، والتي اعتمد بعضها من قبل على تصدير الخدمات الاستراتيجية للقوتين العظميين في زمن الحرب الباردة ، فانها تواجه اخطار التهميش في النظام العالمى الجديد .

ooo

يكتسب البعد الاقتصادى للامن اهمية متعاظمة في النظام العالمى الجديد . ونرصد أن تحليل مقدمات وتداعيات نهاية الحرب الباردة العالمية يكشف ان تدهور القدرة الاقتصادية النسبية للقوة العظمى السوفيتية قد هدد باضعاف القدرة على مواصلة سباق التسلح لضمان التوازن الاستراتيجي مع القوة العظمى الامريكية . وساهم تدهور القدرة الاقتصادية للاتحاد السوفيتى السابق في استسلامه بدون حرب رغم مابحوزته من اسلحة الدمار الشامل ، وقاد في نهاية المطاف الى انهياره باضعاف التلاحم الطوعى لجمهورياته وفي قلبه تحقيق الرفاهة .

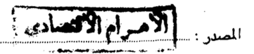
واما التراجع النسبى للقدرة الاقتصادية للولايات المتحدة الامريكية ، فانه يمثل مصدر التهديد الرئيسى للامن القومي الامريكي في صراع الارادات الدولية المستند الى استخدام القوة الاقتصادية بالاساس في عالم مابعد الحرب الباردة . اذ ساهمت التكاليف الاقتصادية للحرب الباردة ، بدرجة اساسية ، في اضعاف « القوة المعنوية » الامريكية مجسدة في جاذبية المثال الليبرالى الامريكي بالجور على برامج الاتفاق الاجتماعي ، فضلا عن اضعاف « القوة المادية » الامريكية في صورة تراجع القيادة الاقتصادية للعالم . ومع تعمق الاعتماد الاقتصادى المتبادل بين الدول والاقاليم - سواء كان متكافئا بين المراكز الصناعية المتقدمة ،

او غير متكافيء بالنسبة للاطراف المتخلفة التابعة - بتعاظم تهديد الامن القومي او الاقليمي او العالمى نتيجة الانكشاف ازاء استخدام الضغوط الاقتصادية الخارجية او حتى بسبب المتغيرات الاقتصادية السلبية الخارجية . وفي النظام العالمى الجديد تتحدد المراتب والادوار للبلدان والاقاليم بدرجة متعاظمة على اساس القدرة الاقتصادية وفي قلبها القدرة التكنولوجية - الصناعية ، وما يتولد عن هذا من قدرة تنافسية - تصديرية ، وما يستند اليه من ارتقاء بالتكامل الاقتصادى الاقليمي .

***

وبايجاز ، فان البعد الاقتصادى في اعلان المبادىء الفلسطينى / الاسرائيلى ، فضلا عن العائد الاقتصادى المنشود للسلام في الشرق الاوسط ، واولوية المكون الاقتصادى للامن في النظام العالمى الجديد ، توضح أهمية هذه المحاولة لقراءة الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى من منظور اقتصادى .



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ نوفمبر ١٩٩٣

وهدف هذه المساهمة هو تقدير الفرص والمخاطر الاقتصادية ، من منظور عربي ، المترتبة على تعجيل الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي لعملية اعادة بناء الشرق الاوسط . ورغم تسليمنا باننا ازاء عملية ، لها مقدماتها السابقة للاتفاق ، وتداعياتها اللاحقة له . فان ثمة جديدا خطيرا يجسده هذا الانعطاف التاريخي في الصراع العربي الاسرائيلي . والأمر - في تقديرنا - ان هذا الاتفاق - بقوة دفع خارجية ظاهرة - يقود الى وضع يختلف نوعيا عن التطبيع الاقتصادي ضمن اطار ما سمي بالسلام البارد بين مصر واسرائيل ، في ظل المتغيرات العالمية والاقليمية الجديدة جذريا . ذلك ان التصورات ، الفكرية ، عن تكامل اقتصادي في الشرق الاوسط ، يجمع بالدرجة الاولى بين بلدان المشرق العربي واسرائيل ، تتحول الى مشروعات ، عملية ، . ومهما تكن العقبات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تجابه بناء ، التكامل الاقتصادي ، ، فان هذه المشروعات تدفع - في الحد الادنى - نحو ، سوق مفتوحة ، في الشرق الاوسط . وهذا ، الانفتاح الاقتصادي ، ، قد تعمق مع انتشار تطبيق برامج التكيف الهيكلي والاستقرار الاقتصادي في بلدان المنطقة ولكن تجاه الاقتصاديات الصناعية المتقدمة اساسا . لكنه يمتد ليشمل انفتاحا اقتصاديا عربيا تجاه اسرائيل ، من جهة اولى ،وتكاملا اقتصاديا فلسطينيا اسرائيليا اردنيا من جهة ثانية .

ooo

والافتراض الاساسي لهذه المساهمة هي ان الانفتاح الاقتصادي العربي تجاه اسرائيل ، سواء قاد الى تكامل اقتصادي شرق اوسطي او مجرد سوق مفتوحة شرق أوسطية يحمل العديد من الفرص والكثير من المخاطر . ومن اجل اختبار هذا الافتراض واستخلاص الاستنتاجات الموضوعية ، سنحاول ان نقدم قراءة اولية ، موضوعية نقدية ،لهذه الفرص والمخاطر .

ونركز هنا على تحليل التطورات والتصورات التي اعقبت توقيع الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي ، دون تجاهل تلك المشروعات والخطوات السابقة له ولكن المرتبطة بما يقود اليه . وعلى ذلك فان خطة هذه الدراسة الاولية تشمل :

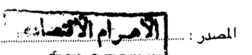
١ - اقتصادات السلام في المفاوضات متعددة الاطراف
٢ - التصورات الاسرائيلية والفلسطينية للتعاون والتنمية
٣ - مشكلات واحتياجات التنمية الاقتصادية الفلسطينية
٤ - مشروعات التكامل بين اسرائيل وفلسطيني والاردن
٥ - فرص ومخاطر التكامل الاقتصادي الشرق اوسطي

ثم خاتمة نوجز استنتاجات الدراسة .

١ - اقتصادات السلام في المفاوضات متعددة الأطراف

تباينت رؤى الاطراف المشاركة في المفاوضات متعددة الاطراف لاقتصادات السلام في الشرق الأوسط ، وذلك كما تكشف متابعة اجتماعات مجموعات عمل ثلاث انبثقت عن الاجتماع الأول للمفاوضات متعددة الأطراف (موسكو - يناير ١٩٩٢) وهي مجموعة عمل ، التعاون الاقتصادي الاقليمي ، ، ومجموعة العمل الخاصة ، بالموارد المائية ، ، ثم مجموعة العمل المعنية ، بقضايا البيئة ، . وقد عقدت اجتماعات الخبراء في مجموعة العمل الاولى تحت رعاية الجماعة الاوروبية ، والثانية تحت رعاية كندا ، والثالثة تحت رعاية اليابان . وترجع اهمية تحليل مواقف الأطراف الاقليمية والدولية بصدد قضايا بناء اقتصاد السلام ، في ضوء ما دار في مجموعات العمل المذكورة ،الى ان الاجتماعات التي عقدت حتى توقيع الاتفاقية الفلسطينية الاسرائيلية قد كشفت عن تباينات واحيانا تناقضات بين اولويات وتصورات الأطراف لاقتصادات السلام . أضف الى هذا ، ان هذه الاهمية تتأكد - في حدود هذه الورقة - من نص اتفاقية ، غزة - اريحا .. اولا ، على أن يكون تعاون الطرفين للنهوض ببرنامج التنمية الاقتصادية الاقليمية ضمن جهود ، المفاوضات متعددة الأطراف ، . ونكتفي هنا بالاشارة الى ان المفاوضات حول الموارد المائية تتعلق بقضية جديدة بالتعاون اذا نظر اليها من زاوية زيادة مصادر وترشيد استخدام المياه ، او التقسيم العادل للمياه بين الدول التي تشترك في مورد مائي واحد ، بيد انها تصبح قضية للصراع اذا ما طرحت من زاوية الادارة المشتركة او تقاسم المياه في المنطقة



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ نوفمبر ١٩٩٣

ككل . ونفس الامر يتعلق بالمفاوضات حول قضايا البيئة ، فهى مجال للتعاون من منظور العائد المشترك لحماية البيئة لكل الاطراف ، بيد انها تصبح موضوعا للتناقض اذا ما طرحت ، وهو أمر ضرورى ، من زاوية منع النشاطات العسكرية المدمرة للبيئة .

وتتلخص مواقف الاطراف الاقليمية من التعاون الاقتصادى الاقليمى ، وهو موضوع تركيزنا هنا ، فى أن اسرائيل تعطى الاولوية لهذا التعان وتطرحه باعتباره دافعا للسلام وليس ناتجا له ، وتراه جائزة السلام تقدم قبله . ومنذ الاجتماع الاول تقدمت اسرائيل بقائمة مقترحات وخطوات للتعاون فى مجالات ومشروعات محددة . ويلفت الانتباه ذلك التوافق الكبير بين البرامج الاقتصادية لاتفاقية « غزة ـ اريحا » والمقترحات التى قدمها البرفيسور يائير هرشفيلد بتأييد من حزب العمل ودعم من الجماعة الاوروبية ومثلت اسهاما غير رسمى فى اجتماع بروكسل (مايو ١٩٩٢) الذى لم تشارك فيها اسرائيل اعتراضا على تشكيل الوفد الفلسطينى ، حيث شملت المقترحات : المشاركة فى الموارد الطبيعية والتكنولوجية والبشرية ، والتعاون من خلال البحث العلمى المشترك ، والمشاركة فى التكنولوجيا ، وتوسيع اسواق المنطقة ، وجذب الاستثمارات من الدول الاجنبية والنفطية ، وكذب مؤسسات التمويل الدولية للاستثمار فى تنمية البنية الاساسية الاقليمية ، وأقامة صندوق اقليمى للتنمية فى الشرق الاوسط .

وقد حددت فلسطين موقفها فى اجتماعات مجموعة العمل بالتعاون الاقتصادى الاقليمى بان هذا التعاون دعامة لتثبيت ركائز السلام الذى يجب ان تحققه التسوية السياسية اولا . وان تعود لشعب فلسطين السيطرة على مصادره الاقتصادية وموارده الطبيعية ، وانه تم اعداد برنامج تنمية للدولة الفلسطينية لمعالجة آثار الاحتلال وخاصة لتحسين البنية الاساسية وتطوير قطاعات التصدير والحصول على التكنولوجيا المتقدمة ، فضلا عن جعل الدولة الجديدة مركزا للنقل والاتصالات والتجارة فى المنطقة . وبايجاز ، فان المقترحات الفلسطينية تركزت على احتياجات الارض المحتلة . واقتصرت اقتراحات التعاون على فلسطين والاردن واسرائيل وهو ما كان منسجما مع الموقف الفلسطينى الذى ربط التعاون الاقليمى بالتسوية السياسية .

واكدت مقترحات الاردن فى المفاوضات اهتمامه بالنتائج العملية للتعاون الاقتصادى الاقليمى ، وهو ما يظهر من التخوف من الضغط المتوقع على الاقتصادات الضعيفة نتيجة التعاون . وينعكس فى المقترحات التى تنطلق من المشاكل الاساسية للاقتصاد الاردنى خاصة اعتماده على استيراد الطاقة وعجز المياه ونقص التمويل . ويبدو الموقف الاردنى اكثر مرونة من الموقفين المصرى والفلسطينى بدعوة الاردن الى ربط التقدم فى التعاون الاقليمى بالتقدم فى التسوية السياسية باعتبارهما وجهين لعملة واحدة ، وتبنى الاردن فكرة تطبيق نموذج مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى بالتفاوض عبر عدة سلال ، وتقدم بمقترحات للتعاون فى مجالات توزيع المياه وتوفير الطاقة وتنمية التجارة وجذب الاستثمار الاجنبى وانشاء منطقة للتجارة الحرة او اتحاد جمركى وتاسيس بنك اقليمى للتنمية .. الخ .

واما موقف مصر ، فقد اتسم بدرجة عالية من الروح العملية ومن ادراك المصلحة وذلك بالتاكيد على انه لاينبغى تجاوز بحث المبادىء الاساسية للتعاون الى بحث اى برامج ومشروعات للتعاون الاقتصادى الاقليمى قبل قطع شوط اساسى للتقدم فى المفاوضات الثنائية بما يؤكد انسحاب اسرائيل من الاراضى العربية المحتلة . ومنذ الاجتماع الاول اكدت مصر ان عملية السلام كل متكامل واساسها صيغة الارض مقابل السلام . وان التعاون الاقليمى ليس هو السلام وليس بديلا له وانما مرحلة متقدمة من العلاقات مؤسسة على السلام وتتجاوز مجرد التطبيع ، وانه يقوم على ثلاثة اسس محورية هى : الحقوق المشروعة ، والسيادة القومية على الموارد الطبيعية ، والمنافع المتبادلة وتوازن المصالح .

٠٠٠٠٦٠٩



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ نوفمبر ١٩٩٣

ويلاحظ اخيرا ، انه لم تصدر اى افكار بشان التعاون الاقتصادى الاقليمى عن سوريا ولبنان ببساطة لانهما لم تشاركا فى المفاوضات متعددة الاطراف تاسيسا على موقفهما المعارض لبحث هذا التعاون قبل التسوية السياسية للنزاع .

وبين تصورات الاطراف الدولية التى شاركت فى المفاوضات متعددة الاطراف ومجموعة عمل التعاون الاقتصادى الاقليمى تتسم بالاهمية تصورات الولايات المتحدة والجماعة الاوروبية والبنك الدولى ، وهى الاطراف المدعوة والراغبة والقادرة على توفير المساندة الاقتصادية لبرامج التعاون الاقليمى المقترحة قبل وبعد اتفاقية « غزة ـ اريحا » ، وبايجاز ، فان تصورات هذه الاطراف تبدو متقاربة مع بعضها البعض ومع التصور الاسرائيلى .

ويلاحظ تحول موقف الولايات المتحدة من الميل الى الراى الاسرائيلى ببدء التعاون فى اطار برامج ومشروعات محددة دون رهن هذا بالتقدم فى المفاوضات الثنائية (كما ظهر فى اجتماع موسكو) ، الى اعلان اقتناعها بالموقف المصرى الذى يرى ضرورة التقدم فى المفاوضات متعددة الاطراف للتوصل الى السلام (فى اجتماع بروكسل) لكنها تمكنت من الحصول على موافقة الاطراف بان تعد دول المنطقة قائمة تتضمن مجالات التعاون الاقتصادى الاقليمى المقترحة ومعظمها مشروعات للتعاون الفنى للتدريب . كما دعت الولايات المتحدة الاطراف الى بحث سبل التعاون من اجل تصحيح الاختلالات الاقتصادية الاقليمية فى مجالات مثل التجارة والاستثمار ، والصحة والتعليم ، ودراسة وتحديد تصورات واولويات ومشكلات التعاون سواء فى المناطق المحتلة او المنطقة ككل فى مجالات الزراعة والسياحة والنقل والمواصلات والتنمية المشتركة للموارد ومجالات الاختلال ومشروعات التعاون السابق ذكرها .

وقد تراست الجماعة الاوروبية مجموعة عمل التعاون الاقتصادى واتسم دورها بالنشاط والفعالية ، ودعت فى اجتماع موسكو الى اقامة علاقات اقتصادية وطبيعية بين دول المنطقة مع التركيز على تطوير التجارة الفلسطينية ـ الخارجية ، وتنمية وتحسين البنية الاساسية للصحة والاسكان فى الضفة الغربية وغزة ، وتنمية النقل والاتصالات بين دول المنطقة . وفى اجتماع بروكسل تقدمت اللجنة الاوروبية بورقة حول فرص التعاون الاقتصادى الاقليمى تضمنت افكارا محددة بينها ان التعاون الاقليمى مواز للتسوية السياسية ، والمسئولية المشتركة فى ادارة الموارد المائية والبيئة ، وان النواة الرئيسية للتعاون هى اسرائيل والاردن وفلسطين مع انضمام سوريا ولبنان ومصر لتحقيق توازن القوى والمصالح ، وان التعاون يجب ان يقود فى المدى الطويل الى التكامل الاقتصادى وتحرير التجارة مع وضع قواعد واضحة لهجرة وانتقال العمالة . ودعت الجماعة الاوروبية الى الانهاء الرسمى للمقاطعة العربية لاسرائيل واقامة منطقة تجارة حرة فلسطينية ـ اسرائيلية بالاساس ، واعلنت استعدادها لتقديم مساعدات فنية والمساهمة فى تمويل مشروعات التعاون المقدر بنحو ١٠ ـ ٢٠ مليار دولار بالتنسيق مع الاطراف الاخرى مثل الولايات المتحدة ودول الخليج . ثم اكدت الجماعة على ان التعاون خطوة نحو الاندماج الاقتصادى فى المنطقة ثم انخراط اقتصادات المنطقة فى الاقتصاد العالمى ، واكدت على اولوية التعاون فى مجالات السياحة والنقل والمواصلات والزراعة .

واما البنك الدولى فقد تقدم فى اجتماع بروكسل بثلاثة برامج متفاوتة الاجال للتعاون الاقتصادى الاقليمى فى الشرق الاوسط ، يبرز فى مقدمتها ربط هذا التعاون باولوية تطبيق سياسات التكيف الهيكلى ، حيث دعت الى سياسات اقتصادية تعتمد على قيادة القطاع الخاص للتنمية فى اطار اقتصادات حرة ومنفتحة ، وزيادة الاعتماد على رؤوس الاموال الخاصة والمحلية لتحل محل التمويل الرسمى من خارج وداخل المنطقة . وشملت البرامج اجندة للكفاءة والانتاجية اهم بنودها انتقال رؤوس الاموال وجذب الاستثمار الاجنبى ، وتوسيع التبادل التجارى ، وحل مشكلة ندرة المياه ، ووقف تدهور البيئة ،



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨ نوفمبر ١٩٩٣

وتنمية البنية الأساسية والتنمية البشرية . كما دعا البنك للجمع بين الاصلاح الاقتصادى وتنسيق السياسات اقليميا ، والدعم الدولى للمشروعات الاقليمية ذات الاولوية العالمية ، وتسهيل وصول منتجات المنطقة الى الدول المتقدمة واقترح انشاء معاهد مشتركة للعلوم والتكنولوجيا والثقافة ، واقامة مشروعات مشتركة للبنية الاساسية .. الخ

وقد ولد الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي ـ وهو اول ثمار المفاوضات الثنائية ـ قوة دفع هائلة لمجموعة عمل التعاون الاقتصادى للمفاوضات متعددة الاطراف .

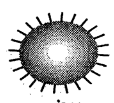
وهكذا ، فان اجتماع واشنطن (سبتمبر ١٩٩٣) دار حول تقرير البنك الدولى الذى كلفته مجموعة العمل باعداده فى اجتماع باريس (اكتوبر ١٩٩٢) . وفى تقرير البنك المعنون « تنمية الاراضى المحتلة : الاستثمار فى السلام » المستند الى دراسة للبنك عن الحاجات والفرص الاقتصادية فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، قدرت الاحتياجات ذات الاولوية للقطاع العام بنحو ٣ مليارات دولار خلال عشر سنوات منها ١,٣ مليار دولار . على الأقل ـ تنفق فى السنوات الخمس الأولى .

وتتمثل المجالات الأساسية للاستثمار فى الاجل المتوسط طبقا للتقرير فى : اعادة تاهيل وتحسين نوعية البنية الاساسية العامة مثل شبكات المياه والصرف الصحى والكهرباء والنقل البرى والتعليم والصحة والتخلص من القمامة .

ولايتضمن مبلغ الـ ٣ مليارات دولار استثمارات القطاع الخاص التى يتوقع ان تكون مصدر التمويل الأساسى لقطاعات الزراعة والصناعة والسياحة والنفط والغاز والاتصالات . ويؤكد التقرير ان ادارة الفترة الانتقالية ستكون فى غاية الدقة والصعوبة بسبب قاعدة الموارد الطبيعية المحدودة ودرجة التاثر الكبيرة بالتطورات الخارجية وحساسية الوضع السياسى بعد اعوام طويلة من الصراع . بيد أن التقرير يشير الى ان الاراضى المحتلة قادرة على توليد نمو اقتصادى متواصل اذا ما توافرت ادارة جيدة وخدمات عامة موسعة ودور فاعل للقطاع الخاص ونمو تجارى مع الدول المجاورة فى المنطقة والعالم . والاستفادة من الامكانات الكبيرة المتوافرة مثل المهارات والكفاءات والتحويلات المالية للفلسطينيين خاصة فى الخارج .

وبالنظر الى انتقاد تقديرات التقرير للاحتياجات المالية للاراضى المحتلة ، اوضح البنك الدولى انه اعد تقريره قبل اتفاق اعلان المبادىء الاسرائيلى الفلسطينى ، ولذا فانه لم ياخذ بعين الاعتبار الاتفاق اللاحق على عودة النازحين بعد ١٩٦٧ ، وموافقة اسرائيل على تنفيذ مشروعات استراتيجية مثل ميناء غزة وبعض المطارات . وعلى هذا الاساس اعلن البنك الدولى انه سيعيد تقدير الحاجات الاستثمارية للاراضى المحتلة على ان يقدم التقرير المعدل الى الاجتماع المقبل لمجموعة عمل التعاون الاقتصادى المتعددة الاطراف المقرر عقده فى كوبنهاجن (نوفمبر ١٩٩٣) . كما نرصد ان التقرير يؤكد ان الضفة الغربية وقطاع غزة ستعانى اقتصاديا اذا بقى اقتصادها محليا ، ولذا يدعو التقرير الى توسيع تجارة هذه « المناطق » مع الأسواق المجاورة وتعزيز تجارتها مع السوق الاسرائيلية . ويطالب التقرير بانهاء الاعتماد الكامل تقريبا على اسرائيل وزيادة الاعتماد على اقتصادات مختلفة بينها الاقتصاد الاسرائيلى ، ولكن فى الاجل المتوسط نظرا للتكاليف الكبيرة لخفض التجارة مع الشريك الاسرائيلى المهيمن فى الاجل القصير . وستشمل مظاهر التعاون التجارى المحتمل انشاء « منطقة تجارة حرة » فلسطينية ـ اسرائيلية مفتوحة على التجارة مع مصر والأردن .

د . طه عبدالعليم



بوضوح

غريب أمرنا نحن العرب نحلم بسوق واحدة عربية ثم يتبدد حلمنا لنصحو على أحلام غيرنا فى سوق شرق أوسطية، وتقوم الدنيا ولاتقعد وتعقد الندوات هنا وهناك ويتكلم العرب وينهض خبراء الاقتصاد ورجال الأعمال من كل صوب وحدب للحديث عن السوق الشرق أوسطية، ولانعلم من هو المحرك الاساسى والمروج لفكرة السوق الشرق أوسطية هل هو السلام القادم على المنطقة أم هى إسرائيل، وأغلب الظن أن إسرائيل هي المحرك الأول وراء هذا المشروع الكبير فهو منذ عشرات السنين جزء من الأوراق والاحلام الإسرائيلية قبل أن تكون فكرة السلام مطروحة للنقاش بعشرات السنين.

ولكن هل فكرة سوق واحدة فى المنطقة سوف تجد أرضا ممهدة؟ أغلب الظن أن هذا الأمر ليس سهلا لا لشيء مثل الحواجز النفسية لان ذلك سوف يذوب مع السلام ولكن ذلك لأن دول المنطقة مختلفة عن بعضها تماما، فبينما تضم المنطقة دولا من أغنى دول العالم فإنها تضم ايضا دولا من أفقر دول العالم، وبينما تضم المنطقة دولا لاتزال تلتزم بالاقتصاد الموجه حيث تملك الدولة كل وسائل الانتاج وتدير الدولة الاقتصاد فإن هناك دولار ملتزمة بقوانين الاقتصاد الحر ويعتمد اقتصادها على نشاط القطاع الخاص.. وشتان مابين النظامين، وهو ما يوجد نوعا من اختلاف الرؤية واختلاف الإجراءات والتشريعات وفقدان دول المنطقة وجود قاعدة مشتركة من التشريعات الاقتصادية.

وفى اعتقادى أن الصعب لن يستمر صعبا فهناك مستجدات سوف تجعل الصعب سهلا فالنظام العالمى الجديد بأبعاده الشاملة سوف يفرض علينا قوانينه ومن الصعب أن نخرج عليها لأن العالم قادر على عزلنا ولسنا نحن قادرين على عزله، والجمود أمام هذه المستجدات سوف يجعل دول المنطقة تابعة للمراكز الاقتصادية الدولية القائمة وهذا يفقدها القدرة على إملاء شروطه.

إن وجود سوق مشتركة يقتضى قدرا معلوما من التجانس فى التشريعات والإجراءات والقوانين الحاكمة للنشاط الاقتصادى وهذا غير موجود في دول المنطقة، فإذا ضربنا مثلا بجزئية واحدة تتعلق بسوق راس المال فى الدول العربية وانتقال رؤوس الاموال بين الدول العربية بين دول الفائض ودول العجز فإننا سوف نجد قوانين معاكسة فبينما دول الفائض لاتفرض قيودا على خروج رأسمالها فإنها تفرض قيودا على دخول راس مال الغير إليها وهذا عكس مايحدث فى الدول التى تواجه عجزا.

إن مثل هذه العقبات لايمكن أن تساهم فى تطوير أسواق المال، صحيح أن مجلس التعاون الخليجى قد اتخذ حتى الآن إجراءات كبيرة على طريق تخفيف القيود وازالة العقبات هذه إلا أن مايجرى فى الخليج لايكفى وحده لإقامة أسواق مال عربية قوية قادرة على أن تواجه أسواق المال العالمية، ويؤكد ذلك ارقام التقرير الاقتصادى العربى الموحد لسنة ١٩٩٢ والذى يشير إلى أن رؤوس أموال الشركات المسجلة فى البورصات العربية القائمة لايزيد على ٣٠ مليار دولار ويضيف إليها بعض الخبراء عشرة مليارات دولار هى مجموع رأس مال الشركات التى كانت مسجلة فى سوق الكويت قبل اقفالها، هذا بينما تبلغ رؤوس أموال الشركات المسجلة في أكبر خمسين سوق مال عالمية نحو ٩٥٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٠، كما تشير الأرقام إلى عجز أسواق المال العربية فى استعادة رؤوس الأموال المستثمرة في الخارج والمقدرة فى نفس العام ١٩٩٠ بحوالى ٦٧٠ مليار دولار.



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ نوفمبر ١٩٩٣

«المتعددة» للتعاون الاقتصادي تجتمع في كوبنهاجن

كوبنهاجن - وكالات الانباء: بدأ نحو 200 مندوب من 43 بلدا صباح امس اجتماعاتهم في كوبنهاجن لبحث التعاون الاقتصادي في الشرق الاوسط في اطار المفاوضات المتعددة الاطراف.

واللقاء الذي يستمر يومين ويعقد في جلسات مغلقة هو الرابع لمجموعة العمل حول التنمية الاقتصادية بعد اجتماعات مايو (ايار) 1992 في بروكسل واكتوبر (تشرين الاول) 1992 في باريس ومايو 1993 في روما. وترأس الاجتماع الحالي بلجيكا الرئيسة الحالية للمجموعة الاوروبية وترعاه الولايات المتحدة وروسيا. ويقاطع الاجتماع لبنان وسورية من منطلق مقاطعة المفاوضات المتعددة الاطراف. كما لا تشارك ليبيا والعراق وايران في هذه الاجتماعات.

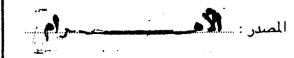
وافاد المراقبون ان الاجتماع ينعقد في «اجواء ايجابية» بعد الاعلان عن استئناف المفاوضات الثنائية بين منظمة التحرير واسرائيل أمس. ومجموعة التنمية الاقتصادية واحدة من خمس مجموعات انشئت في اطار المفاوضات المتعددة الاطراف في اطار عملية السلام اضافة الى مجموعات المياه واللاجئين وضبط التسلح والبيئة.

وتوقعت وزارة الخارجية الدنماركية التي تستضيف الاجتماع ان «يعطي اجتماع كوبنهاجن دفعة لتطبيق سلسلة من المشاريع في المرافق الحيوية (مثل التعليم والاتصالات والزراعة والبنى التحتية والسياحة) وستشكل هذه المرافق قاعدة للتعاون الاقليمي في الشرق الاوسط».

وكان الاجتماع الاخير لهذه المجموعة في روما قد خلص الى نتيجتين اساسيتين: اقرار مساعدة عاجلة بقيمة 19.4 مليون دولار الى الاراضي المحتلة والالتزام بمواصلة المشاريع التي بدئ بتنفيذها.

وتتعلق الاخيرة بشبكة الطرق والكهرباء في الشرق الاوسط (قدمتها فرنسا والمجموعة الاوروبية) والتعاون الزراعي (اسبانيا والمجموعة الاوروبية) والتجارة (المانيا) والاسواق المالية (بريطانيا) والسياحة (اليابان).



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ ... ١٩٩٣

ورقة عمل حول قيام سوق الشرق الاوسط تناقشها اللجنة الاقتصادية لرفعها إلى القيادة السياسية

تناقش اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى فى اجتماعها مساء اليوم مجالات التعاون الاقليمى وإمكانية قيام سوق الشرق الأوسط، من خلال طرح ورقة عمل وتصور للخطوات المقترحة فى المرحلة القادمة، مع إعداد تقرير شامل لرفعه للقيادة السياسية للحزب واللجنة الوزارية المشكلة برئاسة الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء للتعاون الاقليمى فى الشرق الأوسط

وصرح الدكتور سمير طوبار رئيس اللجنة بأنه سيتم بحث كافة مجالات الأنشطة التى يتعين إقامتها فى سيناء ووضع تصور لضوابط استخدام الأراضى هناك مشيرا إلى ان اللجنة ستناقش أيضا مستقبل سياسات التعامل مع إسرائيل فى المنطقة وفقا لأسس اقتصادية سليمة

كما تبحث اللجنة ضوابط الاستيراد، ،وأهمية ان يقتصر على الوكلاء التجاريين المرخص لهم بذلك من المصريين وتناقش اللجنة أيضا الأخطار الناجمة عن قيام سوق الشرق الأوسط وتصور وضع المنطقة بعد ذلك والعمل على تلافى هذه الأخطار، وأسس قيام سوق المال ومراكز المال التى يجب تواجدها فى المنطقة مع قيام هذا السوق.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٣

حكايات عربية : بقلم : وجيه أبو ذكرى

رسالة الى الدكتور عصمت عبدالمجيد :
هل تلتهم السوق الجديدة جامعة الدول العربية ؟

من مواطن مصرى الى الاستاذ الدكتور عصمت عبدالمجيد الامين العام لجامعة الدول العربية .

سيدى .

اشعر بالاسى حتى العظم ، لهرولة بعض العرب الى تل ابيب ، سواء فى السر او العلانية . فمازالت الضفة الغربية محتلة ، ومازال قطاع غزة محتلا ، ومازالت الهضبة السورية محتلة ، ومازال جيش « الدفاع » الاسرائيلى يعربد فى جنوب لبنان .

الارض محتلة .. ويقفزون عليها .. ويتحدثون عن السوق « الشرق اوسطية » .. السوق التى « تجمع » جميع العرب تحت « راية » و« قيادة » اسرائيل .

سيدى الدكتور عصمت عبدالمجيد

ان اسرائيل تريد ثمار السلام دون ان تسدد ديونها ، او قبل ان تسدد ديونها ، لقد تركت ـ حسب اتفاق غزة اريحا ـ قطاع غزة بكل همومه واعبائه وكثافة سكانه ، فلقد كان القطاع هما على اسرائيل ، تريد أن ترميه فى احضان مصر مرة ، والاردن مرة اخرى ، المهم أن يخرج هذا المسمار الساخن من رأس اسرائيل ، ثم اضافت قطعة ارض صغيرة فى الضفة الغربية هى مدينة اريحا ، وتريد أن تحصل مقابل هذا كل فائض المال . وأن توزع منتجاتها ، بل ومنتجات جنوب افريقيا فى « السوق الشرق الاوسطية » ، وترفع المقاطعة العربية المفروضة ضدها من الدول العربية ، واتصور أنها تفكر من الآن فى بناء مبنى يليق بمقر « السوق الشرق اوسطية » !!

كل هذا ـ ياسيدى الامين ـ ومازال جنودها يعربدون فى الارض العربية المحتلة .

كل هذا ـ ياسيدى الامين ـ وسجون اسرائيل مليئة بالسجناء الفلسطينيين .

- - -

أعلم ـ كما تعلم ـ ان الولايات المتحدة الامريكية سوف تضغط بكل مالديها من أسلحة لاقامة هذه السوق ، ستضغط بتواجدها العسكرى ، ستضغط بمعوناتها للدول العربية المحتاجة ، ستضغط بفك حصارها عن العراق وليبيا ، ستضغط بنفوذها السياسى داخل أروقة وكواليس الحكم فى الدول العربية .

ولكن .. ؟

هل نحن فى حاجة الى هذا السوق قبل السلام أو بعده ؟

ثم .. ماهو مصير جامعة الدول العربية بعد اقامة هذه السوق التى تدق بعنف أبواب الدول العربية ؟ .

● ● ●

الدكتور عصمت عبدالمجيد .

بودى ان يجتمع وزراء خارجية الدول العربية ، ويقررون ـ حماية لبقايا الحق العربى ـ الآتى :

●● لاسوق مشتركة شرق اوسطية قبل الانسحاب الكامل من جميع الاراضى العربية المحتلة والافراج عن كل السجناء العرب فى سجون اسرائيل .

●● لارفع للحظر الاقتصادى على اسرائيل ـ المقاطعة العربية ـ قبل الانسحاب الاسرائيلى من الاراضى العربية المحتلة .

●● لا اعتراف .. ولاتمثيل .. ولاتبادل زيارات . قبل خروج قواتهم من الارض العربية المحتلة .

●● لاشىء بيننا وبينهم قبل ازالة المستوطنات الاسرائيلية من الاراضى العربية المحتلة .

● ● ●

ان ماسمعه عن زيارات عربية سرية لاسرائيل خطير .. خطير .. خطير .. حتى أصبحت اسرائيل نفسها فى حيرة !

وانتم تستطيعون تجميع العرب لوضع خطة لمواجهة « حرب السلام الاسرائيلية » .

ولكم شكرى .. وتقديرى لجهدكم فى قضايا هذه الامة العربية التعيسة !!

المجنون العراقى الذى فعلها

عبدالله زلطة اذاعى شهير ، يعمل نائبا لمدير البرامج السياسية بصوت العرب ، وله اهتمامات غير عادية بالقضايا العربية ، وشاهد جانبا من غزو صدام حسين للكويت ، واصدر هذا الاسبوع كتابه عن « ازمة الكويت عام ١٩٦١ » ، وهى دراسة جادة ودؤوبة عن اطماع العراق فى الكويت منذ ان اصدر الملك غازى ملك العراق عام ١٩٣٩ أمرا ملكيا لرئيس اركان الجيش العراقى باحتلال ، حتى احتلال الكويت ـ فى مسرحية وحشية ـ بقيادة صدام حسين ، إلا أن الكاتب ركز الدراسة على ازمة ١٩٦١ ، واستطاع ان يجعلها حية وكانها حدثت بالامس ، عندما هدد عبدالكريم قاسم بغزو الكويت وتصدى له جمال عبدالناصر ، وتم ارسال قوات « الأمن العربية لحماية الكويت » ، ومن بين الوثائق التى قدمها ذلك الحديث الهام الذى ادلى به سمو الامير عبدالله السالم الصباح حاكم الكويت (وقت الازمة) الى الصحفى الشاب النشط جلال دويدار (عام ١٩٦١) ، وأعجبنى قول أمير الكويت لجلال دويدار « مازال الموقف الغريب كما هو على الحدود ، أما عن التهديدات العراقية فإنه من الصعب على المفكر العاقل الاعتقاد بمحاولة تنفيذها ..

نعم .. كان هذا التصور .. حتى جاء مجنون حقيقى اسمه صدام حسين .. وفعلها !!



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٣

اللجنة الاقتصادية للحزب الوطنى تطالب :

كسر حاجز الخوف من السوق الاسرائيلى بعد اتفاق غزة - اريحا

منطقة صناعية ضخمة فى سيناء وتوسيع الانتاج المصرى

بدون مصر لن يوجد سوق شرق اوسطية

كتبت قمر شاه ذو الفقار :

اكد الدكتور سمير طوبار رئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى فى اجتماع اللجنة مساء أمس الأول على ضرورة كسر حاجز الخوف من السوق الاسرائيلى بعد اتفاق غزة - اريحا . وقال اذا كان الاتفاق يحمل سلاما حقيقيا فلابد من التعامل مع الامر الواقع اقتصاديا وسياسيا ، وعلينا ان نكون جديرين بالمنافسة امام قيام سوق شرق أوسطية والوقوف امامها .

وقد تم تشكيل لجنة لعمل دراسة خاصة حول السوق ودور مصر فيها لرفعه للدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء .

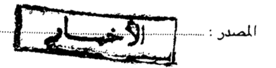
واكد اعضاء اللجنة على اهمية اقامة منطقة صناعية ضخمة فى سيناء باعتبارها خط الدفاع الاول للانتاج المصرى تكون بمثابة دعم للكيان الفلسطينى الوليد الذى يرتكز على مشروع غزة - اريحا وتوسيع نطاق الاستثمار الانتاجى المصرى فى مواجهة مشروعات بديلة .

اكد محمد فريد خميس رئيس اتحاد غرف الصناعة ورئيس جمعية مستثمرى العاشر من رمضان على ضرورة استثمار الجوانب الايجابية لشروع السوق الشرق اوسطية ، وحذر ان يكون المشروع لمصالح اسرائيل وامريكا ودول السوق الأوروبية المشتركة ، أو يكون غطاء لأمن اسرائيل الاقتصادى وذلك برفع المقاطعة العربية .

وقال انه بدون مصر لن يوجد سوق شرق اوسطية ، وحذر من انشاء خط مزدوج لقناة السويس او خط آخر لانابيب سوميد ، وطالب بتماثل الرسوم الجمركية للسلع المصرية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٣

المصدرة لاسرائيل مع السلع الواردة منها ، واصدار شهادات المنشأ خوفا من دخول بعض منتجات الدول الاخرى عن طريق غزة . كما طالب بحل مشاكل الانتاج في مصر وتحرير ٦٠٪ من الطاقة الانتاجية واعادة هيكلة رؤوس الاموال والاسراع بالخصخصة .

واكد محمد ابوالعينين عضو اللجنة ان اسرائيل لديها مراكز تسويق واجمالى انتاجها يقدر بنحو ٥٩ مليار دولار ولابد من التحرك المدروس فى الفترة القادمة على المستوى المحلى العربى والعالمى لمواجهة تلك المخططات .

وطالب بدر الدين خطاب عضو اللجنة باعداد قاعدة معلومات سليمة لتوفير كافة البيانات الاحصائية فى مواجهة الاحداث الطارئة فى ظل التكتلات الاقتصادية ، وامكانية الاستفادة منها دون انتظار حتى يمكننا استثمار اى فرصة لتشغيل شركات المقاولات فى تعمير غزة واريحا وغيرهما .

وطالب من ابو سديرة وكيل اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب بالعمل على جودة الانتاج للوقوف امام المنتج الاسرائيلى والوصول الى الاسواق العالمية . والاسراع فى اقامة بنية اساسية لتنمية سيناء بتمويل من صندوق النقد الدولى .

واكد عبدالعظيم غريب عضو اللجنة بان اسرائيل تمثل دور تاجر الجملة بالنسبة للعرب وعلى مصر ان تقبل المشاريع العملاقة مثل مشروعات الغاز وطالب العضو د. عيسى ابوطالب بالتنسيق بين النظم الغربية اعضاء هذه السوق ومصر وبضرورة اصلاح النظم الضريبية والمحاسبية والرقابية .



«الشعب» تواصل تصديها للسوق الشرق أوسطية ودفاعها عن سيناء

معلومات مثيرة عن المخططات الصهيونية للهيمنة على مصر والمنطقة

أحدث المعلومات تقول إن حكومات عربية بينها حكومة مصر قبلت بالسوق الشرق أوسطية، مقابل ما يسمى بالتسوية السلمية، وأن هذه الحكومات لاتوجد لديها أية خطط حول طبيعة السوق أو حتى حجمها أو أهدافها. ورجال أعمال مصريون وعرب يبادرون بالإعلان عن دخولهم فى مشروعات هذه السوق تحت ستار حماية الاقتصاد من هذه الكارثة المفروضة على الوطن! والحكومات صامتة بدون تعليق.

الصهاينة يعلنون الشيكل عملة المحور الأردنى الفلسطينى العبرى، وعلى الدول العربية التعامل معه، وأن المقاطعة العربية انتهت عام ١٩٨٥، ويقدمون دراسات تفصيلية عن السوق يعتبرون فيها كيانهم العاصمة التكنولوجية للشرق الأوسط، وينظمون لقاءات لصهر رجال الأعمال العرب معهم فى بوتقة اقتصادية واحدة.

وعلى المستوى المصرى، تأسيس شركة استشارية صهيونية مشتركة، والإعلان عن منظمة سياحية إقليمية لبها الكيان الصهيونى، وإقامة سلسلة من المشروعات المشتركة، والأرقام الرسمية تؤكد استنزاف العدو لـ٨٠٪ من أموال سياح البرامج المشتركة، واحتكار العدو تصدير التقاوى لمصر بما قيمته ٤٢ مليون دولار سنويا.

أما على المستوى الصهيونى، فقد رفض العدو خطة لرجال الأعمال المصريين تكفل تحويل سيناء لمنطقة حرة عالمية بقوانين تحمى سيادة مصر الوطنية توفر ٥٥ مليون فرصة عمل خلال ٦ أعوام، واقترحوا مشروعات مشتركة للتعدين والسياحة والزراعة وصيد الأسماك وتربية الثروة الحيوانية!

وعلى المستوى الدولى وضع الأمريكان والأوربيون الأموال المخصصة للفلسطينيين والمقترحة لدعم السوق تحت سيادة البنوك الصهيونيه، ليضمنوا تنفيذ ما خططوا له، فى وقت أشاد فيه رئيس جمعية رجال الأعمال بالخارج بالسوق

تحقيق: صلاح بديوى





المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٣

الشرق أوسطية ود. يوسف والى، وإن كان قد أصيب بالازعاج عندما ذهب لقريته فى كفر الشيخ عقب عودته من الكيان الصهيونى واتهموه بأنه عميل للصهاينة.

وهكذا تتوالى الاتصالات والتحركات حول مشروع السوق الشرق أوسطية

اجتماعات مشبوهة

فى أيام ٣١،٣٠ من أكتوبر وأوائل شهر نوفمبر الجارى، اجتمع ٣ آلاف خبير اقتصادى من جميع أرجاء العالم بالقدس المحتلة لدراسة مشروع السوق الشرق أوسطية منهم ٣٠٠ خبير فلسطينى، و٥٠ خبيرا عربيا من الخليج والمغرب أما من مصر فقد حضر المستشار الاقتصادى نهاد سعيد رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين والعرب المهاجرين بالخارج ،معه شخصية من الغرفة التجارية المصرية فقط لاغير، وهذه الجمعية تعد حاليا لتنظيم لقاء بين ما أسمته بالمثقفين المصريين والصهاينة لتدارس هذا الموضوع فى مطلع العام المقبل، بتل أبيب المحتلة أما جامعة بن جوريون فقد وجهت دعوات لعدد من الشخصيات المصرية البارزة، وضمنهم نهاد سعيد ومصطفى خليل وآخرون لحضور مؤتمر مماثل تنظمه الجامعة يومى ٢٨و ٢٩ من ديسمبر المقبل حول هذه السوق.

ولقد نشرت معلومات بمؤتمرات نظمها رجال الأعمال المصريون مؤخرا تؤكد بأن الـ٧ شركات الرئيسية التى تدير إقتصاد العالم والمهيمن عليها راس المال الصهيونى بدأت تحريك فروع خفية عبر سماسرة بالمنطقة لها للهيمنة على الاقتصاد المصرى، فى ظل برامج التحرير والخصخصة وسط نوم عميق من الجهات الحكومية، التى سوف تفاجأ ذات يوم بتمكن اليهود من العناصر الأساسية للاقتصاد الوطنى.

ويرى هؤلاء الخبراء بأن واقع التبعية الذى تعيشه مصر الأن، هو مناخ ملائم لتنفيذ المخطط الصهيونى، من أجل ذلك بدأ نهاد سعيد ومجموعة من رفاقه المغتربين بالخارج من أصل مصرى وعربى تحركا تحت ستار مواجهة هذه الهجمة مستندين لخبرتهم الطويلة كما يزعمون فى التعاون مع الصهاينة من أجل وقف زحفهم على الاقتصاد المصرى والذى تعجز الحكومة عن وضع استراتيجية محددة لمقاومته.

وصحيح أن شوطا طويلا قطع بمجالات الزراعة من التعامل بين مصر والكيان الصهيونى وأن اتفاقا أبرم بالفعل حول السوق بالمجالات الزراعية، ولكن هذا الشوط نتيجة لغياب إستراتيجية مصرية لمواجهة المخطط الصهيونى قد انتهى لصالح الكيان الصهيونى- وكما ينقلون عن تقارير رسمية فإن الشركات الصهيوينة باتت تحتكر تماما تجارة البذور والتقاوى والشتلات بمصر الان، وقد استوردت مصر من الكيان الصهيونى مؤخرا ما قيمته ٤٢ مليون دولار اى ما يتعدى ١٣٠ مليون جنيه من هذه التقاوى.

حلفاء الغد

وإذا كانت الولايات المتحدة والصهيونية قد نجحتا فى جمع ٢،٦ مليار دولار من المبالغ المقدره بـ ١١ مليار دولار والتى طلبها الفلسطينيون قبل اتفاق غزة-اريحا الأخيرة، ووضعت بالبنوك تحت تصرف الكيان الصهيونى عقب مؤتمر واشنطن لدعم الفلسطينيين والذى افتتحه الرئيس الامريكى لمدة أربعة أيام فقط.

فإن نهاد سعيد وأصدقاءه فى تل أبيب والفلسطينيين والاردنيين الذين كانت لديهم معلومات عن توقيع الاتفاق قبل عام قاموا بتأسيس ما أسموه بشركة الاستشارات والخبرة العالمية والتى يساهم فيها أيضا رجال أعمال من دول الخليج. وهذه الشركة تتولى إعداد دراسات لمشروع السوق الشرق أوسطيه وتنمية الاراضى المحتله مقابل تمويل الجهات المسئولة عن دعم السوق أو الاتفاق الصهيونى الفلسطينى لهذه الدراسات الخاصة بالجدوى.

وعقب إعداد الدراسات تقوم الشركة بإسناد أعمالها وفق اتفاقيات مقاصات تشارك فيها شركات مقاولات متخصصة وفق نوع الاتفاقية ودراستها من الجهات الرئيسيه الاربع «فلسطين، مصر، الكيان الصهيونى والاردن». والمدهش أن الفلسطينيين والاردنيين الذين وقعوا إتفاقا لدمج الاقتصاد مع الصهاينة قد سبقوا مصر بمراحل الأن، وهو ما يجد من الصهاينة على تاكيده للمسئولين المصريين.

وقد حرص رجال الأعمال الصهاينة أن يؤكدوا رجال الاعمال العرب والاجانب بمؤتمرهم المشترك الأخير بالقدس عدة حقائق منها أن ٦٧٠ مليار دولار من الأموال العربية موضوع معظمها فى بنوك صهيونية كبرى، وهذا ما نشر أيضا فى «وول ستريت جورنال» وأن ٢٪ من الإستثمارات العربية فقط تجرى على الأرض العربية. وأشاروا بأن على الجميع أن يعلم أن الاقتصاد الفلسطينى الأردنى الصهيونى سوف يتعامل بحكم الواقع بعملة واحدة هى «الشيكل» وعلى الدول العربية الاخرى أن تقبل ذلك كأمر واقع.

وأوضح الصهاينة بأن على المصريين وغيرهم من العرب أن يعلموا بأن كيانهم هو العاصمة التكنولوجية للمنطقة أرادوا أو لم يريدوا.. هذا هو الواقع، وأن متوسط دخل المصرى هو ثلث متوسط دخل الفلسطينى وواحد إلى عشرين من متوسط دخل الصهيونى، وأن الرافضين للتطبيع يتعاملون مع كيانهم سرا عبر توكيلات وشركات وباسبورات أوربيه منذ أعوام، وأشاروا بأن دولا كالبرتغال تمنح الجنسية لأى مستثمر يملك ١٠٠ ألف دولار ببنوكها. وعبر أمثال هؤلاء المستثمرين العرب يتعامل كيانهم، والمصريون فقط هم المتحفظون والمتهمون والضحية! هكذا يقول هؤلاء الارهابيون.

وعلى كل فإن هدف المؤتمر كما قال «للشعب» أحد حضوره هو استقطاب رجال الأعمال المصريين والعرب وتدعيم تعارفهم وعلاقاتهم وصهرهم فى قالب يشكله العدو الصهيونى بصفته العاصمة التكنولوجية كما يزعم بالمنطقة.

دراسات خطيرة جداً

وقد عرضت على المؤتمر دراسة هامة وضعتها مؤسسة يهودا راح بالتعاون مع مؤسسة كسلمان حول سوق التجارة الحرة بين مصر، الاردن، سوريا ودول أخرى بالشرق الارسط وقدمتها بالاجتماع المشترك الاوروبى الامريكى الفلسطينى، حيث طرحت للمناقشة بمؤتمر القدس.

وفى هذه الدراسة التى تضم أكثر من مائتى صفحة من ٩ فصول اعتبر الصهاينة كيانهم هو مركز هذه السوق الرئيسى والمهتمين على تخطيطها ومصادر تمويلها والموجه لمؤسساتها وإستثماراتها ومواردها الاقتصادية وعمالتها ومياهها.

وللأسف جلست الوفود العربية المشاركة بالمؤتمر صامتة مكتفية بالاحاديث الجانبية ولم يجرؤ عضو واحد على طرح رؤية بديلة



الشـلـلـا الصهيونية وضمنهم صاحب جمعية المهاجرين بالخارج المصرية والذى زعم بأن لديه خطة واضحة للتعامل مع الصهاينة فى إطار السوق المشبوهة التي يحكم بها واصدقاؤه.

سيناء مستهدفة دائماً

وإذا كنا قد عرفنا من قبل شغف اليهود ببداية السوق بالمجالات الزراعية فإن تحدياتهم الأخيرة مع رجال الأعمال المصريين والمسئولين ركزت على قطاع السياحة.

ففي ١٧ نوفمبر المقبل بمؤتمر السياحة العالمي المقرر عقده في لندن سوف يتم الإعلان عن قيام منظمة سياحية إقليمية جرى الاتفاق على ميثاقها بين مصر واليونان وتركيا والكيان الصهيوني للترويج للسياحة بين شمال وجنوب منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط فى اطار تناول البرامج السياحية المشتركة.

وتكشف التقارير المصرية الرسمية أن اتفاقيات البرامج السياسية المشتركة المبرمة مع الكيان الصهيوني تؤمن بياناتها الاقتصادية أن الصهاينة قد خدعوا مصر على مدار الأعوام الثمانية الماضية، حيث استولوا على أربعة أخماس أموال السياح، وتركوا الخمس فقط لمصر.

وقد طلب الصهاينة من وزارة السياحة المصرية مؤخرا التعاون بمجالات إقامة سلسلة مواني للبحوث الخاصة على الشواطيء المصرية برأسمال مشترك معروف أن الكيان الصهيوني يملك ١٥ نادياً أو ماربينا لليخوت الخاصة.

وإذا كانت الجهات المسئولة قد أعلنت عن وجود اتجاه لتحويل سيناء لمنطقة حرة، فإن قراراً صدر بالفعل يحمل رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٩٢ بإقامة مدينة حرة لرجال الاعمال فى سيناء، تجتمع لجنة مشاكل حالياً من رجال الأعمال والمسئولين بوزارة التعمير لإخراجها لحيز التنفيذ، ومن رجال الأعمال الموجودين بهذه اللجنة من تربطه علاقات وثيقة بالصهاينة. وقد عهد رجال أعمال عرب ومصريون مؤخراً لشركة صهيونية بإقامة منارة ضخمة تحت مياه شرم الشيخ يرتادها السياح ليتناولوا المشروبات والأطعمة وهم يشاهدون المناطق الطبيعية والاسماك من خلال جدران زجاجية اسفل مياه البحر، وذلك على غرار منارة صهيونية مقامة فى ايلات. وتتكلف هذه المنارة ٣ مليون دولار.

مطلوب دراستها جيداً؟

وهنا نتوقف أمام ورقة عمل هامة وخطيرة أعدتها مجموعة من أكفا خبراء مصر العالميين الموجودين بالخارج، ومنهم د.عبد العزيز عيد أستاذ الاستراتيجية الدولية بجامعة نورث كارولينا، وأحد المستشارين الاقتصاديين بالكونجرس الامريكي، والدكتور سيد الثلث الأستاذ بهذه الجامعة، والمهندس إبراهيم عبده ادم مستشار هيئة الرقابة على التكنولوجيا بالمانيا.

وهذه الورقة أعدوها من واقع معلومات يعرفها الجميع بأن مصر قد لاتستطيع الاحتفاظ بسيناء إذا ظلت بدون تعمير على هذا الوضع ١٠ أعوام أخرى هذه المعلومات سربتها جهات أوروبية وأمريكية مؤخراً.

لذلك قدموا هذه الورقة لرئيس الجمهورية والجهات المعنية، وعندما علم بها الصهاينة أعلنوا رفضهم لمحتواها.. الغريب أن الورقة التي رفضها الصهاينة قدمتها جمعية رجال الاعمال العرب والمصريين العاملين بالخارج، وهي ذات علاقات بالصهاينة، لكنهم رأوا أن الورقة تضر بمصالحهم فرفضوها.. لماذا؟

هذا ما سوف نتناوله بعد نشر أهم ما تضمنته الورقة، فأهدافها توفير ٥٠ مليون فرصة عمل حقيقية على الأقل خلال ٦ أعوام فى سيناء عبر تحويلها لمنطقة حرة للسياحة وتخزين التجارة العالمية.

وتعتمد استراتيجيتها على استغلال موقع سيناء ومصر، وإعادة توطين الاستثمارات والخبرات المصرية والعربية والعالمية المشتركة إلى أرض الوطن الأم بديلاً عن القروض وأعبائها بتهيئة تشريعات الاستثمار العالمية. وتفريق وادي النيل والدلتا من تكدسه ومشاكله المركبة والمعقدة بالهجرة إلى منطقة السويس وسيناء على نمط الهجرة الأمريكية من الشاطيء الشرقي بنيويورك إلى الشاطيء الغربي بكاليفورنيا.

واقتصاديات المشروع تعتمد على اعلان الدولة بأن سيناء منطقة ذات اقتصاد لتخزين التجارة العالمية وخدماتها وتخزينها عبر إقامة سلسلة من الموانى الحرة تخصص كل منها كرصيف مائي لكل دولة من دول العالم، لينتهي الامر بإقامة أضخم سوق مائى عالمى يشكل مجموعة من الأنشطة والخدمات والصناعات المشتركة لتصبح قناة السويس هي القلب التجارى للعالم، وفتح مطارات سيناء أمام السياحة العالمية وتطويرها وموانيها أيضا، واقامة نوادى لليخوت. وأكدت الورقة بأن ذلك يحدث بتخطيط مصرى وحرص على سيادتها وفق الاستعانة بتجارب دول مماثلة مثل أسبانيا وجنوب شرق أسيا.

ودعت الورقة الدولة لدراسة ما ورد بها واستعداد معديها لإقناع المسئولين بجدواها وتحملهم مسئوليتها، والحوار مع أى من التيارات السياسية والشعبية حولها للوصول لصيغة تحمي الاستقلال الوطني.

لماذا رفضها الصهاينة

وطبيعى أن يرفض الصهاينة هذه الورقة دون لعبهم الدور المهيمن بمشروعها، وحتى لو لعبوا الدور المهيمن، فسوف يرفضونها لأنها ستوطن الملايين في سيناء التي يحلمون باستردادها، ويخططون لمشروعات مشتركة واستثمارية لهم فيها منذ أعوام.

وطبيعى أن يرفضوها وهى فكرة لو نفذت بشكل يحافظ على سيادتنا الوطنية فذلك يعني القضاء على أحلامهم فى اقامة قناة البحر الميت وتحويل بترول الخليج من قناة السويس لموانيهم، هكذا يقول خبراء مصر العالميون، علماً بأن الصهاينة أعدوا ٩٦ دراسة لتنفيذها مع مصر فى إطار السوق الشرق أوسطية.

والى ونهاد والصهاينة

ونظراً لدور المستشار نهاد سعيد الذى تصاعد بصورة خطيرة فى الترويج للتطبيع والسوق الشرق أوسطية مؤخراً، فلقد واجهته «الشعب» بما سينفذ، خصوصاً وأنه يتولى عددا كبيرا من المسئوليات بشركات واتحاد المصريين بالخارج.

وقال الرجل إن الدولة ليس لديها اى تصور الان للتعامل مع السوق الشرق أوسطية، والذى يجب -على حد قوله- ان نسعى لتشكيله قبل أن نشكل به وفيه، لأنه سوف يفرض علينا.

واضاف أن السوق العربية وما أسماه بالإسرائيلية والامريكية وضع قائم منذ توقيع اتفاقيات التجارة الحرة عام ١٩٨٥ بين واشنطن وتل أبيب، والتى تنص بأن ما أسماه بالاقتصاد الإسرائيلي والأمريكى عليه أن يتبادل التعاون الكامل فى الاسواق العالمية بمجالات فتح الاسواق وتبادل المعلومات والخبرات.

وزعم بأنه لايوجد شيء اسمه المقاطعة العربية، وما تدعيه ما أسماه بإسرائيل من المعاناة بسببها هو نوع من التموية والخداع، ووصف المهاجمين للتطبيع والسوق بأنهم دعاة شعارات فى وقت أصبح فيه شعب مصر تحت خط الفقر، وهؤلاء الدعاة ينعمون سرا بالاستثمارات مع الصهاينة وكنت معهم على طاولة واحدة بمؤتمر القدس الأخير.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٢

الآثار الاقتصادية لاتفاق السلام الفلسطيني الإسرائيلي

تعتبر الجوانب الاقتصادية احد الابعاد المهمة وأهم المحاور التي يقوم عليها التعايش السلمي بين العرب واسرائيل، وإذا كانت الاعتبارات السياسية هي التي تطفو على سطح الأحداث وتحظى بالتحليل والدراسة في مختلف وسائل الاعلام العالمية فإن الاعتبارات الاقتصادية هي جزء لايتجزأ من الاطار العام للاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي لتحقيق السلام في الشرق الأوسط.

ونستطيع ان نرصد أهم الآثار الاقتصادية المترتبة على ذلك الاتفاق فيما يلي:

أولا ـ قيام سوق شرق أوسطية تضم مختلف دول الشرق الأوسط ومن ضمنها اسرائيل بعد زوال العداء الأزلي بين اسرائيل واهم اطراف النزاع في المنطقة وهو الطرف الفلسطيني بصفة عامة ومنظمة التحرير الفلسطينية بصفة خاصة ومن يتتبع الأحداث الجارية والمناقشات المتداولة على الساحة الاقتصادية العالمية قبل توقيع الاتفاق كان يرى بوضوح ان موضوع السوق الشرق اوسطية كان يتم التمهيد له ومناقشته بواسطة ممثلين عن اصحاب الفكر والرأى والمثقفين والمسئولين من مختلف دول المنطقة رغبة في تهيئة الرأى العام لقبول الفكرة والاقتناع بأهمية تطبيقها لمختلف الأطراف. إذ إن مثل هذه السوق تتيح لاسرائيل ترويج منتجاتها في اسواق الدول العربية التي حرمت طويلا من دخولها رغم انها سوق مهمة مغرية وقادرة على استيعاب العديد من المنتجات الاسرائيلية التي تتصف بالجودة المناسبة والاسعار الرخيصة مقارنة بأسعار السلع المماثلة في دول الشرق الاوسط العربية.. وذلك بالاضافة الى ماتتيحه السوق من حرية تداول عناصر الانتاج وانتقالها بحرية عبر مختلف الدول وانتقال التكنولوجيا الأوروبية والامريكية الى الدول العربية عبر اسرائيل التي ترتبط بترتيبات مع الدول الصناعية المتقدمة للحصول على التكنولوجيا الحديثة في مختلف المجالات وتطويرها واعادة تصديرها الى الدول النامية. كما ان اسرائيل ترتبط باتفاقيات اخرى للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة الامريكية والتى هي الاخرى يرتفع حجم تجارتها الخارجية مع دول الشرق الأوسط التي تستورد منها معظم احتياجاتها ابتداء من القمح الى السلع الرأسمالية المعقدة تكنولوجيا. ولاشك ان قيام السوق الشرق اوسطية يحقق مكاسب مهمة للولايات المتحدة الامريكية من خلال توسيع نطاق السوق الحرة التي ترتبط فيها مع اسرائيل بحيث تشمل دول الشرق الاوسط الاخرى وتتمكن من تحقيق اهدافها الاقتصادية والسياسية المعلنة وغير المعلنة.

ثانيا: إلغاء المقاطعة العربية لاسرائيل وهو مايؤدى الى زيادة حجم المعاملات التجارية والمالية بين الدول العربية واسرائيل من ناحية وبين الدول العربية والشركات الأوروبية والامريكية التي كانت تخضع للمقاطعة بسبب تعاملها مع اسرائيل من ناحية أخرى.

ولاشك ان إلغاء المقاطعة سوف يتيح الفرصة للشركات الأوروبية والأمريكية والاسرائيلية لزيادة حجم استثماراتها المباشرة وغير المباشرة في المنطقة العربية فضلا عن التوسع في المعاملات المالية في اسواق الاوراق المالية الموجودة في الدول العربية وإمكانية ربط البورصات العربية بالبورصات الاوروبية والامريكية والاسرائيلية بشكل فعال.

ثالثا: تسابق الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في الشرق الاوسط خاصة في الدول الفلسطينية الجديدة ومن المتوقع ان يتركز نشاط هذه الشركات في مجالات الاستثمار في الصناعات الغذائية والغزل والنسيج والملابس الجاهزة والصناعات البتروكيماوية كما ان دول الشرق الأوسط سوف تتسابق هي الأخرى في تقديم المزايا والحوافز الاستثمارية التي تشجع المستثمرين على الاستثمار في الأراضي العربية بدلا من اسرائيل والعكس صحيح ـ إذ من المتوقع ان تقوم اسرائيل هي نفسها بالاستثمار في الدول العربية المجاورة عن طريق الشركات متعددة الجنسيات التي من اصل اسرائيلي. وذلك بالاضافة الى زيادة درجة امتداد الاستثمارات والمعاملات المالية بين اسرائيل والدول الافريقية المجاورة للدول العربية والتي كانت تجد حرجا في التعامل مع اسرائيل بسبب عدوانها واحتلالها للاراضي العربية خاصة ان كافة دول افريقيا ترتبط مع عدد كبير من الدول العربية الواقعة في افريقيا باتفاقيات منظمة الوحدة الافريقية والبنك الافريقي للاستيراد والتصدير، والاتجاه الى اقامة سوق افريقية مشتركة ولذلك تحاول اسرائيل استغلال هذا التجمع الافريقي العربي لتحقيق مصالح لها في المجالات التجارية الاستثمارية المختلفة.

رابعا: انتعاش حركة السياحة في الوطن العربي واسرائيل وعودة الرواج السياحي في كل من لبنان ومصر واسرائيل والاردن وفلسطين التي يوجد بها العديد من مقومات الجذب السياحي المسيحية والاسلامية والمقومات الحضارية المعاصرة. ولاشك ان ذلك يؤدى الى زيادة درجة مساهمة قطاع السياحة في الدخل القومي في الوطن العربي بصفة عامة في منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة. ويساعد على ذلك اعتدال المناخ في المنطقة ووجود العديد من المجالات التي يمكن للسياحة ان تلعب دورا فيها مثل سياحة المؤتمرات والسياحة العلاجية وسياحة الشواطيء وسياحة المشاتي والسياحة الرياضية وسياحة رجال الاعمال وغيرها.

وفي ظل اتفاق السلام يمكن تحقيق نوع من التنسيق بين برامج شركات السياحة العربية وشركات السياحة الاسرائيلية لتحقيق فوائد أومنافع متبادلة لكل الأطراف.

خامسا: تحقيق تنمية زراعية عربية في الأراضي الفلسطينية والاسرائيلية وذلك في ضوء ترتيبات استخدام المياه في الشرق الأوسط والتي تدور بشأنها المفاوضات العربية الاسرائيلية في اطار اتفاق السلام. ولاشك ان ذلك يمكن أن تترتب عليه وفرة المحاصيل والفواكه والحمضيات وغيرها اللازمة للتغلب على مشكلة الغذاء في الوطن العربي



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٣

بصفة عامة. وذلك بالاضافة الى زراعة المحاصيل غير التقليدية مثل الزهور والنباتات العطرية وغيرها والتى تصلح للتصدير الى الخارج وتساهم فى الحصول على دخل بالعملات الحرة يساهم فى علاج ميزان المدفوعات الفلسطينى فى المستقبل.

سادسا: عودة الأموال الفلسطينية المهاجرة الى الخارج للاستثمار فى الوطن العربى بصفة عامة وفى الاراضى الفلسطينية بصفة خاصة. وتقدر هذه الأموال بنحو مائة مليار دولار يتم تحويل مليار ونصف مليار دولار منها كمعونة للفلسطينيين فى الاراضى المحتلة حاليا.

والمعروف أن هذه الأموال تكونت وتراكمت على أساس أموال اجنبية تابعة للدول الموجودة فيها بعد ان حصل المهاجرون الفلسطينيون على جنسيات هذه الدول واستوطنوا فيها منذ عام النكسة ١٩٤٨ وخروج ابناء فلسطين من أراضيهم بالقوة الى دول المهجر.

سابعا: تدفق المعونات والدعم والقروض من المؤسسات الدولية للمساعدة على إقامة الدولة الفلسطينية سواء من جانب دول المجموعة الأوروبية التى أعلنت أنها سوف تقدم حوالى ثلاثمائة مليون دولار للتنمية فى غزة واريحا، أومن جانب الولايات المتحدة الامريكية واليابان والبنك الدولى الذى أعلن عن تقديم ثلاثة مليارات دولار للأراضى الفلسطينية فى ظل الحكم الذاتى على مدار ثلاث سنوات.

كما أنه من المتوقع ان تبادر الدول العربية الخليجية الى تقديم دعم مادى للأراضى الفلسطينية بعد توقيع الاتفاق النهائى بعد ان كان الدعم الخليجى للمنظمة قد توقف منذ عام ١٩٩٠ عندما أيدت منظمة التحرير العراق فى عدوانه على الكويت وهو ما أدى الى مشاكل متعددة يعانى منها أبناء الأراضى الفلسطينية حتى الآن.

ومن المتوقع كذلك ان تستطيع الدول العربية المنتجة للسلع مثل مصر وليبيا والاردن وسوريا تطوير برامج الانتاج والتصدير بالتعاون مع التكنولوجيا الاوروبية والامريكية المتقدمة والتى كانت تقصر ذلك على إسرائيل وحدها لتحقيق ماأسمته بالتوازن فى المنطقة.

وإذا حاولنا تتبع السلبيات التى يمكن ان تنتج عن توقيع اتفاق السلام الفلسطينى الاسرائيلى فى الشرق الاوسط وتطبيع العلاقات الاقتصادية بين العرب واسرائيل فإننا نورد بعض التحفظات أوالمخاوف التالية:

أولا: يتخوف البعض من اتجاه اسرائيل الى اغراق الدول العربية بمنتجات من صنع اسرائيل رخيصة الثمن ولكنها منخفضة الجودة أوقد لاتتفق مع أهم المواصفات القياسية العالمية للمنتجات فى ضوء معايير التوحيد القياسى. ولعل

■ د. حمدى عبد العظيم* ■

هذا التخوف يمكن التصدى له من خلال احكام الرقابة فى المنافذ الجمركية على الجودة ومدى الالتزام بالمواصفات القياسية «ISO9000» والاحتكام الى سعر المثل فى الجودة العالمية للعمل على منع الإغراق للأسواق العربية من خلال زيادة عبء الضرائب الجمركية عند حسابها على أساس اسعار حكمية وليست فعلية.

ثانيا: البعض الاخر يبدى مخاوفه من لجوء اسرائيل الى التلاعب فى المواصفات الفنية على نحو يؤدى الى حدوث أضرار صحية للبيئة أوللانسان أوالنبات من خلال استخدام مواد كيماوية ذات اثار سلبية على الصحة العامة وعلى انتاج وانتاجية الأرض الزراعية العربية، وانتاجية الانسان العامل فى مختلف الدول العربية ولعل ماذكرناه فى البند «اولا» يفيد ايضا فى هذا الخصوص حيث ان خضوع السلع المستوردة للفحوص الفنية، والحجر الزراعى والحجر الصحى.. الخ يجب ان يكون دقيقا وبصفة شاملة لكافة الرسائل السلعية الواردة وليس للعينات الواردة فقط فإن اعتبارات اليقظة الأمنية فى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لاتقل أهمية بحال من الأحوال عن اعتبارات اليقظة الأمنية فى المسائل السياسية أوالأمن القومى.

ثالثا: هناك بعض المخاوف من لجوء اسرائيل الى الحصول على نصيب من المياه العربية لاستخدامها فى الزراعة الاسرائيلة بشكل يؤثر سلبيا على حصة العرب من مياه الانهار و المياه الجوفية العربية ومن ثم قدرة الدول العربية على الزراعة تتجه الى الانخفاض وتزيد حدة المشكلة متى علمنا أن اعتبارات الزيادة السكانية فى الدول العربية وأزمة الغذاء تتطلب زيادة الموارد المائية العربية عن معدلاتها الحالية وفى اعتقادتنا ان التخلص من هذه المساوىء تقع مسئوليته على عاتق المفاوض العربى فى محادثات السلام ومحادثات ترتيبات استخدام المياه.

رابعا: الإعلان عن عزم أسرائيل على شق قناة ملاحية موازية لقناة السويس بعد تطبيع العلاقات الاسرائيلية الفلسطينية يمكن ان يؤثر سلبيا على حركة الملاحة، فى قناة السويس وعلى ايراداتها السنوية التى تعتبر من المصادر المالية المهمة لتمويل التنمية الاقتصادية فى مصر. إذ إن القناة الجديدة سوف تكون أقصر مسافة وأسرع لحركة الملاحة وملاءمة لنقل البترول مما يجعلها موضع تفضيل وتنافس لقناة السويس التى لاتزال مشروعات تطويرها فى مجال التنفيذ للسماح بغاطس كبير مناسب للسفن العملاقة من الحاويات والناقلات - للسوائل أوالبترول بصفة خاصة ومن ثم فإن المفاوضات العربية الاسرائيلية يجب ألا تغفل مثل هذه المسألة والحصول على ضمانات لعدم حدوث أية أضرار فى هذا الخصوص.

خامسا: ومن المخاوف الاخرى احتمال قيام اسرائيل بجذب بعض رؤوس الأموال العربية للاستثمار فى الأراضى الاسرائيلية وهو مايكون على حساب الاستثمار العربى داخل الوطن العربى ذاته. إذ إن خدمات المصارف الاسرائيلية وقدرتها على جذب الودائع ودرجة الملاءة المصرفية فيها تعتبر أعلى منها لدى البنوك العربية «باستثناء السعودية» وفى هذه الحالة يمكن ان تنجح اسرائيل فى إعادة تدوير أموال العرب ليعاد إقراضها من خلال اسواق المال والنقد الاسرائيلى أو الخارجية للدول العربية المدينة أوالفقيرة بشروط باهظة وتجنى اسرائيل من وراء ذلك عوائد طائلة.

وفى اعتقادنا ان الدول العربية ودولة فلسطين بصفة خاصة يجب ان نعمل على تطوير خدماتها المصرفية وزيادة معدلات الملاءة المصرفية، وتقليل درجة المخاطر بها بحيث تكون قادرة على التصدى لأية منافسة مع بنوك اسرائيل ولمنع اية أثار سلبية على الاقتصاد العربى تنشأ من إتاحة الفرص للبنوك الاسرائيلية للتعامل مع الدول والمصارف العربية فى المنطقة.

سادسا: وتثور بعض التحفظات الخاصة باحتمالات محاولة اسرائيل للغزو الثقافى والاعلامى وذلك من خلال تبادل الكتب والبرامج والبث الاذاعى والتليفزيونى بالاضافة الى برامج التعليم والثقافة للترويج للأفكار والمبادىء الاسرائيلية خاصة مالايتفق منها مع البرامج والمبادىء والثقافة العربية المستمدة من التراث العربى والقيم والأديان السماوية والعادات والتقاليد العربية الموروثة والأصيلة.

ولعل ذلك يمكن تداركه من خلال البرامج المضادة وتصحيح المفاهيم والتصدى لأي افكار أوبرامج لاتتفق مع المبادىء والقيم العربية أوحتى مع الاعتبارات السياسية والثقافية العربية. وبعبارة اخرى فإن اليقظة العربية والتصدى لأية محاولات لاختراق حاجز الأمن العربى الثقافي والإعلامى والسياسى كفيلة بحماية المجتمع العربى من أية أخطار أومساوىء.. وذلك بالاضافة الى أهمية تطوير البرامج العربية الإعلامية والثقافيةالمنافسة للبرامج الاسرائيلية التى توجهها الى الدول العربية.

سابعا: من المتوقع ان يبدأ كل من الجانب الاسرائيلي والجانب الفلسطيني برامج مهمة لتجديد البنية الاساسية والمرافق والمشروعات الحيوية.. الخ. وسوف يؤدى ذلك الى وجود طلب على الأيدى العاملة الفلسطينية والعربية للعمل فى اسرائيل بأجور منخفضة عن معدلات الأجور التى تدفع للعمالة الاسرائيلية وهو ماينطوى على نوع من السخرة والاستغلال للأيدى العاملة العربية دون مقابل مجز.

كما ان شركات المقاولات الاسرائيلية سوف تكون لها السيطرة الكبيرة فى أعمال البناء والتشييد داخل الاراضى الفلسطينية وهو ما يعنى استفادة اسرائيل من المعونات والمصادر التمويلية والمتعددة والمنح والقروض التى ترد الى الجانب الفلسطيني وبعبارة اخرى فإن اسرائيل تنجح فى مصادرة الاموال التى ترد الى فلسطين بصورة مباشرة أوغير مباشرة.. وذلك بالاضافة الى حرص اسرائيل على تعميق أواصر التبعية الاقتصادية الفلسطينية الاسرائيلية لمنع فلسطين من تحقيق الاستقلال الاقتصادى الذى يعتبر دعامة مهمة لتحقيق الاستقلال السياسى.

ثامنا: تتجدد المخاوف من حين لآخر حول احتمالات قيام اسرائيل بالسيطرة على سوق السياحة فى الشرق الأوسط بحيث تحصل على اقصى عائدات ممكنة من الرحلات السياحية التى تجىء الى منطقة الشرق الاسط وذلك بالتنسيق مع شركات السياحة العالمية ومن خلال جعل المزارات فى الدول العربية المجاورة مجرد عبور ترانزيت فى طريق الاستقرار داخل الفنادق الاسرائيلية وانفاق أكبر قدر من الدخل السياحى داخل اسرائيل وليس فى الدول العربية.

وفى اعتقادنا ان المحادثات الجارية بشان السلام العربى الفلسطيني الاسرائيلي يجب ان تشمل موضوع السياحة والطيران لمنع اسرائيل من ضرب سوق السياحة فى الدول العربية وتحقيق أكبر قدر من الرحلات السياحية وايراداتها على حساب ما يمكن أن تحصل عليه الدول العربية المجاورة.

تاسعا: وتضاف الى ماسبق المخاوف من تنامى الاقتصاد السرى فى الوطن العربي ويقصد بذلك زيادة حجم تجارة المخدرات والسموم وتهريب النقد الاجنبى والعملات العربية، وتجارة السلاح ومايرتبط بها من رشاوى وعمولات وغيرهما من أعمال العنف الداخلى والاقليمى، وهو مايؤدى الى ضرب الاقتصاد العربى بشكل موجع.. وفى اعتقادنا ان مناخ السلام لايجب ان يجعل العرب يغفلون عن تطوير برامج وأجراءات مكافحة الجريمة الاقتصادية المنظمة وغير المنظمة وملاحقة كافة المحاولات عبر المنافذ الجمركية «البرية والبحرية والجوية»، وفرض الرقابة الصارمة على كافة عمليات التبادل السلعى سواء فى شكل اسلحة أومعدات عسكرية أوسلع فاسدة أوغيرها حتى لايكون السلام وسيلة للإثراء غير المشروع لبعض الطوائف على حساب المجتمعات العربية ولصالح الدولة الاسرائيلية. وتجدر الاشارة الى ان تجربة مصر فى تطبيع العلاقات السياسية والاقتصادية واتفاقيات السلام التى وقعت فى كامب ديفيد عام ١٩٧٨ تعتبر حالة صالحة للدراسة لمعرفة اوجه الاستفادة من خبرة مصر فى التعامل مع الجانب الاسرائيلى وكيف ان الجانب الاقتصادى لم يحدث فيه تقدم يذكر أويرقى الى مستوى التطبيع والعلاقات السياسية بين الجانبين ومثلما حرصت اسرائيل فى اتفاقيات كامب ديفيد على الحصول على مكاسب اقتصادية تمثلت فى حصة البترول المصرى مقابل ثمن محدد فإنها تحرص الآن على الحصول على حصة من المياه بدون مقابل اقتصادى اكتفاء بالمقابل أوالثمن السياسى الذى تحصل عليه بعض الأطراف العربية. ويظل الحاجز النفسى قائما لفترة غير قصيرة فى المستقبل وهو مايؤثر سلبيا على معدل التبادل التجارى بين العرب واسرائيل رغم اعلان حسن النوايا وتصافح الأيدى والأعناق.

*** أستاذ الاقتصاد وعميد اكاديمية السادات بطنطا ـ مصر**



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٣ نوفمبر ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

معنى الكلام



١ ـ من حقنا جميعا أن نتساءل: يا ترى ما الذى جعل الفلسطينيين بهذا الجمال والدلال حتى يتسابق العالم شرقا وغربا من أجل أن يقدم لهم الجاتوه بدلا من الخبز؟

ما الذى جعل شركات «والت ديزنى» تحاول أن تجعل القطاع اسمه «غزة ـ لاند» أو «ديزنى ـ غزة»؟

المسألة بسيطة جدا، وقد سمعتها أنا شخصيا من شمعون بيريز فالشعوب كالأفاعى تزحف على بطونها كما قال نابليون.. ولذلك فإن حل مشكلات الشعب الفلسطينى وإشباعه ومحاولة نقله من الكفاف إلى الترف، سيجعله يفكر فى الدنيا حوله بصورة أخرى.. وقد حدث.

فالعالم كله قد رصد أربعة مليارات دولار لاتفاق غزة ـ أريحا.. والعالم كله يلتقى الان وفى العام القادم لتوزيع هذه الفلوس على الشعب الفلسطينى.. وسوف تقام صناعات ومزادات وبورصة فى غزة من أجل الصناعة والتوزيع فى كل دول المنطقة.

وسوف تتحول غزة إلى سنغافورة وهونج كونج.. سوقا دولية كل ذلك سوف يحدث وبسرعة هائلة.. فالفلسطينيون تجار شطار جدا، واليهود أشطر.. وليس معنى ذلك أن اليهود سوف يدخلون الأسواق العربية لأول مرة.. أبدا.. فالمصنوعات اليهودية موجودة فى بعض البلاد العربية.

والقاعدة أن الصناعات الإسرائيلية تدخل الضفة والأردن وينزعون منها عبارة: صنع فى إسرائيل.. ويضعون بدلا منها صنع فى بلاد واق الواق.. أو أنها لم تصنع فى أى بلد وأنها خرجت من الأرض أو نزلت من السماء.

وإسرائيل لا تريد أن يكون لها اسم أو رسم أو جسم الان.. المهم أن تبيع وتشترى وتخترق وتستقر.. ويتعود العرب الرافضون لإسرائيل عشرات السنين أن يجدوها فى كل سوق وفى كل بيت.. فالسوق العربية بها ٢٠٠ مليون مستهلك وثرواتها تبلغ ٥٠٠ مليار دولار.. وهذه الأرقام تدوخ أى تاجر، وخاصة إذا كان يهوديا.. وقد استطاعت إسرائيل أن تجعل لعاب الدول الأوروبية واليابان وأمريكا يجرى أمام هذا التكدس الدولارى فى هذه المنطقة.

وهذا الموقف الجديد على السياسة الدولية يجب أن نواجهه بعيون مفتوحة جدا.. والمصريون يسألون: ما الذى يمكن عمله بصادراتنا.. وأين نحن من هذا الذى سوف يجرى فى المنطقة أمامنا وعلى حدودنا.. ونحن دولة صناعية وعندنا مدن جديدة وتجارة رائجة وصناعات متطورة ومتقدمة وعالمية.. وبعض المصنوعات المصرية نبيعها لإسرائيل مباشرة أو عن طريق طرف ثالث.. وتدخل إسرائيل ومكتوب عليها صنع فى إسرائيل أو فى إيطاليا.. المهم أنها تدخل ونحن نعلم.. وكله بيع وشراء ومكسب!

أنيس منصور



لماذا نرفض السوق الشرق أوسطية

مصر فى مفترق طرق حاسم، إما ان تتحول الى تابع لهيمنة أمريكية ـ اسرائيلية فى ظل الشرق أوسطية المطروحة، أو ان تصبح لها القيادة فى تكتل اقتصادى عربى غير مطروح الآن، والمفكر الاقتصادى اللامع د. رمزى زكى ينصح بأن تقوى مصر اولا قبل ان تتخذ قرارها المصيرى.



انتهينا في المقال السابق الى أن اسرائيل تسعى لاقتناص الفرصة التاريخية الراهنة لحل مشكلاتها ودعم اقتصادها، وأخذنا - على سبيل المثال فقط - موضوعين من الموضوعات الحرجة بالنسبة لاسرائيل وهما قضيتا «المياه» و«التمويل»، وأكدنا أن اسرائيل تراهن في ضوء مشروع الشرق أوسطية على أموال الخليج وفوائضه المالية بدلا من استثمارها خارج المنطقة، مدعية في ذلك، أن تآلف المال العربي مع التكنولوجيا الاسرائيلية سيعود بالنفع على الطرفين، ويرتبط بهذه القضية أيضا أن اسرائيل تراهن بعد انهاء المقاطعة العربية على المكاسب الضخمة الهائلة التي يمكن أن تحققها نتيجة لفتح الأسواق العربية أمام صادراتها، وبخاصة في ضوء سعة السوق العربية وارتفاع الميل المتوسط للاستيراد في الاقتصادات العربية، وتزايد اعتماد تلك الاقتصادات على العالم الخارجي

وثمة نقطة أخرى لم يلتفت اليها كثير من الباحثين، وهي أنه في الوقت الذي تسعى فيه اسرائيل حاليا - وبدعم أمريكي قوي - لخلق هذه السوق، فان تلك السوق سوف تفتح امام الصادرات الامريكية مجالا هائلا (اكثر مما هو موجود الآن) للنفاذ للاسواق العربية دون أية قيود أو عوائق جمركية. ففي سبتمبر عام ١٩٨٥ وقعت الولايات المتحدة مع اسرائيل اتفاقا استراتيجيا يفضي الى خلق منطقة للتجارة الحرة يهدف الى الالغاء التدريجي للرسوم الجمركية والضرائب ومختلف أشكال القيود على تبادل السلع والخدمات وعلى حركة الاستثمار بين الطرفين. وهذا الاتفاق في ضوء قيام السوق الشرق أوسطية، يعني في التحليل النهائي، نوعا من الارتباط الوثيق لتلك السوق مع الولايات المتحدة وجسرا مهما يربط بينهما. اذ يفترض ان هذا الاتفاق يخفي بلد المنشأ للسلعة ومكان صنعها، حيث يمكن ان تدخل السلع الاسرائيلية للاقطار العربية على انها سلع امريكية، والعكس بالعكس، اى ان تدخل السلع الامريكية لتلك الاقطار على انها سلع اسرائيلية، حيث تفقد السلعة التي ستدخل المنطقة الحرة للتجارة جنسيتها الاصلية ولا تصدر عنها شهادة منشأ عند اعادة تصديرها، بذلك ستفتح الاسواق العربية المنضمة للسوق الشرق أوسطية امام المنتجات الامريكية بلا قيود، مما يتيح للصادرات الامريكية قوة تنافسية هائلة امام المنتجات الأوروبية واليابانية. ومن هنا نفهم أيضا لماذا تتحمس الولايات المتحدة لاقامة السوق الشرق أوسطية، بعد ان استطاعت التحكم في موارد النفط العربي بتواجدها العسكري المباشر بجوار حقول النفط في الخليج.

أما عن قضية تقسيم العمل الدولي وتخصيص الموارد في المنطقة، فأنصار السوق الشرق أوسطية يراهنون - كما سبق الاشارة - على أن اقامة هذه السوق سوف تعمل على تحسين الكفاءة الاقتصادية ومراعاة المزايا النسبية لكل بلد، وزيادة درجة تصنيع الدول المنضمة للسوق، وعلى نحو قد يصل بها الى ما وصلت اليه النمور الاربعة في جنوب شرق أسيا.

وهذه مسألة تحتاج للتفكير لانها محل نظر.

ذلك انه نظرا لأن تلك السوق ستفتح بابا واسعا أمام صادرات السلع الصناعية والزراعية والخدمية الامريكية (وفي حدود ما للسلع الأوروبية واليابانية) فليس من المتصور ان تسمح الولايات المتحدة باقامة هيكل اقتصادي متقدم ومتكامل لدول المنطقة يحرمها من تلك السوق الواسعة. ربما تحدث بعض اشكال من التصنيع الهامشي من خلال بعض الشركات متعددة الجنسيات (مثل صناعة تجميع السلع المعمرة) للاستفادة من ميزة الاجور المنخفضة والقرب من الاسواق ومزايا تشجيع الاستثمار الاجنبي. كما انه من المتوقع ان تنقل للمنطقة بعض الصناعات الثقيلة من جيل الثورة الصناعية الثانية (كالحديد والصلب والالومنيوم والبتروكيماويات والنسيج... الى اخره) مما يعتمد على توافر الخامات الطبيعية ومواد الطاقة العربية والعمل الرخيص في المنطقة. وهي صناعات قد تقادمت في دول الغرب الصناعي وينخفض فيها معدل الربح رغم احتياج هذه الدول لها.

غير انه في كل هذه الحالات، وفي ظل غيبة رؤية استراتيجية للتنمية، سيظل التصنيع هنا رهنا بالشركات متعددة الجنسية التي ستفتح لها فروعا بالمنطقة وبسيطرتها على الانتاج والتكنولوجيا، ومن ثم يتقرر نوع ومصير هذا النوع من التصنيع بعيدا عن ظروف واحتياجات المنطقة. اما عن

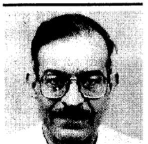




المصدر : العربي

التاريخ : ١٥ نوفمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



بقلم: د. رمزى زكى

تجربة النمور الاربعة وسعيها الآن للتكامل مع اليابان ككتلة اقتصادية، فالامر مختلف تماما. فأولا يلاحظ ان السياق التاريخى الذى برزت فيه هذه النمور يختلف عن السياق الذى تبرز فيه الآن الدعوة للسوق الشرق أوسطية. كما ان نمو هذه الدول وتصنيعها قد قام على اساس استراتيجيات انمائية صارمة لعبت فيها الدولة دورا مهما فى ظل ليبرالية اقتصادية منضبطة، لم تؤد الى وقوع تلك الدول فى فخ الديون. ومن ثم فى فخ صندوق النقد الدولى والبنك الدولى. وثانيا، انها الآن حينما تسعى للتكامل مع كتلة اليابان، فانها تفعل ذلك وهى فى موقع اقتصادى ومالى وتكنولوجى قوى، ولها الآن قدرة ايجابية كبيرة للتكيف مع معطيات السوق العالمية ومتغيراتها بعد ان نجحت فى تغيير هياكلها الاقتصادية التى كانت هشة وتابعة عبر مراحل تصنيعها السريع. أما الاقتصادات العربية ومعها مصر، فانها حينما ستدخل السوق الشرق أوسطية فانها تدخلها من موقع ضعيف وتابع وتعانى من اختلالات هيكلية كبيرة فى بنيانها الاقتصادى والاجتماعى. ولما كان اتحاد، أو ادماج، الضعيف مع القوى، فى ضوء المعلومية المسبقة بمن هو هذا القوى ومطامحه التى يسعى اليها، فان الامر الراجح هو ان يستغل القوى الطرف الضعيف لصالحه وصالح اهدافه.

نخلص من ذلك، الى أن الطرح الحالى لمشروع السوق الشرق أوسطية، هو فى التحليل النهائى طرح امريكى اسرائيلى، يستهدف فى جوهره تأمين وتدعيم المصالح الامريكية ودمج اسرائيل فى المنطقة وتأمين توسعها الاقتصادى وسيطرتها على الموارد العربية مع احتفاظها بتفوقها العسكرى على جيرانها لمواجهة أية نهوض قومى عربى مستقبلا. واسرائيل بذلك. كما يعتقد كثير من المراقبين، ستتحول بالنسبة لامريكا الى شريك كامل بعد أن كانت تلعب دور الوكيل أو الشرطى فى المنطقة، وأنها، عبر تكون هذه السوق ستصبح الولايات المتحدة الصغرى على غرار علاقة الولايات المتحدة مع بلدان امريكا اللاتينية. كما يعتقد البعض انها ستتحول الى دولة اقليمية عظمى فى المنطقة بعد ان يكون مشروع السوق الشرق أوسطية قد قلب الموازين الجغرافية والسياسية والقومية والاقتصادية فى المنطقة لصالحها. من هنا لم يكن الاقتصادى الاسرائيلى أهارون دوفرات مبالغا حينما ذكر بأن السلام النهائى مع العرب سيحول اسرائيل الى جنة اقتصادية.

هذه بعض ملاحظات أولية عما يسمى بالسوق الشرق أوسطية. ومن الواضح انها تشير الى ان هذا المشروع سيضع مصر وباقى الاقطار العربية، حال الانضمام اليها، فى موقع ضعيف وتابع لصالح الطرف الاسرائيلي وأطراف غير عربية أخرى. ولهذا نعتقد أن انضمام مصر الى هذه السوق لن يكون فى صالحها. ونظرا للثقل الكبير لمصر في الوطن العربى، فان اسرائيل تراهن على أن اسراع مصر بدخول هذه السوق سوف يشجع أطرافا عربية أخرى للدخول. ومن هنا خطورة وأهمية القرار المصرى.

ولكن السؤال الذى يفرض نفسه الآن هو: ما الموقف لو أن أطرافا عربية، وغير عربية، قبلت بهذا المشروع وانضمت اليه بغير مصر؟ واجابتنا البسيطة عن هذا السؤال: لنترك الزمن لكى يحكم على التجربة، وأن يستمر تعاملنا مع هذه الأطراف فى اطار العلاقات العادية الثنائية، ويبقى لنا خيار الانضمام أو رفضه مستقبلا حينما تقوى مصر اولا، وأن يتقرر ذلك فى ضوء ما تمليه مصالح مصر العليا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية.

هذه رؤية أولى.

أما الرؤية الثانية، أو البديل الأفضل من وجهة نظرنا، فهى سعى مصر نحو اقامة تجمع اقتصادى عربى، وهو ما نتناوله فى مقال مقبل.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ نوفمبر ١٩٩٣

في ندوة الوطن العربي والتحديات الشرق أوسطية
خير الدين حسيب:

النظام العربي في أسوأ حالاته والمطلوب خطة عمل

رسالة بيروت:
طلال خالدي

من أجل استشراف التحديات التي يفرضها مشروع السوق الشرق أوسطية، على الأمة العربية، وفي محاولة للإجابة على هذه التحديات عقد المركز دراسات الوحدة العربية في العاصمة اللبنانية بيروت «ندوة» ضمت ثلاثين باحثا في مجالات الاقتصاد والعلوم السياسية خلال يومي ١٢ ـ ١٣ نوفمبر الجاري، وكان في مقدمة هؤلاء المفكرين والباحثين رئيس الوزراء اللبناني الأسبق الدكتور سليم الحص، والوزيران السابقان، الياس سابا، وهشام البساط، والدكتور محمد الأطرش وزير الاقتصاد السابق في دمشق و د. حسام عيسى عضو المكتب السياسي للحزب العربي الديمقراطي الناصري و د. إسماعيل صبري عبد الله، و د. محمود عبد الفضيل، ود أحمد يوسف أحمد، وجلال أمين ومحمد سيد أحمد وشفيق الحوت عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وحددت الندوة أهدافها وفقا للبرنامج المعلن من مركز الدراسات بغرض ومناقشة الترتيبات والقضايا والتحولات المحتمل حدوثها في النظام الإقليمي العربي، وعلاقاته بدول الجوار نتيجة التوصل إلى ترتيبات واتفاقات سلام بين الفلسطينيين من ناحية، وإسرائيل من ناحية أخرى. ومن أجل تبادل الرأي بين مختلف اتجاهات الفكر السياسي العربي المعاصر حول الموقف من هذه الترتيبات. ووضع توصيات بما يجب عمله على المستويات الرسمية والشعبية ويتصل باحتمالات المستقبل المنظور وخصوصا الإجراءات الواجب اتخاذها في المرحلة الراهنة.

وحددت موضوعات الندوة بثلاثة جوانب سياسية، تحدث عنها كلٌ من د. محمد أحمد وغسان سلامة، واقتصادية، كانت موضوع ورقتي د. محمود عبد الفضيل، ود. الياس سابا، وعسكرية، أعد ورقتها اللواء طلعت مسلم. وجاء في كلمة افتتاح الندوة التي ألقاها الدكتور خير الدين حسيب رئيس مركز دراسات الوحدة العربية.. أن الأمة العربية تمر حاليًا في مرحلة من أخطر ما مرت به في التاريخ المعاصر. وعدد التحديات التي تواجهها الأمة في المجالات الداخلية والاقتصادية والثقافية والإقليمية والدولية مستندًا إلى تقرير غير تقليدي صدر مؤخرًا عن جامعة الدول العربية.

٠٠٠٠٠٦٢٨٠

وقال: إن النظام الإقليمى العربى فى أسوأ حالاته وهو فى حالة قريبة من الشلل حيث تعرض إلى محنة كبيرة لم يستطع الخروج منها. وتحدث عن فشل نظام الأمن القومى العربى واتفاقية الدفاع المشترك، وعن الغزو والتقاتل العربى/ العربى. كما قال إن نسق القيم فى هذا النظام الإقليمى العربى أصيب بخلل شديد، وأصبحت بعض المسلمات والثوابت من تلك القيم موضع تفسير وتساؤل وانتهاك صارخ. وعدد بعض تلك الثوابت التى تعرضت للخلل وفى مقدمتها قضية تحرير فلسطين والعداء للكيان الصهيونى وقضية الاستقلال الوطنى، ومحاولات مد الانقسامات الرسمية إلى المستويات الشعبية، ثم تحدث عن شلل جامعة الدول العربية، وغياب خطوط الحمر القومية وسيادة النظرة القطرية الضيقة وغياب دور الشعوب وإحكام القبضة الأمنية الديكتاتورية وطالب الدكتور خير الدين المجتمعين وضع تصور لخطة عمل قابلة للتطبيق اخذين بعين الاعتبار عدة ملاحظات: ، أن الأنظمة العربية الحالية عمومًا مفروضة على شعوبها بشكل أو باخر. وأن الشعوب غير راضية عن حكوماتها وهى غير قادرة حتى الآن على الأقل على تغيير أنظمتها وحكامها مهما كان ذلك مرغوبًا ومطوبا. ، أن هذه الأنظمة هى ما بين خائفة أو مرعوبة أو مخترقة أو تابعة أو محاصرة من القوة الأعظم المسيطرة حاليًا على النظام العالمى (أى) الولايات المتحدة الأمريكية. وأن الشعوب العربية رغم معاناتها الشديدة من أنظمتها. أثبتت فى مناسبات كثيرة انها لا تزال تحمل قدرات على النهوض والاستجابة إذا ما توفر لها من بدلها على طريق الخلاص ويتمتع بالمصداقية واكد ان المطلوب هو ابتداع طروحات ممكنة ومرحلية وانتقالية إلى أوضاع أفضل.. الأوراق والحوارات الأولية عكست وجود اكثر من اتجاه، داخل الندوة. حيث ظهر من يدعو إلى رفض مطلق لمفهوم السوق شرق أوسطية، كما ظهرت اتجاهات نعتقد أن هذا المفهوم غير مطروح أصلاً فى هذه المرحلة. وعبر بعض المشاركين عن ضرورة عدم تجاوز العلاقات العربية - الإسرائيلية حدود العلاقات التبادلية الاقتصادية العادية. ويبدو أن هناك اتفاقًا عامًا على مخاطر «السوق الشرق أوسطية» باعتبارها تقوم على علاقات «تفضيلية» مشربية لا تفيد الطرف العربى فى كافة الجوانب. وهى مخاطر تؤثر ليس على الوضع الاقتصادى فحسب وإنما على هوية المنطقة.



رئيس جمعية رجال الأعمال

«المصريين الأمريكيين» فى روز اليوسف :

■ فى مصر باحثون عن المال وليس رجال أعمال

■ كان علينا قبل الشروع فى بيع القطاع العام : أن نحدد الهدف ونعلنه وأن يتم البيع بمشاركة شعبية

■ أحذر من بيع الأصول دون إعادة استثمارها فى أصول أخرى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ١٥ نوفمبر ١٩٩٢

لن أتخلى عن الجنسية الأمريكية ولو كان المقابل كرسى الوزارة



الشائعات التى رشحته للوزارة لم تنطلق من فراغ ..

الرجل - وإن كان يعيش فى أمريكا - عينه على قضايا وطنه ..

له رأى ..

فى بيع القطاع العام وفتح أبواب الاستثمار للأجانب .. ما حدث وماكان ينبغى أن يحدث .. وكيف نتدارك الأخطاء ..

وله رؤية ..

فى مستقبل العلاقات الاقتصادية بين العرب وإسرائيل بعد اتفاق عرفات ورابين

بلغة الأرقام ومنطق الخبير تحدث محمود وهبه ، رئيس جمعية رجال الأعمال « المصريين - الأمريكيين » ، فى الندوة التى دعته إليها « روزاليوسف » .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ١٥ نوفمبر ١٩٩٤



شارك في الندوة : محمود المراغي
عادل حمودة
منير عامر
عاصم حنفي
إبراهيم خليل

إعداد الندوة : فاطمة إحسان

سكرتارية الندوة : جمال طايع

روزاليوسف ما هو سر ظهورك المفاجىء وهل صحيح انك رشحت لمنصب وزارى ؟ .. وما هو دور جمعية رجال الأعمال المصرية الأمريكية في عملية التنمية ؟ وماذا عن مشاركتكم في الاجتماعات التي عقدت بين جمعيتي رجال الأعمال الفلسطينية والإسرائيلية والتي مهدت للاعلان الفلسطيني الإسرائيلي ؟!

محمود وهبة : منذ ١٨ شهراً اجتمعت مجموعة من خبراء الاقتصاد الإسرائيليين والفلسطينيين والأردنيين هنا في القاهرة ، ثم عقدت اجتماعا اخر في جامعة هارفارد بامريكا .. هم مجموعة من الخبراء المتخصصين ليست لها اية علاقة بجمعيات رجال الأعمال كما يتصور البعض .. في يونيو الماضي وفي نهاية الاجتماعات صدرت دراسة حول التعاون الإسرائيلي الفلسطيني الأردني اشارت بشكل سريع إلى إمكانية التعاون الإقليمي في كلمات مقتضبة .

: مصر لم تشارك في هذه الاجتماعات نهائيا .. بعد ذلك اكتشفت انه كانت هناك مجموعة اخرى تعقد اجتماعاتها لدراسة موضوع المياه .. وهو امر في غاية الخطورة .. لكن نتائج الدراسة كما فعل خبراء الاقتصاد .. وإن كانوا تحدثوا حول تامين السلام في الشرق الأوسط الذي يتعلق بمشروع عن التغيير الاقتصادي ..

لابد أن أشير إلى ان هذه الاجتماعات تزامنت مع إعلان تكوين صندوق إسرائيل للاستثمار .. وهدفه جمع رؤوس الاموال الغربية والأمريكية لاستخدامها في الاستثمار داخل إسرائيل .. بدأ برأسمال متواضع



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ١٥ نوفمبر ١٩٩٢

في حدود ٥٠ مليون دولار .. ورافقته دعوة من انصار إسرائيل تحدثوا فيها عن خلق سوق حرة في منطقة إسرائيل يخصص لها ٧٠٠ مليون دولار . وعلى الرغم من ان الكنيست الإسرائيلي صدق على هذا الأمر مؤخراً إلا أنها لم تنفذ حتى الآن !

المهم انني لم أشترك في أي من هذه الاجتماعات على الإطلاق ولا في أي دراسة . لان لي موقفاً خاصاً لا يسمح لي بالتعاون مع الإسرائيليين .. وبالمناسبة فإن هذه الدراسات لم تشر بأي كلام عن السوق الشرق أوسطية .

عموما أظن أن الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي تم لأسباب سياسية داخل المنطقة وخارجها وليس لمبررات اقتصادية . ولا اعتقد أن رجال الأعمال كان لهم دور رغم انه من الممكن ان يكونوا أول المستفيدين ..

أنا لا أذكر بالتحديد أين ظهرت فجأة ؟! . وسمعت مثلما سمعتم ان اسمي ذكر في ترشيحات الحكومة . لكن أحداً لم يطلبني في التليفون . ومن قال هذا لا يعرفني بالضبط ولا يعرف أن اسمي محمود وهبة وليس عبده مشتاق . كما انه لا يعرف أنني مزدوج الجنسية وأن القانون الأمريكي يلزم الشخص الذي يتولى مناصب سياسية أو حكومية أن يتخلى عن جنسيته الأمريكية . وهذه الشخصية ليست واردة في ذهني .

ربما كانت المقالات التي كتبتها في الاهرام سببا في ذلك . ولكني ـ لمن لا يعرف ـ نشرت من قبل في النيويورك تايمز و وول ستريت جورنال . واتذكر أول مقال كتبته كان عنوانه « لا تدفعوا الديون » عندما أعلنت المكسيك انها لن تدفع ديونها .

اما جمعية رجال الأعمال المصرية الأمريكية فهي خاصة فقط بمن يحملون الجنسية المزدوجة وليس كل المصريين في امريكا وقد تكونت منذ سنتين وهي تضم ٢٥ عضواً

روزاليوسف : نلاحظ أن الجمعية كانت مصحوبة بزفة إعلامية قبل وأثناء وبعد الزيارة . وربما لهذا نتساءل ماذا قدم رجال الأعمال المصريون الأمريكيون لمصر ؟

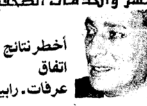
ـ [illegible] جمعية رجال الأعمال [illegible] في مصر مرتين . وكانت الزيارة الأولى لأننا شعرنا أن مناخ الاستثمار في مصر أصبح مهيئا وأن هناك فرصا كبيرة للمشاركة بعد نجاح مسيرة الإصلاح الاقتصادي والخطوات العملية التي ظهرت في سوق الصرف والنقد وتحرير التجارة الخارجية واستقرار سعر الدولار وتحويل الإيداعات الدولارية في البنوك إلى الجنيه المصري . وهي أمور عديدة تشجع المستثمر الأجنبي . كان ترحيب المسئولين بنا مؤثراً للغاية .. حتى انني قلت نحن لا نستحق هذه الحفاوة .

المهم إن الزيارة اسفرت عن ٢٥ مشروعا في مجال الكمبيوتر وعدادات الطائرات والأدوية والبصريات بخلاف ما تم الاتفاق على إنشائه . ويهمني هنا ان أذكر أن بعض أعضاء الجمعية لهم مشروعات في مصر منذ عام ١٩٨٦ .

روزاليوسف : ما هو حجم استثمارات أعضاء الجمعية في مصر ؟!

ـ محمود وهبة : ضعيف .. لا يتعدى كام مليون لأن رجال الأعمال المصريين الأمريكيين بداوا نشاطهم في « البزنس »





أخطر نتائج اتفاق عرفات ـ رابين :

١ ـ المقاطعة العربية لاسرائيل ستلفظ النفس الأخير

٢ ـ الفلسطينيون وحدهم همزة الوصل بين إسرائيل والعرب

مليار دولار تخسرها إسرائيل سنويا بسبب المقاطعة

دخل الفرد في إسرائيل يساوى دخل ١٩ مصريا

ليس في إسرائيل سوق ولا عمالة ولا مياه وتكسب ومصر تملك السوق والعمالة والمياه وتخسر

مؤخرا وبالتالى رؤوس اموالهم قليلة جداً .

وعموما فإن لضعف الاستثمارات اسبابا يجب ان نذكر بعضها . قبل زيارتنا الثانية لمصر كان لدى اتفاق مع ثلاثة من بيوت المال العالمية لإنشاء صندوق للاستثمار وإقامة المشروعات في مصر كما سيفعل صندوق الاستثمار الإسرائيلى .. لكنى فوجئت بتهديدات تنذرنا بعواقب المخاطر التى ستلحق بنا لو انشانا هذه المشروعات الأجنبية داخل مصر . والطريف ان مصدر التهديدات محطة تليفزيون عربى في أمريكا .. عندما حضرت إلى مصر فرضت علىّ حراسات مشددة تلازمنى في كل تحركاتى فلم أستطع ان أجلس وأستمر في بلدى سوى ستة أيام . عدت بعدها لأمريكا . إننى لا أتصور ان يلازمنى حرس وأنا استمتع بزيارتى على كورنيش النيل في شبرا كما كنت افعل زمان .

نعود لما كنا نتكلم فيه .. واشير إلى ان مصر ليس لديها طبقة رجال اعمال . تعى ونفكر وتبتكر . صاحبة رؤية وافق وبلدنا بحاجة إلى رجال اعمال يعرفون معنى الصناعة يروجون لها .. وليس لأشخاص يبحثون عن المكاسب فقط !

روزاليوسف كيف ترى عمليات بيع القطاع العام وما هو رأيك في كيفية التصرف في حصيلة البيع ؟

ـ محمود وهبة . علينا ان نعرف أولا هل ستباع جميع الأصول التى تمتلكها الحكومة ، ٧٠٪ من إجمالى الناتج المحلى والقومى ، لكى تخفض بها عجز الميزانية .. ام ماذا ؟ لابد أن تكون عندنا استراتيجية واضحة الأهداف من وراء عملية البيع .. ومن المهم ايضا ان تكون هناك مشاركة عامة لان البيع ستترتب عليه اضرار .. ثم بعد ذلك يجب ان يتم البيع عن طريق بورصة الأوراق المالية وسوق المال الذى اثبت في حالة او حالتين انه سوق ناجح لتحقيق الهدف العام من البيع وهو توسيع قاعدة الملكية لدى أفراد الشعب .. أن يتم البيع بشكل منظم ، من الضرورى ايضا ان

ننظم عمليات البيع للأجانب لأن العالم كله يفعل هذا .. والأمثلة عديدة في أمريكا وانجلترا وإسرائيل . لكن يبدو ان المسالة عندنا متروكة لتقدير المسئولين . ممكن جدا ان اثق في هؤلاء المسئولين واتعامل مع تصرفاتهم بحسن نية .. لكن الأمر مختلف في إدارة الدولة .. إننا نقوم بتغيرات جذرية في الاقتصاد وليس معقولا او مناسبا ان نترك هذا في ايدى افراد .

أما إذا كان البيع للأجانب مناسبا وضروريا فإن علينا أن نقبل ذلك بعد عرضه على مجلسى الشعب والشورى والنقابات والاتحادات وغيرها .. المشاركة الشعبية ضرورية جداً في عملية البيع .. ولا يجب ان يكون المعيار النهائى في يد وزارة او حكومة ..

بالنسبة لحصيلة البيع اقترح إنشاء مجلس استشارى اقتصادى يتبع رئيس الجمهورية مباشرة .. كل رؤساء أمريكا لديهم مجالس من هذا النوع تضم خبراء الاقتصاد الفنيين .. هذا المجلس مهمته دراسة موضوعات محددة على ضوئها يعطى التصور للمستقبل بشكل عام .. يقدم البدائل المختلفة لرئيس الجمهورية الذى يقوم بدوره بعرضها على المشرعين لكى يصدروا تشريعهم او إذا كان الأمر في سلطته يصدر بها قرارات .

وعموما انا احذر من بيع الاصول دون ان نعيد استثمارها في اصول اخرى .

روزاليوسف : يقولون إنك



المصدر : روز اليوسف

الأهرام للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٥ نوفمبر ١٩٩٣

ضد وجود الاستثمارات الأجنبية في مصر ؟!

ــ محمود وهبة : أنا مع تنظيم الاستثمار الأجنبي وليس تقييده أو رفضه .. أمريكا أم الديمقراطية وبلد الانفتاح على العالم تنظم الاستثمارات الأجنبية داخلها .. ثم لماذا نذهب بعيدا . إننا نقوم بعمليات تحرير واسعة .. وإسرائيل لا تحرر ولا تغير .. بل إنها أعلنت منذ سنتين أنها ستبيع بنوكها الاربعة . ثم لفت ودارت حول نفسها وفي النهاية قررت بيعها بحجز حصة مناسبة من الأرباح لكي تبيعها مرة واحدة فكانت النتيجة أن البنوك اشترت نفسها (!) الاقتصاد الإسرائيلي محكوم بتعقيدات عديدة .. فالقطاع العام هناك يمتلك ٢٠ ٪ من إجمالي الناتج المحلي وتمتلك النقابات (وهي شبه حكومية) ٢٥ ٪ و ٢٠ ٪ للكيبوتسات .. والبقية في يد ١٤ شركة احتكارية

روزاليوسف : الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي أثار العديد من المخاوف وعلامات الاستفهام حول مستقبل الخريطة الاقتصادية في المنطقة .. هذا المستقبل الذى تنبهت له إسرائيل مبكراً فبدأت إحياء حلمها القديم « السوق الشرق أوسطى » .. والبعض يرى أنها يمكن أن تبتلع المنطقة وتحتل الصدارة . فما هو رأيك ؟

ــ محمود وهبة : هناك سوء فهم في استخدام مفهوم « سوق شرق أوسطية » .. أنا أرى أنها استخدمت للإثارة أو أن الذين أطلقوها وجدوا أن لها جاذبية خاصة . لكن من الناحية الفنية البحتة لا أتصور أبدا قيام ما يسمى « بالسوق الشرق أوسطي » .

أولا : تعريف الشرق الأوسط ليس محدداً وفي الواقع حسب المطروح هي في النهاية سوق إسرائيلية . لأن هذا التعريف ولد تاريخيا بعد تقسيم العالم العربي في نهاية الحرب العالمية الأولى وهو محدد جداً يشمل مجموعة معينة من الدول . وهناك تعريف ثان يقول إن الشرق الأوسط يضم حوض البحر المتوسط بما في ذلك بعض دول أوروبا بينما يرى فريق ثالث تعريف الشرق الأدنى أكثر شمولا عن الشرق الأوسط وعن حوض البحر المتوسط .. إذا سألت الإسرائيليين أنفسهم قالوا إنها سوق تضم إيران وتركيا إلى جانب العرب وإسرائيل .. إلا أنهم من الناحية التنفيذية يتحدثون عن التعاون بين الإسرائيليين والفلسطينيين والأردنيين .

وبصرف النظر عن النتائج السياسية لهذا الاتفاق فإن العالم العربي سيجد نفسه أمام أمر واقع .. مضمونه أن الفلسطينيين رغم أية مشاكل سياسية سيكونون همزة الوصل بين إسرائيل والعرب .. بمعنى أن الإسرائيليين يتعاملون مع الفلسطينيين . وبدورهم يتعاملون هم مع العرب . هنا سيدخل العالم العربي في شكل جديد من العلاقات الاقتصادية . من خلفه ستنتهي المقاطعة العربية وهو موضوع مهم جداً بالنسبة لإسرائيل .

والمقاطعة ثلاثة أشكال .. الأول : المقاطعة الرئيسية لإسرائيل نفسها . والثاني يتعلق بمقاطعة الشركات التي تتعامل مع إسرائيل والثالث مقاطعة الشركات التي تتعامل مع الشركات التي تتعامل مع إسرائيل .. وإسرائيل حاليا تخسر مليار دولار سنويا بسبب المقاطعة . بينما يؤكد الإسرائيليون أنفسهم أنهم يخسرون ٣٠ مليار دولار عند التصدير و ٢٠ ملياراً عند الاستيراد . ورغم ذلك فإن دخل الفرد في إسرائيل يعادل دخل ١٦ فردا في مصر ـ وهناك ضغط من جميع الجوانب السياسية لإنهاء المقاطعة ..

وبالإجمال . أرى أن السوق الشرق أوسطية هي سوق إسرائيلية من الدرجة الأولى لأنها ظهرت مع المصالحات العربية الإسرائيلية . ولأن إسرائيل هي المستفيد الأول ..

من الناحية الفنية سيتم التعاون في هذه السوق على مراحل .

الأولى تتمثل في التبادل السلعي وهناك تبادل سلعي قائم بين مصر وإسرائيل منذ عشر سنوات وهو أكبر من التبادل بين مصر والعالم العربي في مجموعه بخلاف التبادل غير المباشر بين إسرائيل والعالم العربي عن طريق دول أخرى أو إعادة تغليف المنتجات

الثانية تعاون يشمل الدخول في مشروعات مشتركة .

الثالثة ستكون الاتحاد الجمركي وهذا معناه أن تتفق دولتان أو ثلاث على أن يكون تعاملهم مع العالم الخارجي واحدا من الناحية الجمركية .

الرابعة والنهائية هي مرحلة السوق المشتركة .. لن يكون تبادلا سلعيا فقط . إنما تبادل رؤوس الأموال ، وتبادل الأفراد واتفاق على سياسات نقدية معينة كما يحدث في السوق الأوروبية المشتركة . إن هذا ما أتمنى حدوثه في الشرق الأوسط لأنه عندما يحدث تبادل الأفراد بين ٢٠٠ مليون عربي مسلم مع ٥ ملايين إسرائيلي فإن إسرائيل نفسها ستتغير !

ولهذا أقول . « سوق شرق أوسطية » كلمة غير قائمة بالمعنى الفني وهي شبه حلم .

وهنا أحذر مما أثير عن التعاون الاستثماري بين مصر وإسرائيل والذى تسعى له إسرائيل وتعمل جاهدة لتنفيذه . هناك خطورة كبيرة علينا .. لأن مصر لديها ثلاثة مقومات هامة لا توجد في إسرائيل وهي السوق والعمالة والمياه .. بينما إسرائيل تبني كل سياستها على تشجيع الصادرات وفي هذه الحالة ستكون مصر هي الخاسرة ! ■





